الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر – باتنة1 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

دور الجنرال جاك ايميل ماسو في معركة الجزائر وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية 1956-1958

رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه LMD في التاريخ

تخصص تاريخ الثورة التحريرية

إعداد الطالبة:

نجاة بادي

تحت إشراف:

الأستاذة الدكتورة: حسينة حماميد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
فيصل فالتة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	رئيسًا
حسينة حماميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفًا ومقررًا
جمعة بن زروال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشًا
وافية نفطي	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشًا
عبد الكامل عطية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	عضوا مناقشًا

السنة الجامعية 2024/2023م – 1446/1445هـ

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما

إلى أخواي وأختاي حفظهم الله

إلى زوجي العزيز الذي كان سندا لي في إنجاز بحثي، حفظه الله وأدامه

إلى ولداي عبد الغفور وعبد البارئ حفظهما الله ورعاهما

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

التشكرات

أتوجَّه بكلمات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة حسينة حماميد، التي أشرفت على هذا البحث، وقدّمت لي النُّصْحَ والإرشاد، والمُساعَدة طيلة مراحل إنجازه.

ثبت المختصرات:

المختصرات	باللغة العربية	باللغة الأجنبية
ZAA	منطقة المستقلة للجزائر	Zone Autonome d'Alger
DOP	جهاز التدخل من أجل الحماية	Dispositif d'Opération et de Protection
CRA	مركز المخابرات والعمل	Centre de Renseignements et d'Action
CCE	لجنة التنسيق والتنفيذ	Comité de Coordination et d'Exécution
CNRA	المجلس الوطني للثورة الجزائرية	Conseil National de la Révolution Algérienne
FLN	جبهة التحرير الوطني	Front de Libération Nationale
FFL	قوات فرنسا الحُرَّة	Forces de France Libre
10e DP	الفيلق العاشر للمظليين	10e Division Parachutiste
CTT	مراكز الفرز والعبور	Centre de Tri et de Transit
SLNA	مصلحة الاتصال في شمال إفريقيا	Service de Liaison Nord-Africaine
A.N.O.M	أرشيف ما وراء البحار	Archives Nationales d'Outre-Mer
CICR	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	Comité International de la Croix Rouge
INA	المعهد الوطني للسمعي البصري	Institut National de l'Audiovisuel

مقدّمة

مقدمة

عرفت الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954، العديد من الأحداث السياسية والعسكرية البارزة، التي شكَّلت نقطة تحول كبيرة في تاريخها، وكان لها بالغ الأثر داخل الجزائر وخارجها.

إنَّ من بين هذه الأحداث التاريخية الهامة ما عرفته مدينة الجزائر، التي شاركت في أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وتجسد ذلك في التفجيرات التي قام بها المناضلون في هذه المدينة، وما ترتب عنها من ردود فعل من طرف المُستعمر الفرنسي الذي كان يرى في الشعب الجزائري عامة وأهالي مدينة الجزائر خاصة بأنهم تابعين للسلطة الفرنسية، فأتت هذه التفجيرات لتُعبر على أنَّ هذا الشعب يريد التحرر من سلطان هذه الدولة الأجنبية، فقامت السلطة الفرنسية من أجل إخضاع سكان مدينة الجزائر بعدة عمليات راح ضحيتها الأهالي الأبرياء وكانت أبشع ما قام به المُستعمر الفرنسي تفجيرات في قلب القصبة في مدينة الجزائر ألا وهو تفجير شارع "طيبة"، إضافة إلى بداية تنفيذ الإعدام في حق المناضلين الجزائريين على غرار أحمد زبانة وعبد القادر فرَّاج وهذا ما دعا المسؤولين بهذه المدينة بضرورة الردِّ على هذه الأعمال، فتجلَّى ذلك في التفجيرات التي قامت بها مجموعة من الفدائيات الجزائريات والتي مست المدنيين الفرنسيين دون تمييزهم عن العسكريين.

بانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، انتقلت الثورة إلى مرحلة التنظيم الفعلي، حيث كان هذا المؤتمر ضرورة لتقييم المرحلة الأولى من الثورة، وقد خرج بمجموعة من القرارات وضعت الأسس التنظيمية والقاعدية للثورة، فتأسست منطقة جديدة أُطلِق عليها اسم "المنطقة المستقلة" التي انفصلت عن الولاية الرابعة لما لها من موقع هام من الناحية الاستراتيجية، ولما لها من أهمية في التأثير والتعريف بالقضية الجزائرية لتواجد الصحافة العالمية بها، وبالتالي سهولة لفت أنظار العالم لما كان يحدث في

الجزائر، فقد عرفت المنطقة المُستقلة كثيرًا من الأحداث السياسية والعسكرية، وكانت في البداية قد أُسنِدت مهمة تسييرها والإشراف عليها إلى الشهيد العربي بن مهيدي، هذا الأخير الذي رتب لمجموعة من العمليات الفدائية بهذه المنطقة، لكن في المقابل عرفت هذه المنطقة ضغوطات من طرف المُستعمر الفرنسي.

دون أن ننسى الحدث الهام الذي عرفته المنطقة المستقلة المُتمثل في إضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، والذي يُعتبر نقطة تحول في مسار الثورة خاصة بالمنطقة المستقلة، كما لفت أنظار الرأي العام العالمي لحقيقة ما كان يحصل في الجزائر من جرائم التي كانت على يد جنرالات فرنسا وفي مقدمتهم الجنرال جاك ماسو فقد حاولت السلطة الفرنسية من خلاله بسط نفوذها، والحيلولة دون إيصال الجزائريين كلمتهم للعالم، فجاء ما سمي ب "معركة الجزائر" وهي تلك المواجهة بين مظليي الجنرال ماسو والتنظيم الثوري بالمنطقة المستقلة، هذا الجنرال الذي حاول بسط نفوذه على المنطقة بإتباع عدة أساليب قمعية في حق المناضلين والأهالي العزل، وذلك من خلال إباحته للتعذيب في حق المناضلين الجزائريين وحتى بعض الأوروبيين الذي حاولوُا تقديم المساعدة لإدراكهم لمدى القهر الذي يتعرَّض له شعب في أراضيه، وهذا التعذيب المُمارس في حقه ما هو إلا دليل على ضعف الفرنسيين في الكشف والوصول إلى القادة الحقيقيين المسؤولين عن هذه المنطقة وذكائهم في تسييرها.

ضف إلى ذلك اختفاء العديد من المناضلين من المنطقة سواء من الجانب الجزائري أو الجانب الأوروبي خاصة المتضامنين مع الثورة التحريرية على غرار موريس أودان، وقضيته التي أسالت الكثير من الحبر والتساؤلات حول كيفية اختفاءه، بداية بمطالبة زوجته لمعرفة حقيقة اختفاءه، وبقيت قضيته غامضة إلى سنة 2018، أين جاء الجواب على سؤالها من طرف رئيس الدولة الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي اعترف بتعذيب هذا المناضل وإلقائه في البحر ضمن ما سُمي بعملية جمبري بيجار.

كما كان لتكاتف الشعب الجزائري وانصياعه لأوامر جبهة التحرير الوطني الذي اعتبره كممثله الوحيد والشرعي، وهو الذي سيعيد الاعتبار لهذا الشعب المُستعمر من خلال جهودها، أدى للتمهيد لاعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كلها أحداث أسالت حبر الكثير من الأطراف المهتمين بهذه الفترة من الثورة التحريرية، وبالرغم من ذلك فهي مازالت تكتسي بعضًا من الغموض في حيثياتها ومن عدة جوانب.

إشكالية الدراسة

يطرح موضوع البحث إشكالية يمكن صياغتها كما يلي: ما الدور الذي أداه الجنرال جاك ماسو خلال معركة الجزائر 1957؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات هي: كيف كان الوضع في مدينة الجزائر قبل بداية معركة الجزائر؟ كيف تأسست المنطقة المستقلة؟ كيف تطور النشاط الفدائي فيها قبيل وبعد معركة الجزائر؟ ما المقصود بمصطلح معركة الجزائر؟ من هو الجنرال جاك ماسو؟ وماهي أسباب قدومه إلى الجزائر؟ وفيما تمثل دور الجنرال جاك ماسو ضمن أحداث ما سُمي بمعركة الجزائر؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تعالج جانبا مهماً من جوانب الثورة التحريرية وهي معركة الجزائر ودور بعض جنرالات الحكومة الفرنسية فيها، وما انجر عن الأعمال التي كانوا يقومون بها والسياسات العسكرية المُطبّقة ضدّ الشعب الجزائري وكذا الجهود المبذولة من طرفهم من أجل إحكام القبضة عليهم وعزلهم عن جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وأخص بالذكر الجنرال جاك ماسو الذي عمِل ما بوسعه لخنق الكفاح خاصة داخل مدينة الجزائر ومنع وصول القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية، ولكونه يمثل مرحلة هامة في مسار ثورة التحرير الجزائرية، بحيث أعطى حدث معركة الجزائر دفعًا قويًا وجديدًا للثورة، وعجَّل بتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، نظرًا لانعكاساتها على الرأي العام

الدولي، إضافة لتداعياتها السلبية على الدولة الفرنسية وهو ما تجلَّى في المشاكل السياسية التي أدت في نهاية المطاف إلى سقوط الجمهورية الرابعة تحت تأثير انتصارات الثورة الجزائرية في الداخل والخارج.

أهداف الدراسة

إنّ الهدف من هذه الدراسة هي إماطة اللثام عن جانب من جوانب السياسة الفرنسية التي كانت تدّعي بأنها بلد الحرية والعدالة والمساواة ولكن ما قام به جنرالاتها في الجزائر من أعمال قمعية وتعذيب في حق الجزائريين من دون مبررات دليل على عكس ما تدعيه هذه الحكومة، فقد ركزت الدراسة على شخصية الجنرال ماسو والأعمال القمعية التي مارسها داخل مدينة الجزائر لكبح الثورة بها، خاصة خلال معركة الجزائر والتي اعتبر نفسه فائزا فيها، بالرغم من عدم التوازن بين الطرفين الجزائري والفرنسي من ناحية التعداد والأسلحة المستعملة .

دوافع اختيار الموضوع

أثار هذا الموضوع اهتمامنا وهذا لأسباب نوردها فيما يلي:

– الرغبة في دراسة محطة هامة من محطات الثورة التحريرية ألا وهي معركة الجزائر وما جرى فيها من أحداث والتي لا تزال تحتاج إلى إثراء وتعمق في الدراسة.

– أنَّ هذا الموضوع الذي تشرَّفت بدراسته يعتبر –في حدود علمنا– جديدًا في محتواه وطرحة خاصة ما تعلَّق بالجنرال جاك ماسو وما قام به أثناء تواجده بالجزائر خاصة خلال فترة معركة الجزائر، وبذلك فهو جدير بالاهتمام والبحث في حيثياته، ومن ثمة محاولة إثراء البحث العلمي بدراسة أكاديمية جادة.

حدود الدراسة

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1956 إلى غاية 1958، أما الإطار المكاني فقد ركز على مدينة الجزائر، باستثناء بعض المناطق خارجها، خاصة فيما تعلق بانعقاد مؤتمر الصومام وما نتج عنه، وأيضا حياة الجنرال ماسو قبل مجيئه إلى الجزائر، وعن دور قادة الثورة خارج الجزائر وكذا بعض الشيوعيين الذين دعموا الجزائر خلال هذه الفترة من خارج مدينة الجزائر.

مناهج البحث

نظرًا لطبيعة الموضوع وللوصول للغاية المرجوة وللتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال استعراض الأحداث التاريخية ووصفها كما جاءت والمحافظة على تسلسلها الكرونولوجي بغرض إعطاء صورة واضحة ومُلِمةٍ بجميع جوانب الموضوع. دون أن ننسى تحليل الوقائع ومناقشتها وتحليل بعض أحداثها وكيفية سيرورتها التاريخية من خلال الكتب التاريخية المُلِمة بالموضوع.
- **المنهج المُقارن:** والذي تمَّ استخدامها في حالات المقارنة بين الجانبين الجزائري والفرنسي من ناحية عدد الجيوش هذا من ناحية ومن ناحية أخرى للمقارنة بين أقوال الذين عايشوُا أحداث المعركة سواء من الجانب الجزائري أو الجانب الفرنسي من خلال الكتب.

الدراسات السابقة

إنَّ كتابة تاريخ الثورة التحريرية قد أسال الكثير من الحبر خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1956 – 1958، إلاَّ أنَّ الدراسات التي ركزت على مدينة الجزائر قليلة باستثناء الدراسة التي قدّمتها الباحثة نبيلة لرباس، في رسالتي الدكتوراه والماجستير أين تحدَّثت عن مدينة الجزائر وما جرى فيها من أحداث بارزة في تاريخ الثورة التحريرية، دون أن ننسى

دراسات الباحثين الأجانب خاصة في مجال التعذيب والمفقودين أثناء معركة الجزائر مثل سيلفي تينو ورافائيل برونش وبينجامين ستورا إضافة إلى الأعمال التي تركها بيير فيدال ناكي خاصة حول قضية اختفاء المناضل الشيوعي موريس أودان، والجديد في هذه الدراسة هو إضافة جانب لها وهو التركيز على شخصية الجنرال ماسو وأهم الأعمال التي قام بها بمدينة الجزائر خلال ما أسماه بمعركة الجزائر.

خطة البحث

بناءًا على المادة العلمية المتحصل عليها، تمَّ تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، إضافة إلى مجموعة من الملاحق التوضيحية.

حمل الفصل الأول العنوان: "مدينة الجزائر قبل مجيء الجنرال جاك ماسو"، وقد تمَّ التطرق فيه إلى كيفية التحضير للثورة في مدينة الجزائر من خلال العمليات التي قام بها الثوار ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، والتي تعبر عن رفضهم لتواجد المستعمر الفرنسي، وما كان من ردود أفعال على هذه العمليات، كما تمَّ التطرق إلى مؤتمر الصومام من ناحية ظروف الانعقاد وأهم القرارات في المجالين لسياسي والعسكري المنبثقة عن هذا المؤتمر, ولعلَّ من أهم القرارات السياسية هو إعادة تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات بدل خمس مناطق ، ومنها تأسيس ما يُسمى بالمنطقة المستقلة ومسؤوليتها في تنظيم العمل الفدائي بمدينة الجزائر العاصمة، كما اهتم الفصل بتوضيح أهمية هذا العمل الفدائي في المنطقة المستقلة.

أمَّا الفصل الثاني فجاء موسومًا ب وصول الجنرال ماسو إلى الجزائر وبداية معركة الجزائر، حيث ابتُدِئَ الفصل بالحديث عن الجنرال جاك ماسو قبل معركة الجزائر وذلك بالتطرق إلى أعماله العسكرية، وعن الفيلق العاشر الذي سيتولى الإشراف علي أثناء تواجده بالجزائر، بعدها تطرق الفصل إلى دورِه في معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام، هذا الأخير الذي تطرَّق إليه البحث من ناحية الظروف المحيطة بالإضراب، وعن أهدافه

وسيره، ثمَّ تناول الفصل كيفية استقدام الفيلق العاشر للمظليين بقيادة الجنرال ماسو، وعن ردود فعل المُستعمر حِيال هذا الإضراب.

وتطرق الفصل الثالث، الذي حَمَل عنوان سير معركة الجزائر وانعكاساتها، إلى مسألتي التعذيب والمفقودين أثناء معركة الجزائر، كونهما هامتان أثناء معركة الجزائر، حيث تمَّ تناول مسألة التعذيب من ناحية تعريفها في سياق معركة الجزائر، وأهم المراكز المخصصة له إضافة إلى التطرق لبعض حالات من المُناضِلين المُعذَبين، أمَّا مسألة المفقودين أثناء المعركة والتي لا تقل أهمية عن المسألة الأولى، بحيث تمَّ التطرق إلى تعريف المفقود في سياق معركة الجزائر، وذِكر بعض الحالات من المفقودين على غِرار موريس أودان الذي تصدَّر كل البحوث المُتعلقة بقضية المفقودين، بعدها انتقل الفصل للحديث عن ردود الأفعال حول التعذيب وعن حالات الإخفاء القسري (المفقودين)، كما تم الحديث عن دور المرأة أثناء معركة الجزائر سواء المرأة ذات الأصول الجزائرية أو ذات الأصول الأوروبية، وفي ختام الفصل تمَّ التطرق إلى نتائج المعركة سواء الإيجابية منها والسلبية، وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية. وأمّا الخاتمة عبارة عن حوصلة لأهم ما تمَّ استنتاجه من البحث.

لقد تَعمَّدت الباحِثَة أن تَذْكُرَ العديد من المُصْطَلحات والتعبيرات وأسماء الشّخْصيات المذكورة في البحث بلُغَتِها الأصلِية، وهِي الفرنسية في أغلب الحالات، وذلِكَ راجِعٌ إلى مُساعَدَةِ الباحثين الذين سيودون الاطّلاع على هذه الأطروحة في إيجادِ المُصْطَلَحات التي يودّون استِعمالَها لأغراض البحث، لاسيما على شَبَكة الانترنت، وهذا أيضًا راجِعٌ إلى أنَّ الباحِثَةَ وَجَدت صعوبَةٍ في هذا الأمر بالتّحديد.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة

إنَّ من بين عناصر المادة العلمية التي استند إليها البحث هي الوثائق الأرشيفية التي تنوعت من حيث المصدر كما يلي:

1- **أرشيف مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales)** الذي يتوفر على مادة علمية معتبرة لاسيما في جزئِه المتعلق بمسائل التعذيب والإخفاء القسري والإعدام خارج الإطار القانوني، ويجدر بالذكر أنَّ الأرشيف المُعتمد في هذه المدرسة يسمى ب أرشيف بيار فيدال ناكي ومسجل تحت رقم pvn 34.

2- **الأرشيف الوطني لما وراء البحار** (Archives Nationales d'outre-mer)

يعتبر من المصادر الأساسية المعتمدة عادة في لدراسات التاريخية المتعلقة بالثورة الجزائرية نظرا لثرائه بالمادة العلمية التي تخدم هذا النوع من البحوث، أمَّا ما تعلّق ببحثِنا فتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا عليه خاصة في الجزء الذي تناول ظاهرة المفقودين خلال معركة الجزائر لاسيما حالة موريس أودان.

3- **أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر** (Archives du Comité International de la Croix Rouge)

يتوفر هذا الأرشيف على وثائق توثق لمسؤولية السلطات الفرنسية لعمليات التعذيب والإخفاء القسري والإعدام خارج الإطار القانوني خاصة خلال أحداث معركة الجزائر.

يُضاف إلى ما سبق أنّ البحث اعتمد على وثائق رسمية مطبوعة تمثلت في الغالب في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (**Journal Officiel de la République Française)** لاسيما منها المرسوم رقم 274/56 المؤرخ في 17 مارس 1957 المتعلّق بالإجراءات الاستثنائية التي تهدف إلى حفظ النظام وحماية الأشخاص والممتلكات وحماية الإقليم.

كما استَنَدَ البحث إلى العديد مِنَ المصادِر والمراجِع الهامَّة، التي تَمَيَّزت بتنوُعِها خاصَّة من حيث سنوات صُدورها ولغتها، بِحيث أنَّ مِنْها ما صَدَرَ قبل استقلال الجزائر مثل Le cahier vert، الذي ألَّفَه جاك فيرجاس (Jacques Vergès)، الصادِر في

عام 1957، وتناوَلَ فيه لأوّل مرَّة مسألة هامَّةً مِنَ المسائِلِ المُتَعَلِّقَة بشكل أساسي بأحداث ما يُسَمَّى مَعْرَكَة الجزائر، وهِيَ مَسْأَلَةُ المفقودين في مدينة الجزائر. يُضافُ إلى ذلِكَ، كتاب هنري علَّاق، La question، الصادِرِ أيضا في 1957، والذي يُعدّ بمثابَة شهادة حَيّة لسجين من سُجَناء الجيش الفرنسي فيما تَعلَّقَ بِمَسْأَلَةٍ ثانِيَة لها علاقَةٌ وطيدةٌ أيضا بأحداث معرَكَة الجزائر، وهِي مَسْأَلَة التّعذيب، كما يُعدُّ هذا الكتاب بمثابةِ اتّهامٍ مُباشِرٍ للجنرال جاك ماسو، الذي ثَبَتَ ضلوعُه المباشِرِ في هذه المسألَة.

إنّ مِن بين المصادِر التي اعتَمَدَ عليها البحث أيضا تِلْكَ التي صَدَرَت بعد الاستقلال. وفي هذا السياق، يمكن ذِكْر كتاب ياسف سعدي "ذكريات معركة الجزائر"، الصّادِرِ في الأصل باللغة الفرنسية "Souvenirs de la bataille d'Alger" في 1962، والذي قَدَّمَ فيه معلومات هامَّة تتعلَّق بالعديد مِنَ الجوانب الخاصَّة بأحداث ما يُسَمَّى بمعركة الجزائر، وعن سير تلك الأحداث في تلك الفترة. في نَفْسِ السياق، صَدَرَ في 1971 كتابLa vraie bataille d'Alger، وفي 1972 كتاب Le torrent et la digue، لمؤَلِّفِهما الجنرال جاك ماسو الذي حاوَلَ فيهما الطّعن في المعلومات التي قَدَّمها ياسف سعدي، وكذا السُخْرِية من الفيلم التاريخي المعروف بـ"معركة الجزائر"، لِمُخْرِجِه بونتيكورفو (Pontecorvo)، كما يُعدُّ كتاباه تبريرًا عَلَنِيًا لممارَسَتِه التّعذيب إبّان معركة الجزائر، غير أنَّه تلَقَّى الكثير مِنَ الانتقاد، لاسيما في عام 1972، عندما صَدَرَ كتاب بعنوان J'accuse le général Massu، لِمُؤَلِّفِه جول روي (Jule Roy)، الذي يُعَدُّ بمثابَة اتّهام مباشِر من المؤَلِّف للجنرال المذكور بالقيام بممارسات لا تمت لمهام الجيش ولا للإنسانية بصلة.

كما اعتَمَدَ البحث على مراجِعَ حديثة منها الكتاب المُؤَلَّف باللغَة الانجليزية تحت عنوان "French Army in Vietnam 1945-54"، لـ: سيمون دانستن (Simon Dunstan)، الذي صَدَرَ في 2019، والذي قد يكون مِن المراجِع القليلة التي تَحَدَّثت

عن حياة الجنرال ماسو. في نفس سياق الحديث عن حياة ماسو، تَجْدُر الإشارة إلى كتاب زوجتِه سوزان ماسو الذي حَمَلَ عنوان Quand j'étais rachambelle، والذي صَدَرَ في 1969، والذي يتناول جانِبًا مِنَ الحياة الشّخصية للجنرال ماسو.

اعتَمَد هذا البحث أيضا على المؤلَّفات ذات الطَّابِع المعجمي أو الموسوعي على غِرار كتاب المؤَرِّخ الفرنسي بينجامين ستورا (Benjamin Stora) " Les mots de la guerre d'Algérie"، الذي صدَرَ في 2005، والذي يُعَدُّ مَرْجعا هامًّا حول المصطلحات الهامّة التي تتعلّق بحرب الجزائر.

من جانب آخر، حاولت الباحِثَة الاعتماد على مصادِر مُحَيَّنَة، مثل مقالات الجرائد العالمية التي تُعنى بمسائل ذات صِلَة بموضوع الأطروحة، مثل مسألة اعترافات الجنرال ماسو، واعترافات أوساريس بمسألة التعذيب أثناء معرَكَة الجزائر، وكذا اغتيال بعض مناضلي جبهة التحرير على غرار اغتيال الشهيد العربي بن مهيدي.

يمكِنُ اعتبار هذه الدِّراسة جزءًا من سلسلة المُساهمات التي تمّ إنجازُها عن الكثير من المسائل التي يتمحوَر حولَها موضوع هذه الأطروحة، ومن بينها مسائل التّعذيب والمفقودين خلال معركة الجزائر، ولعلَّ هذه المسألَة الأخيرة هي التي أصبَحت تستدعي الكثير من البحث والدِّراسة، وذلِكَ بالنَّظَرِ لخصوبَتها من حيث توفُر مصادِر مُحَيَّنَة مُخَصَّصة للحديث عنها، ولعل من بين هذه المصادر ما يُقَدِّمُه الموقع الالكتروني 1000autres.com، الذي يُعَدّ بمثابة قاعِدة بيانات للآلاف من المفقودين أثناء معرَكة الجزائر.

إنَّ أهَمِّية الحديث عن المفقودين أثناء معرَكَة الجزائر لديها تأثيرات على العديد من المستويات؛ من ذلِكَ تأثيرها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا فيما يخُص ملَف الذَاكِرَة. ولِذلِكَ، ترى الباحثَة أنَّ الاهتمام بهذه المسألة له أهمية بالغة.

إنَّ الجديد الذي حاولت الدراسة أيضا أن تَضَعَهُ في تصور القارئ هو أنَّها اعتمَدَت على مؤلفات صَدَرت في الفترة الأخيرة خاصَّة خلال الفترة من 2018 إلى 2020، وما أتت به هذه المؤَلَفات من مساهمات وأفكار جديدة. ولم يقتَصِر الأمر على المؤلَّفات، بل إنَّ الدِّراسة اعتَمَدت أيضا على محاورة الباحثين والمؤرخين الفرنسيين الذين كانت لهم آراؤُهم ومساهماتهم في مجال موضوع الدِّراسة على غِرار المُؤَرِّخَة سيلفي تينو (Sylvie Thénault)، التي سَعِدَت الباحِثَة في مُحاوَرَتِها لأكثر من ساعَة من الزَّمن للحديث عن آرائِها فيما يَخُص العديد من الجوانب من مَعْرَكَة الجزائر، لاسِيَما وأنَّها مَعْروفَةٌ بِمُساهَماتِها في مجال الدِّراسَة، وبالتّحديد فيما يَخُصُ المسائِلِ القانونية على غِرار مسألَة الاغتيالات التي لم تكُنْ تَخْضَعُ للمحاكمات.

صعوبات الدراسة

لا شَكَّ في أنَّ لهذا البحث صعوبات عديدة مثل غيره من البحوث الأكاديمية، وإنَّ ما يمكِنُ ذِكْرُهُ في هذا السِّياق بالتّحديد هُوَ أنَّ من بين الصُعوبات التي واجَهَتْها الباحِثَة هو عدم الحُصول على وثائق تخدُم البحث من الأرشيف الوطني الموجود في مدينة الجزائر، فَضْلًا عن عَدَم تَمَكُّن الباحِثة من التَنَقُّل إلى فرنسا بسبب صعوبة الحصول على التأشيرة.

ضِف إلى ذلك حلول الأزمة الصِّحية العالمية المعروفة بـ كوفيد 19، ولكن هذا لم يمنع من الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية السابقة الذكر، والتي تمَّ استغلالها خاصة في الفصلين الثاني والثالث.

من جانِبٍ آخر، لابُدَّ مِنَ الإشارَةِ إلى النُقصْ الملحوظ فيما يتعلَّق بالمادَّة العِلمية المُتَعَلِّقة بِشَخصية الجنرال جاك ماسو، وهو الأمر الذي يعود إليه شَخْصِيًا حَسْبَ ما عَلِمَته الباحِثَة لاحِقًا من المؤَرِّخَة سيلفي تينو التي أكَّدت لها أنَّ ماسو فَضَّلَ دائِمًا عَدَمَ مُشارَكَتِهِ للمادة المُتَعَلِّقَةِ بِه وبأسْرَتِه.

يُضافُ إلى ما سَبَق شُحُ التَّرْجمات إلى العربِية لمُؤَلَفات ذات أهَمِّيَةٍ تاريخية كبيرة على غِرار سلسلة مؤلَّفات المجاهِد ياسف سعدي La Bataille d'Agler على سبيل المثال.

الفصل الأول: مدينة الجزائر قبل مجيء الجنرال جاك ماسو

المبحث الأول: مدينة الجزائر قبل 20 أوت 1956

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وتأسيس المنطقة المستقلة

المبحث الثالث: تطور النشاط الفدائي في المنطقة المستقلة خلال عام 1956

عاشَتْ مدينة الجزائر قبل وصول الجنرال ماسو إليها، مجموعة من الأحداث كان لها تأثير بالغ على السلطات الاستعمارية، فكان لها دور كبير في التحضير لثورة أول نوفمبر 1954، فقد عرفت عدة عمليات عسكرية بعد احتضانها للعديد من الأحزاب السياسية التي ارتكز نشاطها داخل المدينة، كما عرفت عدة تغييرات بعد مؤتَمَر الصومام 20 أوت 1956 خاصة من ناحية النتائج المحورية التي انبثقت عنه والتي أثَّرَت على الأحداث في مدينة الجزائر بشكلٍ خاص وعلى الثورة التّحريرية بشكل عام دون أن ننسى العمليات الفدائية التي سبقت مجيء الجنرال جاك ماسو، وما كان لها من أثَرٍ على استراتيجية هذا الأخير في التعامل مع نشاط فدائيي جبهة التّحرير الوطني.

المبحث الأول: مدينة الجزائر قبل 20 أوت 1956م

عاشت مدينة الجزائر العاصمة كغيرها من مناطق الولاية الرابعة عدة تغيرات في شتى المجالات، ويبدو أنَّ هذه التغيرات بدأت في التجلي مع اندلاع الثورة التحريرية، ولذلك سينصب التركيز في هذا المبحث على أهم هذه التغيرات.

المطلب الأول: اندلاع الثورة بمدينة الجزائر

اندلعت الثّورة التّحريرية في الفاتِح من نوفمبر 1954، غَيْرَ أنَّ هذا الحَدَث الهامّ لم يتأتَّى بالصُّدفة، بل سَبَقَه تَحضير مِنْ جوانب عِدَّة.

1- التّحضير لاندلاع الثورة بمدينة الجزائر

بعد القرار الذي صدر عمَّا يُعْرَف تاريخيا باجتماع الاثنين والعشرين في 23 جوان 1954، والقاضي بضرورة تفجير الثورة، وتوزيع القيادات على جهات متعدِّدة، لجأت كل جهة للتحضير لهذا الحدث من أجل إنجاحه. وفيما تعلَّقَ بمدينة الجزائر، فقد أُسنِدت

التحضيرات فيها إلى رابح بيطاط[1] بمساعدة الزبير بوعجاج[2]، أحمد بوشعيب[3]وسويداني بوجمعة، ولعلَّ ما يُمِكِنُ ذِكْرُه في هذا السِّياق هو قيام بيطاط بتشكيل خليتين اثنتين: بِحيث كُلِّفَ الزبير بوعجاج بقيادة الخَلية الأولى وكانت مَهَمَّتها هي القيام بعمليات مُسَلَّحة قَصْدَ إحداث صدمةٍ نفسيةٍ لدى الرأي العام، في حين أُوكِلَت المسؤولية على الخلية الثانية لرابح بيطاط، وكانت مَهمَّتها التكَفُّل بالدَّعم اللوجيستي[4]. وفيما يلي تفصيل في العمليات العسكرية التي قامت بها الخلية الأولى.

بدأ التحضير للعمل المُسَلَّح في مدينة الجزائر بقيادة الزبير بوعجاج، ولعل أبرز ما ذُكِرَ عن طريقة عمله هو إتِّباعُها للسِّرية والعمل بالأفواج التي ستشارك في عمليات الفاتح من نوفمبر 1954[5]، كما ذُكِرَ أنَّه تَمَّ اختيار عدد من المناضلين للإشراف على تدريب الأفراد في شكل مجموعات، وأنَّ هناك مجموعات كانت تمارس التدريبات في

[1] كان مناضلاً في حزب الشعب وعضوًا في المنظمة الخاصة، وبعد اكتشاف هذه الأخيرة سنة 1950 انتقل إلى مدينة الجزائر متخفيًا ثم إلى منطقة الغرب الجزائري، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبعد عودته من فرنسا في مارس 1954، انضم إلى العربي بن مهيدي ليُشكِلا معًا النواة الأولى للثورة المُسلحة، حضر اجتماع الاثنين والعشرين، وانْتُخِبَ عضوًا في لجنة الستة الذين فجروا الثورة، وعُيِّن قائدًا على الولاية الرابعة، أشرف على عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 التي شارك فيها، وبعدها عمل على إعادة تنظيم العاصمة لكن السلطات الفرنسية تمكنت من إلقاء القبض عليه في 22 مارس 1955، (للمزيد يُنظر: شارل أندري فافرود: الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 211).

[2] بدأ نضاله في حزب الشعب وأصبح عضوًا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انضم إلى المنظمة السرية وقاد عمليات الفاتح من نوفمبر في مدينة الجزائر العاصمة، ألقت السلطات الاستعمارية القبض عليه في 1954، وبقي في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار (للمزيد يُنظر: عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 165).

[3] من مواليد 1918، بدأ نضاله السياسي في حزب الشعب، جُنِد في الجيش الفرنسي سنة 1938 ليخوض معارك تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، شارك في اجتماع 22، عُيِّن مساعدًا لرابح بيطاط، خطط لعملية ثكنة بيزو بالبليدة ليلة أول نوفمبر 1954، أُعتُقل في نوفمبر 1954إلى غاية الاستقلال (للمزيد يُنظر: عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص-ص 154-155).

[4] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ط2، ترجمة: أشرشور موسى، قبي زينب، دار الشهاب، الجزائر، 2010، ص 189.

[5] جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، إبتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 114.

منطقة الخرايسية غرب العاصمة في حين كانت مجموعات أخرى تمارس تدريباتها العسكرية في غابة بينام وتابلاط، وكان التدريب مُرَكَّزًا على طريقة استعمال الأسلحة وطُرِقِ صُنْعِ القنابل واستعمالها[1].

ويبدو أنَّ هناك اختلافٌ بين المؤرخين حول عدد الأفواج التي قامت بتفجير الثَّورة في مدينة الجزائر؛ غير أنَّه من المُرَجَّحِ أن تكون خَمْسَةَ أفواج. وقد أوردت الدّراسات في هذا السياق أنَّ تلك الأفواج كانت تحت قيادة الزبير بوعجاج[2]، وأنَّ كل فوج أُوكِلَتْ لَهُ مَهمَّة خاصّة به يقوم بها في ليلة الفاتح من نوفمبر؛ بِحيثُ أُسْنِدَت للفوج الأول مَهَمَّة الهجوم على مَبنى الإذاعة وقد أشرف عليها محمد مرزوقي[3]، وأُسْنِدَت للفوج الثاني مَهمّة تنفيذ عملية تدمير مركز بترول موري المركزية للكهرباء، وذلك تحت إشراف عثمان بلوزداد[4]، وأوكِلت للفوج الثالث مَهمّة تنفيذ عملية إحراق محطة الكهرباء والغاز والهدف منها إحراق المصنع وتخريب منشآته، وذلك تحت إشراف كل من قاسي عبد القادر مختار وقاسي عبد الله عبد الرحمان[5]، وأمَّا الفوج الرابع، فقد أسنِدت له مَهمَّة تخريب المحطة المركزية للهاتف، وكان ذلك بقيادة أحمد بسكر[6]، وتمّ تكليف الفوج الخامس بتنفيذ عملية مخزن الفلين تحت إشراف كل من نابتي صادق و عيسى بوراية[7].

---

[1] رانية مخلوف، دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية (1954-1958)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 26.

[2] أنظر الملحق 01، ص. 275، الذي يُوضّح الأفواج الفدائية بمدينة الجزائر العاصمة

[3] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الرابعة نموذجًا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008، ص 62

[4] عائشة حسيني، الثورة في المنطقة الأولى من الولاية الرابعة (1954-1958)، رسالة ماجيستير في تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)، جامعة الجزائر، 2002، ص 31

[5] نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 62

[6] عائشة حسيني، المرجع السابق، ص 31

[7] رانية مخلوف، المرجع السابق، ص 32

يُضاف إلى الأفواج المذكورة أفواجٌ احتياطية أخرى، وهي التي لم تكن مُنَظَّمَةً، وكان هدفها مواصلة العمل المسلح إذا ما أُلقي القبض على أفراد الأفواج الأولى التي فجرت الثورة التحريرية، وكان عدد هذه الأفواج الاحتياطية هو ثلاثة أفواج أطلِقت عليها تسميات: فوج بلكور، وفوج بئر مراد رايس، وفوج القصبة؛ بحيث كان يتألَّف فوج بلكورمن: بوقرفة حسين، حمادي عبد الرحمان، بسكر علي، بن قاسمية محمد، كاوة عصمان، بوبكر محمد، حدانو عثمان، عبو محمد، وكان يتكوَّن فوج بئر مراد رايس من: ذبّيح الشريف، بابا علي مصطفى، مرابط أحمد، قاسي عبد الله، وأمَّا فوج القصبة فكان يتكوَّن من: ياسف سعدي، عيدون عمر، شيكو عبد القادر، برزوان محي الدين[1].

تأسيسا على ما سبَق، يُمْكِنُ القول بأنَّ التّحضيرَ لاندِلاع الثّورَة التّحريرية شَمِلَ العديدَ مِنَ الجوانب، لاسِيما تِلْكَ المُتَعلِّقَة بالتّخطيط بِما في ذلِكَ نَقْلَ الأسْلِحَةِ وتوزيع المَهام على مُفَجِّري الثّورة.

2- عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954

شهِدَت مدينة الجزائر ليلة الفاتح من نوفمبر القيام بالعمليات العسْكَرِية التي تمَّ الاتّفاق عليها، والتي تمَّ ذِكْرُها سابِقا، وهنا سيتعرَّضُ البحث في هذه الجزْئِية إلى التفصيل في أحداثِ ثلاث عمليات عسْكَرِية اتَّسَمَت عموما بكونِها تفجيرات استهدَفَت مجموعة نقاط حيوية في مدينة الجزائر.

أ- عملية تفجير مقر الإذاعة

[1] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 12، ويُنظر أيضًا نظيرة شتوان: المرجع السابق، ص-ص 63-64

استهدفت هذه العملية مقرَّ الإذاعة بقنبلتين، وذَكَرت بعض المصادر أنَّ هذه العملية اتَّسمت بخطورتها العالية نظراً لموقع الإذاعة الذي كان في قلب المدينة[1]، مِمَّا يعني بقاء الحركة إلى ساعات متأخرة من الليل، وبالتالي صعوبة التنقّل بقنبلتين وَسْط تِلك الحركة، لكن على الرغم من ذلِكَ، تمكَّن المناضلون بقيادة محمد مرزوقي من تنفيذ مهمتهم وذلك بوضع قنبلةٍ على حافة نافذة مبنى الإذاعة، وأخرى عند مدخل المبنى[2]. وقد انفجرتا كما كان مُخَطّطًا له، ومِمَّا ذُكِرَ في وَصْفِ انفجار القنبلتين أنَّه أحدث دويًا كبيرًا، غير أنَّهما لم توقِعا سوى خسائر قليلة[3].

ب- عملية مركز بترول موري

تَمَّت العملية الثانية بمركز بترول موري الذي كان يقع أعلى الميناء، إذ استهدفت العملية خزان البترول ومركز الكهرباء، وقد تمَّ التحضير من قبل لتنفيذ هذه العملية، وبفضل التعاون بين المناضلين بقيادة المناضل عثمان بلوزداد فقد تمكَّنوا من الوصول إلى خزانات الوقود ووضع القنابل بها ثُمَّ إشعال الفتيل والهرب من المكان وبالتالي نُفِذت العملية بنجاح. وقد أحدثت ضجة وهلعا كبيرين في أوساط المستوطنين نظرًا لانقطاع الكهرباء[4].

ج- عملية مصنع تمييع الغاز

أمَّا فيما يخص العملية الثالثة، فقد تمَّت بمصنع تمييع الغاز، وقد كان الهدف منها هو تفجير المصنع وتخريب منشآته نظرًا لأهمية المحطة وكِبرها وقُربِها من مركز شرطة

[1] رانية مخلوف، المرجع السابق، ص 38

[2] جمعية أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص 202

[3] جمعية أول نوفمبر، المرجع نفسه، ص 202

[4] علي العياشي، من هجومات ليلة أول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، ع 57، الجزائر، 1982، ص 67

المستعمِر[1]. ولقد أوردت بعض الدراسات أنَّ المناضلين دخلوا إلى هذا المصنَع عن طريق مصنَع الخشب الذي كان محاذِيًا له، وأنَّهم كانوا تحت قيادة كل من قاسي عبد القادر مختار وقاسي عبد الله عبد الرحمان، وأنَّهم تمكنوا من تنفيذ العملية بنجاح، كما وَصِف دوي انفجار مصنع تمييع الغاز بأنَّه كان دليلا على اندلاع الثّورة في مدينة الجزائر[2].

إنَّ مما تجدر الإشارة إليه بالإضافة إلى ما سبق هو أنَّ التخطيط للعمل المُسَلَّح في ليلة الفاتح من نوفمبر لم يقتَصِر على ثلاث عمليات فقط، بل تمَّ التّخطيط أيضا لعمليتين أخريين، لكنهما لم تُنَفَّذا، وقد ذكَرَت الدّراسات أنَّ العملية الأولى كانت مُوجَّهة لضرب مركز الهاتف الكائن في ساحة أول ماي حاليًا[3]، وأنَّ المناضلين تحت قيادة أحمد بسكر اتَّجهوا في الموعِد المُحَدَّد إلى البريد المركزي، وقد تزامَنَ موعِدُ وصولهم مع انطلاق دويِ القنابل التي انفجرت في الميناء، مما بعَثَ فيهم الخوف من اكتشافهم فانصرفوا دون القيام بمَهمَّتهم[4]، وأمَّا ما تعلَّقَ بالعملية الثانية فقد ذُكِرَ أنَّها كانت تستهدف مُسْتَودَعَ الفلّين والمتواجد في حسين داي وذلك بإشعال النار فيه، بيد أنَّه وعند توجّه المناضلين إلى هناك انفجرت القنابل التي كان بلوزداد قد وضعها في المرسى فتعذر عليهم القيام بالعملية، وهو ما جعلهم يعودون أدراجهم[5].

إنَّ ما يتبين ممَّا سبق هو أنَّ طريقة التّحضير لاندلاع الثّورة بمدينة الجزائر وطريقة تنفيذ عمليات التفجير الثلاث بنجاح في ليلة الفاتح من نوفمبر وفي مدينة الجزائر هو دليل على دخول الجزائر حقبة تاريخية جديدة من العمل المُسَلَّح ضِدَّ المُستعمِر الفرنسي،

[1] رانية مخلوف، المرجع السابق، ص 37

[2] علي العياشي، من هجومات ليلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص. 69.

[3] رانية مخلوف، المرجع السابق، ص 39

[4] جمعية أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 204

[5] جمال قندل، المرجع السابق، ص 123

وأنَّ ما يُمَيِزُ هذه الحقبة الجديدة هو التنظيم المُحْكَم لسيرورة الأحداث وعدم خروجِها عن ذلِكَ التنظيم، نظرا لحدوثها في توقيت متقارب نسبيا، كما أنَّ في ذلِكَ إشارةٌ إلى أنَّ ذلِكَ التنظيم المحكَم تَعدَّى الإطار الجغرافي المحدود الذي كانت تتمُّ فيه العمليات المُسَلَّحَةُ التي سبَقَت عمليات الفاتح من نوفمبر، فالتفجيرات التي وَقَعت في مدينة الجزائر كانت حلقة من سلسلة من العمليات العسكرية التي عرفتها العديد من مناطق التراب الجزائري المُسْتَعْمَر.

إنَّ دخول الجزائر هذه الحِقبَة الجديدة هو تأكيد للفكرة الجوهرية التي أرادت جبهة التّحرير الوطني أن تُمَرِّرَها من خلال ما جاء في بيانِها الذي أطلَقَت عليه بيان أول نوفمبر؛ بِحيث حرِصت فيه على تأكيد أنَّ مرحلة النضال السياسي قد تجاوزتها الأحداث وأنَّ عهد الكفاح المسلح قد بدأ بقيادة جبهة التحرير الوطني داعيًا الشعب لاحتضان الثورة مبيِّنًا أنَّ الهدف هو الاستقلال ومُعلنًا عن شروط التفاوض مع سلطات المحتل والتي على رأسها الاعتراف بالسيادة الجزائرية كاملة[1].

إنَّ ما يُمكن قولُه تعليقًا على التّفجيرات الثلاثة التي تمّ ذِكْرُها سابِقًا هو أنَّها كانت بما لا شَكَّ فيه ضرْبَةً قَوِّية في صميم هيبة المُسْتَعْمِر الفرنسي، ولذلِكَ كان من الطّبيعي أن ينجَرَّ عنها ردُّ فِعْلٍ سريعٍ وعنيف على المستويين العسكري والسياسي.

من هنا إذًا تبدَأُ مَرْحَلَةٌ أخرى من الأحداث في الجزائر عموما وبمدينة الجزائر على وجه الخصوص، والتي بادَرَت بها جبهة التحرير الوطني، لكن سرعان ما تَرتَّبَ عنها رَدُّ فعلٍ من طرف المُسْتَعمِرِ الفرنسي كما سيأتي تبيانه.

[1]محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005، ص 66

المطلب الثاني: ردود أفعال السلطات الاستعمارية على عمليات الفاتح من نوفمبر 1954

إنَّ العودة إلى المراجع والدراسات التي اختصّت بموضوع العمليات العسكرية التي جرت ليلة الفاتح من نوفمبر وما انجَرَّ عنها من ردود فعل من طرف المستعمر تقود البحث إلى تقسيم هذه الرّدود على ثلاثة مستويات: عسكري وسياسي ومستوًى ثالث يتمثل في الدور الإعلامي (دور الصّحافة).

1- على المستوى العسكري

أمَّا على المستوى العسكري، فقد قامت قوات الأمن الاستعمارية في صبيحة الثاني من نوفمبر 1954 بشن حملة اعتقالات واسعة، حيث تمكنت من سجن 750 مناضل وفي نهاية 1954 بلغ عدد المسجونين حوالي 2000 مناضل[1]، وقد كانت معظم الاعتقالات في صفوف عامَّة المواطنين والأُسَرِ التي التحق بعض أفرادها بالثورة بحجّة الاشتباه بهم، وأنَّ هؤلاء الموقوفين قد عُرِّضوا لشتَّى أنواع التَّعذيب أثناء عمليات الاستنطاق قصد حملهم على الاعتراف بامتلاك الأسلحة فتحولت الثكنات إلى محتشدات ومراكز للتعذيب تخلَّلتها موجة من الإعدامات الفردية والجماعية لغرض ترهيب الأهالي[2]. من جهة أخرى، قامت الحكومة الفرنسية بزيادة عدد القوات المسلحة بالجزائر من 56000 إلى 83400فرد في بدايات 1955[3].

2- على المستوى السياسي

[1]Bernard Droz et Evelyne Lever, Histoire de L'Algérie 1954-1962, édition Seuil, Paris, 1982, p 62 .

[2] مسعود عثماني،الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، ط. 2، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 141.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت–باريس، 1982، 162

أمَّا على المستوى السياسي، وكردٍّ فعل أولي، فقد سارع الحاكم العام في الجزائر روجي ليونار (Roger Leonard) إلى إصدار بلاغ لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق التراب الجزائري بما فيها مدينة الجزائر ليلة الفاتح من نوفمبر مُؤكدًا على اتِّخاذ إجراءات فورية حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث، بقوله: "سنُواصل عملنا الذي سيُحقق هدفين مُزدوجين، هما: عزل حركات العصيان وتجنب أنْ تُؤدي بعض الأعمال (أعمال القمع) غير المحسوبة جيدًا إلى المساس بالجو العام الذي لا يزال جيدًا"[1]، كما وجهت اتحادية بلديات القُطر الجزائري رسالة إلى الحاكم العام الفرنسي تُطالبه بضرورة خنق التمرد قبل استفحاله[2]، أمَّا رئيس بلدية الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي جاك شوفاليي (Jacques Chevallier)؛ فقد صرَّح يوم 02 نوفمبر بأنَّ الحكومة الفرنسية لن تقبل بأية صفة كانت، بأيِّ إرهاب فردي أو جماعي وأنَّه سوف يتم اتخاذ جميع التدابير الصارمة[3].

أمَّا على مستوى القيادة العليا فيبرز ردّ فعل وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران (François Mitterrand) على بيان أول نوفمبر بقوله: "إنَّ المفاوضات الوحيدة هي الحرب، ولا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية، إنَّ من واجب الحكومة أنْ تُحافظ على الوحدة الوطنية، وستقوم بهذا الواجب"[4]، كما صرَّح أمام الجمعية الوطنية قائلاً: " إنَّ الجزائر هي فرنسا ومُقاطعات الجزائر هي مُقاطعات الجمهورية الفرنسية ...، وإنَّ أيَّ

[1] Echo d'Alger du mercredi 03 novembre 1954, 43éme année, N :15676

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص –ص 88–89

[3] المصدر نفسه، ص 90، وانظر أيضًا: le journel d'Alger, 03 novembre 1954

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 227

شخص يُحاول بطريقة أو بأُخرى خلق الفوضى والانفصال، سيُضرب بكل الوسائل التي وضعها القانون تحت تصرُفِنا"[1].

ومن جهته بادر المجلس العام لمقاطعة الجزائر (conseil général) إلى المصادقة بإجماع على عريضة تضمنت: سرعة فرض النظام وبصرامة، إنزال عقوبات على المدنيين مهما كانت هويتهم، وأنْ لا يتم التساهل مع أيِّ شخص من الآن وصاعِدًا[2].

3- على المستوى الإعلامي

يُضافُ إلى ما سبَقَ دورُ الصّحافة الموالية للمُستَعْمِر في التنديد بالأحداث التي وقعت ليلة الفاتح من نوفمبر خاصة في مدينة الجزائر، وكذا دعوتها إلى الرّد عليها، فقد نادت مُعْظَمُ الصُّحف الفرنسية بالجزائر بضرورة استخدام القوة لفرض النظام وتفويت الفرصة على من وصفتهم بالمتمردين[3]، وذلك ما تجلَّى فيما حمَلَتْهُ العناوين التي تصَدَّرَت صفحات تلك الجرائد خاصة صُحُف المُعَمِّرين ومنها: صحيفة L'Echo d'Alger(ليكو دالجي)[4]، التي تحدثت في صفحتها الأولى عن هذه الأحداث واعتبرتها خطيرة وأنَّ مصير الوجود الفرنسي في الجزائر قد أصبح قاب قوسين أو أدنى، ولهذا كتبت تحث الحكومة الفرنسية المركزية على العمل بسرعة وبقوة، وتجنيد كل إمكانياتها المادية

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 96

[2] Echo d'Alger du samedi 06 novembre 1954. 43 éme année, N: 15679 .

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2009، ص 15

[4] أنظر الملحق رقم 02 ص. 276

والبشرية لوضع حد لهذه الأحداث، كما حَذَّرَتْ من وقوع عمليات أكثر عمقًا واتساعًا ما لم تُسرع الحكومة الفرنسية إلى بتر هذا التمرد[1].

كما وصفت هذه الجريدة –في مقال لها– المجاهدين الجزائريين بالمُتَمَرّدين وقُطَّاعِ الطُّرق والخارجين عن القانون والإرهابيين لِعَدَمِ مُراعاتِهم لاحتفال المسيحيين بعيد القِدِّيسين في الفاتح من نوفمبر، وزَرْعِهم حالةً مِنَ الرّعب في الجزائر[2]، أمَّا صحيفة Télégramme (تيليغرام) فقد وَصَفت الثّوار بالمُجرمين الذين أثاروا الاضطراب في الجزائر ونعتتهم بالحَفْنَةِ من المُهَرِّجين، ودعت إلى وجوب ضربهم على الرأس لأنهم معروفون[3]. أمَّا جريدة Lefigaro (لوفيغارو)،فقد علقت على عدد الأحداث التي وقعت ليلة الفاتح من نوفمبر في مقال في الصفحة الأولى، ويبدو أنَّ هذه الأخيرة (أي صحيفة لوفيغارو) تمَيَّزت عن الصحف المذكورة الأخرى بأنَّها أعطت تحليلا اتَسَمَ بجانب من الموضوعية، فورد في مقالِها ما يلي: "إنَّ الاعتداءات التي وقعت في ظرف ليلة واحدة وبواسطة نفس القنابل دليل على أنَّ هناك عملاً مُنَسقًا"[4]، وفي نفس السياق، يمكن ذكر جريدة Le Monde (لوموند)[5] التي نشرت مقالاً بعنوان "قتلى كثيرون في الجزائر أثناء هجومات متزامنة على مراكز الشرطة"، بِحيث اتَّفَقَت لوموند ولو ضمنيا مع الفكرة التي وردت في جريدة لوفيغارو، إذ ورد في المقال ما يلي: "إنَّ الهجومات المتزامنة تُوحي بوجود عمل مُنَظَّمْ وأغلب الظّن أنها من طرف الوطنيّين"[6]، أمَّا جريدة Le journal d'Alger (لو جورنال دالجي) فقد شبَّهت عمليات الفاتح من نوفمبر بالزلزال الذي ضرب

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 137.

[2] L'Echo d'Alger, N° 15674, 2 Novembre 1954 , P1.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 137

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 134

[5] أنظر الملحق 03 ص. 277

[6] Le monde, N° 3049, 02 novembre 1954, p. 1.

الأصنام يوم 09 سبتمبر 1954[1]. وفي المقابل، يبدو، حسب روني بارد (René Bard) أنَّ صحيفة L'humanité (ليمانيتي) كانت الصّحيفة الوحيدة آنذاك التي كانت تنادي بتحقيق السّلم في الجزائر، وذلك باعتبار توجُّهِها الشّيوعي[2]. وهذا ما يبدو عليه واقع الأمر، إذ بالرجوع إلى أرشيف الجريدة نجد أنَّ الصفحة الثالثة من الصحيفة لصبيحة 2 نوفمبر 1954 حملت العنوان التالي: «Graves événements en Algérie»، (أي: أحداث خطيرة في مدينة الجزائر) وكُتِبَت ترجمته بالعربية كما يلي:

> "سقوط العديد من القتلى والجرحى خلال الليلة من الأحد إلى الاثنين. ومن أجل تشديد القمع، قامت الحكومة بإرسال ثلاث فيالق مظلية وثلاث كتائب من الأمن الكتائب الإقليمية للأمن. كما قامت بتوقيف الكثيرين."[3]

يتبين إذًا أنَّ الإدارة الفرنسية الاستعمارية استعمَلَت كافة الوسائل للرَّدِّ على العمليات العسكرية التي حدَثت في مدينة الجزائر ليلة الفاتح من نوفمبر، وأمَّا هَدَفُها من هذا الرّد فكان في المقام الأول إبعاد الشعب عن الثورة لاسيما بواسطة الصحافة، وذلِك من خلال محاولة تشويه صورة المُجاهدين والتقليل من شأنهم ونشر صور لبعض المُجاهدين والتحذير منهم[4]، فقد تجنَّدت هذه الصحافة منذ الوهلة الأولى ضِدَّ الثورة التحريرية.

إنَّ مما لا شكَّ فيه إذا أنَّ صُحُفَ المُسْتَعْمِر كانت أداة فاعلة في إدارة الحرب في الجزائر، فقد وَرَدَ بالإضافة إلى ما سَبَقَ ذِكْرُه أنَّ هذه الصُّحُف بدأت بِرَبط الأحداث والبحث عن الجهات المُنفِذة لعمليات الفاتح من نوفمبر 1954، وكانت النتيجة توجيه الاتهام إلى أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية بأنّهم كانوا وراء هذه العمليات،

[1] Le journal d'Alger, N° 1929, 2 Novembre 1954, p. 1.
[2] René Bard, Les trois filles, société des écrivains, Gallimard, Paris, 2014, p. 59
[3] L'humanité, récupéré le : 29/9/2021 à 9:23, source : www.humanite.fr, p. 3.
[4] L'Echo d'Alger, N° 15675, 4 Novembre 1954, p. 1

ولِذلِكَ لجأت الحكومة الفرنسية إلى شن عمليات اعتقال واسعة النِّطاق، كما قامت بأعمال قمعية كان لها الأثر الكبير في صفوف الحركة. إلى جانب ذلِكَ، حاولت الإدارة الاستعمارية من خلال وسائل إعلامها المُتعددة أنْ تُبرهن للعالم أنَّ الثورة الجزائرية ليست كما يظنها البعض ثورة قومية إنما هي حركة تمردية وعصيان مُدعَّمٌ من الخارج، وفي ذلِكَ إشارة إلى نظرية المؤامرة الخارجية عليها، وخصوصًا من مصر، التي التزمت بدعم الثورة الجزائرية[1]. غير أنَّ هناك من يرى بأنَّ فرنسا تمَّسكت بذريعة المُؤامرة الخارجية من أجل الدِّفاع عن ملفها أمام هيئة الأمم المُتحدة فقط[2]، ويبدو أنَّ هذه الفِكْرَة وارِدة بالنّظَرِ إلى تَضَرُّرِ صورة فرنسا التاريخية في نَظَرِ الرَّأي العام العالمي وفي نظر الرّأي العام الفرنسي أيضا، كراعٍ للسِّلم في العالم نظرا للأهمِّية التاريخية لمعاهدة فرساي 1920.

أمام إجماع التيارات الاستعمارية على التصدي للثورة وبقاء الأفكار سواء في فرنسا أو في الجزائر غامضة حول ما سيأتي بعد النّتائِجِ الكبيرة التي أحدَثَتها أحداث ليلة الأول نوفمبر على الأوساط الحاكمة، حشدت فرنسا جميع إمكانياتها السياسية والعسكرية والإعلامية للقضاء على الثورة قبل انتشارها وذلك بانتهاجها سياسة القمع تحت شعار إجراءات فرض النظام والوقاية ضد الاضطرابات المُستقبلية[3]؛ففي 05 نوفمبر 1954 أصدرت مرسومًا ينصُّ على حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذي أسفر عن اعتقال أكثر من 2000 مناضل[4]، كما أعلنت عن فرض العقوبات ضد كل المتعاطفين مع الثورة وهذا كإجراء لعزل الشعب عن الثورة، ولهذا قامت بإنشاء ما يُعرف بمناطق الأمن لتجميع السكان، وعلى الرغم ممَّا أحدثته هذه السياسة من خسائر، إلَّا أنَّها ساهمت

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، ط. 2، القاهرة، 1990، ص. 58.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 235

[3] هنري علاق، مذكرات جزائرية، ترجمة: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 204

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 98.

في تعزيز صفوف جيش التحرير؛ بحيث سُجِلَ انضمام المزيد من المناضلين إليه[1]، وهو ما قابله زيادةٌ في عدد قوات المُسْتَعمِر في الجزائر وخاصّة بمدينة الجزائر، وقد سمحت هذه الزِّيادَة العددية بتكثيف عمليات الاعتقال في صفوف مناضلي جبهة التّحرير والوطني؛ إذ قامتيوم 06 نوفمبر 1954 باعتقال كل من الزبير بوعجاج وفرقته، وكذا على بلوزداد، ومرزوقي، وقاسي عبد القادر، وقاسي عبد الله عبد الرحمان.

إنَّ مِمَّا نتَجَ عن اعتقال المناضلين المذكورة أسماؤُهم هو بقاء ياسف سعدي في الميدان لوحده، وهو الأمر الذي اضطره لمواصلة الكفاح مع فرقته الاحتياطية، وفي هذا السِّياق يقول: "كان أول عمل قمت به هو التجنيد وشراء الأسلحة من فائض ادِّخاري، وهذا النشاط الذي قمت به في أول الأمر عزَّز حماسة الشباب، وكان أول من شد أزري هو صهري بوزرينة أرزقي الشهير بحديدوش"[2].

تأسيسا على ما سبق، يمكن استنتاج أنَّ عَمَلِيات الفاتح من نوفمبر أدَّت إلى ردَّ فِعْلٍ أثَّرَ سلبا على تنظيم جبهة التحرير الوطني إلى حدٍّ ما، وبالتالي أدَّى هذا الأمر إلى ضرورة إعادَةِ رصِّ صفوف الجبهة وبعث نشاطِها، وهذا ما سيناقِشُه البحث في الجزئية الموالية.

المطلب الثالث: نشاط جبهة التّحرير الوطني بمدينة الجزائر بعد اندلاع الثورة

لقد عرفت مدينة الجزائر كغيرها من المدن الجزائرية عدة عمليات كما ذكرنا سابقًا وهذا دليل على اندلاع الثورة بها، لكن بعد هذه العمليات عرفت مدينة الجزائر فترة هدوء بسبب تدخل السلطات الفرنسية وسيطرتها على الأوضاع بها وفرض حصار عليها، فعمل قادة مدينة الجزائر على إعادة تنظيمها وعلى رأسهم رابح بيطاط، الذي أخذ في

[1] Bernard Droz et Evelyne Lever: Histoire de L'Algérie 1954-1962, Op- Cit, p 62

[2] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حنفي، مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، دون عام نشر، ص-ص. 11-12.

البحث عن الدعم المادي للثورة وعن منخرطين جدد في صفوف جبهة التحرير الوطني، كما حاول الاتصال بالعناصر الثورية المنخرطة بالمنظمة الخاصة عن طريق ياسف سعدي، والذين لم يكونوا مُطاردين وغير معروفين من قِبل الشرطة الاستعمارية وأطلق عليهم تسمية "الشبكات الاحتياطية" وهذا بقصد إعادة تنظيم ناحية الجزائر العاصمة[1]، ومن هنا نُظِم أوائل الفدائيين من طرف فتال مصطفى (لحام)، بوشافة بلقاسم (ميكانيكي) وذبيح الشريف في حي بلكور بالقصبة؛ هذه الأخيرة التي تحولت بسرعة لمعقل أساسي للفدائيين، كما تولى بوزرينة أرزقي المدعو حديدوش مهمة التنظيم السري بالقصبة وكان تحت إمرة ياسف سعدي[2]. ويبدو أنَّ حديدوش كان له الفضل الكبير في توعية السكان، فهو كوَّن أول مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاص قائدها أحمد لغراب، وقد كان ياسف سعدي آنذاك في السجن بسويسرا، لكن بعد الإفراج عنه أعاد الاتصال بحديدوش من أجل العودة لإدارة المجموعات المسلحة بالقصبة[3].

وابتدءًا من شهر جانفي 1955، شرع قادة الجبهة في انتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس توسيع الجبهة وتمكينها من استقطاب جميع العناصر الوطنية التي تلتزم بالنضال من أجل تحرير الجزائر واستعادة السيادة الوطنية[4]، فتمكن رابح بيطاط الذي كان مسؤولا عن المنطقة الرابعة من الاتصال بباقي الولايات خاصة الولاية الثالثة، والتي قَبِلَت جميعًا الاتحاد من أجل ردع القوات الفرنسية، لكن هذه الأخيرة تمكنت من اعتقاله(أي: رابح بيطاط) في مارس 1955[5]، فبرزت قيادة جديدة للثورة تمركزت في

[1] نبيلة لرباس، حرب المدن "الجزائر أنموذجًا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2013، ص 50

[2] جيلالي صاري، ثمانية أيام من معركة الجزائر(28 جانفي– 4 فيفري 1957)، ترجمة:خليل أوذاينية، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 32–33

[3] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلّة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص. 14.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر(من البداية ولغاية 1962)، ط2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2005، ص–ص 385–386

[5] هناك اختلاف في تاريخ اعتقاله فهناك من يقول يوم 16 مارس، وهناك من يقول يوم 22 مارس

العاصمة بقيادة الثلاثي كريم بلقاسم، عبان رمضان، وعمر أوعمران، هذا الأخير تمَّ تعيينه مسؤولاً على المنطقة الرابعة خلفًا لرابح بيطاط[1]، كما عُيِّن عبَّان رمضان ممثلاً للجبهة في الداخل وهذا بعد خروجه من السجن في فيفري1955 والتحاقه بجبهة التحرير الوطني، وتمَّ تعيين ذبيح الشريف كمسؤول عسكري في العاصمة، وكانت المَهمَّة الأولى الموكلة إليهم هي إعادة تنظيم الأفواج والفداء في مدينة الجزائر[2].

فكر المسؤولون بعد ذلِكَ في ضرورة الاتصال بأحد قادة جبهة التحرير الوطني بالخارج لشرح الوضعية الصعبة التي تمر بها المنطقة ومن أجل تنسيق العمل[3]، فقاموا بإرسال ياسف سعدي إلى سويسرا، الذي سافر في 22 مارس 1955 أين التقى مع أحد قادة جبهة التحرير بالخارج وهو محمد بوضياف، وتمكنا من حل بعض المشاكل التنظيمية التي تخص الداخل، لكن السلطات السويسرية ألقت القبض عليهما بالإضافة إلى محساس –الذي كان أيضا من قادة الجبهة في الخارج– ثم أطلقت سراحهم بعد عشرة أيام.

بعد ذلِك، يذكر ياسف سعدي أنَّه قرر العودة إلى الجزائر عبر فرنسا، غير أنَّه سرعان ما ألقي عليه القبض من طرف السلطات الفرنسية في مطار أورلي (Orly)[4]، كما ذكَرَ أنَّه نُقِلَ إلى سلطات "أمن الدّولة" بالجزائر وسُجِنَ لمدة ثلاثة أشهر، ثُمَّ أُفْرِجَ عنه وتعَرَّض لمساومات من طرف البوليس الفرنسي من أجل القبض على المناضل كريم بلقاسم، غير أنَّ ياسف سعدي كان قد أبلَغَ صهره حديدوش بشروط الإفراج عنه، وقد كان هذا الأخير على اتصال مع كريم وعبان[5].

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 387

[2] " الفداء في العاصمة...استراتيجيته وأهدافه"، مجلة أول نوفمبر، ع64، الجزائر، 1984، ص 9

[3] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص 13.

[4] Yacef Saadi, La Bataille d'Alger, Publisud, Tome I, 2002, p. 120

[5] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، مصدر سابق، ص. 14.

1- الأزْمَة الداخِلية لجبهة التحرير الوطني

إنَّ مِمَّا ذَكَرَتْهُ المصادر عن الأحداث المذكورة هو أنَّ فرنسا حاولت أنَّ تساوِمَ ياسف سعدي في القضاء على تنظيم الجبهة في مدينة الجزائر، وأنَّ ياسف سعدي أخبر قادة الجبهة بكل ما تَعَرَّضَ له من أحداث ومساومات[1]، غير أنَّ ذلِكَ لم يُفْلِحْ في إقناعهم، مِمَّا وَلَّدت أزْمَةَ ثِقَةٍ في ياسف سعدي، وأدَّى ذلِكَ إلى تكليف عبان رمضان أحد المناضلين –وهو المدعو مختار بوشافة– بالقيام بقتل ياسف سعدي، لكن بوشافة رفض القيام بالعملية. ولذلك، قرر عبان رمضان القضاء على الاثنين، الأول لأنه لم يكن جديرًا بقتل أحد الخونة والثاني لخيانته[2]، لكن المسؤولين اتفقوا على منحهما فرصة للبرهنة على إخلاصهما ووطنيتهما، لذلك قرر ياسف ضرورة القضاء على ضابط الشرطة الفرنسية المدعو "أربان"، وتمكن بوشافة من التعاون مع ياسف من أجل القضاء على أحد مساعدي أربان كون هذا الأخير كان جد محروس[3]، ومن هنا استعاد كلاهما مكانته.

يتبيّن مما سبق أنَّ مدينة الجزائر كانت بما لا شَكَّ فيه من أكثر المُدن الجزائرية تأثرًا باندلاع الثورة، لتواجد معظم المصالح الإدارية والعسكرية التابعة للسلطات الاستعمارية، ولِذلِكَ كانت السلطات الاستعمارية تلاحق قادَةَ جبهة التحرير الوطني فيها باستعمال شَتّى الوسائل. وبالتالي، لم يكن العمل العسكري في العاصمة يعرف أيَّ نجاح يُذكر على الرغم من المحاولات المُسَلَّحة التي كان المناضلون يقومون بها أحيانا، وهذا بسبب سيطرة أجهزة المخابرات الفرنسية وعدم وجود الإمكانيات المادية التي تسمح بذلك.

في مقابل ذلِك، كان التنظيم السياسي قد عرف تطورًا ملموساً خاصة بعد انضمام بعض المثقَّفِين الجزائريين للجبهة أمثال: عبَّان رمضان، فأُنشئَت العديد من الخلايا، وتكاثرت المنشورات الداعية لعدم التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وتضاعفت الاتصالات

[1] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص 14.

[2] رانية مخلوف، دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية (1954-1958)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 44

[3] Yves Courrière, Le temps des léopards, La Fayard, Paris, 1974, p. 172.

مع قادة التشكيلات السياسية المقيمين بالعاصمة[1]، ومن هنا ظهر بمدينة الجزائر تياران؛ تيار يرى ضرورة تفعيل العمل المسلح ومنهم: ياسف سعدي، مختار بوشافة، مصطفى فتال، وتيار يرى ضرورة الاعتماد على التنظيم السياسي ويُمثله المثقفون ومنهم عبان رمضان الذي كان يرى أنَّ الوقت لم يحن بعد لبداية العمل المسلح بالمدينة، وأنَّ الظروف هي التي فرضت عليهم التركيز على العمل السياسي لبسط نفوذ جبهة التحرير وتعبئة الشعب وتوعيته[2]، لكن ياسف سعدي ومصطفى فتال قد هددا إنْ لم يبدأ العمل العسكري في المدينة فإنهما سيلتحقان بالثورة في الجبل[3] ومن أجل تهدئة الأوضاع فقد جرت عدة لقاءات بين مسؤولي مدينة الجزائر، تَقَرَّرَ بعدها إعادة تنشيط العمل المسلح بمدينة الجزائر من طرف كريم بلقاسم وعمر أوعمران، أرزقي بوزرينة، حيث تمكنوا من تشكيل مجموعات مسلحة مستقلة عن بعضها البعض فالأولى كانت تحت مسؤولية كل من: مصطفى فتال وبوشافة بلقاسم المدعو سي مختار، والثانية تحت مسؤولية كل من: حاج عثمان المدعو رامل وذبيح الشريف المدعو سي مراد، إضافة إلى مجموعات أخرى تشكلت من أعضاء جدد انضموا إلى جبهة التحرير الوطني بالعاصمة سنة 1955 أمثال: بن يوسف بن خدة، الأمين دباغين، سعد دحلب وعبان رمضان[4].

نُسجت الشبكات بسرعة إذا، وتشعبت عبر التجمعات التي كان يقطنها الجزائريون من أجل تأطير السكان بشكل أحسن ومن هذه الشبكات نذكر: شبكة بلكور، شبكة الحراش، شبكة المدنية–المرادية، شبكة القصبة، شبكة باب الوادي، شبكة حسين داي[5]، إضافة إلى شبكات أخرى اهتمت بالجانب اللوجستي من جمع للأسلحة والذخيرة، الألبسة

[1] العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 135

[2] رانية مخلوف، النشاط الفدائي في مدينة الجزائر 1954–1956، جامعة بوزريعة، الجزائر، من موقع ASJP، ص 123.

[3] رانية مخلوف، النشاط الفدائي في مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 124.

[4] نبيلة لرباس، حرب المدن، المرجع السابق، ص 52.

[5] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 33

والأدوية والأموال وغير ذلِك، وبهذا أصبحت العاصمة تقوم بالدور المزدوج: العمل الثوري الميداني وتدعيم المناطق الأخرى بالإمكانيات المادية[1]، فكانت عملية جمع الأسلحة من الأولويات من أجل زيادة العمل المسلح بمدينة الجزائر، إذ بعد استعادة ياسف سعدي الإشراف على فرقته بعد عودته من سفره إلى سويسرا –والتي سيَّرها حديدوش أثناء غيابه–، قام بأول حركة مسلحة مع أعضاء فرقته في نهاية 1955، حيث هاجموا ثكنات عين طاية على بعد 15 كيلومتر عن مدينة الجزائر واستولوا على مدافع رشاشة وبندقية ذات شريط رشاش[2].

مع بداية سنة 1956، شهدت الثورة التحريرية تطورًا ملحوظا؛ فخلال الأشهر الأولى من هذه السنة انضم إليها عدد من الأفراد المُهمين من اللجنة المركزية لحزب انتصار الحريات الديمقراطية أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، ومن الحزب الشيوعي محمد لبجاوي، إضافة إلى أعضاء آخرين من الحزب الديمقراطي ومن جمعية العلماء المسلمين[3]، كما كان للعمل الثوري المسلح صدى وتأثير، كحال هجومات 20 أوت 1955، التي وسَّعت نطاق الثورة لتشمل معظم التراب الوطني، وأمام هذا التوسع للثورة عملت السلطة الفرنسية كل ما بوسعها لقمعها وإخمادها قبل استفحالها أكثر فأكثر، وقامت بإنشاء نظام قانوني استثنائي لمجابهة جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وكان أول القوانين صدورًا "قانون الطوارئ"[4]، الذي طُبِق أول مرة على منطقة الأوراس في بداية

[1] تقرير ولاية الجزائر، الفداء في العاصمة...استراتيجيته وأهدافه، مجلة أول نوفمبر، العدد 64، الجزائر، 1984، ص 9

[2] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص 15

[3] جوان جيليسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمان صديقي أبو طالب، الدار المصرية، مصر، د.س، ص 119

[4] باعتبار أنَّ قانون حالَة الطّوارئ، الذي يُسَمَّى أيضًا حالة الحصار "L'état de Siège et L'état d'urgence"، وينص هذا القانون على تحويل صلاحيات القيادة لسلطة الجيش الذي يفرض حالة الحصار، فتتمركز قوات الجيش بالمدن وتُنفِذ التعليمات العسكرية من منع التجمعات وتحديد مواقيت الدخول والخروج ليلاً ونهارًا وهو ما يُسمى "بحضر التجول"، أُنشِأ هذا القانونفي 3 أفريل 1955، ثمّ صدر مرسوم تنفيذي لهذا القانون في 06 أفريل 1955 في الجزائر تحت قيادة الوالي العام جاك سوستيل، للمزيد يُنظر: أمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ ، مجلة المصادر، العدد 17، الجزائر، 2008

أفريل 1955، ثم توسَّع ليشمل بلاد القبائل في نهاية أفريل من نفس السنة، قبل أن تخضع له باقي المناطق في أوت وأكتوبر 1955[1]، كما عملت على تفكيك الخلايا الفدائية خاصة التي تنشط بالمدن كمدينة الجزائر، وشدَّدت الخناق على الثوار في الأرياف وعلى الفدائيين في المدن.

يبدو ممّا سبَقَ ذِكْرُه أنَّ عام 1955 شهِدَ الكثير مِنَ الأحداث الحاسِمَةِ، والتي اتَّسَمَت في مُعْظَمِها بأنّها كانت أحداثًا عسْكَرِيَةً، على عكس الحَدَثِ الهام الذي بدأ به عام 1956، وهو اعتلاء غي مولي الحكم في فرنسا؛ أي صعود الحزب الشيوعي، وهو ما كان يُعْتَبَرُ في نظَر البعض أمْرًا ذا أهَمِّيَةً بالِغَة بالنِسْبَةِ للقَضِيَة الجزائِرية، نظرا لكوْن الحزب الشيوعي يساريا، وأفكارُه منافِيَة لأفكار الحكومة اليمينية التي سبقتْه. غيْرَ أنَّ هذه الحكومة لم تَلْقَ التَّرْحيب من الأوربيين الموجودين في الجزائر، ففي يوم 06 فيفري 1956، قام غي مولي بزيارة إلى الجزائر، أين استقبله الأوروبيون بالطماطم والصرخات الهستيرية لرفعه شعار "السلم في الجزائر" أثناء حملته الانتخابية مُقترحًا بعض الإصلاحات التي لن تُغيِّر من وضع الجزائريين شيئًا، ولكن لم يَدُم الأمرُ طويلا حتَّى عُيِّن الاشتراكي (Robert Lacoste) روبير لاكوست المناضل من أجل "جزائر فرنسية" في منصب "الوزير المقيم بالجزائر"وذلك في 09 فيفري 1956[2]، وبمجرد وصوله إلى الجزائر شرع في دراسة الخطط العسكرية والسياسية التي سيقضي بها على الثورة التحريرية[3]، وسعى أن يُواصل حربه في الجزائر ضمن سياسة التهدئة[4]، والتي شملت

[1] هشام حدوم، فرنسا تستخدم "قانون قديم" عذبت به الجزائريين ضد الجالية المسلمة، البلاد أون لاين، 2015/11/14.

[2] زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني ،منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة: محمد ساري، منشورات الشهاب، 2014، ص 125

[3] محمد الصالح الصدّيق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 119

[4] أو ما يُطلق عليها بحرب التهدئة التي تعني حشد وتعبئة مجموعة من الوسائل والأدوات العسكرية والمدنية (سياسيا وعسكرياً وإداريًا واقتصاديًا واجتماعيًا) من طرف فرنسا للقضاء على الثورة وفق نظرية الهدم والبناء(أي سياسة الترهيب

جميع المجالات السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية والاجتماعية، إلاَّ أنه ركّز بكثرة على الجانب العسكري والذي يتطلب وسائل عسكرية متزايدة ما أدى به إلى طلب العون من حكومته، هذه الأخيرة التي استجابت له بإرسال الإمدادات من الجنود والعتاد إضافة إلى زيادة في سلاح الطائرات، فارتفعت نسبة القوات الفرنسية في الجزائر النصف الأول من سنة 1956، حيث ارتفع من190 ألف في مارس 1956 إلى 373 ألف في أول جوان من نفس السنة[1]، ضف إلى ذلك زيادة إقامته للمعتقلات[2] والمحتشدات (مراكز التجميع)[3]والمناطق المحرمة[4]، فكان اعتقاده أنه بزيادة عدد القوات الفرنسية في الجزائر سيؤدي ذلك إلى القضاء على الثورة، ولذا أطلق مقولته المشهورة "ربع الساعة الأخير"،

والترغيب) ، وهي سياسة بدأها سوستال، للمزيد أنظر بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسي إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 58

[1] محمد الصالح الصدّيق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، المرجع السابق، ص 121

[2] هي مكان يُجمع فيه الناس وتقيّد حريتهم، ويتم نقل المُعتقل إليها دون محاكمة في حالات الفوضى الطارئة أو قيام ثورة ،فقد عملت السلطات الاستعمارية على وضعها بداية من منتصف سنة 1955، وهذا بعد فرضها لحالة الطوارئ، من أجل اعتقال وسجن كل مُشتبه فيه سواء مساعد لها أو مُتعاطف معها هي من الأماكن التي استخدمتها السلطات الفرنسية لاحتجاز المناضلين الجزائريين وكل من تشك فيه من الأهالي ، للمزيد أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء ثورة التحرير، مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز، ص 07

[3]المحتشد: عبارة عن مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار تقع قرب ثكنة عسكرية ومحاطة بالأسلاك الشائكة مجهزة بأجهزة إنذار، وعلى زوايا المحتشد توجد أبراج عالية يتناوب على حراستها جنود فرنسيين، وهي مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ليلا وقد أُقيمت بداخله خيام للسكان. للمزيد أنظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص. 127، كما يرى عبد المالك مرتاض بأنّ المحتشد هو مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم الأسلاك الشائكة يحرصها جنود فرنسيون، للمزيد يُنظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 149

[4] هي المناطق التي يمنع فيها تنقل السكان مهما كانت طبيعة التنقل، فهي معرضة للقصف في أيّ وقت وكل من تحرك في هذه المناطق يطلق عليه عيار ناري، للمزيد يُنظر: رشيد زوبير: جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص 154

وقرّر تنظيم هجوم شامل على المستويين العسكري والسياسي بالقول أنّ: " هذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة بالقضاء على الأرضية السياسية والعسكرية للخارجين عن القانون–على حسب تعبيره–"[1]، وهكذا لكنه كان يجهل أنّ الشعب الجزائري بالرغم من تعرّضه للإبادة بأبشع وسائل الفتك وأبشع أساليب التعذيب وهدم القرى على أهلها، إلاّ أن إيمانهم بالثورة وصمودهم ضد المستعمر أقوى من ذلك[2]، فلجأ لاكوست إلى جانب آخر من سياسة التهدئة وهو الجانب النفسي الذي يُعتبر جزءًا من الاستراتيجية السياسية حيث حاول استمالة الشعب الجزائري بإقامة بعض الجمعية كجمعية الصداقة الإفريقية، وقام من خلالها بتقديم المساعدات المادية للسكان لتحسين مستواهم وظروفهم، وكان يهدف من خلالِها إلى تدمير البنية التحتية العسكرية للثورة، وكان لها دور كبير في دعم الاستراتيجية العسكرية، حيث وظّفها لاكوست بدقة وهي ما ميّزت إستراتيجيته في القضاء على الثورة[3] .

تجدُرُ الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ بعض المصادِر ذَكرَت أنَّ السياسة التي اتبعها لاكوست هي نفسها التي كانت على يد غي مولي فباعتلائه الحُكْم كان في الواقع عَكْسَ ما تَصَوَّرَه الجزائريون؛ ذلِكَ أنَّه كان قد قاد حربًا عنصرية متوحشة ضد الجزائريين، وتِبَعًا لأوامره قام المسؤولون العسكريون بانتهاج سلوك عنيف وأساليب قمعية لا مسؤولة ضد الأهالي تمثلت في حرب الإبادة[4]. وفي مارس 1956، بعد شهر من زيارة غي مولي إلى الجزائر صوَّتت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون "السلطات الخاصة" " Loi des pouvoirs spéciaux" وهو القانون الذي قَضَي بأن تبقى الجزائر فرنسية، وفي 16 مارس 1956 خضعت مدينة الجزائر الكبرى إلى حظر التجول بين منتصف

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 344

[2] محمد الصالح الصدّيق، المرجع السابق، ص 125

[3] شريط أخضر، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ،ص307

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 115

الليل والساعة الخامسة صباحًا، وجاء هذا القرار كرد فعل على العمليات التي قام بها المناضلون الجزائريون يوم 15 مارس من نفس السنة على غرار عملية إضرام النّار في محطة البنزين القريبة من الجامعة، وبالرغم من حظر التجول، إلَّا أنَّ ذلِكَ لم يمنَع استمرار عمليات التفجير، مِمَّا زاد من خوف الأوروبيين داخل مدينة الجزائر، وكان رد فعل العساكر الفرنسيين القمعَ الوحشي والعقابَ الجماعي للأهالي ومحاصرةَ الأحياء العربية واعتقال رجالها بقصد التخويف والترهيب[1].

كانت العمليات الفدائية تقودها شبكات قليلة العدد، تخص كل حي تقريبًا، وكانت مَهَمَّة تنظيم هذه الشبكات مُوكَلَة إلى إبراهيم شَرقي الذي ذَكَرَ في كتابِه أنَّه عمل على إعادة أعضاء حزب الشعب ودمجهم في الثورة، وأنَّ التنظيم في إطار الشبكات كان يتضمن ضررًا تمثل في؛ بِحيث أنَّ كل شبكة تعمل على جمع الأموال والأدوية والأسلحة وتوجيهها من العاصمة إلى أفواج جبهة وجيش التحرير الوطنيين لهذه الجهة وهذا في إطار وجوب السرية، وهو ما رأى فيه المناضل إبراهيم شرقي أنَّه أدَّى إلى انعدام التنسيق فيما بين تلك الشّبكات، فسادت حالة من الفوضى والانقسام والسباق نحو الزعامة، فقد كانت كل جهة تقود الثورة بوسائلها الخاصة[2]. لذلك، وجب التنسيق في تسيير جهاز جبهة التحرير الوطني بالعاصمة، وهذا ما تَمَّ في مارس 1956، عِنْدَما أُلْغِيَ نظام الهيكلة الأولى التي تعمل حسب الشبكات ما بين الأحياء، وتمَّ وضْع هَيكَلَة جديدة لمدينة الجزائر التي تمَّ تقسيمها إلى ثلاثة نواحي كالتالي:

<u>الناحية الأولى</u>: التي توافق الجزائر الوسطى، القصبة وباب الوادي؛

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 125- 126

[2] إبراهيم شرقي، في قلب معركة "مدينة الجزائر"، إضراب ثمانية أيام واعتقال العربي بن مهيدي، تقديم: زهير إحدادن، منشورات دحلب، الجزائر، 2014، ص-ص 67-68

الناحية الثانية: التي تغطي بلكور، الرويسو، المرادية والمدنية، القبة وبئر مراد رايس، وحسين داي وتمتد إلى رغاية، الحراش؛

الناحية الثالثة: التي تضم الساحل الغربي من بُلوغين إلى عين البنيان وكذلك بوزريعة وشاطو ناف وبن عكنون والأبيار[1].

كان يرأس كل ناحية مسؤول يساعده نائبان، بحيث قُسِمت كل ناحية إلى أقسام وكل قسم إلى فروع وكل فرع إلى أفواج وكل فوج إلى خلايا قاعدية بالأحياء[2].

لقد انضم المناضلون إلى هذا التنظيم الجديد عن طريق الانخراط في خلايا الحي الذي يسكنونه، والحي بدوره مرتبط بإحدى الجهات المتواجدة بالتنظيم، هذا الأخير الذي قام بتخصيص المهام حسب فرعين منفصلين، أحدهما سياسي والآخر عسكري، فالسياسي نُسبت إليه الدعاية والإعلام وكذلك الجانب اللوجستي (ملاجئ، تموين، جمع الأسلحة والعتاد الحربي، صنع أو جمع الألبسة العسكرية وتحصيل الضرائب وتهيئة غرف التمريض السّرية)، أمَّا العسكري فَتَكَفَّلَ بالعمليات المُسَلَّحَة وكان هذا الفرع يتصرَّف على المستوى الوطني في هيكل شبه عسكري يسمَّى بـ "الشّرطة السّياسية"[3]، التي كان من أهدافِها القيام بعمليات تصفية العناصر المناوئة للثّورة.

2- العمل الفدائي والتوعية السياسية

لقد كان هذا الهيكل الجديد يتكون من أفواج مُسلَّحة مُستقلَّة ذاتيًا مَهَمَّتها تنفيذ قرارات المُنَظَمة وذلك بالقوة إن اقتضى الحال، خاصة وأنَّ النشاط الفدائي في هذه المرحلة كان موجهًا لتصفية عناصر الحركات المعارِضة للثّورة كعناصر الحركة المصالية وعناصر الحزب الشيوعي الجزائري، إضافة إلى استهداف الخونة والعملاء

[1] إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص-ص 67-68

[2] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص 17

[3] إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص 68

وكذا أعوان الاستعمار وذلك بُغية تهيئة الأرضية للتنظيم الجديد، وكان الهدف من ذلك تحذير الشعب الجزائري من التعامل مع السُّلطات الاستعمارية وترهيب كل من يقف في طريق الثورة[1]. في هذا السِّياق، تُعَدُّ الحركة الوطنية من أخطر الحركات المناوئة لجيش وجبهة التحرير الوطني منذ اليوم الثاني من اندلاع الثورة، لرفضها الزعامة الجماعية وإقرارها بالثورة تحت قيادة زعيمها "مصالي الحاج"[2]. وهذا ما أدَّى إلى ظهور الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية وتجسدَ الصّراع في الاغتيالات والتصفيات الجسدية عن طريق تصفية مسؤولي ومناضلي الحركة، ولجأت الحركة الوطنية إلى القيام بعدة عمليات تخريبية وحرائق، وهذا حسب اعتراف أحد قادة خلايا هذه الحركة وهو: محند فرحات، وذلِكَ بعد إلقاء القبض عليه من قِبل السلطات الفرنسية[3]. وأصبحت هذه الحركة تنافس جبهة التحرير وترفض الانضواء تحت لوائها.

أمام إصرار الحَرَكَة الوطنية على موقِفِها المُعادي للثّورة، وكذا قيام بعض عناصرها بعمليات مشبوهة، قرَّر المسؤولون عن التنظيم الثوري بمدينة الجزائر أن يطاردوهم خاصة أبرز عناصرها، ففي 09 أفريل 1956 اغتالت جبهة التحرير الوطني "أوجيني" (أوغني محمد المدعو "فراشة")، وكان صاحبَ مقهى ومناضل في الحركة الوطنية، وفي يوم 16 أفريل تمَّ اغتيال بوجريدة عمار أحد مسؤولي الحركة الوطنية من طرف فدائيي جبهة التحرير[4]، أمَّا القيادي النقابي ريحاني(الذراع الأيمن للخائن بلونيس)، فقد تعرَّض لمحاولة تصفية وجُرح في ديسمبر 1955 واغتيل في سبتمبر 1956من طرف مختار بوشافة[5].

[1] رانية مخلوف،النشاط الفدائي في مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 126

[2] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص 184

[3] L'Echo d'Alger, N 14/04/1956, p 12

[4] جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المُضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص178

[5]Yves Courrière, Le temps des léopards, Op. Cit., p 206

من هنا يتبيَّن أنَّ الصراع بين الطرفين (أي: الحركة الوطنية وجيش التّحرير الوطني) كان مُحْتَدمًا في 1956، وبَقِيَ كَذَلِكَ إلى غاية أواخر سنة 1958[1]. عِنْدَما لم يتَبَقَّ نفوذ للحركة الوطنية في الجزائر[2]. أمّا بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري فقد ظهر انقسام داخلِهِ بين شيوعيين ذو أصول أوروبية رافضين للثورة ويرون أنَّ العمل السياسي هو الأنجع، وآخرين من أصول عربية مسلمة وقد قرروا الانضمام للثورة، ومن هنا بدأت الجهة المعارضة من الحزب القيام بعمليات فدائية موازية لعمليات جبهة التحرير الوطني كإلقائهم قنبلة يدوية على أحد مراكز الشرطة بالمُرادِية[3]، وهنا يذكُر خالفة معمري أنَّ رَدَّ فعل جبهة التحرير الوطني اتَّخَذَ وجْهَين اثنين؛ أمَّا الوجه الأول فكان تدخُّل جبهة التّحرير وتفكيك التنظيم المتكوِّن من أربعة أفواج (وكان كل فوج يتكون من عشرة أعضاء) ينشطون في كل من الأبيار، باب الوادي وحي لارودوت وإعدام المسؤول عليهم، وكان الوجه الثاني تغلغُل عناصِر الجبهة داخِل هذا الحزب لإفشاله وبالفعل تمكنت الجبهة من حلِّ هذا الحزب، فانضم أفرادها إلى الثورة بشكل فردي[4].

يُضافُ إلى ما سَبَقَ أنَّ تنظيم الجبهة بمدينة الجزائر اهتم بتصفية الخونة والعملاء الموالين للسُّلطة الفرنسية، على غِرار: العميل رفاعي عبد القادر المدعو "بيدابوت"، الذي ذُكِرُ عنه وفاؤُه للشرطة الفرنسية، أمَّا بخصوص من قام بتصفِيَتِهِما، فقد ذُكِرَ أنَّ علي عمار(المدعو علي لابوانت) هو من قام بذلِك، وقد ساعده كل من عمر باجي وعمار حمادي وصالح بوحارة[5].

---

[1] بن زروال جمعة، المرجع السابق، ص 180

[2] عِنْدَما لم يتَبَقَّ نفوذ للحركة الوطنية في الجزائر خاصة بعد القضاء على حركة بلونيس في جويلية 1958، فرَّ العديد من عناصر الحركة الوطنية إلى الجيش الفرنسي كفِرَقْ للحركى، أو انضمامهم لصفوف جيش التحرير الوطني (أنظر بن زروال، المرجع نفسه، ص. 180).

[3] Khalfa Mameri, Abane Ramdhane, héros de la guerre d'Alger, l'Harmattan, Paris, 1988, p-p 238-239.

[4] Khalfa Mameri, Op-Cit, p-p 238-239.

[5] رانية مخلوف، النشاط الفدائي في مدينة الجزائر، المرجع السابق ، ص 126

هذه مهام التنظيم الفدائي في العاصمة من الناحية العسكرية، أمَّا من الناحية السياسية فقد تمثل دوره في تنظيم وتوعية الجماهير للانضمام للثورة، وقد كان لانضمام عبَّان رمضان بعد إطلاق سراحه في فيفري 1955 دورًا حاسِمًا في التوعية إلى جانب رفيقيْه كريم بلقاسم وعمر أوعمران، ونتيجة لتكوينه السياسي والإيديولوجي ومستواه الثقافي، وكلُّ ذلِكَ أهَّلَه ليتقلَّد التسيير الفعلي لجبهة التحرير الوطني في العاصمة[1]، كما أدَّى دورًا كبيرًا في نشر الوعي بين الأهالي وحثِّهم على الانضمام إلى جيش وجبهة التحرير الوطني وتأييدهما، كما عمل على الاتصال بأعضاء الأحزاب السياسية بمدينة الجزائر، فانضم أغلبهم للثورة، إضافة إلى دور العربي بن مهيدي فيما بعد، فالتنظيم السياسي قد عرف تطورًا كبيرًا بحيث أُنشِأت عدة خلايا كانت تقوم بالتوعية الثورية وتعمل على تنظيم الجماهير[2]، وممأ تحقق في هذه المرحلة الممتدة إلى صيف 1956 دور المدينة في مجال التنسيق بين العاصمة وباقي المناطق وحتى الاتصال بالوفد الخارجي، أمَّا في المجال الإعلامي فقد تمَّ إصدار مجلة "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى تنظيم الشعب في شكل لِجانٍ ثورية بحيث أصبح الشعب كله في مواجهة الاستعمار الفرنسي[3].

إنَّ مِنَ الجدير بالذِّكْرِ في نَفْسِ السِّياق أنَّ الجبهة تَمكَّنت من استقطاب عدة شخصيات كانت بارزة في الميدان السياسي أمثال: عمار أوزقان وهو الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري، أحسن العسكري من اللجنة المركزية، أحمد الأغواطي وعمار القامة، وهذا الأخير من الحركة الوطنية والذي أثر على أعضاء الحركة الوطنية للانضمام لجبهة التحرير ومنهم "فرحاتي"، وهو المسؤول عن الجانب العسكري للحركة، وكان لانضمام كل من ياسف سعدي وعلي عمار(علي لابوانت) للجبهة أثر كبير، فقد

[1] إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص 79

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 15

[3] الملتقى الجهوي الثالث لتاريخ الثورة تقرير منطقة العاصمة (1956-1958)، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. 15

عمل الاثنان بحكم معرفتهما للقصبة على تهيئتها لإيواء المناضلين وكذا توفير مخابئ للأسلحة ومراكز سرية للصناديق البريدية، إضافة إلى استغلال ياسف سعدي مخبزة والده في عملية الاتصال بأبناء الحي وضمِّهم للثورة فأبدوا استعدادًا لاحتضان الثورة[1]، وبهذا التنظيم السياسي والعسكري لمدينة الجزائر يكون النشاط الثوري فيها قد قطع مرحلة هامة من مساره الذي سيتطور أكثر بعد مؤتمر الصومام.

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وتأسيس المنطقة المستقلة

يُعَدُّ مؤتمر الصومام، كما وَصَفَه عبد الحفيظ أمقران، أهم اجتماع وطني لقادة الثورة التحريرية خلال مرحلة الكفاح المسلح، وكان انعقاده ضرورة مُلِحَةً من أجل تقييم المرحلة الأولى من الثورة ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المُسَلَّح لاسترجاع السيادة الوطنية من خلال تزويد الثورة بقيادة مركزية ووطنية موحدة[2]؛ وتمثلت الأهداف التي انعَقَدَ من أجْلِها المُؤْتَمَر في تقوية وتوحيد التنظيم العسكري والسّهَر على التَّسيير الأمثَل للكفاح المسلح، ودراسة النقائص في التمويل والتموين والعمل على زيادة الاتصال بين المناطق[3]. ومن المعلوم أنَّ هذا المؤتَمَر الهام قد انعَقَدَ في ظل ظروف لم تَعْهَدْها الجزائِر إبّان الاستعمار الفرنسي، كما أنَّه أتى بنتائِجَ كانت حاسِمَةً بالنِّسْبَةِ لِسيرورةِ الأحداث في السّنوات التي تلي 1956. لذَلِكَ، سيُرَكِّزُ العُنْصُر الموالي على ظروف ونتائِج مؤتَمَر الصّومام، وكيف أثَّر ذلِكَ على الثّورَةِ التّحريرية.

---

[1] Yacef Saadi, La bataille d'Alger, t1, Op. Cit., p 202

[2] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010،ص. 47

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، 14 ، وانظر أيضًا: أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954–1958)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، ص 101

المطلب الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قراراته

1- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

انعقد المؤتمر في ظروف صمَّم فيها العدو القضاء على الثورة وزادت أطماع القادة الفرنسيين في إخماد الثورة باعتمادهم على الوسائل العسكرية والسياسية، فمن الجانب العسكري ظهرت على الساحة الوطنية العديد من الأحداث التي كانت سببًا في صعوبة عقد مؤتمر لقادة الثورة بعد مُضِيِ عام من انطلاقها، ومن هذه الأسباب الحصار المُحكم الذي ضربته القوات الفرنسية على منطقة الأوراس، الشيء الذي خلق صعوبات كبيرة في الاتصال بين قادة المناطق، خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني، ضف إلى ذلك استشهاد أو اعتقال بعض قادة المناطق ولهذا تأخرت فكرة عقد المؤتمر الذي كان مُقررًا في جانفي 1955 [1]، أمَّا من الجانب السياسي فقد اعتبر بن يوسف بن خدة أنَّ انقسام القيادة بين مصر والجزائر (الداخل والخارج) جعلها تُواجه مشكل عويص بسبب تضارب الآراء داخل الثورة بحيث كانت هناك حاجة ماسة للتحدُّث بصوت واحد وتجنُب الاختلافات في الآراء، ففي الوقت الذي كان فيه عبان رمضان يصرِّح من الداخل "لا تفاوض إلاَّ بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر"، كانت بعثة مصر تُصرِّح باسم الثورة في الخارج "التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي"، وهو ما تفطنت إليه السلطات الفرنسية وراحت تُحاول إظهار ممثلي الجبهة بأنهم غير مُؤَهل للرَّدِ على الصحافة عند سُؤالِها عن المُفاوضات بالقول : مع من؟[2] ففي ظلِّ هذه الظروف أصبح واضِحًا أنَّ الثورة في حاجة إلى تنظيم أكثر ووضع حدٍ للتصرُفات الفردية وهو ما يستوجِب عقد لقاء وطني، وهو ما تجسد فعلاً في مؤتمر الصومام .

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 13

[2] Banyoucef Benkhedda, Abane, Ben Mhidi: Leur apport à la Révolution Algérienne, Edition Dahlab, Alger, 2000, p-p 25-26

يبدو أنَّ هناكَ إجماعٌ بينَ الفاعلين والمُعاصِرين لمُؤْتَمَرِ الصّومام أنَّه انعقد في قرية إفري- إغزر أمقران الواقعة على الضفة الغربية من نهر الصومام، وأنَّ اختيار هذه القرية كان بِسَبَبِ موقعها الاستراتيجي والحصين القريب من غابة أكفادو المتصلة بجبال جرجرة، وهذا رأي بن يوسف بن خَدّة وسعد دحلب على سبيل المثال[1].وانطلقت أشغال المؤتمر يوم الاثنين 20 أوت 1956 لتنتهي بعد عشرة أيام[2] وقد تمخضت عنه عدة قرارات إدارية وسياسية وعسكرية يمكِنُ تلْخِيصُها فيما يلي.

2- أهم قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

لقد مسَّت قرارات المؤتمر بالدرجة الأولى خارطة البلاد التي قُسِّمت إلى ست ولايات بدل خمسة مناطق، مع تغيير في التسمية؛ فالمنطقة أصبحت ولاية، والناحية فأصبحت منطقة والقسم أصبح ناحية[3]، وأصبح تسيير هذه الولايات في إطار توجُّه سياسي عسكري عكس ما كان عليه في بداية الثورة التحريرية[4]، كما أصبحت مدينة الجزائر وضواحيها تُعرَف بالمنطقة المستقلة للجزائر((Zone Autonome d'Alger (ZAA)، واعتُبِرت مَقَر قيادة جبهة التحرير الوطني[5]، كما قام المؤتمر بإنشاء جهازين لإدارة الجبهة هما: المجلس الوطني للثورة الجزائرية والمُتكوِّن من 34 عضوًا منهم 17 عضو رئيسي(دائم) و17 عضو إضافي(مناوب)، وهو عبارة عن هيئة قيادية عليا للثورة أي بمثابة البرلمان

[1] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008، ص 69، وانظر سعد دحلب:المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص 29

[2] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، المرجع السابق، ص 51

[3] مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 122

[4] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 138

[5] محمد حربي، الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983 ، ص 147

للثورة[1]، أو بصفة أدق اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وكان الوحيد المُؤَهل بصفة خاصة لإقرار الحرب أو السِلم، الشيء الذي يعني أنه الوحيد الذي يُمكِنُه البث في وقف إطلاق النار[2]

أمَّا الجهاز الثاني فهو لجنة التنسيق والتنفيذ، وهي مكونة من خمسة أعضاء يتم اختيارهم من أعضاء المجلس الوطني للثورة، وقامت هذه اللجنة بتوزيع المسؤوليات بين أعضائها، فجعلت بن مهيدي المُقيم في القصبة وكانت حِراستُه مُؤَمَنَة من طرف شبكة ياسف سعدي المسؤول عن المنطقة المستقلة والمشرف على العمليات الفدائية، أمَّا سعد دحلب فهو المسؤول عن الصحافة والإعلام، بن يوسف بن خدة المسؤول عن العلاقات والتنظيم السياسي والأمانة والاتصالات وتأمين الملاجئ ونقل الأسلحة والمالية أيْ أنَّ الجزء الأكبر من العمل كان مُؤَمنًا من طرفه، أمَّا القرارات اليومية في إطار المشاورات والقرارات المُتخذة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ كانت عمليًا تُتخذ من طرف عبان رمضان أيْ التنسيق العام، في حين أُسْنِدَ لكريم بلقاسم الجانب العسكري[3]، فهي تمثل الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة ومَقرُها المنطقة المستقلة، والمسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من سياسية وعسكرية ودبلوماسية واجتماعية وإدارية وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة من قادة سياسيين ومسؤولين عن النشاط الثوري في الولايات الست[4]، فلأول مرة تجد جبهة التحرير الوطني نفسها مُنَسَقة ومُركزة في هيئة مُحدَّدة بوضوح، فلم يعُد هناك أيُّ تشابك أو تشتت في السلطات[5]

كما أكدَّ المؤتمر على ضرورة تعبئة وتنظيم مختلف شرائح المجتمع وتنظيم المؤسسات، فجاء ميلاد اتحادات منها الاتحاد العام للعمال، والاتحاد العام للتجار،

[1] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 265

[2] سعد دحلب، المهمة منجزة، المصدر السابق، ص 30

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 75

[4] مجلة الجيش، مؤتمر وادي الصومام... دوافع انعقاده وأهميته وأهدافه، العدد77، الجزائر، 1970، ص 18.

[5] سعد دحلب، المهمة منجزة، المصدر السابق، ص 30

والاتحاد العام للفلاحين وكذا الاتحاد النّسوي[1]؛ فهذا كله يدخل ضمن تنظيم الشعب الجزائري وإشراكه بأكمله في الثورة لأنها ثورة شعب بأكمله.

أمَّا من الناحية العسكرية، فقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني عِدَّة اعتبارات لمواجهة العدو مثل اعتماد أسلوب حرب العصابات خاصَّة في المدن[2]، وإعادة تنظيم المجاهدين في وَحَدات نِظامية هي: الفوج، الفرقة، الكتيبة، الفيلق، بالإضافة إلى الرُّتَب العسكرية: الجندي، العريف، المساعد، الملازم، الضابط، الصاغ[3]. كما خُصِّصَت لهم مِنَح شَهرية كُلٌّ حسب رتبته[4]، وقد تكون هناك اعتبارات أخرى لدفع المنح، كاعتبار الفرق بين الريف والمدينة وبين الرجل والمرأة[5].كما فرض المؤتمر توحيد القيادة عن طريق تشكيل قيادة جماعية وطنية على جميع المستويات. فقد أدرك قادة جبهة التحرير الوطني أهمية تظافر الجهود وتوحيد المواقف واتباع سياسة مُوَحَدَة وتنظيم مُتكامل ودقيق تحت لواء جبهة واحدة وقيادة سياسية وعسكرية واحدة، وضرورة نبذ كل الخلافات، وكان في تطبيق هذا القرار وتشكيل هذه القيادة السياسية المُوَحَدَة سر نجاح الثورة الجزائرية[6]. هذا التشكيل إذًا شرطٌ لابد منه للقضاء على التسلُّط الفردي ولتمكين جبهة التحرير الوطني من أداء مهامها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، كما أنَّ القيادة الجماعية تقضي على العملاء، كما احتفظ المؤتمر لجبهة التحرير الوطني بالحق الحصري بالتكلم

[1]أعمال الملتقى الوطني، استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 105

[2] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات لمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 344

[3] أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح، م3، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج3، ص 342

[4]محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في الجزائر، موفم للنشر، 2009، ص 151

[5]Charle–Henri Fefrod: La Révolution Algerienne, Edition Dahlab, Alger, 2007, p 171

[6] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، المرجع السابق، ص 32

باسم الجزائر[1]،وحدَّد المؤتمر التّسْمِيات المُستعمَلة في صفوف جيش التحرير الوطني، على غرار تسمِيات: المجاهد، المسبل، الفدائي[2].

يتبيّن مِمَّا سبَقَ ذِكْرُه أنَّ مدينة الجزائر تأثرت بشكْل مباشِر بقرارات مؤتمر الصّومام، وهو ما يتَجَلَّى إجمالا في أنَّها أصبَحَت تتَمتَّعُ باستقلاليةٍ في تنظيمها السياسي والعسكري، كما أنَّها أصبحت مقرًا للهيئة المسيرة للجبهة، وهي الهيئَةُ التي حَمَلت تسْمِيَةَ لجنة التنسيق والتنفيذ.

لقد عملت السلطة الفرنسية على تنظيم الأمور، بحيث أنَها قامت بعزل الجزائريين في أحياء وَصَفَها بعض المؤرّخين بأنَّها كانت شبيهة لأحياء السّود في جنوب إفريقيا وأنَّها كانت منفصلة عن السّكان الأوربيين القاطنين في أحياء راقية ومحمية، وكل ذلِكَ زيادة على إخضاع مدينة الجزائر ابتداء من مارس 1956 إلى حظر التجول، وبذلك أصبحت هذه المدينة منذ مارس 1956 تعيش في قلق وخوف نتيجة المداهمات التي كانت تقوم بها القوات المشتركة للشرطة والجيش الفرنسيين، بالإضافة إلى تدخلات المنظمات الإجرامية المتطرفة، ولذلك رأت جبهة التحرير أن تنقل الحرب من الريف إلى الأحياء التي كان يقطُنها العدو، وبالتالي خلق وضعية جديدة، بحيث يصْعُبُ على فرنسا أن تمرّر سياستها القمعية الشرسة ضد الجزائريين باعتبارها عمليات بسيطة للحفاظ على الأمن العام، ولهذا تم تأسيس المنطقة المستقلة[3].

المطلب الثاني: تأسيس المنطقة المستقلة"Zone Autonome d'Alger"

كان من بين القرارات المُنبثِقة عن مؤتمر الصومام، تأسيس المنطقة المستقلة للجزائر (Z.A.A)، وسيتم التفصيل في هذا العنصر فيما يلي.

[1] محمد حربي، الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 154

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 347

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 226

1- التعريف بالمنطقة المستقلة

إنَّ ما يمْكِنُ ذِكْرُه في تَعْريف المنطقة المسْتَقِلَة هو أنَّها حسب سعد دَحلب تتكَوَّن من مدينة الجزائر والبلديات المجاورة لها (حسين داي، القبة، الأبيار، بوزريعة، بئر مراد رايس، بولوغين(سانت أوجين سابقًا)[1]، وُضِعَت تحت قيادة عقيد وهو العربي بن مهيدي، ويساعِده في تسييرها مسؤول مكلّف بالشؤون العسكرية وآخر مُكلَّف بالشؤون السياسية. وقد قُسِّمت المنطِقَة المُسْتَقِلَّة إلى ثلاث نواحي[2]. وفي نفس السياق، يُعَرِّفُها بول أوساريس أنَّها مُنَظَمَة عسكرية وسياسية في نفس الوقت، بحيث أسَّسَتْها جبهة التحرير الوطني من أجل احتواء الأحياء المسلمة في مدينة الجزائر ومن بينها حي القصبة، وقد كانت تحت قيادة رجل عمره ثلاثة وثلاثين سنة يدعى العربي بن مهيدي[3].

وهكذا أصْبَحت مدينة الجزائر مستقلة في تنظيمها السياسي والعسكري ولم تعد تابعة للولاية الرابعة. أمَّا عن تاريخ ظهور المنطقة المستقلة فيقول محمد حربي أنّها ظهرت في شهر سبتمبر من سنة 1956، أيْ أنّها تأسست بقرار من مؤتمر الصومام[4]، أمَّا بن يوسف بن خدة فيقول أنَّها تأسست قبل مؤتمر الصومام تحت القيادة المباشرة لعمر أوعمران[5]. وفي ذلِكَ إشارةُ إلى وجود اختلاف إلى مدى معيّن بين المُعاصرين لتاريخ تأسيس المنطقة المُسْتَقِلَّة.

---

[1] سعد دحلب، المهمة منجزة،المصدر السابق، ص 227، وأنظر أيضًا يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 36

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 54

[3] الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص-ص 69-70

[4]Mohamed Harbi: Les archives du la Révolution Algérinne, jeune Afrique, France, 1981, p 163

[5]Banyoucef Benkhedda, Abane, Ben Mhidi: Leur apport à la Révolution Algérienne, Op-Cit, p 43

وهنا، يجدُرُ بالإضافة إلى ما سَبق أنَّ المنطقة المستقلة أصبحت تُسَمَّى بالمنطقة السادسة من الولاية الرابعة ابتداء من سنة 1960 بقرار من المجلس الوطني للثورة[1].

2- أهداف تأسيس المنطقة المستقلة للجزائر

أمَّا فيما تعلَّقَ بالأهداف التي تأسَّست من أجلها المنطِقَة المُسْتَقِلَّة، فتمثلت فيما يلي:

-نقل الثورة من الريف إلى المدينة من أجل نشر الحسِّ الوطني والوعي الثوري بين الجزائريين ولإرغام سلطات الاحتلال على نقل جزء من قواتها من الريف إلى المدن لتخفيف الضغط على الريف، ولترك أثر على السكان الكولونياليين بمختلف فئاتهم، وكذا على السلطة الكولونيالية في الجزائر وعلى السلطة الفرنسية داخل فرنسا وعلى الرأي العام في الخارج[2]؛ وفي نفس السياق قال ياسف سعدي: "يجب على مدينة الجزائر أن تتحرك، فلنجعلهم يتكلمون عنا، فإنَّ مفرقعة في شارع ميشلي ستحدث صدى أكبر من الصدى الذي سيُحدِثُه كمين في منطقة القبائل، سوف تكتُب عنا الصحف، وستتكلم عنا الإذاعة والسينما، يجب أن يحدث كل شيء هنا في مدينة الجزائر"[3]

- توفير الأموال والأدوية وغيرها من الاحتياجات الضرورية للثّورة انطلاقا من أنَّ المدن تشكل موردًا هامًا لتحقيق ذلِكَ؛

-وجود مؤسسات إعلامية أجنبية تساهم في نشر أخبار الثورة والترويج لها في الخارج، وذلك للفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية والتي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في دورتها الثانية عشرة[4].

---

[1] حسيني عائشة، المرجع السابق، ص 7

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 227-228

[3] Yacef Saadi, dans Benjamin Stora, Tramor Quemeneur 1954-1962, lettres, carnets et récits des Français et des Algériens dans la guerre, les Arénes, Paris, 2013, p. 115

[4] مسعود عثماني،المرجع السابق، ص 468

في نفسِ السِّياق، يرى بعض الباحثين والمؤرخين أنَّ تأسيسها كان من أجل الإشراف على سير العمل السياسي والعسكري للثورة، ذلِكَ لأنَّ مدينة الجزائر تعتبر واجهة البلاد ومقر تجمع السلك الدبلوماسي[1].

من جهة أخرى، يرى بن يوسف بن خدَّة أنَّ المنطِقَة المُسْتَقِلَّة تأسسَت "باعتبارها جهاز كفاح من الطراز الأول، ونظرًا للأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها هذه المنطقة على الصعيد الوطني، وما كان لتدخلاتها من أثر نفسي على الصعيدين الوطني والدولي، ونظرًا للدور الذي تقوم به كجهاز لصوت الثورة، وكانت تُعتبر ولاية بل وأكثر من ذلك فهي ولاية أو مركز لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها[2]".

أمَّا جيلبير مينييه (Gilbert Meynier) فيرى أنَّ قادة جبهة التحرير الوطني فكَّروا في نقل المواجهة المسلحة بين الجزائر وفرنسا إلى العاصمة، لأنها كانت مركز المصالح الإدارية والعسكرية الفرنسية[3].

تأسيسا على ما سبق، يُعَدّ تأسيس المنطِقَة المُسْتَقِلَّة إنجازا هامًّا من الإنجازات التي تُحْسَب لمؤتمَر الصّومام. ومن خِلال مساهمات الباحثين حولَ أهداف تأسيس المنطقة المستَقِلَّة، يمكن الوصول إلى خلاصَةٍ مفادُها أنَّ التنظيم الذي أصبَحَت تتمتَّعْ بِه هذه المنطِقَة سيكونُ له دوْرٌ حاسِمٌ في الأحداث التي ستَشْهَدُها مدينة الجزائر بشكل خاص وكافة التّراب الجزائري بشكل عام.

لقد كانت المنطقة المُسْتَقِلَّة بمدينة الجزائر تابعة على الصعيد الهيكلي للجنة التنسيق والتنفيذ، وتحت إشراف ثلاثة من أعضائها وهم: العربي بن مهيدي، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، وهذا كما سبقت الإشارة إليه. وعليه، لابُدَّ للبحْث هنا أنْ

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 87

[2] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف ، المصدر السابق، ص 80

[3] Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Casbah édition, Alger, 2003, p 323

يُفَصِّلَ في كيفية تنظيم وهيكَلَة المنطِقَة المُسْتَقِلَّة من أجل تجهيزِها لأداء الدور المُشار إليه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنطقة المستقلة

إنَّ مِمَّا لا شَكَّ فيه أنَّ الكثير من مُساهمات الباحثين والمُؤَرِّخين تمَحوَرت حَولَ موضوع المنطِقَة المُستَقِلَّة وذلِكَ ليس فقط بالنَّظَر إلى أهمِّيتها التاريخية، وإنَّما بالنَّظَرِ إلى طريقة تنظيمها وهيكلتِها، بِحيث أنَّها، كما وَصَفَها بن يوسف بن خَدَّة، تشَكَّلَت من جناحين مستقلين عن بعضهما ولكنهما كانا يعملان بصورة متكاملة ومنسَّقة وهما: الجناح السياسي والجناح العسكري، وكان لكلِّ واحِدٍ منهما هيئةُ أركانِهِ الخاصَّة به. ومن هنا سيَتَوَجَّه البحْثُ فيما يلي نحو توضيح دور هذين الجناحين.

1- الجناح السياسي

أُسنِدت مَهَمَّة تسيير شؤون الجناح السِّياسي إلى إبراهيم شرقي تحت وصاية كل من عبان رمضان وبن يوسف بن خدة[1]، وكان هذا الجناح يضم ثلاث نواحي هي: الناحية الأولى، مسؤولها أكلي زيان ويساعده عبد الرحمان نايت مرزوق وصادق كيرمان، والناحية الثانية، مسؤولها هاشم مالك ويساعده محمود مسعودي وتوفيق بن سمَّان، وأخيرا، الناحية الثالثة، مسؤولها سي المحفوظ بلوني ويساعده رشيد بن رحمون ومحمد صحراوي[2]. وهذا تَقسيمٌ متكافئٌ من حيث عدد الأفراد المسؤولين على كلِّ ناحية. وهذا ما أكَّدَه بن يوسف بن خدَّة بقولِه أنَّ منطقة الجزائر قُسِّمت إلى ثلاث نواحي على رأس كل ناحية مسؤول بمساعدة نائبين، بحيث كانت الناحية تحتوي على أقسام والأقسام على فروع والفروع على أفواج والأفواج على خلايا قاعدية موزعة على كافة أحياء العاصمة[3].

[1] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 85

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص-ص 198-199

[3] عمار قليل، المرجع السابق، ص 87

وقد أُسْنِدَت للجناح السِّياسي مجموعةٌ مِنَ المَهام التي ذَكَرتها الدِّراسات، ولعَلَّ من أهمِّها ما يلي:

- بعث الوعي السياسي بين صفوف المواطنين؛
- الدعاية والإعلام ونشر تعليمات جبهة التحرير الوطني وشعاراتها؛
- تحرير المناشير[1] ومختلف التوجيهات لفائدة المناضلين في صفوفها والمتعاطفين معها؛
- أمَّا من الناحية التنظيمية فتمثلت مهامها في تأطير الجماهير على الصعيدين المادي والنفسي على مستوى كل حي وعمارة وكل منزل، ووضع أولى أسس التنظيم الإداري المستقل عن الهيئات الإدارية الاستعمارية؛
- السهر على حسن سير التنظيم الهيكلي ورفع فعالية أدائه وتوسيع مداه؛

أمَّا من الناحية المالية فتمثلت مهامها في جمع الاشتراكات وتحصيل الضريبة وحثّ رجال الصناعة وكبار التجار على المساهمة نقدًا أو عينًا[2].

يُضافُ إلى ما سَبَقَ ذِكْرُه أنَّه بداية من نوفمبر 1956، أصبح الجناح السياسي مكلفًا بمهمة جديدة هي "مهمة الاستخبارات والبوليس السياسي"، التي بفضلها تَشَكَّلَ ما يُعرف باسم "فرق التدخل السريع"، وقد ساعدها هذا على خلق تنظيم شبه عسكري، وذلك لتمكين الجناح السّياسي من استعمال السلاح في حالة الضّرورة دون الاستنجاد بالجناح العسكري[3]. وهذا الأخير سيتم التّفصيل في تنظيمه وكذا في المهام الموكَلةِ له.

---

[1] تُطلق لفظة المناشير على المطبوعات التي سُحِبت على آلة السحب ثمَّ تنشر في الأحياء حتى يطلع الناس عليها، ويتم من خلالها شرح قضية من القضايا الوطنية، وهي تعتبر من الوسائل الدعائية الهامة التي كانت تزعج السلطات الاستعمارية الفرنسية، وأشهر هذه المناشير، المنشور الذي وُزِع ليلة الفاتح من نوفمبر 1954(بيان أول نوفمبر)، يُنظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 164.

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 196-197

[3] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 198

2- الجناح العسكري

تولى مسؤولية تسيير الجناح العسكري ياسف سعدي تحت وصاية العربي بن مهيدي، وكان عدد الفدائيين فيه لا يتجاوز 35 فدائي، وأمَّا توزيع القيادة العليا في الجناح العسكري فقد ذَكَرَها بن خَدَّة كما يلي:

- المسؤول العسكري: ياسف سعدي، يُساعده علي عمار(علي لابوانت)؛
- الناحية الأولى: عبد الرحمان عرباجي، يُساعده عثمان حاجي (المدعو رامل)؛
- الناحية الثانية: حمو أدار، يُساعده أحسن غندريش؛
- الناحية الثالثة: عمر بن شريف (المدعو حاج عمر)، يُساعده بوعلام بن عبد الرحمان[1].

هذا من ناحية توزيع القيادة، أمَّا من ناحية مهام الجناح العسكري، فقد ذُكِرَ ما يلي:

- تنفيذ المهام العسكرية وتطويرها في مختلف الأحياء؛
- الإشراف على مراكز المقاومة المسلحة الحضرية المستحدثة في العاصمة؛
- كانت أغلبية قواته مكونة من أفواج مسلحة بغض النظر عن فرق الكومندوس المكلفة بتحضير وتنفيذ العمليات الخاصة المعروفة باسم " اللكمات المباغتة"[2].

بقي هذا التنظيم الهيكلي قائمًا إلى غاية فيفري 1957، أي بعد إلقاء القبض على العربي بن مهيدي، ومغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر، والتي أوكلت صلاحياتها المتعلقة بالمنطقة المستقلة إلى عبد المالك تمام وهو عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3]، وبعد اعتقال إبراهيم شرقي في 24 فيفري 1957 شرع ياسف سعدي

[1] Benkhedda, Aban; Ben Mhidi: Leur apport à la Révolution Algérienne , Op-cit, p p. 40-41

[2] بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 199

[3] كان الفرع العسكري مسيرًا كالتالي: - مصطفى فتال (أكتوبر 1955-ماي 1956)
- بلقاسم بوشافة (ماي 1956- أوت 1956)
- ياسف سعدي (أوت 1956- سبتمبر 1957)

في توحيد الجناحين السياسي والعسكري تحت سلطته الشخصية، وتكفل بمهمة استعادة التحكم في زمام أمور التنظيم، فأصبح بذلك المسؤول السياسي والعسكري في المنطقة المستقلة واستمر على تلك الحال إلى تاريخ اعتقاله في 24 سبتمبر 1957[1].

في سياق الحديث عن الجناح العسكري، يُضيف جمال قندل أنَّه كان يضُمُّ أيضا جناحًا استخباراتيا، وهو الجناح المسؤول عن جمع المعلومات، وكان مُمَثلا في خلية المعلومات رقم 1 جويلية 1956، وهي ذات صلة مباشرة بالقيادة الثورية تضم مناضلين يعملون في سلك الشرطة الفرنسية المركزية، وهم:

- مسؤول الخلية: محجوب نواس؛
- المساعدون: محمد بن عبورة، محمد لعروسي، حاج عبد القادر، بلعايش، بشير عزوز، محمد حيروش، وكانوا يعقدون اجتماعاتهم في منزل بلعايش[2].

أمَّا عن مهامه، فهناك من ذَكَرَ أنَّ هذا الجناح كان مسؤولا عن:

- التحري والاستعلام عن المخبرين المتعاونين مع الشرطة سواء من الجزائريين أو من الأوروبيين؛
- جمع الأسلحة والذخيرة والعتاد العسكري؛
- تسهيل عملية تنقل عناصر التنظيم الثوري من حي لآخر داخل العاصمة[3].

كما عرفت المنطقة المستقلة تشكيل ما سُمِّيَ باللجان الثورية، وذلِكَ في شتى المجالات: لجنة القضاء، لجنة الصّحة، لجنة التمويل، لجنة الإعلام والاتصال[4]، إلخ.

---

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، الصدر السابق، ص 200

[2] جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية (1954-1956)، إبتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص-ص 367-368

[3] جمال قندل، المرجع نفسه، ص-ص 368-369

[4] الملتقى الجهوي الثالث لتاريخ الثورة، منطقة الجزائر المستقلة 1956-1958، قصر الأمم، من11إلى 13 ديسمبر 1987، ص 5

وقد أُوليَ اهتمامٌ كبير لهذه الأخيرة نظرا للأهداف الهامَّة التي حقَّقَتْها، ومنها: توزيع المناشير الخاصة بجبهة التحرير الوطني بشكل سريع وتنظيم كبير عبر كافة مناطق العاصمة، وإصدار جريدة المجاهد في مدينة الجزائر العاصمة، وصُنع جهاز إرسال من طرف المناضلين، وهو الذي كان بمثابة إذاعة متنقلة للجبهة تُعرَف "بإذاعة صوت الجزائر من قلب الجزائر" بالإضافة إلى ترويج إشاعة عن دخول جيش التحرير إلى العاصمة قصد إرباك العدو، كما قام موظفو البريد الجزائري بالعاصمة بحرق وإتلاف الرسائل الواردة من أهالي الجنود الفرنسيين في فرنسا، ونفس الشيء لرسائل الجنود الفرنسيين المُرسَلة إلى أهاليهم بفرنسا، فأثار هذا الانقطاع بين الطرفين موجة كبيرة من التوتر والقلق في صفوف هذه الأطراف[1]. كُلُّ هذا ساهَمَ بشكل كبير في تعزيز نجاح جبهة التحرير الوطني على الميدان، وتفوقِهِ على العدّو الفرنسي.

يُضافُ إلى ما تقدَّم أنَّ الجناح العسكري الذي سبقت الإشارة إليه كان يضُم أيضا ما يُسَمَّى بـ"شبكة القنابل"، وهي هيكل تنظيمي أضيفَ إلى الجناح العسكري ابتداءً من صيف 1956، وكان له نظامه الخاص المتكوِّن من عدد من المخابر ومن المختصين في صنع القنابل، وهذا ما أتاح لجبهة التحرير الوطني مضاعفة قوّتها الهجومية[2]. أمَّا الأسباب التي دعت إلى تشكيل هذه الشَّبَكَة، فمنها ما يلي:

- العمليات الإرهابية في أواخر سنة 1956 والتي راح ضحيتها العديد من الجزائريين، وكان سببها المتطرفون الأوروبيون؛
- التعاون الكامل بين القوات الفرنسية والمتطرفين الأوروبيين ويتجلى ذلك في التفجيرات بمدينة الجزائر؛

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص 88

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 199

- فكرة استعمال القنابل في العاصمة كان مصدرها فرنسي، فمنذ مارس 1956 انفجرت أكثر من 30 قنبلة، كان ضحاياها جزائريون، وكان آخر هذه التفجيرات تفجير شارع طيبة (Thèbes) بالقصبة[1] والتي خلَّفت أكثر من 70 قتيلاً[2].

وفي هذا السِّياق، تحدَّثَ ياسف سعدي عن الهدَفَ من إنشاء هذه الشَّبَكَة قائلا: "كان يتعيَّن علينا أن نُثْبِتَ للشعب أننا أهلٌ لأن نحوز على أسلحة حربية فتاكة مثل التي يحوزها العدو[3]". وتجدُرُ الإشارة هنا إلى أنَّ ياسف سعدي تَمَكَّنَ من إنشاء أول معمل للقنابل بحارة "الجرفياد" رقم 3، بمساعدة كيماويين ذوي خبرة مثل رشيد كواش، بازي صالح ومرسالي عبد الغني[4].

يبدو مِمَّا سَبَق إذًا أنَّ المنطِقَة المُسْتَقِلَة حَظِيَت باهتمام مركزي مِن قِبَل قيادَة جبهة التّحرير الوطني، وإنَّ مِمَّا لا شَكَّ فيه أنَّ هذا الاهتمام قد انعَكَسَ على أرض الواقِعَ، كما أدَّى إلى نتائِجَ سُجِّلَت لصالِح تَقَدُّم الثّورة التّحريرية. ولذَلِكَ، يجدُرُ بالبحث في العنصر الموالي أن يتناوَلَ تطوّر النَّشاط الفدائي في المنطقة المُسْتَقِلَّة خلال العام 1956.

المبحث الثالث: تطور النشاط الفدائي في المنطقة المستقلة خلال عام 1956

قبل الحديث عن أهم العمليات الفدائية التي عاشتها المنطقة المستقلة خلال عام 1956، لابد من التَّعريج أولاً على أهم الأسباب التي جعلت عناصر التنظيم في المنطقة المستقلة يلجؤون إلى تكثيف العمل الفدائي بالمنطقة، ثم التعرف على أهم الخلايا المُكَلَّفَة بالقيام بهذه العمليات الفدائية.

[1] أنظر الملحق 04 ص. 278

[2] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة، المرجع السابق، ص 29

[3] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص 18

[4] Yacef Saadi, La Bataille d'Alger, T3, Edition Publisude, Frances, 2004, p125

المطلب الأول: أسباب تكثيف العمل الفدائي بالمنطقة المستقلة

عمدت قيادة المنطقة المستقلة إلى تكثيف العمل الفدائي في المنطقة المُسْتَقِلَة لأسباب متعدِّدَة، غير أنَّ قراءة في الدِّراسات التي تَصُب في هذا العنصر قد تنجلِي عن سببين رئيسيين:

أمَّا السبب الأول فهو أنَّ تكثيف العمل الفدائي في مدينة الجزائر كان من قرارات مؤتَمَر الصّومام، وذَلِكَ من أجل إعطاء الثّورة التحريرية دفعا قويا لتواكب الأحداث ودعمًا لأولوية الداخل على الخارج أي جعل القضية الجزائرية تحل على أرض الجزائر وإيصالها إلى العالم بشتى الوسائل[1]،

وأمّا السبب الثاني فهو يرجِعُ إلى سياسة القمع التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري والتي فاقت كافة التصورات، وكانت تعتقد أنَّ تلك السياسة تكفي للقضاء على الثورة في المدينة، بينما كانت من أهم العوامل التي أدت لتصعيد النشاط الفدائي بها، وتمثلت هذه السياسة في تشكُّل بعض المُنَظَّمات الإرهابية الأوربية المسلَّحة[2]، وأشهر هذه المنظمات، منظمة "اليد الحمراء"[3]، والتي ظهرت في الساحة الإعلامية سنة 1952، وظهر نشاطها في أواخر سنة 1955 ومُستهل سنة 1956، وقد نُسِب لهذه المنظمة مسؤولية أعمال العنف واستهداف أشخاص يُمثلون جبهة التحرير الوطني في الخارج والتي كانت تقوم بأعمال إجرامية وتخريبية ضد الشعب الجزائري، كما كان هؤلاء المتطرفون يخلقون مناخاً ثوريًا باتهامهم الحكومة الاشتراكية بأنها كانت تريد التخلي عن الجزائر الفرنسية، ثم لجأوا إلى إثارة أعمال واعتداءات على الجزائريين كوضع القنابل

[1] رانية مخلوف، المرجع السابق، ص 99

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 38

[3] تأسست هذه المنظمة عام 1956 وعُرفت منذ البداية بارتكابها أبشع الجرائم في حق الجزائريين كرد فعل على العمليات الفدائية التي كان ينفذها الجزائريون ضد الأوروبيين، وقد استهدفت العديد من الشخصيات المثقفة كاغتيال الطالب "زيدان بلقاسم" في فيفري 1956 وهذه المنظمة إجرامية خطيرة يتألف أعضاؤها من غلاة المستعمرين الذين يحقدون على الجزائريين، للمزيد أنظر: نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 447

خاصة في القصبة[1]، وفيما يلي عرض موجز لبعض الأحداث التي تندرج ضمن الأسباب التي تمّت الإشارة إليها، وقد راعينا في ذلك التسلسل الزمني لوقوعِها.

1-إعدام أحمد زبانة وعبد القادر فرّاج

أشار بعض الباحثين في كتاباتهم إلى أنَّ المنظمات الإرهابية الأوروبية كانت تشترط تنفيذ الإعدام الفوري في حق المحكوم عليهم، فكان أحمد زبانة وعبد القادر فراج أوّل شهيدين تَمَّ إعدامُهما بواسِطَة المقصلة داخل سجن سركاجي (بربروس)، تطبيقا لأوامر وزير العدل آنذاك فرنسوا متيران[2].

تَمَّ إعدام الشَّهيدين فَجْرَ يوم 19 جوان 1956، وكان هذا الحكم بالإعدام تحت تأثير الغلاة المتطرفين -كما سبق الذكر- على الوزير المقيم لاكوست، هذا الأخير الذي أكد على ضرورة الإعدام لأنه يراه بأنه الحل الوحيد لإرهاب الجزائريين وأنَّ الدم يعني الدم[3].بينما في المقابل تُعَدُّ هذه الممارسات سببا لتكثيف النّشاط الفدائي.

اعتبرت جبهة التحرير الوطني إعدام السجينين (أحمد زبانة وعبد القادر فراج) بمثابة استفزاز خطير جدًا يتطلب ردًّا فوريًا، والدخول علنًا في غمرة العمليات الانتقامية المناسبة. وأورَدَ دانيال غيران (Daniel Guérin) عن عبان رمضان تعليقا على إعدام الشّهيدين قوله: "سنقوم بقتل 100 فرنسي مقابل مقتل كل جزائري بالمقصلة[4]".

وفي ظهيرة ذلك اليوم، (أي: 19 جوان) أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ منشورًا عن عزم الجبهة الانتقال فورًا إلى الهجوم المضاد، فقامت جماعات من الفدائيين ومن بينها مجموعة محمد ونوغي المدعو بوتي ماروك(Petit Maroc) وعلي أودلحا المدعو علي

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات،، ط1، بيروت- باريس ، 1982، ص 168

[2]Daniel Guerin, Ci-gît le colonialisme : Algérie, Inde, Indochine, Madagascar, Maroc, Palestine, Polynésie, Tunisie, Mouton & Co., Paris, 1973, p. 97

[3] Yacef saadi, op-cit, t1,p 230.

وانظر أيضًا: إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 286

[4]Daniel Guerin, Ci-gît le colonialisme., Op-Cit, p. 98

زيو بلو (Z'yeux bleus) بمهاجمة عدة أماكن يرتادها الأوروبيون بالعاصمة مُخَلِّفينَ بذلك خمسة قتلى وحوالي عشرين جريحًا، وتواصلت سلسلة عمليات الانتقام بعد ذلِكَ اليوم، ففي يوم 21 جوان قام الفدائيون بتنفيذ حوالي عشرة عمليات أسفرت عن مقتل ستة أوروبيين وجرح قرابة خمسة عشر منهم[1]، إضافة لهذا فقد قامت فرق الكومندوس التابعة لبلقاسم بوشافة[2] بتنفيذ بعض العمليات الفدائية في مدينة الجزائر.

لقد فاجأت ردود فعل جبهة التحرير الوطني الصارمة والسريعة أوساط المُتَطَرِّفين، وهذا ما فتح الباب أمام جميع العناصر الأوربية المناهضة، التي ضاعفت عمليات المنظمات الإرهابية في قلب مدينة الجزائر، فكان رد فعل المتطرفين قيامهم بتفجير بهو مقر "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الواقع في ساحة بن باديس حاليًا والذي تحوَّل فيما بعد إلى مقر للاتحاد العام للعمال الجزائريين وكان هذا الحادث يوم 30 جوان 1956، وقد أسفر عن جرح ثمانية مناضلين نقابيين ومنهم من بُترت ساقه[3]. غير أنَّ الحادِثَة المأساوية الأبرزَ كانت حادِثة تفجير شارع "طيبة" "شارع بودرياس وأبناؤه حاليًا"، الذي أودى بحياة الكثير من الجزائريين. وفيما يلي لمحة عن هذه الحادِثَة.

2- تفجير شارع طيبة "Thèbes" (9-10 أوت 1956)

نُسِبَت هذه العملية في أول الأمر إلى منظمة تُسَمَّى "La main rouge" (أي: اليد الحمراء)، غير أنَّ هذه الأخيرة لم تعلن تبنيها لهذا الاعتداء بالمتفجرات البلاستيكية، بل تبنّته منظمة سرية تسمى لجنة الأربعين[4]، غير أنَّ هوية الفاعِلِ لا تَهُمُّ كثيرا نظرا

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص –ص 31-33

[2] المدعو مختار، هو نائب مصطفى فتال وبعد اعتقال هذا الأخير في ماي 1956 تولَّى بوشافة رئاسة الفرع العسكري لجبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة إلى غاية اعتقاله في أوت 1956 ثمَّ حلَّ محله القائد ياسف سعدي. يُنظر بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر نفسه، ص 33.

[3] بن خدة، المصدر نفسه، ص 36

[4] المصدر نفسه، ص–ص 36-37

لارتباطِها بالسُّلُطات الفرنسية الرّسمية. وأمَّا عن تفاصيل هذه الحادِثَة فقد ذَكَرَه العديد من المُعاصِرين لها، ومنهم زهرة ظريف التي تروي عن مراد الصغير ما حدث كما يلي:

"في ليلة التاسع والعاشر أوت، قام المتطرفون الأوربيون بتفجير قنبلة لا يقل وزنها عن 30 كيلوغراما في قلب القصبة، في شارع طيبة. كان الناس جميعا، شيوخا ونساءً وأطفالا، يغرقون في سبات هادئ، وكلّهم مَدَنيون. انهارت مجموعة كبيرة من المنازل. وقد تَمَّ عدّ 73 قتيلا و300 جريح، وعدد مماثل بلا مأوى. أغلبية الضّحايا من النساء والأطفال والشيوخ. إنّها لمجزرة حقيقية: الدّماء في كل مكان، أطراف بشرية ممزّقة، وقِطَع لحم لاصقة بالتراب والأحجار، وكثير من الأشخاص يئِنّون تحت الأنقاض. كثير من المجروحين في حالة خطيرة وأغلبهم قد لا يعيشون، وإن نجوا فبإعاقات دائمة. رأيت فتاة أخرِجَت من تحت الأنقاض وهي بلا أَذْرُع ولا أعينٍ سليمة، وطفلا صغيرا لن يلعب كرَةَ القدَم لأنَّ ساقيه سحقَتهُما الأعمِدَة المُنهارة، ولا أحَدِّثُكم عن الأطفال الذين حَمَلتُهم بين ذراعيَّ خلال عمليات الإنقاذ الأولى.

إنَّها مجزرة شنيعة أيتها الأخوات، ولم يصِل رجال المطافئ إلا على السّاعة الثانية صباحًا، لأنَّ الضحايا هم نحن، وليسوا هم، ولنا الحُرِّيَةُ الكامِلَةُ في الموتِ كالجُرذان ! وصلت فرق الإنقاذ برفقة الشُّرطة والجيش وأول ما قام بِه رِجالُها شتم المتطوّعين الأوائل الذين حاولوا تقديمَ المُساعَدَة وإخراج المنكوبين من تحت الأنقاض[1]. وكان سُكَّان القصبة كلُّهم في الشارِع وعلى الشُّرُفات والسّطوح. كانوا ساخطين وأرادوا النّزول نحو المدينة الأوربية لينتَقِموا لِمَوتاهم. ولم يترُكْهم "الخاوة" يفعلون لأنَّ ردَّ فِعلِ الشّرطَة سيزيد مِن عَدَدِ القتلى والجرحى. أقْسَمَ لَهُم قائدٌ مِنَ الإخْوَةِ الكبار أنَّ "الجبهة" ستنتقِم لهم. وها قد أتيت بهذا المنشور كي تقرأوه. إنَّه الجحيم أخواتي، إنَّه منظَرٌ مُرعِب يدمي القلوب! أرادوا إبادَتَنا جميعًا! لذلك يجب نقل الجحيم إلى مدينتهم! وقد قام "الخاوة" بأولى الانتقامات. بالأمس

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 174

فقط قتلوا 20 مدنيا و10 من الشّرطة، ولكِنَّهم قُتِلوا بطريقة نظيفة، لم يرتعِدوا في نومهم. يجب تحويل أحيائِهم إلى جحيم مثلما فعلوا مع أحيائِنا!"[1]

إنَّ ما يتبين من أقوال مراد الصغير هو وجه الاستعمار الحقيقي، وموقِف السُّلُطات الفرنسية الرّسمية غير المبالي بإبادة جماعية طالت الجزائريين، وهو موقِفٌ واضِحٌ مِن خلال العديد من المؤَشِّرات لعل أحَدَها وصول فِرَق الإنقاذ متأخرين وإلقائِهم اللوم على المتطوِعين الجزائريين. من جهة أخرى، يبدو أنّ لهذه الحادِثة المأساوية أثرا كبيرا في التوَجُّهِ الذي ستتخذُه جبهة التّحرير الوطني فيما بعد، وهو التّحوُلُ إلى استِهداف المدنيين بدل الاكتِفاء باستهداف العسْكَريين، وهذا أمرٌ له أهَمِّيَتُه التاريخية.

إنَّ دماءَ أولئِك الذين قضوا تلْكَ اللّيلة هو إثباتٌ للعلاقَةِ الوطيدة التي تَرْبِطُ الشَّعْبَ بِثورَتِه، كما أنَّ هذه الحادِثَة هي تأكيدٌ آخر على أنَّ ج ت وكانت على صواب عِندْما طلبت من الشّعب الجزائري أنَ لا يَنْجَرَّ وراء سياسات التَّهْدِئَة التي أراد المُسْتَعْمِرُ الفرنسي أن يُمَرِّرَها من خِلال أساليب متنوِّعة اتّسَمت جميعُها بالتّضليل والزّيف.

وأمَّا بخصوص عدد الشُّهداء الذين قُتِلوا في تفجير طيبة، فقد اختَلَفت المصادِر في تحديده، بِحيث ذكَرت ظريف نقلا عن مراد الصّغير أنَّهم كانوا 73 شهيدا[2]، بينَما ذَكَرت السُّلُطات الفرنسية الرَسمية أنّهم كانوا 15 شخصًا فقط، في حين ذَكَرت مصادِر أخرى أنَّ عَدَدهم كان 70 شخصًا[3]، وذَهبَ جول روي (Jules Roy) إلى أنَّ عددهم كان 60 شخصًا[4]، وذكر جيلبار مينييه أنَّ عددهم يفوق 60 جزائري[5].

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص- ص 174-175.

[2] زهرة ظريف، المصدر نفسه، ص 175

[3]Daniel Guerin, Ci-gît le colonialisme, Op-Cit, p. 98

[4]Jules Roy, J'accuse le Général Massu, Editions du Seuil, Paris, 1972, p. 49

[5] Gibert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Op-Cit, p. 322

إنَّ هذا الاختلاف بين المصادر في تحديد العدد الحقيقي لشهداء تفجير شارع طيبة يَصِف مرّة أخرى بما لا يدعو إلى الشَّكَّ انحياز السّلطات الفرنسية الرّسمية إلى حماية مجموعات الأوربيين المتطرفين والتغطية على أعمالهم، وذلِكَ ما يظهَرُ جَلِيًا في قول هذه السُّلُطات بأنَّ عدد الموتى كان 15 شخصًا فقط، وكذا عدَم ملاحَقَتِها لِمُرْتَكِبي هذه الجريمة الكامِلَة الأوصاف، على الرّغم من أنَّ هذه الحادِثَة تَمَّت خلال فترة حظر التّجوال كما سَبَقَ ذِكْرُه. ولابُدَّ في نفس السّياق أن نذكُرَ أنَّ جول روي ذكَرَ في كتابه أنَّ الجنرال ماسو لم يَتَحدَّث عن تفجير شارع طيبة وأنَّ القنبلة كانت فرنسية المصدَر ولم يحصل وقتها أيّ اعتقال بالرغم من أنَّ الناس بمدينة الجزائر كانوُا يعرفون مُنفذي هذه العملية قبل أن يقوم أصحابها بالكشف عن أنفسهم وتبنيها[1]، وفي المقابل لما قام أحد الجزائريين بقتل أحد منفذي تلك العملية، قامت السُّلُطات الفرنسية بإلقاء القبض عليه وإعدامه بواسطة المقصلة[2]. وهذا مؤشرٌ آخَر على تواطُؤ السّلطات الفرنسية الرسمية في تفجير شارع طيبة.

إنَّ مِمَّا تَجدُرُ الإشارةُ إليه أيضًا هو أنَّ بعد مجزرة شارع طيبة، نزَلَ سُكَّان القَصبَة في أعداد هائلة إلى الشارع، وكانوا مدفوعين بِسخطٍ ورغبة كبيرين للانتقام لموتاهم، فأرادوا النزول نحو المدينة الأوروبية، لكن الفدائيين لم يتركوهم يقينا منهم أنَّ رَدَّ فعل الشرطة سيزيد من عدد القتلى والجرحى، وفي المقابل وعدهم القائد ياسف سعدي أنَّ الجبهة ستنتقم لهم[3].

لقد زاد كل ما سبق ذكره من قناعة جبهة التحرير الوطني أنَّ ذلك التنظيم الرهيب يعمل بتواطؤ مع الإدارة الفرنسية، وهذا من شأنه ضمان الحصانة الفعلية للتصرف بحرية

[1]Jules Roy, J'accuse le Général Massu, Op-Cit, p. 50

[2] باتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 266

[3] فيلم معركة الجزائر، المخرج جيلو بونتيكورفو، 27 سبتمبر 1966

تامَّة خاصّة وأن حكومة غي مولي قد رضخت للشروط التي كان يفرضها الساعون إلى التخريب[1]. وفي خضم هذه الأحداث، يقول ياسف سعدي أنَّ جبهة التحرير الوطني وجدت نفسها مُجبرةً على تطبيق فكرة "حرب عصابات حضرية" في مدينة الجزائر، بهدف الشروع –إلى جانب العمل العسكري– في عمل جماعي يعطي الأولوية لما يُسَمّى بـ "إستراتيجية القنابل"[2].

لقد فتحَ إعدام زبانة وفرّاج، وكذا تفجير شارع طيبة عهدا جديدا في مدينة الجزائر، إذ كان رد فعل المناضلين على هذه الأحداث أنْ قامت أفواج من الفدائيين بعمليات مُكَثَّفَة استمرت ثلاثة أيام وَوَزَّعت الجبهة منشورات تُبيِّن فيها عدالة القضية التي تقاتل من أجلها والأسباب التي اضطرتها لانتهاج أسلوب العمليات الفدائية والهدف منها، وقد جنَّد ياسف سعدي مجموعة من الفدائيين وكان كل واحد منهم يحمل منشورًا كُتِب فيه: زبانة فرَّاج سَنَثْأَرُ لكما، وجاءت أوامر للقيام بعمليات فدائية فردية للانتقام وقتل 10 أوروبيين مقابل مقتل جزائري واحد[3].

إنَّ مِنَ الملاحَظ أنَّه ولغاية 19 جوان 1956 كانت التعليمات التي أعطِيَت للثوار الجزائريين تَقْضِي بأن لا يُلْحِقوا الأذى بالمدنيين الأوروبيين، وأنْ يُوجِّهوُا هجوماتهم ضِدَّ العَسكَرِيين وقُواتِ الاحتلال، غير أنَّ إقدام السلطات الفرنسية على تنفيذ الإعدام في حق أحمد زبانة وزميله عبد القادر فراج بِسِجْنِ بربروس يوم 19 جوان 1956 غيَّر مجرى الأمور بالنسبة للثوار الجزائريين، فقد قررت قيادة الثورة الجزائرية أنْ تنتقم وتقوم هي

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة: المصدر السابق، ص،ص 39، 43

[2] Yacef saadi, La Bataille d'Alger, t1 , Op. Cit, p. 283, voir aussi le film de Pontecorvo « Bataille d'Alger »

[3] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص–ص 286–287

الأخرى بإعطاء التعليمات للفدائيين باغتيال المدنيين الأوروبيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و54 سنة، ويُستثنى الأطفال والنساء والشيوخ الذين يتجاوز سنِّهم 54 عامًا[1].

المطلب الثاني: دور شبكة القنابل

بعد أنْ سَبَقَ التعريف بماهية وأسباب إنشاء شبكة القنابل في عنصرٍ سابق، سيُرَكِّزُ البحث في هذا العنصر على الطريقة التي تَمَّ من خلالها إنشاء هذه الشَّبَكَة.

- **تشكيل شبكة القنابل**

لقد ركّز المسؤولون أول اتِّصالاتهم بذوي الخبرة في صنع القنابل من غير الجزائريين، وهذا لأنَّ الجزائريين لم تكن لديهم الإمكانيات لاكتساب خبرات في مجال الأبحاث العلمية، فكانت الاتصالات الأولى ببعض الأوروبيين المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني مثل: دانيال تيمسيت (Daniel Timsit) وكان إلى جانبهم بعض الفدائيين يتعلمون تقنيات صنع المتفجرات على غرار عبد الله كشيدة وكواش رشيد، بحيث كان العمل ساريًا 10 ساعات في اليوم[2]، ويجدُرُ في هذا السياق الإشارة إلى أنَّ مُشاركة العناصر الأوروبية في هذا المجال هو الذي جعل السلطات الفرنسية تنسُب القنابل الأولى التي انفجرت بالمدينة إلى العناصر الشيوعية لاسيما بعد إلقاء القبض على بعض هؤلاء العناصر التي كانت تتعاون مع الجبهة[3].

بعد ذلك طلب ياسف سعدي من عبان رمضان البحث عن مختصين في الكيمياء لاسيما بعد فشل العناصر الأوروبية في صنع مادة النيتروجليسيرين (Nitroglycérine) ومعالجتها، فاتَّصل عبَّان بقيادة الولاية الرابعة، حيث كان أغلب الطَّلبة قد التحقوا بالثورة في هذه الولاية منذ إضراب 1956، وكان من بينهم بعض الطلبة الذين أبدوا قدرتهم على معالجة وصنع المتفجرات ومنهم: طالب عبد الرحمان وبازي صالح. وكان طالب عبد

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 461

[2] Yacef Saadi, , La Bataille d'Alger,T1, Op-Cit, p 281

[3] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص ض29

الرحمان عنصرًا هامًا في شبكة القنابل وعلى الرّغم من صِغَرِ سِنِّه (24 سنة) وقلة الإمكانيات إلاَّ أنه تمكن من معالجة وصُنع المتفجرات، وذلِكَ بفضل تكوينه في الكيمياء والتحاقه بالثورة في مارس 1955، وأُدْمِج مع العناصر الفدائية التي كان يقودها حديدوش[1]، فقدَّمه هذا الأخير لياسف سعدي الذي أعدَّ له مخبرا بدائيًا للعمل فيه يقع بحارة الجرفياد رقم 3 بالقصبة، وكان العمل فيه يتم بأدوات جد بدائية، وقد كان بجانب طالب عبد الرحمان عدة كيميائيين وهم: رشيد كواش، بازي صالح، مرسالي عبد الغني، لعجالي عبد القادر، علي برازوان، ذبيح الشريف، بوشوشي مصطفى، وهكذا شرع طالب عبد الرحمان في عمله مع فريقين: الفريق الأول يضم رشيد كواش وعناصر أخرى كانت تعمل بالأبيار في فيلا الورود؛ والفريق الثاني كان يعمل بشارع غرناطة تحت إدارة أحد عناصر الفرقة المسلحة[2].

كانت أولى شبكات القنابل مكونة من رجال ونساء واتخذت شكلاً هرميًا بحيث كانت تتكون من قائد خلية يُساعده عضو أو اثنان أو ثلاثة أعضاء تمَّ تعيينهم مباشرة من طرف قائد المنطقة المستقلة، هذا الأخير كان المسؤول الأول على صنع المتفجرات والهياكل التي توضع فيها، وعلى تسيير المخزون وتوزيعه في مدينة الجزائر، وكان له اقتراحات حول أماكن ومناسبات تدخل الشبكة[3] ، وقد قام الجنرال ماسو بإعداد مخطط لشبكة القنابل بالمنطقة المستقلة[4].

بعد التنظيم السياسي والعسكري الذي عرفته مدينة الجزائر، خاصَّة منذ 20 أوت 1956، وتشكيل فرقة صغيرة يُشرِف عليها طالب عبد الرحمان[5]، والذي تمكَّن على الرغم

---

[1] رانية مخلوف،دور مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 179

[2] Yacef Saadi,, La Bataille d'Alger, T1,Op-Cit, p 281

[3] Yacef Saadi, , La Bataille d'Alge,r T3,Op-Cit, p-p 126-127

[4] أنظر الملحق 05،ص. 279، والذي يوضح شبكة القنابل بمدينة الجزائر

[5] التحق طالب عبد الرحمان بالعمل المُسلح في منطقة أزفون في الولاية الثالثة، بعد إضراب الطلبة في ماي 1956، ثمَّ عاد بعد ثلاثة أشهر إلى العاصمة ليتولى تسيير مخبر القنابل التابع لمنطقة الجزائر العاصمة، ثمَّ عاد إلى العمل ==

من بساطة الوسائل من صنع المتفجرات التي استخدمت لإنتاج القنابل الأولى وهي أكثر فعالية من تلك التي استعملت عند اندلاع الثورة في الأول من نوفمبر1954[1]. وفيما يلي، سنتطرق لأهم العمليات الفدائية التي قام بها الفدائيون بالعاصمة منذ منتصف سنة 1956 إلى غاية 1957.

المطلب الثالث: رَدّ جبهة التّحرير الوطني على تفجير شارع طيبة "Thèbes"

بعد أن قام ياسف سعدي بإعادة تنظيم الِفرَق الفدائية في حي القصبة، بدأ بالتحضير للرَّد على الأعمال الإرهابية التي شهدها هذا الحي، ونتَجَ عن ذلِكَ توجيه وتسيير عِدَّة عمليات فدائية ضد الفرنسيين. وعليه، سيتناول البحث في هذا العنصر أهمّ هذه العمليات الفدائية، وهي التي تُعْرَف بتفجيرات 30 سبتمبر 1956، بحيث سيعرضها البحث بشيء من التفصيل لكي يتسَنَّى تقييم تطَوُّر استراتيجيات جبهة التّحرير في القيام بعملياتها الفدائية وكذا مدى نجاحِها في تحقيق أهدافِها من تلك العمليات.

1-تفجيرات 30 سبتمبر 1956

تُعَدُّ تفجيرات 30 سبتمبر 1956 من العمليات التي قامت جبهة التّحرير الوطني في المنطِقة المُسْتَقِلَّة، والتي أكَّدَ المؤَرِخون والباحثون على أهَمِّيَتِها، وذلِكَ بالنّظَر إلى طبيعتها وخطورتها وكذا كيفية تنفيذها.

تمَّت العَمَلِيَة عن طريق اختيار ثلاث فدائيات للقيام بوضع قَنابِلَ في أماكِن سَبَق الاتِّفاق عليها، ففي هذا اليوم (30 سبتمبر 1956)، حضرت الفدائيات عند ياسف سعدي وقد تمَّ تجنيدهن من طرف ما يُعْرَف بـ"منظّمة حديدوش"، وكانت أعمارُهن تتراوح ما بين

في الجبل وهذه المرة في الولاية الرابعة في شهر فيفري 1957، حيث أُلقي عليه القبض بعد شهرين، حُكِم عليه بالإعدام فكان الطالب الوحيد الذي قُدِّم إلى المقصلة في 24 أفريل 1958. يُنظر بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 45

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر نفسه، ص 45

20 و22 سنة، وهنَّ: سامية لخضاري، التي كانت بصدد إنهاء دراستها في الحقوق، وزهرة ظريف، التي كانت بدورها طالبة في نفس الفرع، وجميلة بوحيرد، التي وُلِدت في القصبة، والتي كانت تبلغ من العمر 20 سنة[1].

أمَّا عن اختيار مواقِعِ التّفجير، فلابُدَّ مِنَ أنَّ ذلِكَ لم يَكُن ولِيد الصُّدفَة، بل إنَّه تَمَّ لأسبابٍ بِعَيْنِها، وفي العموم تمَحوَرَت تلْكَ الأسباب حسب مجموعة من المصادر في رمزِيَة تلْكَ المَوَاقِع وأنَّها كانت تتَسِمُ بتجسيدِها لفرنسا المُسْتَعمِرَة والرفاهية على حِساب الجزائر المُسْتَعمَرَة والبُؤْس والشَّقاء. وهذه هي بالضَّبط الفكرة التي أرادت ظريف إيصالها لنا عندما ذكرت أنَّها اختارت مقهى "الميلك بار"، الواقع في شارع إزلي والمحاذي لشارع بيجو (ساحة الأمير عبد القادر حاليًا)، وقد كان هذا المقهى يرمز إلى الحداثة الكولونيالية في خِدمةِ الأوروبيين ولامبالاتهم وعَجْرَفةِ السُّلطة الفرنسية، في حين مال اختيار لخضاري إلى "الكافيتيريا" في شارع ميشلي، مقابل الجامعة، وكانت الكافيتيريا هي المكان الذي يطيب للشباب الأوربي الثري الالتقاء فيه، لاسيما طلبة التّنظيمات المتطرِّفة. أمَّا عن جميلة بوحيرد، فتقول ظريف أنها اختارت مقر الخطوط الجوية الفرنسية لما تمثله من رمزية فرنسا الرَّسمية. وتضيف عن التحضير للعمليات الثلاث بقولها: "نقلت سامية اختيارنا وقبلهما ياسف سعدي (الخو)، فبدأنا بدراسة وملاحظة أهدافنا من جميع الجوانب، وقمنا أنا والمناضلات بالتدرب على مهامنا قبل وصول موعد تنفيذها الفعلي[2]."

وأمَّا عن كَوْنِ الأماكِن المُسْتَهْدَفَة بالتفجير أماكن مدَنِيَة، فذلَك راجِعٌ إلى رغبَةِ الجبهة في الانتقام للجزائريين الذين قضوا في عملية تفجير شارِع طيبة، وهذا ما شرحه قائد المنطقة المستقلة للفدائيات الثلاث[3]، وهو أيضا ما قاله فيما بعد عندما حاورته

[1] Yacef Saadi, La Bataille d'Alger, Op. Cit.,T1, p. 170

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص –ص 194–198

[3] Yacef Saadi, La Bataille d'Alger, Op. Cit.,t1, p. 171

الصحفية الفرنسية ماري مونيك روبن (Marie-Monique Robin)، التي سألَتْهُ عن سبب استِهداف المدنيين في هذه التّفجيرات، وردَّ عندها قائلاً:

"قبل مجزرة شارع طيبة، كانت العمليات المُسَلَّحة التي كنا نقوم بها ردود فِعْلٍ على الاعتقالات الجماعية أو عمليات الإعدام، لكن بعد المجزرة تغيَّرَ الأمر؛ فقد أصبح من الصّعب جدا إيقاف سكّان القصبة الذين بدؤوا بالتّقدّم نحو المُدن الأوربية من أجل الانتقام لقتلاهم، وقد عانيت كثيرا من أجل أن أردَعَهُم عن فعل ذلِكَ لكي نتفادَى وقوع حمام من الدّماء، ولذلك وعدتهم بأنَّ الجبهة ستنتقم لهم[1]."

وأمَّا عن سير تنفيذ العمليات الثلاث، فقد ذَكَرَت زهرة ظريف –وهي إحدى الفدائيات الثلاث اللائي قُمن بهذه العملية– أنَّه بعدما تَلَقَّيْنَ الشَّرح الضَّروري من أجل القيام بالمَهمَّاتِ التي أوكِلت لكُلِّ واحِدَةٍ منهنَّ من طرف قائد المنطقة المستقلة ياسف سعدي، خرجت جميلة بوحيرد أولًا لأنَّ مقر الخطوط الجوية الفرنسية كان هو الأبعد عن المكانين الآخرين، ثمَّ خرجت سامية لخضاري قاصدة "الكافتيريا" ثمَّ زهرة ظريف نحو "الميلك بار"، وذلك بعدما ارتدت كل واحدة لباسا أوربيا حتى يتسنَّى لها التوغل في الأوساط الفرنسية دون إثارة الشُّكُوك[2]. وهُنا تَجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه الرّواية هيَ الرّواية التي وَثَّقها فيلم "معركَة الجزائر" أيضًا.

وفي حدود الساعة السادسة مساءًا وخمسة وعشرين دقيقة، انفجرت أول قنبلة وهي تلك التي وُضِعت في مقهى "ميلك بار"، وبعدها بخمسِ دقائق انفجرت القنبلة التي وُضِعَت في "الكافيتريا"[3]، وأمَّا القنبلة الثالثة، التي وُضِعَت في مقر الخطوط الجوية الفرنسية، فيبدو أنَّ هناك اختلافٌ بين الرّوايات بخصوص انفجارِها من عَدَمِه، بِحيث أنَّ

[1]Marie-Monique Robin, Escadrons de la mort : l'école française, La découverte, Paris, 2008, p. 95.

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 204

[3]هذا قول زهرة ظريف، وهناك أيضا ما وَرَد في صحيفة ليكو دالجي أنَّ الانفجارين وقعا بين 18:35 و19، ويُنظر أيضًا Yve Courriére: Le temps des léopards, op-cit, p 346

هناك من أكَّدَ انفجارها، وهذا قول بن خَدَّة مثلا[1]، وهناك من نفى ذلِكَ وهو قَوْل بينجامين ستورا والمحتمل أن يكون الصاعق (جهاز الإشعال) مُعطلاً[2]، أمَّا ظريف، ففي روايتِها عن نفي انفجار القنبلة التي وضعتها جميلة بوحيرد، ذَكَرَت في مذكِّراتها أنَّهم تلَقّوا خبرا مفاده أنَّ سبب صمت الجرائد عن قنبلة جميلة هو أنَّ موظَّفًا في مقر للخطوط الجوية الفرنسية وجد صباح يوم الاثنين، 1 أكتوبر، حقيبة شاطئية ضخْمة نسيَها –حسب ما تصوَّر– زبون من زبائن الشّركة، وعند فتح الحقيبة عثروا على القنبلة، التي كان جهاز تفجيرها قد تعطَّل، فتقرر على إثر ذلِك تجنيد جميع قوى الشّرطة والجيش في مدينة الجزائر من أجل تفكيك شبكة واضعي القنابل[3].

أمَّا ما أسفرت عنه التفجيرات، فَتُشير المعلومات التي أورَدَها الباحثون والمؤَرّخون إلى وجود روايتين مع اختلاف طفيف بينهما؛ بحيث تقول الرواية الأولى أنَّ تِلْكَ التفجيرات قد أسفرت عن 3 قتلى ونحو 50 جريحا من بينهم 10 مصابين بُتِرت بعض أعضائهم، وكان من الممكن أن تكون الحصيلة أكثر، بينما ذَكَرت الرِّواية الثانية أنَّها أسفرت عن وقوع 4 قتلى و52 جريحا[4]،وهو ما ذكره أوساريس أيضًا[5].

أمَّا فيما تَعَلَّقَ بتقييم النّتائِجِ التي حَقَقَتْها تلْكَ التفجيرات، فقد ذُكِرَ أنَّها استطاعَت أن تَبُثَّ الرُّعب في نُفوس الأوروبيين الذين أصبحوا تحت وطأة ما سَمَّاه Michel de Jeaghere (ميشال دو جاغير) –وهو أحد الكّتّاب المنحازين إلى الاستعمار الفرنسي– "سيكولوجية القنابل"[6]، كما غيّرت العمليات السّالفة الذِّكر مجرى الأمور، بحيث بيَّنت أنَّ نَشَاط جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر قد اجتاز الحدود المألوفة وأنَّها من ذلك

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 45

[2] Benjamin Stora, Tramor Quemeneur 1954-1962, Op-Cit, p.116

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص–ص 231–232

[4] Bernard Droz: Op-cit, p 129

[5] الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة : الجزائر 1957–1959، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 70

[6] Michel de Jaeghere, Le livre blanc de l'armée française, Contretemps,France, 2001, p. 104.

الحين ستسمح لنفسها بأكثر الأعمال جرأة[1]. في نفس السياق، يمكِنُ القول بأنَّ هذه العمليات قد برهنت على أنَّ جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للجزائريين، وهذا ما قاله بن يوسف بن خدة: "أنَّ قنابل 30 سبتمبر بيَّنت أنَّ جبهة التحرير الوطني اقتحمت خط الخطر في المنطقة المستقلة وأصبحت تتجرأ على القيام بأيِّ عمل كان، وقد خلقت جوًا من الرعب[2]".

أكدت الجرائد أنَّ تفجيرات الكافيتيريا والميلك بار من تنفيذ الشيوعيين الذين يملكون المعرفة والتجربة، ويتحكمون في تقنيات صناعة القنابل ولهم مناضلون محنّكون قادرون على وضعه في الأماكن التي يرتادها الأوروبيون دون إثارة الشكوك، وذهبت الجرائد إلى حدّ كشف هوية واضعة قنبلة "الميلك بار" وهي ريموند بيشار، وهي مناضلة شيوعية معروفة بتجنيدها الكلي ونشاطها داخل الحزب الشيوعي الجزائري، وأعلنت المقالات أنَّها مُتّهمة باعتبارها المنفذة الفعلية للتفجير بلا أدلة[3] وقد تمّ استجواب المسؤولة عن المسيحيات المبشرات في كنيسة "نوتردام دافريك" "Notre-Dame d'Afrique" أين اعترفت بإيواء ريموند بيشار في ديسمبر 1956[4]، وقد أُتُهمت الحكومة الفرنسية باحتجازها وتعذيبها، بينما الجنرال جاك ماسو يؤكد من خلال التصريح بالمرور الذي تمَّ العثور عليه موقّعا من طرف قائد الولاية الثالثة العقيد عميروش للسماح لها للانتقال إلى تونس[5]، وهذا دليل أنها كانت متواجدة في الولاية الثالثة وكانت بصدد الفرار إلى تونس إلا أنها توفيت في 26 نوفمبر 1957 .

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص –ص 45–46

[2] نبيلة لرباس، حرب المدن، المرجع السابق، ص–ص 112–113

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص–ص 233–234

[4] أنظر الملحق رقم 06 ص 280

[5] أنظر الملحق 07ص 281

بناء على ما سبق، وقياسا مع مجزرة شارع طيبة، يمكن القول أنَّه على الرغم من أنَّ عدد الضحايا الأوربيين الذين سقطوا في تفجيرات 30 سبتمبر هو أقل بكثير من عدد الضحايا الجزائريين الذين سقطوا في تِلْكَ الليلة، غير أنَّ جبهة التَّحرير استطاعت أن توفي حَقَّ وَعدِها لأُسَرِ أولئك الضّحايا. هذا من جهة، بالإضافَةِ إلى أنَّ الجبهة بيَّنت للسّلطة الفرنسية مَدَى تَمَكُّنِها من فَرْضِ وجودِها في الميدان، وذلِكَ على الرغم من كُلِّ الخُططِ والاستراتيجيات التي كانت تُحاوِلُ عن طريقِها الحَدَّ من عملياتِها الفدائية.

2- انعكاسات تفجيرات 30 سبتمبر 1956

عقب انفجارات 30 سبتمبر 1956، أوردت الصَّحافة الفرنسية أنَّ صُنع القنابل لا يمكن أن يكون إلَّا من مصدرٍ شيوعي، ففي يوم 3 أكتوبر 1956، أورَدت الجرائد بشكْلٍ فيه تأكيد أنَّ الشيوعيين كانوا وراء تنفيذ تفجيرات الميلك بار والكافيتريا، وذلِكَ حَسْبَها نظرا لأنَّهم هم من كانوا يملكون الخبرة، ويتحكّمون في صناعة القنابل ولهم مناضلون محنّكون، قادرون على وضعِها في الأماكن التي يرتادُها الأوربيون دون إثارة الشّكوك[1].

على الرغم من أنَّ الحكم الذي أصدَرَتْهُ الصّحف الفرنسية الاستعمارية على الحزب الشيوعي الجزائري يبدو حكمًا استباقيا نظرا لعدائِها التّقليدي، مع توجُّهات هذا الحِزب الذي ينادي بأحقية استقلال الجزائر[2]، وعلى الرغم من أنَّ عمليات 30 سبتمبر 1956 قامت بها فدائيات جبهة التحرير الوطني، غير أنَّ مُساهَمَةَ بعض أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري في العمليات الفدائية تحت راية الجبهة هي أمرٌ لا شكَّ فيه.

من هنا، وإثراءً لموضوع البحث، يبدو من الجدير تسليط الضّوء على حالةٍ بِعينها مِنْ حالات تَضْحِيَة الشيوعيين في سبيل القضية الجزائرية.

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 232

[2] ولابد من التمييز في هذا السياق بين الاختلاف في التوجُّه بين الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي المنادي بالجزائر فرنسية.

- **دور فرناند إيفتون** "Fernand Iveton"

وُلد فرناند إيفتون يوم 12 جوان 1926 ببلدية المَدَنية(كلو سالمبيي سابقًا) بالجزائر العاصمة، والده(باسكال) فرنسي وأمه(هيلين) اسبانية الأصل، كان والده عاملاً في مصنع الغاز، وفي عام 1943 اتَّبع فرناند نفس عمل والده حيث أصبح موظفًا في محطة توليد الكهرباء والغاز بالحامة، كن عضو في الحزب لشيوعي الجزائري منذ 1942، انضم سنة 1955 إلى "مُكافحي الحرية" مع مناضلين شيوعيين آخرين أمثال: هنري مايو، عبد القادر قروج، يحيى بريكي وفيليكس كلوزي وريموند بيشار، ثم في سنة 1956 قرَّروا الانضمام إلى فدائيي العاصمة[1]،

كلفت جبهة التحرير الوطني إيفتون بوضع قنبلة في مصنع الغاز الذي يعمل فيه وكان ذلك يوم 14 نوفمبر 1956، وقد قبِل إيفتون القيام بهذه المهمة لكن بشرط أنْ يضعها في وقت خروج العمال لكي لا يُحدث خسائر بشرية، قام طالب عبد الرحمان بتحضير قنبلتين "بيتي وجاكلين" وتمَّ تسليمهما للمناضلة جاكلين قروج التي قامت بنقلهما إلى إيفتون لوضعهما في المكان المتفق عليه[2]، فأخذ إيفتون القنبلة "بيتي" ووضعها في خزانته، لكن أحد العمال انتبه لصوت دقاتها الصادرة من الخزانة الخاصة بإيفتون فقام بإخبار القوات الفرنسية التي تمكنت من تفكيك القنبلة قبل انفجارها وتمَّ إلقاء القبض على إيفتون في ذلك اليوم بتهمة محاولته وضع قنبلة بمصنع الغاز الذي كان يشتغل به، وتعرَّض بعدها لأبشع أنواع التعذيب[3]،

[1] جريدة الشعب،"المناضل إيفتون حمل حب الجزائر في قلبه"، 1 فيفري 2020، للمزيد يُنظر: http//www.ech-chaab.com

[2] William Sportisse, Biographie de Fernand Iveton, récupéré le : 15/01/2021, à : 19 :26, http://www.alger-republicain.com, Alger, 24 aout 2019

[3] Liés Sahoura, Par compromission avec les ultras de l'Algérie française du pouvoir colonial et d'une justice bâclée, Fernand Iveton a été lâchement assassiné, récupéré le : 15/01/2021, à : 19:36, http://www.alger-republicain.com, publié le : 10-02-2017.

بعدها تمت محاكمته، وقد حضر المحاكمة غلاة المستوطنين المنادين بالجزائر الفرنسية، والمُنادين بالإعدام لإيفتون وحُكِم عليه بالإعدام خلال محاكمة صورية، وقام محامي إيفتون "شارل ليني""Charles Lainé" ببعث نداء العفو إلى الرئيس "رونييه كوتي" فرفضه هذا الأخير، بالرغم من إدراك القضاة أنَّ طريقة وضع القنبلة لن تخلِّف أية ضحايا، وبناءًا على هذا رفض وزير العدل آنذاك "فرنسوا ميتران" العفو عن إيفتون بالرغم من أنَّه لم يُخلِّف أيَّة أضرار مادية ولا بشرية، حيث يقول بيير فيدال ناكي في مقدمة كتاب "جون لوك إينودي"[1]، "أنَّ فرناند إيفتون لم يرغب في جريمة حرب وإنَّما أراد شهادة انفجار" [2]

وحسب ما ذكره هنري علاق عن إيفتون فإنَّه لم يُبدي أيّ ندم عمَّا قام به، ونصحه محامي آخر وهو جو نوردمان "Joe Nordman" بكتابة مذكرة عن القمع الذي تلقاه من طرف الشرطة الفرنسية، فكتب يوم 2 ديسمبر 1956 قائلاً: " لقد مرّروا التيار الكهربائي على جسدي ورقبتي وأطرافي ومواضع أخرى من جسمي وكان سُؤالُهم المتكرر أين مكان القنبلة الثانية، وبما أنني كنت أجهل مكانها وأنّ الوثائق التي كانت بحوزتي كان مكتوبا عليها (19:30) كانت شدة التعذيب تزداد أكثر فأكثر عن طريق الكهرباء مرفوقة بالتهديد بالأسلحة التي كنت أُحس بها موضوعة على جسدي، ونظرا لاحتراق جسدي بالكامل (وهو ما تفسره شهادة طبية) فقد أخضعوني للتعذيب بالماء، وكانوُا يضعون على فمي وأنفي قطعة قماش، ويتدفق الماء وتلتصق قطعة القماش بالأنف، إضافة إلى إرغامي على شرب الماء حتى ينتفخ بطني ثم يقومون بضربي على البطن فيخرج الماء من كل مكان، ومن شدة التعذيب تظاهرت بمعرفة مكان القنبلة الثانية وهي ورشة كنت أعمل فيها سنة 1941، وعند تيقنهم بكِذبتي أعادوُا تعذيبي إلى فقد الوعي ثمَّ تمَّ نقلي إلى زنزانة"،

[1] هو مؤلف كتاب "pour l'exemple l'affaire Fernand Ivton" والذي يسرد فيه حياة المناضل فرناند إيفتون منذ صغره وطريقة عيشه في الحي العربي الجزائري، وتطرَّق أيضًا إلى عملية اعتقاله وإعدامه.

[2] Gilles Perrault, Le destin oublié de Fernand Ivton, Le Monde diplomatique, Aout 1987, p 27

بالرغم من أنَّ الشكوى التي تقدّم بها إيفتون لم تلقى انتباهًا إلاَّ أنَّ مجموعة من مُحاميه قد ناشدوا الحزب الشيوعي الفرنسي والمنظمات الديمقراطية وجمعية القانونيين الكاثولكيين ورئيس الاتحاد الدولي للمُحامين، وقاموُا بمراسلة "غي مولي" "Guy Mollet" أين شرحوُا له معاناة مُوَكليه المسجونين في السجون الجزائرية، ومنهم فرناند إيفتون.

وبتدخل الحزب الاشتراكي فقد طالبوا بإسقاط أمر الحكم بالإعدام، لكن ماسو طالب بعدم إلغاء حكم الإعدام وضرورة تطبيقه ولا يجب على الحكومة الفرنسية أن تبدو ضعيفة أمام هذه المواقف، وبالرغم من أنَّ مِلَّفه كان فارغًا ولم يُسفر عمله عن إراقة دم أحد، إلاَّ أنه حُكِم عليه بالإعدام الذي نُفِذ بحقه يوم 11 فيفري 1957 في ساحة سجن بربروس مع مناضِلَيْن جزائريِيْن هما: محمد ونوغي وأحمد لخناش[1].

3- عملية اغتيال الباش آغا آيت علي في النّادي الفرنكو-إسلامي

خلال أمسية يوم 24 ديسمبر، تمَ تفجير مجموعة من القنابل في كلّ من باب الواد وشارع "بروفانس"، وفي حسين داي ومقهى "بيرغولة" بالقرب من كنيسة القدّيس أوغستين، وكان حبيب رضا هو من قام بالتخطيط والتنظيم وتنسيق جميع هذه الاعتداءات[2]، وهذه التفجيرات جاءت كتمهيد لعملية اغتيال الجلاد المُكلَّف بتشغيل المقصلة "الباش آغا آيت علي"، وكان هذا الاغتيال في أرقى صالونات المدينة وهو النادي "الفرنكو إسلامي" والذي يقع على بُعد خطوتين عن مقر البرلمان الجزائري (مجلس الأمة حاليًا)[3].

في صبيحة 26 ديسمبر، أعلنت كافة صحف النِّظام الكولونيالي أنَّ واحدا من الخارجين عن القانون قام بإطلاق النَّار على الباش آغا آيت علي في النَّادي الفرنكو-إسلامي.

[1] Gilles Perrault, Le destin oublié de Fernand Ivton, Le Monde diplomatique, Aout 1987, Op-Cit, p 27

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 331

[3] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 70

غير أنَّ هذه العملية الفدائية أعقبها قيام أهل وأصدقاء ضحايا هذه العملية بضرب وشتم جميع من صادفوهم في طريقهم من الجزائريين المسؤولين عن ذلك[1]، غير أنَّ سير العمليات الفدائية لم يتأثَّر، بل تواصلت الخلايا الفدائية في القيام بأعمالها الفدائية في مدينة الجزائر.

4- عملية قتل أميدي فروجي 28 ديسمبر 1956

تعتبر العملية الفدائية التي استهدفت قتل أميدي فروجي من أهم العمليات الفدائية نظرًا للآثار المترتبة عنها، فقد كان أميدي فروجي رئيس فدرالية شيوخ بلديات الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك يعتبر من أكبر الأوروبيين المتطرفين والمعادين للشعب الجزائري، وهو من مؤيدي فكرة الجزائر فرنسية ولطالما دافع عن هذه الفكرة[2]. ضف إلى ذلِك أنه كان محببًا من قِبل المعمِّرين.

نظرًا لتصاعد المواجهة الجهنّمية بين الطرفين، متمثِلة في أعمال القمع الفرنسي وما أعقبها من ردود فعل من طرف جبهة التحرير الوطني، ففي فترة احتفالات عيد الميلاد، وبالضّبط يوم 28 ديسمبر 1956، تمَّت تصفية أميدي فروجي أمام منزله الواقع في شارع ميشلي[3].

لقد تعدَّدت الروايات حول منفذي هذه العملية، فكوريير ينسبها لعلي لابوانت[4]، بينما نفى ياسف سعدي مسؤولية جبهة التحرير الوطني عن هذه العملية واعتبرها مؤامرة من

[1] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص 42

[2] Khalfa Mamri, Histoire de la Guerre D'Algérie jour après jour, 2eédition,Thala Editions, Alger, 2013, p. 81

[3] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة، المرجع السابق، ص.42.

[4] Yve Courrière, op-cit, p 369

طرف الجيش الفرنسي[1]، وهناك رواية أخرى ذكرها بيير بليسييه (Pierre Pellissier) تفيد بأنَّ قاتِل فروجي كان لوحده ينتظره أمام منزله[2].

ينفي محمَّد لبجاوي الروايات القائلة بأنَّ منفذي العملية هم علي لابوانت وباداش بن محمدي، حيث يقول: "أنَّه تمَّ اعتقال 4 أشخاص مشتبه فيهم صدفة، وكلهم اعترفوا بأنَّهم قاموا بقتل رئيس بلدية بوفاريك، وبما أنَّ 4 مقاتلين كان عددا كبيرا، فالعدالة الاستعمارية اختارت واحدا صدفة وأعدمه[3] لكي يسمح الأمر لجريدة (L'Echo d'Alger) من نشر مقال هذه القضية، ويضيف لبجاوي أنَّ المنفذ الحقيقي للعملية غير معروف وأنَّه مجاهد جاء من الجبل خصيصا لقتل رئيس البلدية، وبمجرد انتهائه من ذلك، غادر العاصمة في اليوم نفسه للالتحاق بوحدته[4].

أمَّا زهرة ظريف فتذكُر أنَّ من قام بهذا الاغتيال هي منظمات مُتطرفة، فقد قامُوا في اليوم الموالي أيْ في 29 ديسمبر 1956 بعدة اعتداءات ضد الكنائس والمعابد وتفجير دهليز مقبرة مسيحية، ونسبُوا جميع تلك الجرائم إلى جبهة التحرير الوطني، وكان هدفُهم من ذلك هو منع كل مُفاوضة مع جبهة التحرير الوطني، وبالأخص إجبار الحكومة الفرنسي على منح السُلُطات المُطلقة للجيش في الجزائر[5].

أثار مقتل فروجي الذّعر الشديد في أوساط الاستعماريين، فقاموا بأعمال إجرامية ذهب ضحيتها عدد من النّساء والأطفال والشيوخ، يحدده جيلالي صاري في كتابه بـ 06 قتلى و28 جريحا[6].

---

[1]Yacef Saadi, La bataille d'Alger, T 2, Op. Cit, p. 8.

[2]Pierre Pellissier, La Bataille d'Alger, Editions Talantikit, Algérie, 2014, p. 156.

[3] المناضل الذي تمَّ إعدامه هو باداش بن محمدي. أنظر باتريك إيفينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن داوود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 262

[4] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة ، المرجع السابق، ص-ص 42-43

[5] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 340

[6] جيلالي صاري، ثمانية أيام من معركة الجزائر(28جانفي- 4فيفري 1957)، ترجمة: خليل أوذاينية، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 34

يقول بن خدَّة في كتابه أنَّه يوم 29 ديسمبر 1956، أثناء تشييع جنازة المدعو أميدي فروجي، رئيس المنظمة العتيدة المسماة فدرالية رؤساء بلديات الجزائر، قد تعرَّضَ المسلمون إثر انتهاء مراسيم الجنازة إلى اعتداءات جماعية وإعدامات عشوائية في جو من الهستيريا الجماعية اشتدت بالأوربيين وأسفرت عن إلقاء عدد كبير من المسلمين من أعلى رصيف شارع زيغود يوسف المشرف على الميناء فتهشَّمت أجسادهم على الأرض بعد سقوطها من علو 30 مترا[1].

قام الأوربيون بعد خروجهم من المقبرة بإبادة وقتل كل الجزائريين الذين صادفوهم في طريقهم وقذف عدد كبير منهم في البحر وذبح الكثير منهم، فراح الكثير من الجزائريين ضحايا هيجان الحقد الذي رافق جنازة "أميدي فروجي"[2] ويقول أوساريس أنَّه في 30 ديسمبر، أثناء مرور الموكب الجنائزي المشيع لفروجي، تشكَّل تجمع حوالي 20 ألف شخص في مدينة الجزائر، وعمد بعضهم إلى ارتكاب تجاوزات قاتلة ضدّ المسلمين الجزائريين[3]، وفي هذا الصدد يذكر هنري علاق واصفًا موكب دفنه قائلاً: "كنت واقفًا وراء ستار إحدى نوافذ مكان سري في شارع ملاكوف أشاهد الموكب يسير ببطء وفي صمت نحو مقبرة "سانت أوجين"، ودون سابق إنذار يتوقف الموكب عندما أطلَّت سيارة في بداية الشارع، فسرعان ما تمَّ إيقافها من طرف أشخاص من الموكب الجنائزي...، وفي لمح البصر تطايرت شظايا زجاج النوافذ وبقر عجلات السيارة لترتطم بالرصيف...، كما أوقفوُا سيارةً أخرى، أخرجُوا امرأة مُلحفة كانت تحمل بين يديها رضيعًا وانهالُوا عليها ضربًا، وألقُوا السيارة ومن كان فيها في البحر[4]".

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 62

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 340

[3] أوساريس، المصدر السابق، ص 71

[4] هنري علاق، المصدر السابق، ص 238

بعد مقتل أميدي فروجي طُرِحت عدة تساؤلات من طرف الحكومة الفرنسية حول طريقة اغتياله والأطراف المسؤولة عن ذلك، ففي جلسة لمجلس الشيوخ الفرنسي حول قضية مقتل أميدي فروجي سألوا الوزير المقيم عن كيفية مقتل أميدي فروجي :" كيف يمكن بسهولة اغتيال شخصية مثل الرئيس فروجي أمام منزله وسط مدينة الجزائر العاصمة والذي أُشتُهِر بدعمه للجزائر الفرنسية ومناهضته للإرهاب- يقصد بهم المناضلين الجزائريين-"[1]، وجاءت الإجابة على لسان وزير الدولة للشؤون الداخلية "Maurice Pic" "موريس بيك": "على أنَّ اغتيال أميدي فروجي هو أحد الأعمال الإرهابية التي تهدف إلى إثارة ردود فعل داخل العاصمة الجزائرية، خاصة بين الأوساط الفرنسية والمسلمين الذين كانوا يعيشون في جو أخوي في مدينة الجزائر، وهذا يعني أنَّ المُنفِذّين حضّروا لهذه العمليات بدقة، ولذلك لا يبدو من الضروري افتراض وجود خلل مهما كان نوعه على مستوى الجهات المكَّلفة بحفظ النظام وحماية الأشخاص، وكما يعلم كل واحد منا أنه من الصعوبة بمكان أن يتم التصدي للعمليات الفردية التي يتم التحضير لها بعناية لاستهداف شخصية معيّنة، فقوات حفظ النظام على أراضي شمال إفريقيا على الرغم من هذه العمليات فهي تضمن حياة عادية في العاصمة الجزائرية ولذلك فهذه القوات تستحق الشكر والثناء من طرف الأمة، كما أنّ التضحيات التي تقدمها من أجل تأدية مهامها يجب أن تجعلها بعيدة عن كل الشكوك المبررة"[2]، لكن هذه الإجابة لم تُقنِع مجلس الشيوخ وهو ما أدى إلى تغيُّر الأوضاع داخل مدينة الجزائر.

لقد أدَّت الأحداث التي سبق ذكرُها إلى أنْ قامت فرنسا بتعيين قائد جديد على رأس جيشها في الجزائر-قائد الناحية العسكرية العاشرة والتي تُمثِلُها الجزائر-، وهو راؤول

[1]Journal Officielle de la république Française, RESPONSABILITÉS DANS L'ASSASSINAT DU PRÉSIDENT AMÉDÉE FROGER,15 janvier 1957, N^{0}1, France, 1957, p 17 وينظر الملحق رقم 8 ص 282

[2]Journal Officielle de la république Française, RESPONSABILITÉS DANS L'ASSASSINAT DU PRÉSIDENT AMÉDÉE FROGER, 30 janvier 1957, N^0 4, France, 1957, p-p 107-108 وانظر الملحق رقم 9 ص283

صالان (Raoul Salan)[1]، والذي وصفته الصّحافة الفرنسية بأنَّه كان خبيرا بحرب العصابات ورجل حرب مُدَرَّب نال رُتَبَه في حرب الهند الصينية والذي زاد من العمليات القمعية[2]، حيث رسم صالان ثلاث محاور كبرى لمواصلة سياسة التهدئة تمثلت في:

– إيقاف سيل التجهيزات والأسلحة المتدفقة من تونس إلى الجزائر؛

– تفكيك شبكات الإرهابيين– على حدّ تعبيره– في المدن الكبرى وخاصة في العاصمة؛

– إعادة كسب ثقة المواطنين المسلمين من نجاح سياسة التهدئة من جهتها النفسية، هذه الخيرة التي تمكنّت فرنسا من خلالها من زرع الفتنة في الأوساط الجزائرية، وكان من نتائجها إعدام مئات من عناصر جيش التحرير خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة[3].

ازداد القمع ضراوة منذ مجيء الجنرال صالان، خاصة أنه يعتمد على مناهج قتال تختلف عن التقليدية وأنّ أساليبه وحشية، خاصة من الجانب النفسي، فمبدأ الحفاظ على الجزائر فرنسية كان شيئًا مُقدسًا لدى صالان وأعوانه، وكل الوسائل التي تحقق هذا الهدف تُعد مشروعة بالنسبة لهم، وعلى رأسها التعذيب الذي يسمح لهم باستخلاص معلومات مهمّة من المتهمين، كما تسمح بإشاعة الرعب بين السكان المسلمين ممّا يردعهم عن الانخراط في صفوف الثوار أو تقديم السند الضروري لهم[4]، كما قامت الحكومة بزيادة عدد الدوريات والجنود في مدينة الجزائر من أجل التضييق على الفدائيين

[1]هو من قدماء المستعمرلت، وبخاصة الفيتنام حيث تقلد عدة مسؤوليات بين 1924–1937، ثمّ أصبح رئيس المخابرات في وزارة المستعمرات، وهو المجال الذي تخصَّص فيه بعد ذلك، ففي سنتي 1942–1943، اهتم بالمخابرات في غرب إفريقيا وفي الجزائر، قبل أن يُشارك في تحرير فرنسا من الغزو الألماني، ثمّ قاد العمليات في الفيتنام بعد موت الجنرال دولاتر، وعند تعيينه في الجزائر في 1 ديسمبر 1956 خلفًا للجنرال لوريلو، كان قائد الاحتياطات الإستراتيجية ومسؤول قدماء المحاربين للوحدة الفرنسية، للمزيد يُنظر: سيلفي تينو، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، ترجمة: عمر لحسن، إديف، الجزائر، 2000، ص 71

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص –ص 335–336

[3]خالد نزار، يوميات حرب الجزائر 1954–1962، ترجمة: سعيد اللحام، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2004، ص–ص 48–49

[4]رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962)، سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة، الجزائر، 2012، ص–ص 112–114

وتسهيل الوصول إلى العناصر الفدائية المسؤولة عن التفجيرات وللحد من العمليات الفدائية في الأحياء الأوروبية.

إنَّ ما يُمْكِنُ قولُه في ختام هذا الفصل وبعد استعراض التّطوُر الكرونولوجي لتنظيم جبهة التّحرير الوطني في المنطِقَة المُسْتَقِلَّة، وكذا العمليات الفدائية التي قام بها فدائيو جبهة التحرير الوطني في هذه المنطِقة، هو أنَّ كلّ ذلِكَ شَكَّلَ دليلا وتأكيدا على أنَّ جبهة التحرير الوطني إنَّما أصبَحَت جِهازا سياسيا وعَسْكَرِيا مُنَظَمًا وأنَّها استطاعت أن تَقِفَ نِدًّا لِند ضِدّ الاحتلال الفرنسي بالشَّكل الذي بَثَّ الرُّعب في قلوب المُسْتَوطِنين المَدَنِيين الكارِهين للجزائريين وفي قلوب العَسْكَريين والسّياسيين الرَّسميين، على الرّغم مِن ظهور أزْمَةِ الثِّقَةِ بين بَعْضِ أفرادِ قِيادَتِها، وهو الأمْر الذي بيَّنَ أيضًا حِنْكَةَ هؤلاء القادَة، وتفادوا سقوط الأرواح، وبالتّالي تفادوا فَشَلَ جهودِهِم في سبيل تحقيق الاستقلال.

في المقابل، انَقَسَمَ الرأي العام الفرنسي بين داعِمٍ للحكومة الفرنسية، وبالتالي واقِفٍ في صَفِّ "الجزائر فرنسية"، وداعِمٍ للقضية الجزائرية، وبالتالي واقِفٍ في صفِّ "استقلال الجزائر". وهذا الرَّأي الأخير هو الذي مَثَّلَهُ بِشَكْلٍ مَلْحوظ بعض أفراد الحزب الشيوعي الفرنسي، وأكَّدوا على مواقِفِهم بمساندتِهم الحقيقية وتضحِيَتِهِم بأنفُسِهم في سبيل رأيهم هذا.

مما سَبَق، يبدو مِمَّا لا شَكَّ فيه أنَّ الأحداثَ في المنْطِقَةِ المُسْتَقِلَة قُبَيل بداية عام 1957 أثَّرَت بِشَكْلٍ مُباشِرٍ على القَضِية الجزائرية بشَكْلٍ عام، وعلى مجرى الأحداث في مدينة الجزائر العاصِمة. أمَّا تأثيرُها على القَضِية الجزائرية بشَكل عام، فذلِكَ من خلال تدويل القضية الجزائرية وإسماعِ صَوْتِ الشَّعب الجزائري ورغْبَتِه في الاستقلال. وأمَّا تأثيرها على مجرى الأحداث في مدينة الجزائر العاصمة، فيتَّضِحُ مِن خِلال تَغَيُّر حالِ هذه المدينة من هدوئِها النسبي قبل سنة 1956، إلى غَلَيانِها بالأحداث المُتسارِعة خلال 1956 وخلال العام الذي يليه كما سيأتي التّفصيل فيه في الفصل الثّاني.

الفصل الثاني: وصول الجنرال جاك ماسو إلى الجزائِر وبداية معركة الجزائر 1957

المبحث الأول: العمل العسْكَرِي للجنرال جاك ماسو قبل معركة الجزائر

المبحث الثاني: دَوْرُ الجنرال جاك ماسو في بداية معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام 28 جانفي- 04 فيفري 1957

المبحث الثالث: الجنرال جاك ماسو وسير إضراب الثمانية أيام

سيحاوِلُ هذا الفَصْل أن يُفَصِّلَ في حَدَثيْن هامَّين في ثَوْرَةِ التّحرير، وهُما وصول الجنرال جاك ماسو إلى الجزائر، وتحديدا إلى مدينة الجزائر العاصِمَة، وبداية ما يُسَمَّى بـ "مَعْرَكَة الجزائر". تأسيسا على هذا، سيحاول الفصل في البداية إلقاء الضّوءِ على التّعريف بشخصية الجنرال ماسو كونها شخصية مِحْوَرِية في البحث، وذلِكَ مِن العديد من الجوانب، ثَمَّ سيُحاوِلُ أن يُفَصِّلَ في الفترة التي تلت هذا الحدث مُباشَرَةً، وهِيَ الفترة التي سُمِّيَتْ بمعركَة الجزائر، وتميزت في بِدايَتِها على وجه الخصوص بتنظيم جبهة التّحرير الوطني لإضراب دام لـ 8 أيام.

المبحث الأول: النشاط العسْكَرِي للجنرال جاك ماسو قبل معركة الجزائر

إنَّ مِنَ الجدير في بداية هذا العُنْصُر أن نُشيرَ إلى أنَّ المعلومات المُتَعَلِّقَة بالجانب الشّخصي لحياة جاك ماسو تَمَيَّزَت حسب بعْضِ المؤرّخين والمُتَخَصِصين بِشُحِّها وقِلَّتِها، وذلِكَ راجِعٌ إلى جاك ماسو نفسِهِ الذي كان يُفَضِّلُ عَدَم مُشارَكَة تفاصيل حياتِه الشّخصية[1]، أمَّا فيما تَعَلَّقَ بِحياتِه العَسكَرِية، فيبدو أنَّ هناك الكثير مِنَ المؤَلَّفات التي تَحدَّثت عن هذا الجانب، ولعلَّ ذلِكَ يَدُلُّ على أنَّ سِجِلَّه المِهَنِي مليءٌ بالأحداث. من هذا المُنْطَلَق، سنُحاوِلُ في العناصِر الآتية أنْ نَسْتَعْرِضَ أهَمَّ المحطات في حياة الجنرال ماسو مع التّركيز على الجانب المهني.

المطلب الأول: لمحة عن بداية عمَلِه العَسْكري

1- مولده ونشأته

وُلِدَ جاك إيميل ماسو (Jacques Emile Massu) في 05 ماي1908بالمكان الذي كان يُسَمَّى سابِقًا شالون سير مارن (Châlons-sur-Marne)[2]، والمُسَمَّى حالِيا شالون

[1] حوار مع المؤرخة الفرنسية سيلفي تينو عبر تقنية السكايب، يوم 17 جانفي 2020.

[2] وهِي عاصِمَة مقاطَعة المارن (Marne)بشرق فرنسا.

أونشامبان (Châlons-en-Champagne)، أبوه هو شارل لوي ماسو (Charles Luis Massu)، وأُمُّه ماري بيرت لينا جونيفييف لوفيفر (Marie Berthe Lina Geneviève Lefèvre)[1].

وُلِدَ ماسو فِي مُحِيطٍ عائِلِي عَسْكَرِي؛ بِحيثُ كان جَدُّه عَسْكَرِيًا بِرُتْبَةِ جنرال،وكان والِدُه أيضًا قائدا لسَرِية عَسْكَرِية. تَخَلّى عن مواصَلَة الدِّراسة، والتَحَقَ بالمدرسة العسكرية في Saint-Cyr في 1928[2]، وهو ما أهَله لأن يُصبِح قائِدًا وعمره لم يتجاوز الثلاثين[3]، أيْ أنَّه بدَأ حياتَهُ العَسْكَرِيَة في وقْتٍ مُبَكِّرٍ مِن حياتِه إذ كان عمرُه حينئذ 20 عامًا.

كَتَبَ عَنْ سيرَتِهِ العديد مِنَ المُؤَرِّخين والباحِثين، لعلَّ مِنْ أبْرَزِهِم بيير بوليسييه (Pierre Pellissier) الذي أفْرَدَ له كِتابا حَمَل عنوان "Massu"، بالإضافَةِ إلى بنجامين ستورا (Benjamin Stora) الذي ذَكَرَهُ في قاموسه الذي يحمل عنوان " Les mots de la guerre d'Algérie"، بالإضافَةِ إلى صحفيين مَعْروفين بتخَصُصِهم في الكتابة عن المسائِل التاريخية على غرار صحفي جريدة الغارديان البريطانية (The Guardian) دوغلاس جونسون (Douglas Johnson) وصحفية جريدة لوموند الفرنسية فلورانس بوجي (Florence Beaugé) وغَيْرِهِم.

2- بدايات عمله العسكري

أمَّا فيما تَعلَّقَ ببدايات ممارسةِ عَمَلِه العَسْكَري، فقد ذُكِرَ عَنْه خِدْمَتُه تَحْتَ قيادَةِ الجنرال فيليب دو اوكلوك (Philipe de-Hautcoloque) –المعروف في الوسَط العسكري

[1]Arbre généalogiques de Jacques Massu, Récupéré le 24/11/2020, à 8h56, source : gw.geneanet.org.
[2]Charles-Louis FOULON, « MASSU JACQUES - (1908-2002) », *Encyclopædia Universalis* [en ligne], consulté le 9 décembre 2021. URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/jacques-massu/
[3]Article sur le général Jacques Massu, récupéré le 24/11/2020, à 8h56, source : www.lemonde.fr.

باسم الجنرال لوكلارك (Leclerc)– في عدد من بلدان إفريقيا المُحْتَلَة من طرف الفرنسيين[1] مِثْلَ تشاد، وتونس[2].

التَحَقَ بقوات فرنسا الحُرَّة (Forces de France Libre 'FFL') في 1940 تحت قيادَة دي غول بعد أنْ أعْلَن الماريشال بيتان (Maréchal Pétain) رغبته في الحصول على هدنة مع الألمان[3]، ولِذلِكَ يُعَدّ من قُدَماء حزب فرنسا الحُرَّة[4]، وأحَد قادَة ما يُعْرَف بالفيلق الثاني المُدَرَّع (2e division blindée '2e DB')[5]، حيث قام بمجموعة من العمليات التي حقَّقَ فيها الانتصارات، لعَلَّ مِنْ أبْرَزَها عملية فوري ديكوف (Forêt d'Ecouves)، التي حاصَرَ فيها فرقة مُدَرَعَةً ألمانية (division Panzer)، وعملية دومبير، عِنْدَما تَمَكَّنَ مِن تدمير 30 دبابة من نوع بانتار (Panther)، وعَمَلِيَة مَعبَر دابو (Col de Dabo)، عِنْدَما قام بِفَتْح الطّريق أمام جميع أفراد الفيلق المُدَرَّع الثاني، وعملية بون دو سيفر (Pont de Sèvres)[6]، التي يبدو أنَّ لها الخصوصية بالنِّسبة للأحداث التي أدَّت إلى تحرير مدينة باريس من يد الألمان. في هذا السياق بالتّحديد، رَكَّزَ ويليام مور (William Moore) على دور ماسو في تحرير باريس إبّان الحرب العالمية الثانية، فأكَّدَ أنَّ ماسو كان لهُ دور مِحْوَري في هذا التّحرير، وذلِكَ عِنْدَ عبورِه لجسر سيفر (Pont de sèvres) في 24 أوت 1944، وكان ذلِكَ على الرَّغم مِنْ أنَّه لَمْ يتلَقَّ الأمْرَ بذلِك نظرا لأنَّ قواتِه كانت تعاني من نَقْصٍ في التموين ووقود المركبات. عِنْدَها كان ماسو تحت قيادة

[1]William Moore, Free France's Lion : the Life of Philipe Leclerc, de Gaulle's greatest General, 2011, USA, Casemate, p. viii

[2]Douglas Johnson, General Jacques Massu : French Soldier controversial for his use of torture in the Battle of Algiers, The Guardian, published on May 28th, 2002, UK, Retrieved on December 8th, 2021, at 5 :12

[3]Douglas Johnson, General Jacques Massu , Op-cit

[4]Benjamin Stora: Les mots de la guerre d'Algérie, PUM, France, 2005, p. 80

[5] تُسَمَّى أيضا "جيش لوكلارك"، كانت تَحْتَ قِيادَة الكولونيل دورناريو (D'Ornario)، عَمِلَت في البِداية تحت لواء قوات فرنسا الحرّة في تشاد، ويُعَدُّ ماسو مِنْ أوائِل المنضوين تحت لواء هذا الفيلق (أنْظر: L'arrivée d'un détachement de la 2e DB: Quelques détails sur son armement et son équipement, Le Journal de Saigon, n° 15, du mercredi 17 octobre 1945, p. 1, source : Gallica.bnf.fr, consulté le : 29 nov. 2021, à : 5 :48).

[6]L'arrivée d'un détachement de la 2e DB: Quelques détails sur son armement et son équipement, Le Journal de Saigon, n° 15, du mercredi 17 octobre 1945, p. 1, source : Gallica.bnf.fr, consulté le : 29 nov. 2021, à : 5 :48

العميد بولدو لانغراد (Paul de Langrade)، الذي كان مُتَرَدِّدًا في إصدارِ أمْرِ لماسو بعبور الجسْر، لكِن ماسو اختار عبور الجسر على الرغم من عدم تلقيه الأمر بذلك[1].

بَعْدَ انتِهاء الحَرْب العالمية الثانية أُرْسِلَ الجنرال جاك ماسو إلى الهند الصِّينية[2]، التي يبدو أنَّ لها خصوصية بالنِسبَة للحياة الشّخصية لهذا الجنرال، نظرا لأنَّه التَقَى في 1947 في هذه المُسْتَعْمَرة بسوزان روزمبرت (Suzanne Rosembert)[3]، وهِي العسْكَرِية التي تَزَوَجَها في عام 1948، والتي ستشْهَدُ مَعَهُ الكثيرَ مِنَ الأحداث لاسيما أحداث ما يُسَمَّى بمعرَكة الجزائر.

[1]William Moore, Paris ’44 : The City of Light Redeemed, Casemate, USA, 2015, p. 376
[2]Benjamin Stora: Les mots de la guerre d’Algérie, op-cit, p-p. 80-81
[3]وُلدت سوزان رزمبرت عام 1907 في أسرة يهودية برجوازية، تزوجت أولا بمُحامي باريسي معروف يُدْعَى هنري توريس (Henré Torrés)، وكان ذلك في عام 1930، وكان عمرها آنذاك 23 عاما. في عام 1940، استجابت لنداء دوغول بعدم الاستسلام ومواصلة القِتال ضِدَّ الألمان، فَعَمِلَت كضابِط اتِّصالات بين القيادَة العسكرِية والمتَطَوِّعين في الميدان (أنظُر: Ellen Hampton, Women of Valor : the Rochambelles on the World War II Front, Macfarland, USA, 2021, p. 23)، انخرطت في الفرق الصحية المتنقلة (Sections sanitaires automobiles) التابعة لحزب فرنسا الحرة. عُيِّنت في 1944 قائدا لفرقة روشومبو (Rochambeau)التي كانت ترافق فرق القوات الفرنسية الحُرَّة (Forces Françaises Libres ‘FFL’) بقيادة للجنرال لوكلارك (Leclerc). في هذا السياق بالتحديد، كتبت سوزان ماسو عن الأحداث التي عاشتها كتابا بعنوان "Quand j’étais Rechambelle" (أي: عندما كنت عنصر من عناصر جيش روشومبو) في عام 1969. عُينت بعد ذلك قائدا للقوات النِّسوية في بعثة الهند الصينية، هناك التقى ماسو بسوزان في عام 1947، عِندما أوكَل إليها ماسو مَهَمَّة الاعتناء بالمقر الخاص بالفيلق المدرع الثاني، وتزوجا في العام الموالي (أي في عام 1948) (أنظُر: PaulAussaresses, Pour la France : Services spéciaux : 1942-1954, Paris, Editions du Rocher, 2001, pp. 96 -97). شَهِدَت معَهُ أحداث معركَة الجزائر، وقَدْ عُرِفَ عَنها تأثيرها الخاص على ماسو، ولَعَلَّ مِنْ أمْثِلَة هذا التَّأثير ما ذَكَرَهُ أوساريس بقولِه: "كان للسّيِّدة ماسو تأثيرٌ كبير على الجنرال... فقد كانت ترى أنَّ معامَلَةَ واضِعات القنابِل بشيءٍ مِنَ الرَّحمْة قد ينتُجُ عَنْهُ استمالة النِّساء الجزائريات إلى جانِبِ الفرنسيين." (Paul Aussaresses, Pour la France : Services spéciaux : 1942-1954, Paris, Editions du Rocher, 2001, pp. 183). ولعلَّ في ذلِكَ إشارَةٌ إلى إستراتيجية أخرى مِنْ استراتيجيات العَدُو الفرنسي في القَضاء على جبهة التّحرير الوطني.

وصَلَ الجنرال ماسو إلى الهند الصينية في 1945، وكان عُمْرُه آنَذاك 38 عامًا، وكان بِرُتْبَةِ عقيد على رأس فرقة مِنْ الفيلق الثاني المُدَرَّع (2e DB)[1]، مُنِيَ بالهزيمة في حَرْبِ فيتنام في مَعْرَكَةِ ديان بيان فو (Dien Bien Phu).

المَطْلَب الثاني: تَشْكيل الفيلق العاشر للمظليين وحملة قناة السّويس

شَهِدَ عام 1956 مجموعةً مِنَ الأحداث الحاسِمَة في الكثيرِ مِنَ البلدان والمناطِقِ مِن العالم؛ ولعلّ من بين هذه الأحداث تَفَشِّي وباء الأنفلونزا الآسيوية في أوربا، والغزو السوفياتي للمجَر، وتشكيل الفيلق العاشِر للمظليين، وتأميم شَرِكَة قناة السويس من طرف الرَّئيس المصري آنذاك، جمال عبد النّاصِر. وهذان الحدَثان الأخيران هما ما سيُحاوِلُ البحث إلقاء الضَّوءِ عليه نظرا للدّور المحوري الذي أدّاه الجنرال ماسو في هذه الأزمة بواسِطَة الفيلق العاشر للمظليين، فضلا عن العلاقةِ المباشِرَة لهذا الحَدَث بالأحداث التي كانت تدور بالجزائر آنذاك، والعلاقَة المُتَمَيِّزَة التي كانت تَرْبِطُ بين مصْر وجبهة التّحرير الوطني.

1- تشكيل الفيلق العاشر للمظليين (10e Division Parachutistes)

ذكره جون بالازيك (Jean Balazuc) فقال أنَّه تَشَكَّلَ في الأول من شهر جويلية 1956، وَوُضِعَ تحت قيادَة الجنرال جاك ماسو، وأنَّه كان ينقَسِم إلى أربع كتائب هي: الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين (3e Régiment de Parachutistes Coloniaux"RPC") تحت قيادة الكولونيل مارسال بيجار (Marcel Bigeard)؛ والكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين (1er Régiment Etranger de Parachutistes "REP")تحت قيادة الكولونيل ألبير بروتييه (Albert Brothier)؛ والكتيبة الأولى للصيادين المظليين

[1]L'arrivée d'un détachement de la 2e DB: Quelques détails sur son armement et son équipement, Le Journal de Saigon, n° 15, du mercredi 17 octobre 1945, p. 1, source : Gallica.bnf.fr, consulté le : 29 nov. 2021, à : 5 :48

(1er Régiment de Chasseurs Parachutistes "RCP") تحت قيادة الكولونيل جورج ماير؛ (Georges Mayer)؛ والكتيبة الثانية للمظليين الاستعماريين (2e Régiment de Parachutistes Coloniaux "RPC") تحت قيادة الكولونيل بيير شاطو جوبير (Pierre Château-Jober)[1].

أمَّا فيما يَخُصُّ المَهَمَّات العَسْكَرِية التي بدأ الفيلق العاشر للمظليين بالقيام بها، فقد ذَكَرَ المؤرّخ محمّد حسنين هيكل أنَّ حَمْلَة السّويس في أكتوبر 1956 كانت أوَّل مَحَطَّة للعمل العسكري لهذا الفيلق، عِنْدَما شارَكَ فيما سُمِّيَ حينَها بعَمَلِية الموسكوتير (Mousquetaire)، وهو ما سَمَّاه بخُطَّة الفرسان[2]، عندها بلغ تعداد أفراد الفيلق 8300 فرد، بعدَها تَوَجَّهَ نحوَ مدينة الجزائر العاصِمَة استجابةً لاستدعاء روبير لاكوست، الوزير المقيم هناك، أين استفادَ مِنْ زيادَةٍ في تعدادِ أفرادِه.

2- حملة قناة السويس

لَقَد وَرَدَ في الكثير مِنَ المصادِر أنَّ أزمَةَ قناة السّويس[3] بدأت كُلُّها من المَشروع المائي الذي كان جمال عبد النّاصِر يريد أن يُحَقِّقَه، وهو بناء سدّ أصوان (السدّ العالي) من أجل تمكين الفلاحين الفقراء بشكل خاص مِن الوصول إلى المورد المائي، وبالتّالي إحياء المنطقة والدّولة ككل بما سيُحَقِّقُه هذا المشروع [4]، غَيْرَ أنَّ عبد الناصِر لم تكن لديه الموارد المالية الكافية لكي يقوم بهذا المشروع، فقام بطلب المال من الولايات المُتَحِدَة، التي قَبِلَت المُساعَدَة في البداية ثُمَّ تراجعت بعد ذلِكَ، وقدَّمت في 18 جويلية

[1]Jean Balazuc, Le 3e Régiment de Parachutistes d'Infanterie de Marine pendant guerre d'Algérie, Paris, l'Harmattan, 2021, p. 21.

[2] محمد حسنين هيكل، برنامج "مع هيكل" على قناة الجزيرة الفضائية، الحلقة: 113، أذيعت في 2008/3/20، تمَّ الاسترجاع في: 21.1.2020، على الساعَة: 15:15، المصدر: aljazeera.net/programs.

[3]تُعَدّ ممرا مائيا هامًّا أمام حركَةَ التجارة ونقل المسافرين يربط بين البحرين الأحمر والمتوسّط. قام الفرنسي.

[4] Yacef Saadi, La bataille d'Alger, t1, op-cit, p. 357.

1956 تبريرا لذلِكَ أنَّ الاقتصاد المصري لا يُمْكِنُه انجاز مثل هذا المشروع[1]. وقد يكون هذا التبرير واهِيًا[2] باعتبار أنَّ السَّبب الحقيقي وراء تراجُعها قد يكون كامنًا في العلاقة القوِيَة التي كانت تجمَع عبد الناصر بالاتّحاد السوفياتي آنذاك، خاصَّةً وأنَّ تِلكَ الفترة كانت تَشْهَدُ ما يُسَمَّى بالحرب البارِدَة، وما انَجَرَّ عنها من تسابُق بين مُعَسْكَرَي الولايات المُتَحِدَة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في الحصول على أكبر عدد ممكن من الدّول الحلفاء.

بَعْدَ تراجُع الولايات المُتَّحِدَة عن عرضِ تمويل مشروع بناء السدّ العالي، أصبَحَ لدى عبد الناصر خياران: التنازُل أو التَمَرُّد، فكان أن اختار التَّمَرُّد، فوَضَعَ حدًّا لاتفاقية القسطنطينية الموَقَّعَة في 1988[3].

أمَّا ما انَجَرَّ عن رد فعل عبد الناصر، فَهُوَ أنَّه قام بتأميم شَرِكَة قناة السّويس في 26 جويلية 1956، الأمر الذي كان يرجو أن يُوَفِر له المورد الماليَ الذي سيُحَقِّقُ لهُ إثراء خزينة الدَّولة عن طريق رسومات المرور التي سيَفْرِضُها على السُّفن التي تعبُر عبر القناة للمرور.

إنَّ ما انَجرَّ أيضًا عن قيام عبد الناصِر بتأميم قناة السويس هوَ أنَّ فرنسا بقيادَة غي مولي (Guy Mollet)، وبريطانيا بقيادَة أنثوني إيدن (Anthony Eden) تَحَرَّكتا مِنْ أجل إفشال ذلِكَ التأميم[4]، فَعَمدتا إلى طلب مُساعدَة الكيان الصّهيوني، خاصَّةً وأنَّ رئيس حكومة فرنسا آنذاك غي مولي كان اشتراكي التّوجُّه ومُسانِدا للكيان الصّهيوني من

[1] Yacef Saadi, La bataille d'Alger, t1, op-cit, p. 354

[2] تجدُر الإشارةُ هنا أيضًا إلى صفقة القمح الذي اشتراه عبد الناصر من الاتحاد السوفياتي مقابل القُطن في 1956. وقد جاءت هذه الصفقة بعد أن عَرَضَ عبد الناصر على الولايات المتّحِدَة شراء قمْحِها، غير أنّ هذه الأخيرة اشترَطت على عبد الناصر أن يدفَعَ بالدولار الأمريكي. ولذلك، اختار عبد الناصر قبول العرض السوفياتي (Yacef, la bataille d'Alger,t1, p– p. 354–355).

[3] Yacef Saadi, Ibid, t1, p. 358

[4] Ibid, p. 359

منطلَق أنَّ هذا الكيان كان ذو توَجُّه اشتراكي أيضًا. وهنا، تَحدَّثت بعضُ المصادِر عن اتِّفاق سِرِّي بين الأطراف الثلاث (فرنسا، بريطانيا والكيان الصهيوني) في منزِلٍ باريسي معزول، التي اتّفقت على أنْ يقوم الكيان الصهيوني بواسِطَة الأسلِحة والطائرات التي سيحصُل عليها من فرنسا بالهجوم على سيناء المصرية والتواجُد على بعد 10 أميال من القناة لِكَيْ يكونَ لبريطانيا وفرنسا سبب وجيه للتدخُّل العسكري في المنطِقَة، وذلِكَ ما حَدَث. وهنا، تتويجا لخطَّتِهم السّرية، تدَخَلت فرنسا وبريطانيا عَسْكَريا مِن أجل الحفاظ على السلامة في منطقة القناة[1]. في نفس السياق، لابُدَّ مِنَ الإشارَةِ إلى أنَّ بريطانيا كانت مُتَحَفِّظَةً إلى حَدٍّ ما عن رغبتِها في تدَخُل الكيان الصهيوني من منطَلَق أنَّها كانت ترى في منطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة يجب توخي الحذر في التعامل معها[2].

لقد أدَّى تَدَخُّل بريطانيا وفرنسا في مصر إلى المواجهة العسكَرِية مع القوات المصرية، وفي هذه الظّروف، تدَخَلت أيَضًا الولايات المُتَّحِدَة غاضِبة من فرنسا وبريطانيا، كما تَدَخلَّ الاتّحاد السوفياتي، وهو حليف استراتيجي لمصر الذي هدَّد أيضا بالتّدخُل لمؤازرة مِصْر، كما دعا دول مؤتمر باندونغ إلى اجتماع عاجل لتعبئة المساعدة لمصر، أمَّا الرئيس جمال عبد النصر فقد كان يُساند شعبه في ثورته ضد المُستعمِر الأجنبي بقوله: "سأُقاتِل معكم لآخِر قطرة من دمي"، وأضاف: "السلاح لكل فرد يُقاتِل مع الجيش في سبيل حرية مصر"[3]، ونتيجة لتتابُعِ الأحداث، آلت ملكية القناة إلى مصر، ولحقت الهزيمة بالجيوش الثلاث.

وأمَّا عن دور ماسو إبّان أزمة قناة السّويس، فقد كان قائِدًا لقوات المظليين الفرنسية المشارِكَة في هذه الحرب، بينما كان الجنرال بوتلر (Butler) قائدا لقوات المظليين

[1]Le monde, Jean Planchais, « Vérité sur Suéz 1956 » de Jacques Massu et Henri Le Mire, publié le 26 mai 1978, consulté le 2/12/2021 à 5 :6

[2] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق.

[3] جريدة الأهرام، العدد10، مصر،1956 ، ص 12

البريطانيين[1]، وكان الاثنان برفقة مجموعة منَ الضباط الفرنسيين والبريطانيين، وقد أُسنِدَت لهم جميعا مسؤولية إنجاح هذا الهجوم، وكان من بين هؤلاء الضباط: الجنرال الفرنسي بوفر (Beaufre)، والجنرال البريطاني ستوكويل (Stockwell)[2].

قام الجنرال ماسو بعمليات عَسْكَرِية ناجِحَة في بور سعيد وبور فؤاد بفيلقه العاشِر للمظليين، وبأنَّ المقاوَمَة من طرف المصريين بدأت تَضْعُف بعد اليوم الأوّل من الحملة، ولعلَّ ذلِكَ راجِعٌ بشكل أساسي إلى الكثرة العددية للجنود البريطانيين والفرنسيين، فضلا عن جبهة سيناء ضِدَّ الصهاينة[3].

لقد عَبَّرَ الجنرال ماسو عن أسَفِهِ لصدور أمر وقف إطلاق النّار ووقف الحرب على مصر من طرَف وزير الحرب آنذاك ماكس لوجون (Max Lejeune)[4]، فقال في هذا السِّياق: "لقد تلقينا أمر وقف إطلاق النار في مصر بالكثير من الغَضَب في الوقت الذي بدت لنا القاهِرَة في مُتناوَلِ قبضتِنا"[5]. في هذ السِّياق، ذَكَر ماسو أنَّ وزير الحرب ماكس لوجون قال لزوجته آنذاك بأنَّه كان يتوَقَّع مِن ماسو أن يعْصِي أمر وقف إطلاق النّار، وبأنَّ الوزير كان مُجْبَرًا أمام ضغوطات الولايات المتّحِدَة والاتحاد السوفياتي بأن يُعْلِنَ وَقْفَ إطلاق النّار متوقِّعًا مَوْقِفًا آخَرَ على الميدان، فعلَّقَ ماسو على ذلِكَ بأنَّه كان من

[1]Jean Balazuc, Le 1er régiment étranger de parachutistes pendant la guerre d'Algérie, Paris : l'Harmattan, 2021, p. 25.

[2]Roy Fullick, Geoffry Powell, Suez : the double war, Pen and Sword, UK, 2006.

[3]Douglas Johnson, General Jacques Massu , Op-cit, Retrieved on December 8th, 2021, at 5 :12

[4](1909–1995) وُلد في مدينة Flesselles بمقاطعة la somme الفرنسية، متحصل على شهادة في الآداب من جامعة باريس، انخرط في العمل السياسي في سن مبكرة، دخل الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1936 وهو في سن 17 أي خلال الحرب العالمية الثانية، عُيّن مندوبا في الجمعية الاستشارية المؤقتة، وفي سنة 1946 انتخب نائبا عن مقاطعته تحت غطاء الحزب الاشتراكي، في سنة 1947 عيّن وزيراً للمحاربين القدماء في حكومة بلوم، ثم سكرتير دولة في القوات المسلحة في حكومات بيدول، شومان، كوي Bidault, Schuman, Queuille، وفي 7 جويلية 1954 عين رئيسا للجنة الدفاع الوطني في الجمعية الوطنية الفرنسية إلى غاية 13 جوان1957 م، وفي هذا التاريخ عين وزيرا للصحراء ثم وزير دولة من 17 ماي إلى 01 جوان1958 ، وعين مرة ثانية وزيرا للصحراء في حكومة الجنرال ديغول، أنهى مشواره السياسي كرئيس بلدية لمدينة Abbeville، ورئيسا للمجلس العام لمقاطعة la Somme، للمزيد انظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 255.

[5]Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, France, Plon, 1971, p. 28

السّهْلِ أنْ يُخْبِرَه الوزير برغبتِه تِلْكَ قبل بداية الحمْلَة كجزءٍ مِنَ الخُطَّة، وأنَّه كان الرَّقم 6 من حيث ترتيب القادَة، ولِذَلِكَ رأى أنَّ عِصيان أمرِ وقف إطلاق النّار كان بالأحرى بيد جنرال آخر مثل الجنرال بوفر (Beaufre) الذي كانَ قائد القوات البرية الفرنسية أو الجنرال جيل (Gilles) قائد قوات الطيران[1].

إنَّ قِراءَةً لبعْضِ المواقِفِ التي مرَّ بها ماسو تكْشِفُ لنا عن بعْضِ ميزات هذا الجِنرال، ولعلَّ أهَمَّها هِي ميزَةُ اتِّخاذ قرارات حاسِمَة تنجَر عنها تحمل المسؤولية أمام قادَتِه، وذلِك ما يتَجلَّى باستحضار موقِفِ اتّخاذِ قرار عبور جسر (Pont de sèvres) في 24 أوت 1940 دون تلَقِّي الأمْر بذلِك، وموقِفِه في حَمْلَةِ قناة السويس عِنْدَما كان يُنْتَظَرُ مِنْهُ عِصيان أوامر وزير الحرب ماكس لوجون، وهُوَ ما يبدو عَكْس ولائِهِ لبعض قادَتِه مثل الجنرال لوكلارك، الذي عَمِلَ ماسو تحت قيادَتِهِ لفترة امتدت لسبع سنوات في بِدايةِ حياتِه العسكَرِية بعد تَخَرُّجه من المدرسة العسكرية سان سير[2]، وكذا ولائِه لديغول، وهوَ ما بَرْهَنَ عنه في العديد مِنَ المناسبات على غِرار انقلاب 13 ماي 1958 الذي سنتطرق له لاحقًا، غَيْرَ أنَّه عارَضَه بِشَدَّة عِنْدَما تَوَجَّهَ إلى إعلانه حقَّ الجزائريين في تقرير مصيرهم، وذلِكَ في جانفي 1960[3]، ولكن، على الرغم من ذلِكَ إلَّا أنَّ ماسو صوَّت لِصالِح حق تقرير المصير[4].

ذكرت صَحِيفَةُ لوموند الفرنسية أنَّ جاك ماسو دخل التاريخ ثلاث مرات على الأقل، بِحيثُ كانت المرة الأولى في عام 1940، عندما كان من الأوائل الذين استجابوا لنداء 18 جوان والتحاقه بحزب فرنسا الحرة، وكانت المرة الثانية في ماي 1968، وكان حينها

---

[1] INA، حوار مع الجنرال ماسو، 15 أكتوبر 1971.

[2] وقد ألَّفَ ماسو كِتابًا عَنْ حياتِهِ العَسْكَرِية تحت قيادَة الجنرال لوكلارك وعنونَهُ بـ "Sept ans avec Leclerc" (للاستفاضة، أنظُر: Jacques Massu, Sept ans avec Leclerc, Plon, France, 1974)

[3] Charles-Louis FOULON, « MASSU JACQUES - (1908-2002) », *Encyclopædia Universalis* [en ligne], consulté le 9 décembre 2021. URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/jacques-massu/

[4] Douglas Johnson, General Jacques Massu , Op-cit, Retrieved on December 8th, 2021, at 5 :12

قائدا عاما للقوات الفرنسية، وذلِكَ عندما استقبل في بادن الألمانية الجنرال ديغول الذي اضطر إلى مغادرة التراب الفرنسي بعد السخط الاجتماعي والطلابي الذي تعرض له، وكانت المرة الثالثة في جوان 2000، عندما خرج عن صمته وعبَّر عن ندمه وأسفه على ممارسته التعذيب في الجزائر، وفي هذه النُقْطَةِ الثالِثَةِ إشارَةٌ مُباشِرَةٌ إلى مَعْرَكَةِ الجزائر[1].

المبحث الثاني: دَوْرُ الجنرال ماسو في بداية معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام 28 جانفي- 04 فيفري 1957

يحاوِلُ هذا المبحث أن يُلْقِيَ الضَّوْءَ أولا على تَسْمِيَةَ "مَعرَكَة الجزائر"، والجَدَل الذي يدور حولَها، ثمَّ على أحد أبرز الأحداث التي وقعت خلال فترة معركة الجزائر، وهو إضراب الثمانية أيام الذي شَنَّتْهُ جبهة التّحرير الوطني بمساعَدَة الشَّعب الجزائري.

المطلب الأول: لمحَة عن أصل تسمِية "مَعْرَكَة الجزائر" وإطارِها الزَّمني

1- أصل تسمية "معركة الجزائر"

تَرِدُ تسْمِيَةُ "مَعْرَكَةِ الجزائر" في الدِّراسات التاريخية بشكل جَعَلَها مُتَعارفًا عليها إلى حدٍّ ما، غير أنَّه يبدو أنَّ مصدَر هذه التَّسْمِيَةَ لطالما كان مِحْوَرَ نِقاشٍ نظرا لكوْنِها قد لا تُعَبِّرُ فِعْلا عن الأحداث التي وقعت في تِلك الفترة.

وأمَّا عن أصل استخدام هذه التَّسْمِيَة، فينسبها الجنرال جاك ماسو إلى قائد المنطقة المُسْتَقِلَّة ياسف سعدي قائلا بأنَّ هذا الأخير هو أول من استعمل تسمية "معركة الجزائر" في كتابه الذي استَعرَضَ في مذكراته عن أحداث تِلكَ الفترة[2]، ولكن ياسف سعدي نَفَى ذلك بشكل قَطْعِي وقال أنَّ قائد الفيلق العاشر للمظليين "الجنرال ماسو" هو أول من استعمل هذه التّسمية خلال سنة 1957، واستدلَّ على صِحَةِ أقوالِه برسالة مُؤَرخة في

[1] Jean Planchais et Florence Beaugé, Jacques Massu : le Général repenti, article publié le : 22/05/2008, récupéré le : 22/10/2020, à: 06à04, source : www.lemonde.fr

[2] Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, op-cit,p. 55.

13 جوان 1957 أصدَرها الجنرال جاك ماسو[1]، وقد استعملها حتى المظليون خلال هذه السنة، ليتمكنوا في النهاية من القول أنهم حققوا انتصارًا في مدينة الجزائر[2]. في هذا السِّياق، تَجْدُر الإشارة إلى تَحَفُّظ بعض المؤرخين والباحثين على استخدام هذه التّسْمِيَة، إذ يضع بنجامين ستورا مثلا هذه التّسمية بين مزدوجين للتّعبير على أنَّها ليست تسْمِيَته[3]. من جهة أخرى، تُؤَكِّدُ المُؤَرِّخَة الفرنسية سيلفي تينو (Sylvie Thénault) –في حِوارٍ أجرَتْهُ الباحِثة معها– قَوْلَ ياسف سعدي، وهي تَرى أنَّ الجنرال ماسو كان أوَّلَ منْ استَعْمَلَ هذه التّسمية[4].

إذا كان هناك باحثون يتَحَفّظون بِشأن استخدام تسمية معرَكَة الجزائر، فإنَّه يبدو أنَّ هناك تعارُفٌ ضمني حول استِخْدامِها، وذلِكَ بالنّظَرِ إلى العديد من المؤَلَّفات التي حَمَلت عناوينُها هذه التّسمية، ولعلَّ مِن أبرَزِ هذه المؤلَّفات يمكن ذِكْر كتاب Bataille d'Alger, bataille de l'homme، الذي ألَّفَهُ باريس دولابولارديير وصَدَرَ في 2003، وكتاب Ma bataille d'Alger، لمؤلِّفِه تاد مورغان، الصادِر في 2017، وكتاب La bataille d'Alger، لمؤَلِّفِه جان دولما (Jean Delmas)، الصادر في 2007، وكتاب آخر بنفس العنوان (أي: La bataille d'Alger)، لمؤَلِّفِه بيير بوليسييه (Pierre Pellissier)، الصّادِر في 2002.

ولابُدَّ مِنَ الإشارَة في هذا السِّياق إلى أنَّ أصلَ النِّقاش الدّائِر حَوْلَ تَسْمِيَةِ "معرَكَة الجزائر" مُرْتَبِطٌ بِشَكْلٍ مُباشِرٍ مَعَ اللَّفظةِ الأولى (أي لفظة "معركة")، وعَمَّا إذا كانت فعلا

[1] أنظر الملحق 10 ص 284

[2] نبيلة لرباس: دور المنطقة المستقلة، المرجع السابق، ص 44 .

[3] أنظر مثلا كتاب: Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie,op-cit, p. 80

[4] حوار مع المؤرخة سيلفي تينو يوم 17 جانفي 2020 عبر السكايب

تنطَبِقُ في تعْرِيفِها عَلى الأحداث التي وَقَعَت في تِلْكَ الفِترَة وعَمَا تَمَيَّزَ به أطراف الصِّراع[1]. ولِذلِكَ، لا شَكَّ هنا في أهَمِّيَةِ العَوْدَةِ إلى تعريف لفظة "مَعْرَكة".

إنَّ أصْلَ اللفظَة الفرنسية Bataille حسب قاموس لاروس هو لاتيني، وإنَّ أوَل استخدامٍ هذه اللّفظَة كان في سياق المبارزة، بحيث كانت هذه اللفظة تعني نزال المبارزة وكانت عادَةً تُتَرْجَم إلى الفرنسية على النّحو "Bataille d'escrime" (أي: منازلة بالسّيوف)[2]. من هنا، يمكِنُ استخراج استنتاج أولي مَفادُه أنَّ أصلَ اللّفظة فيه إشارَةٌ إلى ضرورةِ تكافُئِ الخَصْمَيْن المتصارعَيْن وكذا تكافئِ أسْلِحَتِهِما. من جهَةٍ أخْرى، يُعَرِّفُ قاموس لاروس لفْظَةَ Bataille بأنَّها مواجَهَة مُسَلَّحةٌ بيْنَ جيشين أو أسطولَيْن تنتَهِي بترجيح كفَّةِ الحَرْب لأحَدِ الفريقين المتصارِعين[3].

2- تعريف مصطلح "معركة الجزائر"

أمَّا عن تعريف "معرَكَة الجزائر"، فَهناك مجموعةٌ مِنَ المُساهمات التي يمكُن ذِكْرُها. في هذا السِّياق، يُعَرِّفُها بنجامين ستورا كما يلي:

"حَلَقَةٌ مِنِ الحلقات الأكثر رمزية في حرب الجزائر، عِندما استَخْدَمَ الجيش الفرنسي كافَّة الوسائل المُتاحَة له بما في ذلِكَ ممارسة التّعذيب ضِدَّ جبهة التّحرير الوطني ...، توالت العمليات في مدينة الجزائر الكبرى من جانفي إلى غاية سبتمبر 1957، أي مِن دخول الفيلق العاشر للمظليين إلى غاية إلقاء القبض على ياسف سعدي ...، في هذه المعركَةِ الشّرِسة، مَنَحت السّلطات الفرنسية لمظليي ماسو السّلطة الشّرطية ...، تَمَكَّن الجيش

[1] الحوار السابق ذِكرُه مع المؤرخة سيلفي تيينو .

[2] Larousse, https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bataille/8308

[3] Larousse, https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bataille/8308

الفرنسي من إلحاق الهزيمة بجبهة التحرير الوطني، مِمَّا اضطَرَها إلى الخروج مِنَ مدينة الجزائر، والتّوجُّه إلى تونس[1]".

تُعَرِّف سيلفي تينو معركة الجزائر بأنَّها مجموعة من الأحداث التي وَقَعت في مدينة الجزائر العاصِمَة بين تاريخ وصول الجنرال ماسو إلى مدينة الجزائر ومنحِه صلاحيات البوليس، وبين تاريخ توقيف ياسف سعدي، وتفجير مخبأ علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي وعمر الصغير[2]. وبناء عليه، تُحَدِّدُ تينو الإطارَ الزَّمني لأحداث معْرَكة الجزائر من تاريخ 7 جانفي 1957، وهو تاريخ وصول الجنرال جاك ماسو إلى الجزائر، إلى غاية 08 أكتوبر 1957، وهو تاريخ تفجير مخبأ علي لابوانت ورفقائه.

ترْفُض تينو إذًا توظيف لَفْظَة "معرَكَةَ" في هذا السِّياق نظرا للاختلاف الكبير في موازين القُوّة والإمكانيات، أي بين الفيلق العاشر للمظليين وتعدادِه الكبير، وبين مُناضِلي جبهة التّحرير الوطني، وبالتّالي فهذه التّسمية في نَظَرِ تينو تنطوي على نوع مِنَ التَّظليل؛ بِحيث أنَّها تَمْنَح نوعًا مِنَ البطولة للجانبين الفرنسي والجزائري على حساب الشّعب الجزائري الذي كان ضَحِيَة تلك الأحداث، وأنَّ تِلْكَ الأحداث لَمْ تَكُن عَمَلِيات عَسْكَرِية بالمعنى الكلاسيكي المعروف، ولكن كانت عبارة عن عمليات ذات طابع بوليسي قام بها الجيش الفرنسي آنذاك مِن أجل تفكيك جميع الشّبكات التي كانت تنشُط في سبيل تحقيق الاستقلال، وأنَّها تَضُمّ رأيها إلى رأي المؤَرِّخ جيلبار مينييه (Gilbert Meynier) الذي يقْتَرِح في هذا السياق استخدام تسْمِيَة (La grande répression d'Alger)[3] (أي: القمع الكبير الذي شهدته مدينة الجزائر العاصِمة)[4].

[1] Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie, Op. Cit. p. 20

[2] حوار مع المؤرخة سيلفي تينو يوم 17 جانفي 2020، صباحا، عبر تقنية سكايب.

[3] Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Casbah, Alger, 2003, p. 14

[4] حوار مع المؤرخة سيلفي تينو يوم 17 جانفي 2020، صباحا، عبر تقنية سكايب.

في نفس السِّياق، يُعَرِّف الباحث والمؤرّخ بشير بلاح مُصْطَلَح معرَكَة الجزائر بأنَّها تلك العمليات الفدائية التي عاشتها الجزائر العاصمة من نهاية سنة 1956 إلى غاية أكتوبر 1957، والتي جاءت استجابة لتوجيهات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد المصادقة على قرارات مؤتمر الصومام[1]. في المقابل، تَجْدُرُ الإشارة إلى أنَّ العربي بن مهيدي أشار إلى تِلْكَ الأحداث بتَسْمِيَة "المعركة" أيضا، حين طالب قادة الثورة بضرورة خوض هذه "المعركة" وذلك عن طريق قيامهم بإضراب لمدة ثمانية أيام[2]، وهذه هي المدّة التي يرى ياسف سعدي أنَّها أظهرت قوة جبهة التحرير الوطني والإجماع القومي على معاداة الاستعمار الفرنسي، فهذا هو السبب الذي من أجله امتدت معركة الجزائر طوال الفترة من ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957[3].

بناء على ما سبق، يمكن استخلاص أنَّ استخدام تسمِيَة "معرَكة الجزائر" هو مَحل نقاش بين الباحثين والمؤرّخين، ومنه ترى الباحِثَة أنَّ استخدام هذه التّسمية قد لا يتناسب فعلا مع الأحداث التي مرَّت بها المنطقة المستقلة في تلك الفترة، ولا مع القُدُرات العسْكَرِيَة للأطراف التي شارَكت في تلك الأحداث[4]، غَيْرَ أنَّ نوعًا مِنَ التّعارُفِ بين الباحِثين أعطى نوعا من الشّرْعِية في استخدام هذِهِ التَّسْمِيَة، التي يُقْصَدُ مِنْها عموما تِلْكَ الفترة المُمْتَدَة من وصول الجنرال جاك ماسو إلى مدينة الجزائر في 7 جانفي 1957، بناءً على استدعاء روبير لاكوست الوزير المقيم في الجزائر، إلى غاية شهر أكتوبر من نفس السّنة، وذلِكَ بجميع ما تَخَلَّلَتْهُ هذه الفترة من أحداثٍ في مدينة الجزائر العاصِمَة، على غرار الإضراب الذي شَنَّتْهُ جبهة التّحرير الوطني من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957، والذي سُمِّيَ بإضراب الثمانية أيام.

---

[1] بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص141

[2] بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 206

[3] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، ترجمة: إبراهيم حنفي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 27

[4] باعتبار أنَّ مصطلَح "معركة" يُسْتَخدَم عادةً في السياق العسكري.

المطلب الثاني: الظروف المُحِيطة بإضراب[1] الثمانية أيام 28 جانفي– 4 فيفري 1957

يُعَدّ إضراب الثمانية أيام مِنَ المَحَطّات الأساسية التي شَهِدَتْها المنطِقَة المُسْتَقِلَّة في بداية عام 1957 التي كان فيها دَوْرُ الجنرال جاك ماسو أساسيًا. وتأسيسا على هذه الأهَمِّية يبدو مِنَ الجدير بالبحث أنْ يُفَصِّلَ في هذه المَحَطَّة التاريخية مِن عِدَّة جوانب.

لقد كان الإضراب الذي دعت إليه جبهة التّحرير الوطني مُمَثِّلَةً في لجنة التَّنسيق والتَّنفيذ بمثابة تحدٍّ للسياسة الفرنسية المُنتهجة، والقائمة على مُضاعَفَة أعمال القمع وتضليل الرأي العام الفرنسي والدَّولي حول حقيقة ما كان يجري في الميدان، ومن جهة أخرى عمِل قادة لجنة التنسيق والتنفيذ أمثال العربي بن مهيدي على التأكيد على ضرورة التوعية والتحسيس والتأطير السياسي للشعب الجزائري، للتأكِيد على أنَّ جبهة التحرير الوطني هي ممثِلهم الشرعي والوحي، وناطقهم الرسمي[2]، ولذلك عقدت لجنة التّنسيق والتنفيذ أول اجتماع بعد شهر من تعيينها في مؤتمر الصومام لدراسة الوضع في المجالين الوطني والدَّولي، وبدأت جبهة التّحرير الوطني تعمل على إظهار شموليتها وزعامتها للنضال الوطني[3].

قبل الحديث عن الإضراب لابد أن نعرج على الظروف المُحيطة به سواء على المُستوى الداخلي أو الدّولي، فقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1955

[1] لفظ سياسي حديث الاستعمال، ويُعتبر الأوروبيون هم الأوائل في استخدامه، وهو سلاح الصمت يتجسد في الاحتجاج على موقف سياسي معيَّن بواسطة شل (عرقلة) حركة الحياة العامة، وهو لا يقل من حيث فعاليته وتأثيره على مجرى الأحداث السياسية عن المظاهرات المتجمهرة، للمزيد يُنظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص–ص 15–16

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 338.

[3] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006، ص 65

و1956، جملة من الأحداث والتي طرأت على الوضعين الدَّاخِلي والدّولي قبل اتِّخاذها قرار شنّ الإضراب.

1- على المُستوى العسكري

يُمْكِنُ تَلْخِيص تغيُر الأحداث على المستوى العسكري تحت عنوانين رئيسيين هما: وصول الجنرال ماسو إلى الجزائر العاصِمَة، وما صاحَبَه من تَغيُّرٍ في العمل العسكري وعمل الشّرْطة، وتطور نشاط جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

أ- وصول الجنرال جاك ماسو إلى مدينة الجزائر العاصِمَة

وَصَلَ الجنرال ماسو إلى الجزائر العاصِمَة في 7 جانفي 1957، غير أنَّها ليست المَرَّة الأولى التي يَتِمُّ استدعاؤُهُ إليها، بل استُدْعِيَ قبل ذلِكَ في جويلية 1955[1]، لكن يبدو أنَّ استِدعاءَهُ في جانفي 1957 كان مُخْتَلِفًا جِدًّا عن سابِقِه، بِحيثُ أنَّهُ حَظِيَ بصلاحِياتٍ واسِعة تَخَطَّت صلاحِيات الجيش العادِية، فأصبَحَ الرّجُلَ الخامِسَ من حيث الصّلاحِيات في مدينة الجزائر، كما ذكَرَ عن نَفْسِهِ قائِلًا: "كنت قائِدًا على الفيلق العاشر للمظليين مُكَلَّفًا بِحِفْظِ الأمْن في منطِقَة شمال مدينة الجزائر، وكانت السُّلْطَةُ العَسْكَرِية في يد الجنرال ألار (Allard)، قائد على الجيوش بمدينة الجزائر، والجنرال صالان (Salan)، القائِد الأعلى للقوات المُسَلَّحة، في حين كان على رأس السُّلْطَة المدنية المحافِظ باري (Baret)، مُحافِظ مدينة الجزائر، وكان السيد روبير لاكوست الوزير المقيم في الجزائر[2]".

وهكذا، جاء وصول ماسو إلى الجزائر من أجل القيام بمهام بوليسية لا يبدو أنَّ لها صلة بالمهام العسكَرية، وإكمال السياسة التي بدأتها السلطة الفرنسية من قبل مجيئه وهي سياسة التهدئة أو ما أُطلِق عليها اسم "سياسة إقرار السلم" وقد ركزت سياسته أكثر على

[1] Jacques Massu, Le torrent et la digue, Op. Cit., p. 15.
[2] Ibid

الجانب العسكري للقضاء على الثورة، فقد تبناها في أوائل 1957، وهي تهدف إلى استمالة الشعب الجزائري، وقطع صلاته مع جبهة التحرير الوطني، فهو مشروع يحمل في طياتها تصفية جبهة وجيش التحرير من الخزان الشعبي الذي يأويهما "كالسمكة في الماء"، وقد حظي فيلق ماسو بتدشين الأساليب التي تضمّنتها سياسة "إقرار السلم" المبرمجة لتطبيقها في العاصمة الجزائرية، فقد أُسنِدت إلى فيلق المظليين العاشر مهمّة تفكيك التنظيم في مدينة الجزائر وكسر الإضراب الذي ستشنُه جبهة التحرير الوطني[1]

لكن قبل الحديث عن الطرق التي اتبعها ماسو لكسر الإضراب لابد أن نُعرّج على عدة قوانين سبقت مجيئه والتي مهدّت لممارَسَةِ القَمْعِ والتّعذيب ضِدَّ الجزائريين، عن طريق سنِّ قوانين تسمح بذلك، لعلَّ من أبرزها ما سيتم التفصيل فيه.

ب. لمحة تاريخية عن بعض القوانين (المراسيم) القمعية الفرنسية

صدرت أيْضًا مجموعة من النصوص القانونية التي يمكن أن تدل على تغير الأوضاع في الجزائر خاصة على المستوى العسكري، ويمكن أن نعتبرها من الإرهاصات التي سبقت وصول الجنرال ماسو، وبداية الممارسات القمعية تحت غطاء حِفظ الأمن، ولعل من أبرز هذه النصوص القانونية، القانون رقم 56-258، المؤَرَخ في 16 مارس 1956، الذي تضمَّنتْه الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة في 17 مارس 1956، والمرسوم المُؤَرَخ في 17 مارس 1956، الذي تضمَنَته الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة في 19 من نفس الشّهر، وفيما يلي تحليل لمحتواه بما يمكن أن يفيد في تقدم البحث.

أولا: القانون رقم 56-258، المؤَرَخ في 16 مارس 1956، الذي يسمح للحكومة بتنفيذ برنامج التوسيع الاقتصادي، والنمو الاجتماعي، والإصلاح الإداري، ويؤهلها

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 84-87

للقيام بكل الإجراءات الاستثنائية من أجل حفظ الأمن، وحماية الأفراد والممتلكات، وحماية الإقليم

يتضمن ستّةَ موادٍ، أهَمُ ما جاءَ في ثلاث مواد منها ما يلي:

- في المادة الأولى، إقرار إجراءات لصالح من يُسَمّونهم "المواطنون الفرنسيون المسلمون"، تضمن لهم ظروف عمل طبيعية، وإمكانية توظيفهم في إطار الوظيفية العمومية، وفي المصالح العامّة، وفي المؤسسات التي تُشارِك فيها الدّولة أو تتلقى إعانة منها، أو من الجزائر، أو الجماعات العامة في الجزائر؛
- في المادّة الخامسة، تأكيد بان الحكومة الفرنسية في الجزائر تملك جميع السلطات التي تسمح لها باتخاذ جميع الإجراءات الاستثنائية التي تقتضيها الظروف من أجل حفظ الأمن، وحماية الأفراد والممتلكات، وحماية الإقليم؛
- في المادة السادسة، تأكيد بأنّ صلاحية المواد السالفة الذكر تنتهي بانتهاء عهدة الحكومة الحالية، أي حكومة غي مولي، لكن في حال استقالت الحكومة، أو في حال شغور منصب رئيس المجلس، يتعين على الحكومة الجديدة تقديم طلب أمام البرلمان من أجل تأكيد القانون الذي يمنح الإجراءات الاستثنائية الممكن اتخاذها بموجب السلطات التي تقرها المادة الخامسة من هذا القانون، وذلك في أجل عشرة أيام من تاريخ حصولها على ثقة المجلس الوطني، ويُعد هذا القانون لاغيا، في حال عدم تقديم الطلب المذكور في الآجال المحدّدة[1].

ثانيا: المرسوم رقم 56-272 المؤرخ في 17 مارس المتعلق بتنظيم القيادة في الجزائر

[1]Journal Officiel de la République Française, Lois et Décrets, Arrêtés, Circulaires, Avis, Communications, Informations et Annonces, N°65, du Samedi 17 Mars 1956, p 2591. أنظر الملحق 11 ص.285

يتضمن خمسة مواد، ومن أهم ما جاء فيه ما تضمنته المادتان الأولى والثالثة، فقد جاء في المادة الأولى أنّ جميع القوات البرية تكون بقيادة الجنرال قائد المنطقة العاشرة، وهو الجنرال سالان (Salan)، بمعنى أنّ هذا الأخير يكون قائدا على القوات البرية الموجودة في الجزائر، ووهران، وقسنطينة، بالإضافة إلى القوات الموجودة في الجنوب، كما جاء في المادة الثالثة أنّ كل فرقة عسكرية تنقسم إلى فرق فرعية، وأنَّ كل فرقة فرعية يمكن أن تتحول إلى منطقة عملياتية إن اقتضت الحاجة ذلك. ويتمتَّع قائِد المنطقة العملياتية بصلاحيات القيادة الإقليمية وقيادة الجيوش في المناطق التي تخضع لقيادة مدنية وأخرى عسكرية.

تعليقا على ما سبق ذكرُه، يتبيَن أنّ المحتل الفرنسي أراد أن تكون القيادة على جميع القوات العسكرية الموجودة في الجزائر قيادةً مرْكَزِيَة، ولعل المادة الثالثة أعلاه، سيأتي في العام 1957 دور الجنرال ماسو في قيادة المنطقة العملياتية المسماة منطقة شمال مدينة الجزائر (Région nord-algéroise)[1].

ثالثا: المرسوم رقم 56-274 المؤرخ في 17 مارس المتعلق بالإجراءات الاستثنائية المتعلِّقَة بحفظ الأمن، وحماية الأشخاص والممتلكات، وحفظ الأراضي الجزائرية

يضم أربعة عشر مادةً، فيما يلي إيجازٌ لأهمِّ ما جاءَ في المادة الأولى نظرًا لأهميتها بالنسبة للبحث:

المادة الأولى: يمكن للحاكم الجزائر على سائر الأراضي الجزائرية القيام بما يلي:

1- المنع الجزئي أو الكامل لحركة الأشخاص، والمركبات أو الحيوانات في الأماكن والأوقات التي تُحَدِّدُه المراسيم؛

[1]Journal Officiel de la République Française, Lois et Décrets, Arrêtés, Circulaires, Avis, Communications, Informations et Annonces, N° 67, du Lundi 19 Mars 1956, p2657. وينظر الملحق 12 ص.286

2- صياغَة جميع الإجراءات التي تتيح مراقبة حركة الممتلكات، وضمان حِفْظِها واستعمالِها؛

3- تقنين أو منع استيراد، أو تصدير، أو شراء، أو بيع، أو توزيع، أو حيازة منتوجات، أو مواد أولية، أو حيوانات؛

4- إنشاء مناطق معينة من أجل السّماح بإقامة الأشخاص أو منعها؛

5- إلزام كل شَخْص يقوم بإيواء شَخْص آخر غريب عن أسرته بإبلاغ السّلطة الإدارية؛

6- تقنين دخول، أو خروج، أو إقامة كل شخص فرنسي أو غريب في كل الإقليم أو في جزءٍ منه، ومنع دخول أو إقامة كل شخص يشتبه أن يؤَدِّي تواجُدُه هناك إلى تعطيل عمل السلطات العمومية؛

7- وجوب الوضع تحت الإقامة الجبرية سواء تحت الرقابة أو دونها على كل شَخْص يُشتَبَه في أنَّ نشاطاتِه خطيرة بالنسبة للأمن العمومي أو حفظه، وعلى السّلِطَة المسؤولة عن حفظ الأمن اتخاذ جميع الإجراءات من أجل التّكفُل بإطعام وإسكان الأشخاص الذين يتم وضعهم تحت الإقامة الجبرية، وأسَرِهم، إنْ اقتضى الأمر؛

8- المنع بصفة عامة أو خاصّة كل التَّجمُّعات العامَّة أو الخاصَّة، التي من شأنِها أن تُؤَدِّي إلى إثارة الفوضى أو استمرارها؛

9- الأمر بالغلق المؤَقَّت لدور السينما العرض، والمشارِب، والمحلات وأماكن التّجمُع مهما كانت طبيعَتُها؛

10- الإلزام بالتصريح بحيازة الأسلِحَة، والذّخيرة بكل أنواعِها، وكذا المتفجِرات، والأمر بتسليمها، والشروع بالبحث عنها وأخذِها بالقوة؛

11- الأمر بالقيام بالتّفتيش السَّكنات خلال النّهار أو الليل أو السّماح بذلِك؛

12- اتخاذ جميع الإجراءات من أجل مراقبة جميع وسائل التعبير، لاسيما الصّحافة والمنشورات مهما كانت طبيعَتُها، وكذا الاتصالات اللاسلكية والبرامج الإذاعية، والعروض السينمائية، والعروض المسرحية؛

13- بأمر مستعجل التّنفيذ، القيام بنقل، أو توقيف، أو وضع تحت تصرّف إدارتِه الأصلية كل موظَّف أو عون المصالح العمومية، الذي يُشتَبَه في أنَّ نشاطاتِه خطيرة بالنسبة للأمن العمومي أو حفظه؛

14- اتخاذ جميع إجراءات منع أو حل كل الجمعيات أو التّجمُّعات بحكم القانون أو بحكم الواقع، التي تعيقُ نشاطاتُها الأمن العام وحِفْظَه[1].

ج. نشاط جبهة وجيش التّحرير الوطنيين

كان جيش التحرير الوطني يُوسِّع ويُكَثِّف من عملياته العسكرية في الجبال والمدن إلى أن بلغت ذِرْوَتَها في 20 أوت 1955،عندما وقعت هجومات الشمال القسنطيني حيث شمِلت كافة مدن الولاية التاريخية الثانية بالإضافة إلى عدد من المعارك التي انتصر فيها جيش التّحرير الوطني، ولعلَّ أهَمَّها معركة الجرف، ليأتي بعد ذلِكَ الفاتح من نوفمبر 1956، عندما اشتعلت العمليات العسكرية، والمُؤَكِّدة على استمرارية المقاومة من طرف الشعب الجزائري، وفي كامل التُّراب الوطني[2].

بالإضافة إلى ما سبق، نتج عن الاغتيالات التي قام بها الفدائيون خاصّةً بعد إعدام كل من أحمد زبانة وعبد القادر فراج في 19 جوان 1956 قيام السلطات الفرنسية بأعمال قمعية ضدّ المناضلين الجزائريين، ولذلك تَمَّ إنشاء فِرق مُسَلَّحة من أجل الرَّد على تلك الأعمال القمعية. ومن جهة أخرى فقد حدثت عدَّة تطورات سبقت الإضراب، منها: قيام فرنسا بدعم حكومتها بالجزائر، وذلِكَ بزيادة القوات العسكرية لتعزيز القوات المتواجِدة بالجزائر، فأصبحت بذلِكَ القوات الاستعمارية الفرنسية المتواجِدة في الجزائر في صيف 1956 تُقَدَّر بـ 400 ألف جندي و100 ألف دركي وأعوان شرطة، مُعَزَّزين بأحدَث أنواع

[1]Journal Officiel de la République Française, Lois et Décrets, Arrêtés, Circulaires, Avis, Communications, Informations et Annonces, N°67, Lundi 19 Mars 1956, p-p 2665-2666 انظر الملحق 13، ص.287.

[2]بن يوسف بن خدة، الذكرى 30 لإضراب ثمانية أيام، قرار الإضراب، وقائعه، ونتائجه، مجلة أول نوفمبر، العدد 81، الجزائر، 1987، ص 02

الطَّائِرات والدَّبّابات والأسلِحَة الحديثة إضافةً إلى الإمدادات التي كان حلف الأطلَسي يُقَدِّمُها لفرنسا الاستعمارية[1].

هذا بالنّسبة للأرياف والجبال، أمَّا عن المُدُن، فقد عَرَفت هي الأخرى عمليات فدائية، تطبيقًا لقرارات مؤتمَر الصومام، خاصَّة في المدن الكبرى، لاسيما بعد تفجير شارع "طيبة" في أعالي القصبة ليلة 11 أوت 1956، كما تَمَّ ذِكْرُه سابِقًا[2].

لذلك، كان رد فعل جبهة التّحرير الوطني قوِيًا عن طريق القيام بسلسلة من التّفجيرات في أرقى الأماكن التي كان يرتادها الأوربيون، كما كان العمل الفدائي يقوم على ضرب المصالِح الحيوية للعدو وتنفيذ عمليات إعدام في حقّ الخوَنَة وغلاة المُعَمِّرين الأوربيين من أجل فرض نظام جبهة التّحرير الوطني ونقل الثّورة من الجِبال إلى المدينة.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأنَّ الظروف التي كانت تحيط بفترة إضراب الثمانية أيام اتَسَمَت بإعطاء الأسبقية لجبهة التحرير الوطني على حساب السلطة الاستعمارية وجيشها، بِحيث سادَ جو من العمليات الفدائية التي عرَفتها مدينة الجزائر في تلك الفترة.

- **تفجيرات 27 جانفي 1957**

على الرّغم من كلّ العمليات القمعية والحضور المُكَثَّف للدَّوريات في جميع الأماكن، إلَّا أنَّ ذلِكَ لم يمنع الفدائيين والفدائيات من التنظيم والقيام بعمليات عسكرية، ففي يوم 27 جانفي 1957، قامت ثلاث فدائيات، وهن: جميلة بوعزة وفضيلة عطية وزاهية خلف الله مع دانيال مين (Danielle Minne) بوضع ثلاث قنابل موقوتة، تَمَّ تفجيرُها في كلّ من:

[1] أحسن بومالي، إضراب 28 جانفي 1957، مجلة الذاكرة، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص-ص 38-39 .

[2] سليمان بارو، حياة البطل الشهيد محمد العربي بن مهيدي، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص-ص 79-81 .

مخمرة "كوك هاردي" من طرف جميلة بوعزة، ومقهى "الكافتريا" من طرف فضيلة عطية، وفي مخمرة "الأوتوماتيك" من طرف زاهية خلف الله ودانيال مين[1].

أمَّا الحصيلة التي خلَّفتها التّفجيرات المذكورة، فيبدو أنَّها محل اختلاف على الأقل بين باحِثين هما برنار دروز(Bernard Droz) وإيف كورييز (Yves Courrière)؛ بِحيث أورد دروز أنَّ الحصيلة كانت 5 قتلى و34 جريحا[2]، وأمَّا كورييز فذَكَرَ أنَّ التّفجيرات خلَّفت 04 قتلى و60 جريحا[3].

أمَّا عن الرَّد الذي ترَتَّبَ عن التّفجيرات المذكورة، فيمكِنُ تَقْسيمُه إلى قِسْمَين، ردٌّ من طرف القوات الفرنسية العسكرية وردٌّمن طرف المُستوطنين. أمَّ الرّدُّ الرَّسمي فقد تَجَسَّدَ في الإجراءات التي قام بها ماسو عَقِبَ التَّفجيرات، عِنْدَما أسدى التَّعليمات لعساكِرِه بإلزام مسؤولي جميع المُؤَسّسات العمومية، وملاك المقاهي والمحلات التّجارية بضرورة تفتيش كلّ ما يحمِلُه الزَّبائن عند المداخل (مقاهي، متاجر، دور السينما)[4]. بالإضافة إلى ذلكَ، أصدَرَ ماسو تعليمات بعدم توقُّف المركبات على جانبي الطّريق، كما نَصحَ المستوطنين بتجنُّب التَجَمّع، وقام بإلقاء مناشير عن طريق الطائرات المروحية على الأهالي لإخبارهم بأنَّه مُتَحَكِّم في الوضع. بالإضافة إلى ما سبَقَ ذِكْرُه، تَجدُر الإشارة إلى أنَّ ماسو قام بالعديد من الاعتقالات الإضافية. لكن دون أن يُغَيِّر كل ذلِكَ من ثِقَةِ الأهالي بجبهة التَّحرير الوطني، بل، في المقابل، أثار ذلِكَ هَلَع المستوطنين[5]، كما قام الجنرال ماسو بعد هذه التّفجيرات مُباشرةً بمنع التّجول ليلا، بِحيثُ حَدَّد الوقت ابتداء من السّاعة التَّاسِعة ليلا إلى السَّاعة الخامِسة صباحًا، كما قام كَذلِكَ بتفتيش منازِل الجزائريين[6]

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 360، وانظر أيضًا أوساريس، المصدر السابق، ص 109
[2]Bernard Droz, Op-cit, p. 130
[3] Yve Courrière, Op-cit, p. 408
[4]Jacques Massu, La Vraie Bataille d'Alger, Op. Cit., p. 91
[5]Jacques Massu,Ibid, p-p 91-92
[6]Jacques Massu, Ibid, p 93

وأمَّا عن الرَّدِّ من طرف المُستوطنين، فقد ذَكَرَ بينجامين ستورا أنَّ مجموعة من المسُلمين الجزائريين لقوا حتفهم على يد مجموعة غاضِبةٍ مِنَ الأوروبيين[1].

2- على المستوى السياسي

يُمْكِنُ الحديث هنا على الوضع السياسي العام، وعلى اختطاف طائرة الدبلوماسيين الجزائريين والعدوان الثلاثي على مصر وتبني الكتلة الأفرو آسيوية للقضية الجزائرية بِشكْلٍ خاص نظرا لأهَمِّيَة هذه الأحداث.

أ- الوضع السياسي العام

أمَّا بخصوص الوضع السِّياسي، فبعد انطلاق الثّورة بأشهر، يبدو أنَّ الشَّعب الجزائري أصبَحَ ناضِجًا على المُستوى السِّياسي، ويعود الفضل في ذلِكَ على وجه الخصوص إلى المناشير التي كانت جبهة التّحرير الوطني تقوم بتوزيعها، وفيها مَطَالِبٌ بمقاطعة الإدارة الفرنسية وعدم التّعامُل معها، وتُرْجِمَ هذا الوعي السِّياسي إلى المظاهرات الشّعْبِيةِ التي قام بها الجزائريون في عِدَّة مناسبات تاريخية مثل المظاهرات التي أعقبت عمليات الفاتح نوفمبر وهجومات 20 أوت 1955، وذلِكَ من أجل إظهار مدى تَمَسُّك الشعب الجزائري بثورته وأنَّ جبهة التّحرير الوطني هي مُمَثِّلُه الوحيد[2].

يُضاف إلى ذلِكَ، الحَدَثُ السّياسي الهام الذي شهدته الثّورة التّحريرية، وهو انعقاد مؤتَمَر الصّومام في 20 أوت 1956، وهو الحدث الذي شَكَّلَ مُنْعَرَجا حاسِمًا في تاريخ

[1] Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie, Op-cit, 24

[2] جريدة المجاهد، تجاوب عميق بين الشعب وجيشه، العدد 9، الجزائر، 20 سبتمبر 1957، ص 3.

الثّورة الجزائرية لأنَّه حَدَّد مسارَها الشَّرعي والإيديولوجي، وبواسِطته تمَّ تنظيم مُخْتَلَف شرائح المُجْتَمع الجزائري[1].

أمَّا بخصوص الوضع في فرنسا، فقد عرفت أوضاعًا سياسية مُتدهورة، تمَثَّلت في حلّ البرلمان الفرنسي في الفاتح نوفمبر 1955 نتيجة الصراعات التي كانت قائمة بين الأحزاب السياسية المُخْتَلِفة التَّوجُّهات[2].

كما عرفت فرنسا حَدثًا هامًّا يمكن اعتباره ضربةً قاسية لها، تَمَثَّل في سقوط حكومة إدغار فور (Edgar Faure)، الذي كان على رأس الحكومة من 23 فيفري 1955 إلى غاية 02 جانفي 1956[3]، ونجاح الحزب الاشتراكي في الانتخابات بقيادة غي مولي (Guy Mollet). وفي 06 جانفي 1956، تمَّ الإعلان عن قيام الحكومة الجديدة[4]، إلَّا أنَّ الوضع لم يبق على حاله، إذ شَهِدت فرنسا الاستعمارية مُظاهرات عارمة قام بها المُعَمِّرون يوم 06 فيفري 1956 عند زيارة غي مولي إلى الجزائر ومطالبته بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر بهدف المحافظة على فكرة الجزائر فرنسية[5].

يُضاف إلى الظروف المذكورة أنَّ فرنسا عمِلت على تضليل الرَّأي العام الفرنسي والدّولي، وذَلِكَ عن طريق استخدام الدِّعاية الإعلامية لتشويه كِفاح الشَّعب الجزائِري، مُعتمِدَةً في ذلِكَ على الكَذِب والتَّصريحات المُلَفَقة والمناشير المُزَوَرة المنسوبة لجبهة

[1] عبد الستار مصطفى، الندوة التاريخية للذكرى 59 لإضراب ثمانية أيام 28 جانفي- 4 فيفري 1957، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، من 28 جانفي- 4 فيفري 2016.

[2] جريدة المجاهد، ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي، العدد 11، الجزائر، 1 نوفمبر 1957، ص 6.

[3] Yacef Saadi, La bataille d'Alger, T 1, Op. Cit., p 128

[4] المتحف الوطني للمجاهِد، مطبوعة حول الذكرى 41 اضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1996، الجزائر، 1996، ص 4.

[5] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المجلد 4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 297.

التّحرير الوطني والمُحَرَرة تحت إشراف الوزير المُقيم روبير لاكوست[1]، وبذلِك تَمَكَّنت الدِّعاية الفرنسية في سنة 1956 من السَّيطرة على الرّأي العام الفرنسي، حينها فقدت القضية الجزائرية أهميتها، بعد أن كانت تُعَدّ قضية السّاعة.

ب- اختطاف طائرة زعماء جبهة التّحرير الوطني

أمَّا عن الظروف الدّولية السّائدة قبل إضراب الثمانية أيام، فتمثّلت في تحقيق الثّورة هذه الانتصارات في الميدان العسكري، مما انعكس سلبا على فرنسا وشَوَّه صورتها دوليا، فاضطرَّت إلى استعمال أساليب عدّة للقضاء عليها، وإنَّ أهمّ تلك الأساليب كان: اختطاف طَائرة زعماء الثّورة في 22 أكتوبر 1956، عِندَما نفَّذت السّلطات الاستعمارية بتاريخ 22 أكتوبر 1956 عملية قرصنة جوية، إذ قامت باختطاف الطّائرة المغربية المُتَّجِهة من المغرب إلى تونس[2] ، وكان ذهاب الوفد الجزائري إلى تونس بدعوة من الرّئيس التّونسي لحبيب بورقيبة[3] لحضور ندوة شعارها وحدة المغرب العربي، دُعِيت إليه أقطار المغرب بهدف البحث في القضية الجزائرية من أجل إيجاد حلّ مناسب لها[4].

وبعد توجيه دعوة رسمية لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من أجل الحضور إلى الرباط بالمغرب الأقصى للتشاور بخصوص الندوة التي ستُعقدُ في تونس،

---

[1] أحسن بومالي، إضراب 28 جانفي 1957، المرجع السابق، ص-ص 40-41.

[2] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص-ص 44-45

[3] وُلِد عام 1903 بمدينة موناشير، وتربى فيها، أكمل دراسته حتى نال شهادة الحقوق بجامعة باريس، وفي سنة 1939 أسس الحزب الدستوري الجديد، سُجِن لمدة 11 عامًا، وفي سنة 1954 حققت تونس الحكم الذاتي نتيجة تطبيق سياسته "خذ ثم طالب"، وفي سنة 1956 نالت تونس الاستقلال النهائي، وفي سنة 1957 أُعلِنت الجمهورية التونسية وكان بورقيبة رئيسًا لها. يُنظر عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002، ص-ص 102-103،

[4] الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات N.E.P.A، الجزائر، 2008، ص. 170

عقد أحمد بن بلة[1] لقاءًا مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر لِيُطْلِعَه على الندوة، والتي أبدى عبد الناصر تخوُفًا كبيرًا بشأْنِها، ولم يُبْدِ ارتياحًا بشأْنِها خِشية تدبير مُؤامرة في الخفاء بين بورقيبة والحكومة الفرنسية وعُملائِها في المغرب، لهذا فضَّل عقد ندوة في مكان بعيدًا عن تونس والمغرب، ومع كل هذه الشكوك فقد حذَّر بن بلة بعدم قبول أيِّ حل لا يُحقِق الاستقلال التام للشعب الجزائري[2] .

سافر بن بلة ومحمد خيضر[3] مساء يوم 16 أكتوبر 1956 من القاهرة إلى مدريد أين التقى مع بقية قادة جبهة التحرير الوطني (محمد بوضياف[4]، حسين آيت أحمد[5])،

---

[1] من مواليد سنة 1916 بمغنية ولاية تلمسان حاليًا، نشأ في أسرة ريفية، تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان، وبعد أن بلغ الخامسة عشر من عمره انخرط مع عدد من رفاقه في حزب الشعب الجزائري، وبعد مظاهرات 8 ماي 1945 أصبح مسؤولاً عن القطاع الوهراني في المنظمة الخاصة، شارك في الهجوم على بريد وهران سنة 1949، أُلقي عليه القبض واستطاع الفرار من سجن البليدة في 1952، والتحق بالقاهرة كمسؤول عن التسليح، كان من الفاعلين في دعم الثورة وتسييرها في الخارج، تم إلقاء القبض علية مع رفاقه عند تحويل الطائرة التي كانت تُقِلُهم في 22 أكتوبر 1956، وبقي في سجون فرنسا حتى الاستقلال أين تمَّ الإفراج عنه هو ورفاقه، كان أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة، أنظر : أحمد بن بلة ، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة: العفيف الأخضر، ط3، دار الأدب، بيروت، 1981، ص –ص 5- 7

[2] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص–ص 265-266

[3] وُلد في 23 مارس بالجزائر العاصمة، ناضل في حزب الشعب الجزائري، وفي سنة 1946 أصبح نائب في الجمعية الوطنية الجزائرية، وفي عام 1950 سافر إلى القاهرة ليُصبح مسؤولاً عن الحزب هناك، بع اندلاع الثورة التحريرية أصبح رئيسًا للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، أُغتيل في 4 جانفي 1962، أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 190

[4] من مواليد 23 جوان 1926 بالمسيلة، نشأ في أسرة بسيطة، جُنِد إجباريًا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية ، انخرط في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، تولى مسؤولية المنظمة الخاصة في قسنطينة (1948-1950)، انتقل إلى فرنسا عام 1953، حضر اجتماع 22، وعيِّن عضوًا في المجلس الوطني للثورة (1956-1962)، ونائب للحكومة الجزائرية المؤقتة 1961، توفي في 21 جوان 1992. أنظر: شارل أندري فافرود، المرجع السابق، ص 212

[5] ولد في 26 أوت 1926 بمنطقة القبائل، نشأ هناك في أسرة بسيطة، انضم إلى حزب الشعب في 1942، كان مسؤولاً في المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل (1948-1950)، التحق بالقاهرة في عام 1951 وكان ضمن الوفد الخارجي للجبهة، تقلَّد عدة مناصب منها وزير الحكومة الجزائرية المؤقتة وهو في السجن، بقي بالمنفى إلى غاية سنة 1989، عاد إلى الوطن، توفي في ديسمبر 2015، أنظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص–ص 64-65.

واستعرض القادة مشروع الوحدة ووافقُوا على زيارة الرباط للالتقاء بالملك المغربي محمد الخامس[1] والسفر جميعًا إلى تونس لحضور الندوة[2]، وبعد وُصولِهم إلى المغرب يوم 20 أكتوبر من نفس السنة قابلوُا الملك محمد الخامس وانتهى هذا اللقاء بنتائج مهمة في انتظار إثرائِها في ندوة تونس، وقد لقي الوفد الجزائري إثر وُصولِه إلى الرباط اهتمامًا كبيرًا من وسائل الإعلام وهذا ما سمح لأجهزة المُخابرات الفرنسية من تتبع تحرُكات الجزائريين في المغرب، وخطَّطوُا لقرصنة الطائرة التي ستُقِلُهُم إلى تونس، وذلك دون إعلام الحكومة الفرنسية بهذه العملية، ولعلَّ المخابرات الفرنسية وبالتعاون مع عملائِها في الرباط تدخلوُا في آخِر لحظة لترتيب سفر القادة الجزائريين في طائرة خاصة بدل الشفر في طائرة ملكية[3].

ركب الوفد الجزائري طائرة مغربية من نوع D.C. 3، وبطاقم فرنسي، وكان هذا الوفد يضم خمسة أعضاء من قيادة جبهة التَّحرير الوطني (أعضاء الوفد الخارجي) وهم: أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت احمد ومحمّد بوضياف والصحفي مصطفى الأشرف، واتجهت الطائرة إل جزيرة "بالما" الاسبانية وفي طريقها تلقت أمرًا من طرف السلطات الفرنسية بإنزال الطائرة في مطار وهران لكن القائد تجاهل ذلك[4]، بعد استراحة بالما، واصلت الطائرة سيرها لكن باتجاه الجنوب، وبعد المرور على الأجواء الجزائرية

[1] ولد محمد بن يوسف المعروف بمحمد الخامس سنة 1909، وفي عام 1927 اعتلى العرش الملكي، ونتيجة ضغطه على الفرنسيين ومطالبته بتقرير المصير تمَّ نفيُه إلى جزيرة كورسيكا سنة 1953، التي لم يعُد منها إلاَّ سنة 1955ليبدأ رحلة المفاوضات مع الجانب الفرنسي والتي تُوِجت باستقلال المغرب، ليُواصل حكم المغرب إلى غاية وفاته سنة 1961، وكان من المؤيدين للثورة الجزائرية، يُنظر: لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 284

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص 267

[3] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الحكمة، الجزائر، د.س، ص 160

[4] أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 121

أجبرتها الطائرات العسكرية الفرنسية بالتوقف في مطار الجزائر، وهكذا قامت السلطات الفرنسية بعملية القرصنة الجوية، وتمَّ على إثرِها اعتقال قادة الثورة الجزائرية بالخارج[1].

تمَّ نقل القادة إلى مركز الشرطة القضائية بالأبيار أين تمَّ استِنطاقهم على التعاقب من طرف جميع أفراد البوليس، ثمَّ على يد العسكريين، وبعد بقائهم بالسجن في الجزائر لمدة عشرة أيام تمَّ نقلُهم إلى سجن "لا سانتي" "La Santé" بباريس، أين بقوْا فيه من أواخر 1956 إلى غاية مارس 1959، ثمَّ حُولِوا إلى جزيرة اكس "Aix"، في عهد ديغول[2]

قامت السلطات الفرنسية بإذاعة خبر إلقائها القبض على زعماء الثورة الجزائرية الذين كانُوا مُتجهين من تونس إلى المغرب، وإدعائها بحصولها على وثائق هامة تكشف عناصر الثورة وشبكات اتصالاتها، بل ذهبت فرنسا إلى أبعد من ذلك وأعطت للعملية بُعدًا آخر لتوهم الرأي العام، واستغلالها لحادثة استيلائها على مركبة "أتوس" المُحملة بالأسلحة من مصر نحو الجزائر[3].

ج- العدوان الثلاثي على مصر

جاء العدوان الثلاثي على مصر من أجل ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية ومنع دعم الدول المجاورة للقضية الجزائرية، وقد شارك فيه كل من فرنسا، بريطانيا وإسرائيل، وكان لكل واحدة منها غايتها في المنطقة، ففرنسا كانت ترغب في ضرب مصر من أجل المحافظة على مصر لأنها كانت تعتقد أنَّ الثورة الجزائرية كانت تتلقى الدعم من مصر من ناحية السلاح ودعمها لها سياسيًا من خلال التعريف بالثورة الجزائرية دوليًا من خلال

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، ط2، دار المعرفة، الجزائر، 1988، ص 216

[2] أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص-ص 125-126

[3] فتحي الديب، المصدر السابق، ص 274

إذاعة صوت العرب، وهذا حسب تصريح رئيس حكومتها أمام مجلس الأمة بباريس في جانفي 1957[1] .

استغلت فرنسا قرار جمال عبد الناصر لتأميم قناة السويس في 23 جويلية 1956، لتتحد مع بريطانيا وإسرائيل والسعي لإسقاط نظام عبد الناصر، وقد رفعُوا شعار "اسحقوُا عبد الناصر"[2]

تمَّ عقد لقاء سري في مدينة "سيفر" "Siver" الفرنسية بين أنتوني إيدن (Eden) رئيس حكومة بريطانيا، وبن غورين (Ben Gourin) رئيس وزراء إسرائيل، وغي مولي(Guy Mollet) وزير خارجية فرنسا، وفي هذا اللقاء تمَّ وضع خطة للعدوان على مصر[3]، حيث تقوم إسرائيل باستدراج الجيش المصري إلى سيناء ثمَّ تُبادر فرنسا وبريطانيا بمهاجمة بور سعيد واحتلالها ثمَّ النزول من تلك المنطقة إلى القنطرة والإسماعيلية والسويس، فتحتل بذلك كافة المنطقة وتضع الجيش المصري في كمين مُحكم التنفيذ[4]، لكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر استطاع أن يتخطى هذا الفخ بإعلانه الانسحاب من سيناء حتى يضمن سلامة جيشه وسلاحه، وقد شارك في هذا العدوان كبار الجنرالات الفرنسية أمثال الجنرال ماسو، غودار، بيجار[5].

لم يدم العدوان الثلاثي على مصر طويلاً، وذلك يعود إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي منه، حيث أعلن الرئيس الأمريكي إيزنهاور (Eisenhawer) معارضته لهذا العدوان لأنه كان يُحضِّر لحملة إعادة انتخابه،

[1]محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ج2، دار الابتكار، الجزائر، 2013، ص 123.

[2]أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص 239.

[3]بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2007، ص 116.

[4]أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، د.ط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 326

[5]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 18

وتضايق كثيرا من فرنسا وبريطانيا لعدم استشارته في الموضوع فضغط عليها لإنهاء العدوان[1]، أمَّا الإتحاد السوفياتي بقيادة خروتشوف "Khroutchev" فقد توعد بقصف عواصم الدول الثلاث ما لم ينسحِبُوا من مصر في الحال، في حين ندَّدت هيئة الأمم المتحدة على هذا العمل ووقفت موقف صارم اتجاه مُرتكِبي العدوان[2].

أمام هذه الضغوط قرَّرت الجيوش الثلاث وقف إطلاق النار، حيث أعلنت بريطانيا عن سحب قواتها بعض قواتها العسكرية من مصر في جوان 1956، ثم تلتها فرنسا في سحب ثلث قواتها، وفي 22 ديسمبر1956 أعلنت القوات البريطانية والفرنسية انسحابها من مصر، ليخرج آخر جندي من جنود العدوان في 31 من نفس الشهر[3]، لينتهي بذلك العدوان الذي أرادت فرنسا من خلاله الإبقاء على الجزائر الفرنسية، وأصدرت جريدة إنجليزية مقالاً حول نتائج العملية قائلةً: "لقد ذهب بنا أنتوني إيدن لإنقاذ قناة السويس وتحطيم جمال عبد الناصر، فإذا بنا أنقذنا جمال عبد الناصر وحطمنا القناة"[4].

خرجت مصر منتصرة من هذا العدوان، حيث تمكنت في 22 مارس 1957 من إعادة فتح القناة وأصبحت تتمتع بالاستقلال الكامل الذي كان له الأثر الإيجابي على حركات التحرير العربية خاصة ثورة التحرير الجزائرية التي وثقت علاقاتها مع مصر عقِب العدوان[5].

---

[1] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 116

[2] بن يوسف بن خدة، الذكرى 30 لإضراب الثمانية أيام، إقرار الإضراب، وقائعه، نتائجه، مجلة أول نوفمبر، ع81، 1987، ص 4

[3] عبد العظيم رمضان، المواجهة المصري الإسرائيلية في البحر الأحمر (1949–1979)، مطابع روز اليوسف، مصر، 1956، ص 90

[4] بن يوسف بن خدة، الذكرى 30 لإضراب الثمانية أيام، المصدر السابق، ص 5

[5] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة التحريرية (1954–1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 183

د- تبني الكتلة الأفرو- أسيوية للقضية الجزائرية في المحافل الدولية:

لعبت الكتلة الأفرو- أسيوية دورًا كبيرًا في دعم ومساعدة الثورة الجزائرية، ويعود الفضل في ذلك لبعثة جبهة التحرير الوطني بالخارج التي عمِلَت على التعريف بالقضية الجزائرية، وذلك بتوسيع نطاق الدعاية لها من الإطار العربي إلى الإطار العالمي.

كان مؤتمر باندونغ[1] أول فرصة للجزائر للتعريف بالثورة التحريرية، وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع في مدينة "بوقور" بأندونيسيا في 28 ديسمبر 1954 ، وحضر هذا الاجتماع خمسة رؤساء حكومات أسيوية (أندونيسيا، سيريلانكا، سيلان بورما، الباكستان)، من أجل دراسة إمكانية عقد أول مؤتمر أفرو- أسيوي، فاستغل أعضاء بعثة جبهة التحرير الوطني بالخارج هذا الاجتماع وسافر كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد إلى مدينة "بوقور"[2]، حيث قدَّمُوا مذكرة للمُجتمِعين طالبوهم فيها بإدراج قضية الجزائر في جدول أعمال المؤتمر الأول لمنظمة الأفرو-أسيوية، مُستغِلين الاجتماع في إجراء العديد من الاتصالات كان أهمها المُحادثة التي أُجريَت مع الرئيس الأندونيسي "سوكارنو أحمد" والذي وعدهم بتسجيل قضية دول المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على عقد أول مؤتمر لمنظمة الشعوب الأفرو- أسيوية في مدينة باندونغ من 18 إلى 24 أفريل 1955 [3].

اسْتَدْعَتْ دول مؤتمر باندونغ جبهة التحرير الوطني لتُشارك كعضو ملاحظ في أشغال هذا المؤتمر ضمن وفد مشترك يمثل الدول المغربية الثلاث، فتمكنت من كسب أول دعم دولي للقضية الجزائرية، كما عمِلت جبهة التحرير الوطني من نسج شبكة من

[1] مدينة بأندونيسيا

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المُعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكُتاب العرب، 1999، ص 117

[3] الغالي غربي،فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 481

العلاقات الودية مع مجموعة الدول الأفرو–آسيوية، كما عمِل الوفد الجزائري على التعريف بقضيتهم والوضع المتدني والحالة المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري[1]، وخرج المؤتمر بمبادئ منها: احترام السيادة الترابية لكل دول العالم، احترام حقوق الإنسان، حق الأمة في الدفاع عن نفسها، حق تقرير المصير للشعوب، محاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية بكل أشكالها، عدم التدخل في شؤون الغير، معارضة الحروب والتكتلات العسكرية والتجارب النووية[2]، التزام الدول المُشارِكة في المؤتمر بتقديم مساعدتها إلى الشعوب المُكافِحة من أجل استقلالِها، وقد أثارت هذه المشاركة الدولية للجزائر شكوك لدى فرنسا وأصبحت تحسب ألف حساب لهذه التظاهرة[3].

بعد ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر باندونغ، أي في جويلية 1955، تقدَّمت أربعة عشر دولة من مجموعة الدول الأفرو–أسيوية برسالة إلى الأمين العام لهيئة المم المتحدة تُطالبُ بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي ستجتمع في سبتمبر، وقد استندت في طلبها إلى مبدأ حق تقرير المصير[4].

عند طرح القضية الجزائرية أدى إلى انقسام في الرأي بين مُؤيدين ورافضين، لذا خُصِصَتْ لها ست جلسات تمَّ من خِلالِها تقديم البراهين للرافضين تدويلها والمُؤيدين لها، فقامت البعثة الجزائرية بالقاهرة في 22 أوت 1955 بتوجيه مذكرة إلى الدول الأعضاء

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 59

[2] أحسن بومالي،أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 16، دار الكرامة للنشر، الجزائر، 2007، ص 73

[3] مجلة الجيش الوطني الشعبي: إضراب ثمانية أيام التحدِّي الجماهيري، العدد 40030، ص5

[4]محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957–1985، ترجمة: علي تابليت، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 37

في الأمم المتحدة تُطالبهم بالإسراع في تهيئة الظروف الضرورية المناسبة لتسوية القضية الجزائرية بالطرق السلمية مُستَنِدةً في ذلك على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 3. سبتمبر 1955 بعد موافقة 28 دولة من أعضائِها مقابل رفض 27 دولة أخرى، وامتناع 5 دول عن التصويت، بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالِها، لكن ليس في هذه الدورة وإنما في الدورة المُقبِلة "الحادية عشر" وهذا نتيجة تكاتف الجهود العربية والدول الأفرو- أسيوية، إضافة إلى جهود مناضلي جبهة التحرير في الخارج كمحمد يزيد الذي قام بزيارة العديد من الدول العربية ودول شرق أسيا بهدف كسب عدد أكبر من الدول المُسانِدة للقضية الوطنية[2].

ومع اقتراب موعد مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامّة لهيئة الأمم المُتَّحِدَة، قررت لجنة التّنسيق والتّنفيذ تخصيص الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1956 أسبوعا لشن إضراب عام في الجزائر لمدّة 08 أيام بهدف تدعيم مسعى الكتلة الإفريقية – الآسيوية في الأمم المُتَّحِدَة عِند مناقَشَة القضية الجزائرية في العاشر من ديسمبر 1956، لكن انعقاد الجمعية العامّة للأمم المتَّحِدة تأجَّل بسبب أعياد رأس السّنة الميلادية إلى 28 جانفي 1957[3].

المطلب الثالث: أهداف إضراب الثمانية أيام وبداية التّحضير له

سيتناول هذا العنصر الأهداف التي حَدَّدَها قادَة جبهة التّحرير في المنطِقة المُسْتقِلَّة من الإضراب، وكذا كيفية التّحضير له سواء من طَرَف الجبهة أو من طرف العدو الفرنسي.

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 483

[2] محمد علوان، المرجع السابق، ص-ص 54-56

[3] أحسن بومالي: إضراب 28 جانفي 1957، المرجع السابق، ص 45

1- أهدافُه

لا شَكَّ في أنَّ رَغْبَةَ جبهَةِ التحرير في شَنِّ إضراب الثمانية أيام كانتمن أجل تحقيق أهداف مُعَيَّنَة. في هذا السياق، يقول بن يوسف بن خدّة في اختصار أهداف الإضراب أنَّ هدف الإضراب في نظر مسؤولي جبهة التحرير الوطني بسيط فهو بمثابة معركة سياسية تهدف إلى إظهار أنَّ جبهة التحرير الوطني تحظى بتأييد شامل كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري استنادًا لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ وللتوجيهات المُصاغة في المنشور[1]. كما ذكرت زهرة ظريف أنَّ هدف الإضراب هو إظهار دعم الشعب الكامل للوفد الجزائري إلى منظمة الأمم المتحدة حيث ستُنَاقَشُ المسألة الجزائرية[2].

وكذلك من أبرز الأهداف التي دفعت بالشعب الجزائري إلى الإضراب هو تحقيق الهدف المنشود، وهو الاستقلال حيث جاء في جريدة المقاومة ما يلي: "...كان الإضراب العام التزامًا من الشعب كُلِه أكد فيه عزمه على انتصار ثورته العظمى، وإقامة الدليل للجنرال ماسو وغي مولي ولاكوست بأنَّ تهديداتهم وبطشهم بالشعب في الإضراب يكون ثمن الاستقلال، وسوف يقيم الشعب الدليل على مبلغ هزيمتهم ويُثبِت مدى تمسُكِه بالجبهة[3].

جاء الإضراب أيضًا من أجل تأكيد مكانة جبهة التّحرير الوطني وتمثيلها للشّعب الجزائري، ومن ثَمَّ إفشال السّياسات المُتَنوعة المُتَّبعَة من طرف المُستعمِر الفرنسي[4] ، وبذلِكَ يتمّ توحيد صفوف الجزائريين على صعيد واحد من الكفاح المُشترَك، حتَّى يظهَرَ أمام العالم أنَّه شعب مُصمِّمٌ على مواصلة الكفاح من أجل استرجاع استقلاله الوطني. أيضا، في نَفْسِ التَّوجُّه تقريبا، كان هَدَفَ الإضراب إعطاء الثورة التّحريرية طابعا شعبيا،

[1] بن يوسف بن خدّة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 172 .

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 339

[3] جريدة المقاومة، " أهداف تحققت"، العدد 7، 16 فيفري 1957، ص 11

[4] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص-ص 35-36 .

أي أنَّه أراد تجسيد فكرة أنَّ المُمثِّلين الحقيقيين للشعب الجزائري إنَّما هم قادة جبهة التّحرير الوطني أمام الرأي العام الدّولي بصفة عامَّة، والرأي العام الفرنسي بصفة خاصة[1]، وفي ذلِكَ إرادة لوضع حد لخرافة الجزائر فرنسية أمام الرأي العام الدّولي عن طريق توضيح طبيعة النّزاع الدَّائر في الجزائر، وأنَّ الإضراب هَدَف إلى التّحضير لإعلان الثّورة العامَّة التي تَقَرَّرت في مؤتمَر الصّومام، حيث سيندفِعُ الشَّعب في موجة من العمل الثوري الجاد، والذي سيضع السُلطات الاستعمارية في موقف أعجز من أن تقف في طريق زحفه[2]، كما هَدَف الإضراب أيضا إلى تخفيف الضّغط على الجبال والأرياف، كما كانت تهدف قيادة الثورة إلى إحداث صدمة سيكولوجية بليغة داخليًا وخارجيًا يعي العدو خلالها بعدالة القضية الجزائرية، قصد الانتقال من التضامن العاطفي إلى التعاطف الإلزامي والصريح بأهداف جبهة التحرير الوطني[3]، كما هدف الإضراب إلى تعزيز الجهود التي يقوم بها وفد جبهة التحرير الوطني في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، آملين اعتراف هذه الأخيرة بعدالة القضية الوطنية، وإقناع بعض الدبلوماسيين الأجانب المُتردِّدين في موقفهم حول القضية الجزائرية[4].

إنَّ هذا الجانب مِنَ الأهداف يُشير إلى طابع العلاقة التي تَجْمَعُ جبهة التحرير مَعَ الشّعب الجزائري، وأنَّ نجاح الإضراب دليل على نجاح قوة هذه الرابِطة. وهنا، يمكن إضافة هَدَف آخر إلى الأهداف المذكورة وهو تقديم دليل قَوِّي للأمم المُتّحِدَة عن أمْرَين اثنين: أمَّا الأول فَهُو أنَّ جبهة التّحرير هي الممثل الشّرعي لإرادة الشّعب الجزائري، وأمّا الأمر الثاني فهو أنَّ هذا الشَّعب يريد فعلا أنْ يُقَرِّرَ مَصيرَه، ولهذا الأمر الثاني علاقَةٌ

[1] أحسن بومالي،إضراب 28 جانفي، المرجع السابق، ص 60 .

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 61 .

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 60

[4] جريدة المقاومة: أهداف تحققت،المصدر السابق، ص 3، وانظر أيضًا: سعيدي مزيان، قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 176

مُباشِرَةٌ مَعَ مبادِئ الأمم المُتَّحِدة التي من أجْلِها تأسّست، وهو مبدأ تمكين الشعوب من تحقيق مصيرها بنفسِها.

إنَّ الأهْدَاف المذكورة هِيَ أهدافٌ ذات قِيمة بالنّظَرِ إلى مدى تأثيرِها على الثّورة التّحريرية والقضية الجزائرية، ولِذلِكَ رأت قيادَةُ جبهة التّحرير ضرورة تنظيم هذا الإضراب، وبعد إصدار القرار وتحديد الأهداف المرجوة منه، بدأ العمل على التّحضير له من أجل إنجاحه.

2- التحضير له

يُمكِنُ النّظَرُ إلى الإعداد لتنفيذ إضراب الثمانية أيام من جانبين هما الجانب الجزائري والجانب الفرنسي. وفيما يلي سيتمّ إلقاء الضّوء على هذين الجانبين وتوضيح مُخَطّطات المُسْتَعمِر لوقف تنفيذ الإضراب، وما ترتّب عن تلك المُخَطَّطات من نتائِج على الشّعب الجزائري وعلى جبهة التّحرير الوطني.

أ. من الجانب الجزائري

إنَّ أول من اقترح فكرة الدخول في إضراب شامل وطويل المدى هو العربي بن مهيدي، ولقيت فكرته استحسانًا من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[1]فقد اقترح في البداية أن يدوم الإضراب لمدة شهر، فيما اقترح سعد دحلب يوم أو يومين عل الأكثر[2]، فاجتمع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[3] يوم 22 جانفي 1957 بالعاصمة وبعد عدة اقتراحات حول مدة الإضراب (ما بين 3 أيام و30 يوم)، اتفق أعضاؤها على شن

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 50

[2] سعد دحلب، المهمة منجزة، المصدر السابق، ص 45

[3] الأعضاء هم: العربي بن مهيدي، عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب.

إضراب عام لمدة ثمانية أيام[1]، ولم يتم تحديد ميعاد انطلاقه وذلك لرغبة أعضاء اللجنة أنْ يتزامن الإضراب مع شروع الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائري والتي أجلت مناقشاتها مرتين، ثم في الأخير تمَّ الاتفاق على أنَّ الإضراب سيكون من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957[2]،بعدها أصدروا تعليمات للولايات الست للشروع في عملية التحضير له[3]، كما وجهت اللجنة نداءًا في شكل بيان[4] وزعته على كافة الشعب الجزائري داخل الجزائر وفي فرنسا حيث دعته فيه للاستجابة للإضراب العام، وأهم ما جاء فيه: "... أيُّها الشعب المُجاهِد، أيُّها المواطنون من تجار وعمال وفلاحين ومحترفين، إنكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي للأمة التي فاتها شرف الكفاح المسلح، فامضُوا مُصَمِّمينَ واصبِروُا للمِحنة والبطش وأنواع العذاب التي يُسلِطُها عليكم العدو، فاللهُ معكم، وجبهة التحرير بجيشِها العنيد من ورائِكُم، تشدُ أزركُم وتأخذ بأيديكم إلى النصر، إلى الحرية وإلى الاستقلال[5]

كما دعت أيضًا الاتحاد العام للعمال الجزائريين[6] إلى إضراب موازٍ في العدد 13 من جريدة العامل الجزائري[7]، وفي هذا الصدد دعا الإتحاد العام للعمال الجزائريين العمال المُنحدرين من المناطق الداخلية العودة جماعيًا لبلديات إقامتهم من أجل المشاركة في

[1]سعد دحلب، المصدر السابق، ص 45. وانظر أيضًا: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ " الجزائر عامة من ماقبل التاريخ إلى 1962"، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص85

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 53-54

[3]أحسن بومالي، إضراب 28 جانفي، المرجع السابق، ص 61

[4]ينظر الملحق 14 ص 288

[5]جريدة المجاهد،الذكرى الأولى للإضراب الرهيب، العدد 27، ج1، الجزائر، 1958، ص 259

[6]تأسس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956، بقيادة عيسات إيدير، وكان للإتحاد دور جبار في مجال التجنيد، وإبرام العلاقات مع المنظمات المُماثِلة العاملة خاصة في البلدان الغربية، وبلك أصبح قادرًا على تعبئة الجماهير الشعبية لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني، كما هو الحال بالنسبة لإضراب الأسبوع، للمزيد أ نظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 110

[7] Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, Office Publication Universitaires, Alger, 2007, p.147

الإضراب وعدم الخضوع لعمليات الاعتقال والتعذيب[1]، كما قامت اللجنة بتوزيع المناشير على الإتحاد العام للتجار الجزائريين لتنفيذ الأوامر وتبني قرار الإضراب، وقامت بتوجيه نداءات سرية عبر إذاعة الجزائر السرية "صوت الجزائر الحرة المكافحة" تدعو فيها الشعب الجزائري إلى احتضان الإضراب العام، وفي هذا الصدَّد صدر منشور جاء في: "...بمناسبة انعقاد دورة جديدة لهيئة الأمم المتحدة ونِقاشِها حول القضية الجزائرية، يجب على الشعب الجزائري أنْ يقوم بالتعبير عن إرادته في الحرية والاستقلال، وهذا عن طريق مشاركة كل الطبقات الاجتماعية في إضراب الثمانية أيام في كل التراب الوطني،... سوف يُعطي الشعب عن طريق هذا الإضراب قدرة لممثليه في الأمم المتحدة لإقناع بعض الدول لأجنبية التي لا تزال عالقة في أذهانها أوهام حول السياسة الليبيرالية في الجزائر"[2].

كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتحضيرات أخرى للإضراب نذكر منها ما يلي:

-تشكيل لجان على مستوى الولايات، تساعدها لجان فرعية على مستوى المناطق والنواحي والمدن، يُشرِف على العملية مسؤولون مكوَنون من ثلاثة إلى أربعة أشخاص[3]،

-تشكيل لجان العمل للإضراب داخل الهيئات الهامة مثل: عمال الموانئ، النقل، الإذاعة، البريد، مصالح البلدية، وغيرها،

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 115

[2] المتحف الوطني للمجاهد، " الذكرى 41 لإضراب ثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957"، مطبوعة، الجزائر، 1998، ص 10

[3] المتحف الوطني للمجاهد، " الذكرى 55 لإضراب ثمانية أيام التاريخي 28 جانفي – 4 فيفري 1957"، مطبوعة، الجزائر، 2010، ص 10

-تشكيل لجان على مستوى الأحياء أين يُشرف مسؤولوها على توزيع المؤونة التي يحتاجها السكان خلال مدة الإضراب العام[1].

في نفس السياق، ذَكَرت زهرة ظريف أنَّ لجنة التنسيق والتنفيذ قامت بتشكيل لجان من الفتيات الفدائيات والمسبِّلات، حيث تمَّ تكليفهن بزيارة البيوت لشرح أهداف الإضراب ودعوة العائلات لتنفيذ أمر الجبهة في إنجاح الإضراب، كما قامت النساء بإحصاء العائلات المعوزة، كما تمَّ الاستعانة بالفنانين والفنانات نظرًا لشعبيتهم في أوساط الشعب، واستغلال شعبيتهم في توعية الأهالي بضرورة القيام بهذا الإضراب[2]، وفي هذا الصدد يضيف المُجاهد ياسف سعدي قائلاً: " ... من التحضيرات نذكر التي قام بها الفنان والمناضل حبيب رضا في الأوساط الثقافية مع الفنانين البارزين في الإذاعة والمسرح، ففي 20 جانفي اتجهت لبيت "الباش آغا بوطالب" ووجدت في انتظاري حوالي ثلاثون فتاة أغلبُهن فنانات ومغنيات محبوبات لدى الجماهير... وأظهرن كُلهن استِعدادَهنَّ في الترويج لهذا الإضراب، وكانت مُساهمتُهن ثمينة ... "[3].

لم تقتصر الدعوة للإضراب على داخل الوطن فقط، بل امتدت إلى خارجه، بحيث قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإبلاغ ممثليها في تونس والمغرب وفرنسا بقرار التحضير للإضراب الشامل لمدة ثمانية أيام، وذلك من خلال حملات الدعاية عبر الصحافة والإذاعة والمناشير، ويُذكَر أنَّ إذاعة تونس والرباط دعتا إلى بث حصص يومية قصيرة مُخَصَّصَة للحديث عن الإضراب الشامل في الجزائر[4]ضِفْ إلى هذا، فقد تمَّ تشكيل لجان

[1]أحسن بومالي، إضراب 28 جانفي، المرجع السابق، ص 62

[2]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 356

[3] شهادة مسجلة للمجاهد ياسف سعدي، إضراب ثمانية أيام والتحضير له، المتحف الوطني للمجاهد، 2010

[4]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 168

في البلدان المذكورة على مستوى تجمّعات الجزائريين من أجل المساهمة في إنجاح الإضراب[1].

بعد الاتفاق على موعد الإضراب (من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957)، صدَرَ منشور في 20 جانفي تضمن أمر الشروع في الإضراب بدءًا من 28 جانفي 1957 على الساعة الصفر، وورد في هذا المنشور ثلاث شعارات: القضاء على النظام الاستعماري، تحرير الجزائر، تأسيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية[2].

ب. من الجانب الفرنسي

لقد عملت السلطات الفرنسية كل ما بوسعها للقضاء على الإضراب في المهد وفي الساعات الأولى من بداياته، ومن جملة الإجراءات التي قامت بها ما يلي:

- استقدام الفيلق العاشر للمظليين ومحاصرة مدينة الجزائر

عندما تأكدت السلطات الاستعمارية الفرنسية بواسطة مخابراتها وعُملائها أنَّ الإضراب الوطني سيقع بلا شكّ، عكف الجنرال "ماسو" برفقة آلاف المظليين ورجال الشرطة وجلاديه وخبرائه في الحرب السيكولوجية على التحضير الحثيث لإقامة جهاز رعب للقمع، وذلِك بغرض كسر الإضراب والقضاء على جبهة التحرير الوطني، وهذا بعد حصوله على الضّوء الأخضر من طرف الوزير المقيم "روبير لاكوست" ومنحه كافة الصلاحيات لحفظ الأمن في مدينة الجزائر بموجب مرسوم صدَرَ في 7 جانفي 1957[3]، ومن الصلاحيات التي مُنِحت له: مراقبة تحرك الأشخاص مع إمكانية تحديد مناطق محرَّمة، ومراقبة العمليات التجارية لبعض المنتجات والمواد الأولية، وتنظيم الأماكن

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 19

[2] بن يوسف بن خدة ، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص- ص 60-61

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 358

العمومية مثل قاعات العروض والمقاهي...، إضافة إلى إقرار الاعتقالات والأمر بتفتيش المنازل والمحلاَّت ليلاً ونهارًا[1].

في هذا السِّياق، يقول الجنرال ماسو أنَّه من أجل إحكام القبضة على مدينة الجزائر، قام بالإعداد الجيّد عن طريق إشراك جميع مصالح الشّرطة وعلى رأسِهم مُحافِظ الشُّرطة، السيد سيكالدي رينو (Ceccaldi Raynaud)، الذي تَمَّ تعيينه على رأس المُعْتَقَل الذي تَمَّت إقامته عشوائيا، كما أنَّه أشْرَكَ جميع الأوربيين في عمَلِه فلم يكتَفِ بالفرنسيين لذلك أشرك الأوروبيين[2]، فأصبح الجنرال ماسو يملك بين يديه كل الصلاحيات لاستخدام جميع الوسائل كي يَكسر ويُخضع ويُرهِب ويعذِّب ويقتل ويطهِّر، وكانت صفة "حركة تمردية" التي اختارها الجنرال ماسو حيلتَه لتبرير الحقد والعنف اللَّذين سيُواجه بهما هذا الإضراب[3].

شرَعَ الجنرال ماسو في تدشين مهامه غداة تعيينه في وظيفته الجديدة مباشرة، فأمر بإغلاق مداخل ومخارج حي القصبة[4]، وفي فجر 08 جانفي 1957، تدافع المئات من جنود القبعات الحمراء على الحي العتيق لتمشيطه بشكل دقيق، بحيث قاموا بتفتيش المنازل والسّكان، وهذه هي الحملة الاستعراضية الأولى التي قام بها الفيلق العاشر للمظليين، وهي تكشف بوضوح عن عزم ماسو على تحويل جبهة مدينة الجزائر إلى مجال مُغلَق يسوده العنف والقمع[5]، في هذا السياق بالتّحديد يَصِف ماسو نفْسُه طَرِيقَةَ عَمَلِه قائلا: "وللحيلولة دون هروب النّمل الإرهابي واصطياده، أقوم بعزل الأحياء العربية (مُحاطة بأسلاك شائكة ومحروسةٍ بدوريات) وبتطبيق مُخَطَّطٍ جديد للمرور، فالأغلبية

[1] سيلفي تينو، عدالة غريبة، المرجع السابق، ص 71

[2]Jacques Massu, La vraie Bataille d'Alger, op-cit, p.91

[3]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 358

[4]ينظر الملحق 15 ص 289، يوضح تطويق أحياء القصبة من طرف مظليي الجنرال ماسو

[5]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 65

الكبرى من الشوارع ستكون ذات اتّجاه واحد، في حين توضَعُ سيارات لاسلكية في جميع مفترقات الطّرُق كما يتعلّق الأمر بإجراء إحصاء للعمال المُسلِمين بالأحياء الأوربية، وفي الميناء لإعطائهم رُخص دائمة للمرور"[1].

وهكذا، ضُرِبَت العزلة على أحياء بأكملها مثل أحياء القصبة والعقيبة وبلوزداد (بلكور سابقا) وحي المدنية والحراش، بحيث كان الدّخول إلى هذه الأحياء أو الخروج منها يتم عبر مَمَرَّاتٍ مُحدَّدة (من 3 إلى 5 ممرات في كل حي)[2]، حيث يخضع جميع المارّة إلى التّفتيش والمراقبة بواسطة ما يُسَمَّى بصفيحة القلي[3].

في 08 جانفي 1957، انطلقت العملية التي حملت اسم (شامبانيا) (Opération champagne)، وهي تسمية أطلِقت على مداهمات فرقة المظليين وعمليات القمع، التي كانت تحت قيادة ماسو، وقد تواصلت هذه العمليات طيلة سنة كاملة، وكان الهدف منها هو القضاء على الفدائيين وتدمير التّنظيم الثّوري[4]، فقد تمَّ وضع مخطط للتنظيم السياسي والعسكري المُتبَع من طرف أعضاء جبهة التحرير الوطني من قبل الجنرال ماسو، وعمل من خِلاله على الوصول إلى القادة السياسيين والعسكريين بالمنطقة المستقلة[5].

عمل ماسو على محاصَرة الأحياء الشَّعبية العربية بدورياته العسكرية والحواجز الأمنية المُقامة بالأسلاك الشائِكة والدّبّابات والمُدَرَّعات[6]، وكذا قيام دورياته بالمداهمات وعمليات التفتيش والاعتقالات، وكانت تلك الدوريات تتشكَّل من سبعة إلى عشرة

[1]Jaque Massu, op-cit, p.89

[2] مَشاهِد من فيلم معركة الجزائر

[3] هي آلة مستديرة تُستعمل للكشف عن المعادن، ذات مقبض طويل يُمرَّرها الجنود على الشخص المُعرّض للتفتيش وعلى حقائبه للكشف عن الأسلحة المُحتمَل وجودها بحوزته. يُنظر بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 66 .

[4] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 65

[5]ينظر الملحق 16 ص. 290

[6] مشاهد من فيلم معركة الجزائر

عسكريين، يجوبون الشّوارِع ويقومون بالتّمشيط والاعتقال والتفتيش ، وسنّ نظام التعذيب الذي لم ينجُ منه أحد، لا الأطفال ولا النساء ولا الشيوخ، ولم يكتف رجال الجنرال ماسو بتعذيب الموقوفين في الثكنات والأماكن المخصصة لذلك، بل راح يُمارس أشنع أنواع التعذيب في سكنات الموقوفين أنفسهم خاصة داخل حي القصبة[1].

إنَّ عملية محاصرة مدينة الجزائر كانت عن طريق التقسيم العسكري المعروف بالطريقة التربيعية "Quadrillage" لتسهيل رصد تحركات الجزائريين والقضاء على الفِدائيين (الذين أصبحت تنعتهم السّلُطات الفرنسية بالإرهابيين)،فعن الطريقة المُستعملة للاستحواذ على مدينة الجزائر، كَتَب ماسو: "بدأت في ليلة 07 إلى 08 جانفي عملي آمِرا ببدء عملية الاستحواذ والمراقبة الشّاملة للقسم الشّمالي الغربي للقصبة وذلِك على السّاعة الثالثة صباحا، واشتملت العملية على تفتيش واسِع النِّطاق، باستخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلِك استخدام موظفات المساعدة الاجتماعية لمساعدة مصالح الأمن على مستوى المنازل التي تقطنها نساء مسلمات" كما كتَبَ أنهم لم تكن لديهم: "سوى القليل من المعلومات، ولكن كانت طريقتهم في الحصار الكلي والعمل الجماعي جيدة"[2].

وفي سِياق الحديث عن طريقة عمل ماسو، تروي زهرة ظريف أنَّها كانت ذات يوم في بيت مُصطَفى عمّ جميلة بوحيرد مع الإخوة ياسف سعدي وعلي لابوانت وعمر الصغير وحسيبة بن بوعلي، فتقرر على هؤلاء الصّعود إلى السّطح، أين كان مخبر صناعة القنابل، لأنَّ المكان كان مُحاصَرا من طرف مِظَلِّيي ماسو، وكانت التّعليمات المُوَجَّهة إلى زهرة ظريف وجميلة وفتيحة تقضي بأن يمنعن بأي وسيلة هؤلاء العساكر من الصعود إلى السّطح. ومع طلوع الفجر، دخل هؤلاء العساكر إلى العمارة، وحينها قامت زهرة وجميلة بتشغيل جهاز الراديو على أنغام الموسيقى الكلاسيكية، وقُمن بترتيب المنزل

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 342-343

[2] Jaque Massu, La Vraie Bataille d'Alger, op-cit, p8

لتشتيت انتباه المظليين، وبالفعل أفلحتا في تشتيت انتباههم عن مخبر السِّلاح في أعلى السّطح[1].

إنَّ ما رَوَتْهُ ظريف عن هذه الحادِثة بالتّحديد يُشير بدون شك إلى تحَكُّم الفدائيين الواضِح في الوضع، ويُنِمُّ عن تدريب فعال على أساليب تشتيت انتباه العسكريين الفرنسيين، كما يوضِّحُ الإيمان الراسخ لهؤلاء الفدائيين بقضيتهم وثقَتهم الكاملة في صحَّةِ أعمالهم الفدائية.

قامت السُّلُطات الفرنسية إذا بإحكام القبضة على مدينة الجزائر، وخاصّة حي القصبة إلى غاية منتصف جانفي1957، عندما بلغ عدد الأشخاص الموقوفين أرقاما قياسية (حوالي 3000 موقوف)، نُقِلوا إلى مُعَسْكرات الاستنطاق، التي سُمِّيَت احتشاما "مراكز العبور والفرز"، وقد أقيمت أولى تلك المراكز داخل مدرسة الاتّصالات ببن عكنون، ثمّ في حي بني مسوس، وتمَّ تجهيزُها من أجل القيام بعمليات الاستنطاق[2].

إنَّ عدد الأشخاص الموقوفين الذي ذَكَرَه بن خدَّة هو عدد قياسي فِعلا إذا ما قارنّاه مع الرقم الذي ذَكَرَتهُ السُّلطات الاستعمارية عِندما صرَّحت في 16 جانفي 1957 بأنَّها اعتقلت 250 شخصا مشبوها بأحياء مدينة الجزائر: الحراش، بئر خادم وسانت أوجين، وأنَّها اعتقلت أكثر من 1000 مواطن[3]. وإنَّ هذا الاختلاف في الأرقام يُعيدُنا بلا شَكّ إلى الاختلاف في الأرقام المذكورة بخصوص عدد شهداء حادِثَةِ تفجير شارِع طيبة (كما تَمَّ ذِكْرُه في الفصل الأول). في هذا السِّياق، ذَكَرَ ماسو في مُذَكِّراتِه أنَّه سَعَى إلى القيام بأكبر عدد ممكن من الاعتقالات بِهَدف اعتقال قادة جبهة التّحرير الوطني المُكَلّفين

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 346-347

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 69

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 70

بإصدار الأوامر المتعلّقة بالإضراب[1]، وإنَّ ما يُمْكِنُ استنتاجُه من هذا الكلام أمران: أمّا الأمر الأول فهو أنَّ عَمَل جبهة التّحرير كان يتمّ في سرية تامّة عَجَزَ عن كَسْرِها من سبَقَ ماسو، وأمَّا الأمْرُ الثاني فإنَّ ماسو يبدو أنَّه اختار أنْ كَشف وَجْه المُسْتَعمِر بوضوح وهو الوجه الذي لا يأبَه لأرواح الجزائريين مهما كان انتماؤُهم، وهذا خِلاف سياسات التّهْدِئَة التي استَعْمَلها هذا المُسْتَعمِرُ مِنْ أجل أن يُخْضِعَ هذا الشّعب.

لقد تمَّ وضع بعض القوانين الجديدة، لعلَّ من جملتِها القانون الذي يَعْتَبِرُ كلَّ فردٍ ينتمِي إلى ما سُمِّي بـ"التنظيم الإرهابي" مصيره الموت، وأنَّ السُّلُطات الفرنسية من حقِّها استجواب أي شخص "مُشْتَبَه فيه"[2]. وقد أدَّى هذا إلى خلق وضع سيء جدا في مدينة الجزائر بسبب المراقبة المُشَدَّدة التي فرضتها السلطات الاستعمارية من خلال الحضور المكثَّف للجيش داخل كل المدينة، فقد قرر روبير لاكوست هجومًا عامًا وشاملاً على المستويين العسكري والسياسي بقوله: "هذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة بالقضاء على الأرضية السياسية والعسكرية للخارجين عن القانون"، وهكذا دفَّق الجنرال ماسو آلاف المظليين ورجال الشرطة والمخبرين والجلادين على الأحياء العربية الشعبية وبدؤوا التمشيط والاعتقال داخل القصبة[3].وهنا، تَجْدُرُ الإشارَةُ إلى لجوء المُسْتَعمِر إلى ما يُسَمَّى بعمليات الإعدام التي لا تخْضَع لمحاكمات عادلة أو ما يُطْلَقُ عَلَيْها بالفرنسية Les exécutions sommaires.

3- الإعدام خارج الإطار القانوني

أمَّا فيما تَعَلَّقَ بتعريف مصطَلَحِ "الإعدام خارج الإطار القانوني"، فهو ترجَمَةٌ للمصطَلَح الانجليزي Summary Execution (وهو يكافِئُ المصطلَح الفرنسي Exécution sommaire)، الذي وردَ تعريفه في قاموس Oxford بأنَّه إيقاع عقوبة الموت على السّجين

[1]Jaque Massu, la vraie bataille d'Alger, op-cit, p 93

[2] نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص 59

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص344

دون أن يحْظَى بمحاكمة عادِلَة[1]، ويبدو من وجهة نظَرٍ تاريخية أنَّ John Porteous (1695–1739)، كان أول من أُعدِم خارج الإطار القانوني[2]، أمَّا في الجزائر فقد تعرّض العديد من المناضلين للإعدام دون محاكمة عادلة ولعلّ من أهمهم الشهيد العربي بن مهيدي.

– الشهيد محمد العربي بن مهيدي وإعدامه خارج الإطار القانوني

وُلِد محمد العربي بن مهيدي عام 1923م بدائرة عين مليلة ولاية أم البواقي [3]، وتبعد بحوالي 50 كلم عن قسنطينة ، وهي تمثل إحدى أهم المراكز الكبرى في ذلك الوقت[4].

نشأ وترعرع في أسرة فلاحية ميسورة الحال[5]. بدأ بن مهيدي دراسته في زاوية المنطقة، فحفظ ما تيَّسر له من القرآن الكريم، وتعلم مبادئ الكتابة والقراءة بلسان عربي، ثم أدخله والده المدرسة الإبتدائية الفرنسية بمدينة عين مليلة، ثم انتقل إلى مدينة باتنة وهناك تحصل على الشهادة الإبتدائية بدرجة امتياز وكان ذلك سنة 1937م، انتقل مع أسرته إلى عاصمة الزيبان بسكرة وهناك أكمل دراسته في مدرسة لافيجري، وكان يتلقى فيها دروسًا بالعربية وبالفرنسية، في حين كان والده يشتغل في تجارة التمور[6].

إنَّ التربيـة الوطنيـة والدينيـة الصـحيحة لـبن مهيـدي جعلتـه ملتزمًـا بواجباتـه الدينيـة والوطنيـة[7]، انخرط في النشاط الكشفي عام 1941، وفي عام 1942 انخرط بن مهيدي في صفوف حزب الشعب الذي هو امتداد لنجم شمال افريقيا وقد كان من كوادر الحزب[8]،

---

[1] Oxford online dictionary, Retrieved on 21/1/2020, at : 16 :11, source : www.lexico.com/

[2]https://www.undiscoveredscotland.co.uk

[3] بارو سليمان، حياة البطل محمد العربي بن مهيدي، دار الهدى، عين مليلة، 1989م، ص. 16

[4] El Hachemi Trodi: L'Arbi Ben Mhidi L'homme des grandes rendes –vous, 2eme edition, ENAG, Algérie, 2009, p. 19

[5]خالفة معمري، العربي بن مهيدي رمز الوطنية، ترجمة: أحمد خلاص، وزارة المجاهدين، منشورات ثالة، الجزائر، 2004م، ص. 11

[6]سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، ج3، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2004، ص. 100

[7]رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص. 168

[8]محمد حربي، الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص.91

وبعد حله من طرف القوات الفرنسية انضم إلى حركة أحباب البيان والحرية عام 1944[1]، شارك في أحداث الثامن ماي 1945 حيث تمَّ إيقافه وسجنه لمدة شهر، أين تعرض للتعذيب، وبعد إطلاق سراحه تأكد هو ورفاقه أنَّ المستعر لا يفهم سوى لغة السلاح[2]، بعدها انضم بن مهيدي إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946[3]، وبعد اكتشاف المنظمة عام 1950م، وظهور أزمة الحركة، فقد برز تيار ثالث ينادي بالعمل المسلح وكان بن مهيدي مِن المطالبين بالثورة ضد المستعمر[4].

كان من المنادين بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23مارس 1954م، وبعد استقراره في العاصمة اتصل بأعضاء المنظمة الخاصة، فعقدوا اجتماعا في 25 جوان 1954 واتفقوا على القيام بثورة مسلحة ضد المستعمر الفرنسي وتأكدوا أنَّ العمل الثوري ودعم الشعب هو الحل للخروج من هذا الوضع، وهنا ألقى بن مهيدي مقولته المشهورة : " ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب[5].

كان من ضِمن أعضاء لجنة الستة في 10أكتوبر 1954، والتي قررت تأسيس جيش التحرير الوطني، وإعداد بيان سياسي وتقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وكان بن مهيدي قائدًا للمنطقة الخامسة، كما كان من مفجري الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، دون أن ننسى ترأُسه لمؤتمر الصومام في 20 أوت 1956[6].

بعدما أصبحت الجزائر العاصمة منطقة مستقلة بقرار مؤتمر الصومام فقد أصبحت تسمى بالمنطقة المستقلة وهي تابعة مباشرة للجنة التنسيق والتنفيذ، وقد أُسنِدت القيادة السياسية لهذه المنطقة إلى العربي بن مهيدي ويساعده ياسف سعدي، فقد قام بن مهيدي

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص. 169

[2] رابح لونيسي،المرجع نفسه، ص. 169

[3] عبود بن سايح، محمد العربي بن مهيدي رسالة خالدة للأجيال، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص. 08

[4] محمد عباس، اغتيال حلم...أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009، ص. 32

[5] Yacef Saadi, La Bataille D'Alger, Tome 3, Editions Publisud, 2004, p. 49

[6] السبتي غيلاني، الإعدام خارج الإطار القانوني للأسرى، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17، 2012، ص 178.

بتنظيم خلايا فدائية مهمتها تنفيذ عمليات مسلحة ردًا على القمع الذي يقوم به الجيش الفرنسي، وهذا ما أدى إلى جلب الرأي العام الفرنسي والعالمي للقضية الجزائرية [1].

فشهدت المنطقة المستقلة العديد من العمليات الفدائية تحت إشراف بن مهيدي وبمساعدة كل من ياسف سعدي وعلي لابوانت، ثم جاء قرار إضراب الثمانية أيام، من 28 جانفي إلى غاية 04 فيفري 1957[2]، فاستُدعي الجنرال بول أوساريس الذي كُلف بالبحث عن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وإحكام القبضة على المنطقة المستقلة، والتي كان بن مهيدي قائدها.

بدأت السلطات الفرنسية عملية البحث وذلك من خلال المداهمات وتعذيب الأبرياء من الأهالي للحصول على معلومة ما تقودهم إلى قائد من قادة المنطقة المستقلة، فقد كانوا يقومون بتعذيب السكان في بيوتهم[3].

تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من اكتشاف العديد من مخابئ فدائي الجبهة في مدينة الجزائر نتيجة حملة المداهمات، والتي أسفرت أيضًا عن العديد من المفقودين الذين قُتلوا تحت التعذيب[4].

أُلقي القبض على بن مهيدي في 16 فيفري 1957، في شقة في الحي الأوروبي (كلود دي بيسي) والسؤال المطروح هو: كيف استطاعت قوات العدو اكتشاف مكانه بهذه السهولة وبالسرعة التي لم تكن تتوقعها؟ إنَّ إلقاء القبض عليه بالطريقة التي ذكرتها تقارير السلطات الفرنسي وحسب الملابسات التي ذكرها بعض رفاقه مثل بن يوسف بن خدة تُرجح عامل المصادفة، ولكنها في الوقت نفسه تثير الحيرة والاندهاش[5].

---

[1] السبتي غيلاني، المرجع نفسه، ص. 178

[2] جيلالي صاري، ثمانية أيام من معركة الجزائر(28 جانفي-4فيفري 1957)، المرجع السابق، ص.34

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص. 373

[4] عامر رخيلة، خلفيات ونتائج إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957، مجلة أول نوفمبر، العددان 177-178، الجزائر، 2013، ص. 70

[5] المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد محمد العربي بن مهيدي، الجزائر، 2002، ص -ص.150-153

يؤكد الجنرال بول أوساريس في حديثه: "قمنا بإلقاء القبض على بن مهيدي، بعد تحصلنا على عنوانه وتم تبعًا لذلك إيقافه[1] من طرف الوحدة الثالثة للمظليين التي يقودها بيجار تحت إشراف جاك آلار ضابط استعلامات هذه الوحدة، وبقيت هذه المعلومة سرية لمدة أسبوع كامل، ونُقل بعدها إلى مركز قيادة العقيد بيجار وهناك تعرض إلى سلسلة من الاستجوابات منها أسباب حرب التحرير ضد الاحتلال الفرنسي والهدف من هذه الحرب، وعن سبب حمل القنابل في القفف ووضعها في المقاهي وفي الأماكن العمومية، والدافع لفعل ذلك؟ وعن هذا السؤال أجاب بن مهيدي:" أعطونا طائراتكم ومدافعكم نعطوكم قففنا، أمَّا ما يدفعنا لفعل هذا العمل لأنه الوسيلة الوحيدة التي لدينا لقهركم بها"[2].

لقد تعرض بن مهيدي لعمليات التعذيب الوحشي ولكنه استطاع الصمود أمام جلاديه فلم يعترف له بأدنى معلومة عن الثورة، فقد جربوا معه كل الوسائل الجهنمية في التعذيب. لكن هناك اختلاف في قضية تعذيبه فنجد عدة روايات منها:

يقول أوساريس أنَّ بيجار لم ينجح في إقناع خصمه بينما كان يعامله بكل عناية، فلم يُبدي بن مهيدي أيَّ رغبة في التعاون مع فرنسا، ففي 03 مارس 1957 تحدث أوساريس مع الجنرال ماسو بحضور ترانكيي حول مصير بن مهيدي، وفي الأخير قال له ماسو : "تكلف به واعمل ما يليق وسأغطي عملك"[3].

يقول أوساريس: "هنا فهمت أنَّ ماسو تحصل على الضوء الأخضر من الحكومة[4]، ثم يؤكد على أنَّه هو من تسلم بن مهيدي بعد ليلة من ذلك، وبعدها تم نقله إلى مزرعة منعزلة على بُعد بضعة كيلومترات جنوب غرب العاصمة، وبمجرد إدخال بن مهيدي إلى

[1] بول أوساريس، المصدر السابق،ص. 127

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص. 70

[3] الجنرال أوساريس، المصدر السابق، ص. 132

[4] أساريس، المصدر نفسه، ص. 133

الغرفة تم تقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لاحتمال حدوث عملية انتحار[1]، وكان ذلك يوم 4 مارس 1957، وفي 6 مارس 1957 أعلنت الصحافة الفرنسية خبر انتحاره[2]".

كتبت عنه صحيفة الاندبندنت (The Independent) البريطانية أنَّه تصدَّر عناوين الصُّحُف في 2001 بنشرِهِ لمذكّراتِه، التي وَصَفَ فيها "بلا تحيُّز" التَّعذيب وعمليات الإعدام التي شاركَ فيها والتي أثارت ضجّة في فرنسا، وأضافت الصحيفة أنَّ الرّئيس الفرنسي آنذاك (عند نشر مذكّرات أوساريس) كان "مذعورا" لما تضمَّنَه الكتاب من رعب، خاصة بعد اعترافه بأنَّ العربي بن مهيدي وعلي بومنجل تمت تصفيتُها ولم ينتحرا كما كان يُرَوَّج له[3].

دافع أوساريس عن أساليب التّعذيب التي اتّبعها ووصفها بأنَّها كانت مناسبة لعصر التطور[4] قائِلًا أنَّها كانت ضرورية أمام "حالة طوارئ سياسية"[5].

إنَّ كُلَّ هذه الأعمال القمعية بَرَّرَها ماسو بقوله أنَّها جاءت من أجل حفظ النِّظام داخِلَ مدينة الجزائر، لاسيما بعد إذاعة خبر الإضراب بالفرنسية والعربية والأمازيغية عبر إذاعة "الأوراس"[6]، كما يُؤَكِّد ماسو أنَّه كان يعمل على مجابهة هذا الإضراب في مختلف مراحله: الإعداد، الانطلاق، التنفيذ، العواقب (النتائج)، وهذا يَصُبّ أيضا في نفس مَصَب تصريحِه في18 جانفي من نفس السنة عِنْدَما قال: "ستكون الجزائر محمية ومطهرة"[7]، وهُوَ يعني –بالاستناد إلى ما ذُكِرَ آنِفًا– أنَّه مُخَوَّلٌ باستخدام كافة الوسائل والطّرُق من أجل وَقْفِ تنفيذ الإضراب، وهذا بالتّحديد ما أكَّدَتْهُ زهرة ظريف في تَعْلِيقِها على الأساليب القَمْعِيَة التي اتَّبَعها ماسو في التّعامُل معَ الإضراب، فقد ذَكَرت أنَّ ماسو استَخْدَمَ كافَةَ

[1] المصدر نفسه، ص .135

[2] السبتي غيلاني،المرجع السابق، ص. 179

[3] Spencer C. Tucker: Op-cit, pp. 53-54

[4] Emily Langer: Op-cit

[5] Davis Porter: Op-cit, p.549

[6] Jaque Massu, La vraie bataille d'Alger, op-cit, p. 89

[7] Ibid, p. 90

الوسائل من أجل التّكسير والإخضاع والإرهاب والتّعذيب والقتل والتّطهير، ولهذا اعتبر الإضراب حركةً تمرُّدية، وهو ما أراده أن يكون ذريعة يبرر بواسطتها جميع الممارسات التي سيقوم بها لاحِقًا[1]، وتُضِيفُ أنَّه (أي ماسو) حوَّل مدينة الجزائر إلى عاصمة عالمية للتعذيب نتيجة المعاملات المعادية للإنسانية، فقد انجَرَّ عن هذه الممارسات القمعية مئات القتلى وآلاف المفقودين، وذلِكَ بدون محاكمتهم،بالإضافة إلى ذلك آلاف المساجين الذين تمَّ إعدامهم عن طريق المقصلة وبدون أية محاكمات[2].

لقد خَصَّصَ ماسو عُطْلَةَ نِهايةِ الأسبوع السّابقة ليوم 28 جانفي لإلقاء القبض على الفدائيين الذين كانوا يقومون بأدوار مهمَّة قبل الإضراب وأثناءه، بِحيث قام عناصر الفيالق الأربعة (التي سبق ذكرها في الفصل الأول) مرفوقين بعناوين الأحياء وأرقام الطُّرُقات والبنايات، التي وُزِّعَت عليهم بِحسب أماكن تمَرْكُزِهِم داخل مدينة الجزائر[3].

لقد قام المظلِّيون بشنِّ عدد من العمليات وإلقاء القبض على حوالي 900 إلى 1200 شخص مُبَلّغ عنهم على متن الشَّاحِنات، واعتقالهم في ساحةٍ مُحاَطَةٍ ببنايات صغيرة تابعة للمدرسة العسكرية الموجودة ببن عكنون في نواحي مدينة الجزائر[4].

وهكذا، يبدو أنَّ اختيار ماسو لعُطْلَةِ نهاية الأسبوع كان لِسببٍ وجيه جِدًّا، فقد ذَكَر هو بنفْسِه أنَّ نَتيجَةَ اختيارِه كانت إلقاءَ القَبْضِ على أعداد كبيرة من الفدائيين والمُشتَبَهِ فيهم، بِحيثُ تمَّ في فجر 22 جانفي 1957حَشْد المئات من المُشْتَبَهِ فيهم ببن عكنون، كما ذَكَرَ في تَبرير ذلِكَ أنَّ العملية المُسَمَّاة "شامبانيا"، قد تمَّت بطريقة لا ينجر عنها

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 358

[2] زهرة ظريف، المصدر نفسه ، ص 359

[3] Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, op-cit, p 90

يُنظر أيضًا سعد دحلب، المصدر السابق، ص 48

[4] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 49

سوى الحد الأدنى من العواقب الوخيمة[1]، وهُوَ الأمْرُ الذي يتنافَى مَعَ الواقِعِ بِشَكْلٍ مَلْحوظ وذلِكَ ما هُوَ ملحوظ مِنْ نتائِج الإضراب.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القولُ أنَّ هذه المَهَمَّة المعادية للإنسانية أُسْنِدَت إلى أفراد الجيش من أجل تحقيق أبشع نتائج القمع والممارسات غير العادلة، وكذا إفشال الإضراب وتقتيل والتّنكيل بكل من يقِفُ في وجع السلطات الاستعمارية ويُسانِد جبهة التحرير الوطني في إنجاح هذا الإضراب في مدينة الجزائر، وبالتّالي إسماع الرأي العام الدَّولي بالقضية الجزائرية.

لقد نجح الجنرال ماسو بطرقه القمعية في إحكام السَّيْطَرَة على منافذ ومخارج أحياء العاصمة، ولكن، على الرّغم من ذلِكَ، لم يَتَمكَّن من السَّيْطَرَةِ على مسؤولي جبهة التّحرير الوطني الذين كانون يعملون في حي القَصبة، ويشَجِّعون الجزائريين على تنفيذ الإضراب، والدَّليل على ذلِكَ هي ردود أفعال هؤلاء المسؤولين على الممارسات القمعية التي كان ماسو يقوم بها بواسطة فرقته المظلّية[2].

كان الجنرال ماسو يُهدِّد الأهالي في حال قيامهم بالإضراب، وذلِكَ بفتح مَحَلَّاتِهم عنوةً ومُصادرَةِ بضائِعهم، إذا لم يلتحِقوا بمحلّاتهم. وفي انتظار اليوم الموعود، قام ماسو بتطويق مدينة الجزائر وتقسيمها ومراقبتها مراقبة دقيقة بزعْمِ حمايتها وتطهيرها[3]، وزادت الاعتقالات وتمَّت تهيئة العديد من الأماكن من أجل القيام بعمليات الاستنطاق، وكانت هذه الأماكن عبارة عن فيلات على غِرار (فيلا سوزيني)، التي كانت مَحَلَّ إقامة قنصل ألمانيا، وقد تمَّت مُصادَرَتُها في فترة وجيزة قبل انطلاق عمليات الاستنطاق.

[1]Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, op-cit, p 90

[2] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص-ص 40-41

[3] جيلالي صاري، المرجع نفسه، ص -ص 40-41

في نفس السِّياق، يُضيف أوساريس قائلا: "لقد تَمَّ وضع حوالي 1500 سجين بمُعسكَر بني مسوس، في حين أُرْسِلَ الباقون إلى مُعَسْكَرات فرنسية فرعية، كما تَمَّ استجواب الكثير من (المُتَّهَمين) وخاصَّةً الأشخاص المتورِّطين في عمليات دموية"[1].

4- الدعاية الاستعمارية

يبدو أنَّ الآلةَ القمعية الاستعمارية لم تقتصر أثناء إعدادِها لِمُخَطّطات إفشال الإضراب على ممارسات ماسو القمعية إلى أبعد الحدود -كما سبق وَصْفُها-، بل يُضاف إلى ذلك أيضا الدَّور الذي لعبته وسائل الإعلام الاستعمارية من صحُفٍ وإذاعاتٍ، التي قامت-من جملة أعمالها- بنشر نداء[2] فيه نبرة تهديدية إلى الجزائريين بعدم القيام بالإضراب[3]، فقد أنشأت السُّلْطَة الاستعمارية إذاعة سِرِّية مزيفة أطلقت عليها اسم "صوت الجزائر الحرة المجاهدة" بتدبير من "روبير لاكوست" لتقليد إذاعة "صوت الجزائر الحرة المكافحة" وهي إذاعة جبهة التحرير الوطني، وتكمن مهمة الإذاعة المُزيفة في إذاعة أوامر تتناقض مع أوامر جبهة التحرير الوطني وتُؤكد أنَّ الإضراب مناورة استعمارية يجب إحباطها[4].

إضافة إلى ذلِك، فقد قامت السلطات الاستعمارية بتوزيع مَناشِير مُزَيفَة تحمِل على أوراقها صورة العلم الوطني وكُتِبَ في أعلاها جبهة وجيش التحرير الوطني، وفي هذا الصدد يقول ماسو: "قمت بإلقاء المناشير بواسطة الطائرات المروحية على سطوح المنازل في حي القصبة، أحُثُّ فيها المُسلمين على الالتحاق بأماكن عملِهم"[5]، كما جاء في بعض هذه المناشير تحذير من "روبير لاكوست" للجزائريين من الوقوع في فخ المستعمر الفرنسي كما يلي: "ردوا بالكم، حاذروا أنفسكم، المُستعمرين يحبوا يغلطوكم، الحكومة تخدم

[1] أوساريس، المصدر السابق، ص 109

[2] للاطلاع على محتوى هذا النداء، ينظر الملحق 17 ص 291

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 365

[4] جريدة المقاومة الجزائرية، "نجح الإضراب العظيم رغم القمع والإرهاب وتكسير الدكاكين وسجن المُضربين"، ع07، 16 فيفري 1957، ص 6

[5] Jacques Massu, La Vraie Bataille d'Alger, Op-Cit, p91

باش تبطلوا الخدمة وتعملوا لقريف، هذا الشيء غير باش يكشفونا ويقبضونا ويضربونا ضربة فضيعة، لا تتبعوا هذا الأمر المكذوب إنَّ يومنا مازال لم يحن وقته، حاذروا نفوسكم من الناس اللي يدزوكم للغلط، ثقوا بنا نعلموكم في الوقت المناسب، تحيا الجزائر حرة مستقلة"[1]، وهذا كله في إطار ما يسمى بسياسة التهدئة التي اتبعها الجنرال ماسو من أجل قمع الإضراب بشتى الطرق الترهيبية والترغيبية.

بالرغم من كل هذه الأساليب المُتبعة من طرف السلطة الاستعمارية، إلاَّ أنها لم تتمكن من التأثير على السكان الجزائريين، فقد كانوا كلهم على استعداد للقيام بالإضراب.

المبحث الثالث: الجنرال جاك ماسو وسير إضراب الثمانية أيام

سيحاول هذا العنصر استعراض بعض الأحداث التي تَخلَّلت سير إضراب الثمانية أيام، ثُمَّ سيُحاوِلُ التَطَرُّقَ إلى ردود فعل المُسْتَعْمِر، وبعد ذلِكَ سيناقِشُ النتائِجَ التي تَمَّ تحقيقُها بفضل الإضراب.

المطلب الأول: سيرُ الإضراب

انطلق الإضراب في اليوم المحدَّد له، أيْ يوم الاثنين 28 جانفي 1957، وقد مسَّ مُختَلَف أنحاء التُّرابِ الوطني، لكن العِبْءَ الأكبر كان على مدينة الجزائر نظرا لمجموعَةٍ مِنَ الاعتبارات لعلَّ مِنْ أبْرَزِها وجود مركز الإدارة الاستعمارية بهذه المدينة، واحتضانِها للصحافة الأجنبية ومُراسلي مختلف الوكالات العالمية[2].

أمَّا عن سير الإضراب، فَيبدو أنَّ هناك اختلافٌ في سَرْدِه من طَرَف الباحثين والمؤَرِّخين والصحفيين الجزائريين والأجانب، وهذا ما سيلي تبيانُه:

[1] جريدة المقاومة الجزائرية، المصدر السابق، ص. 6.

[2] خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة ، الجزائر، 2008، ص 420

في صباح يوم الاثنين كانت شوارع مدينة الجزائر فارغة، وجميع المحلَّات التجارية والأسواق العامة مغلقة ومصالح النقل والإدارة أصابها الشَّلَل، فأصبَحَت مدينة الجزائر في 28 جانفي 1957 وكأنّها في غفوة، لم يستيقظ أهلُها بعد خاصة حي القصبة والأزِقَّة المُحيطة به فقد كان الصمت يُخيِّم عليها[1]. كما تعطلت جُلُّ المصالح الاستعمارية وخاصّة القطاع الخدماتي كالصّحة والصَّيدلة وعمال الكهرباء والغاز وعمال النظافة والموانئ وسيارات الأجرة والسكك الحديدية والمحلات، كما شمل الإضراب كل النشاطات الاقتصادية كحركة التجارة، النقل، الفلاحة، التعليم والإدارات[2]. وقد شُلَّت جميع القطاعات قبل بزوغ الشمس، وهذا دليل على استجابة الشعب لنداء جبهة التحرير الوطني والامتثال لأوامرها[3]. وأمَّا بخصوص نسبة نجاح الإضراب فقد وصلت في اليوم الأول (أي: يوم الاثنين 28 جانفي 1957) إلى حوالي 99 بالمائة في الحين الذي توجه فيها الأوروبيون إلى أماكن عملهم كعادتهم وفتحهم محلاتِهم[4]، وقد أكدت صحيفة " جريدة الجزائر" أنَّ نسبة المسلمين المُنقطِعين عن العمل مرتفعة وأنها مُرشحة للتصاعد، مشيرة إلى أنَّ كثيرًا من الموظفين قد انظمُوا للإضراب بعد منتصف النهار من اليوم الأول خُصوصًا في مدينة الجزائر[5].

أمَّا في اليوم الثاني للإضراب (أيْ: يوم الثلاثاء 29 جانفي 1957)، فيبدو أنَّ الأمْرَ كان مُخْتَلِفًا عن اليوم الأول؛ بِحيث ذَكَرَت جريدة "صدى الجزائر"(L'Echo d'Alger) أنَّ مدينة الجزائر استعادت مظهرها المعتاد مع استئنافِ 80 بالمائة من مُسلمي القصبة عملهم

[1] بن يوسف بن خدة،الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 171، وأنظر أيضًا: جريدة المقاومة: الإضراب العظيم، ط3، العدد 5، الجزائر، 1957، ص 01

[2] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005، ص 94

[3] وهيبة منداس، الذكرى 53 للإضراب التاريخي 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، 8 أيام كشفت الوجه البشع للآلة العسكرية الفرنسية، جريدة صوت، العدد 3634، الجزائر، 2010، ص 03

[4] بن يوسف بن خدة، قرار الإضراب ووقائعه ونتائجه، مجلة أول نوفمبر، العدد 81، ص10

[5] Le Journal D'Alger, 29/01/1957, N: 2337, p 3

خاصة التجارة وعدم تأثر القطاعات الأخرى، وبالتالي تؤكد الجريدة فشل جبهة التحرير الوطني في تنظيم الإضراب[1]، وذكَرَ بن يوسف بن خدّة نقلا عن جريدة لوموند أنَّ الجيش الفرنسي فَتَحَ المحلّات بالقوّة بمدينة الجزائر يوم 29 جانفي، وأنَّ المقاهي الشعبية كانت خالية من الروَّاد، نظرا لأنّ التّجار كانوا مضربين عن البيع وأنَّ الزبائن مضربين عن الشراء[2]. وفي ذلِكَ إشارةٌ إلى قُوّةِ عزيمَةِ الشّعب في التّشَبُّثِ بإنجاح الإضراب على الرّغم من القُوّة المُمارَسَةِ مِن طَرَف الجيش الفرنسي.

أمَّا في اليوم الثالث للإضراب (أي: يوم 30 جانفي)،فقد ذَكَرت جريدة "صدى الجزائر" أنَّ وتيرة استئناف العمل زاد بشكل واسع بالجزائر العاصمة، وأنَّ العُمَّال الجزائريين عادوا إلى أماكن عملهم بواسِطَةِ الحافلات الكهربائية[3]، غَيْرَ أنَّ هذا الخَبَر يُنافِي ما جاء في صَحيفتي "لوموند" و"لوفيغارو"، حيث ذَكَرت صحيفة "لوموند" أنَّ العمال الذين عادوا إلى مناصب عملهم كان عن طريق إرغامهم، وأنّهم لم يأتوا مِن تِلقاء أنفُسِهم، وأنَّ صحيفة لوفيغارو كتبت أنَّ أغلبية العمال المسلمين لم يستأنفوا العمل، وأنَّ 80 بالمائة من عمال القصبة نُقِلوا في شاحنات عسكرية إلى مقر عملهم عنوة ولكن بدا أنَّ هؤلاء العمال لا ينوون مباشرة العمل[4]. وفي هذا الخَبَرِ الأخير نَفْيٌ لِما جاء في صحيفَةِ أنباء الجزائر مِنْ أنَّ العُمّال عادوا عن طريق الحافِلات الكّهربائية. كما أنَّ في كُلِّ ذلِكَ تبيانٌ لاختلاف مُقاربات الصّحافة الفرنسية في التّعامُلِ مَعَ الأخبار إبّان فِتْرَةِ أحداث مَعْرَكة الجزائر، وهذا تأكيدٌ لِما جاء في الفصل الأول من هذا البَحْثِ أيضا عن دور الصّحافةِ في نَقْلِ الأخبار المُتَعَلِّقة بحادِثَةِ تفجير شارِع طيبة.

[1] L'Echo D'Alger, 30/01/1957, N: 16375, p8

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 172

[3] L'Echo D'Alger, 31/01/1957, N: 16376, p10

[4] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 57

من جِهَةٍ أخرى، يُضافُ إلى الأساليب التّرهيبية التي اعتَمَدَتْها السُّلُطاتُ الفرنسية في التّعامُلِ مَعَ الإضراب لجوءَها إلى أساليب سيكولوجية تَمَثَّلت خاصّةٍ في التّودُّدِ إلى الأطفال بواسطة استمالتهم بتقديم الحلوى لهم وإلى النّساء عن طريق سُؤالِهُنَّ عن أوضاعهن الصّحية والاجتماعية، وهذا كله من أجل إفشال الإضراب[1]، ضف إلى ذلك لجوء السلطات الفرنسية إلى توزيع منشور تدعو فيه إلى مقاطعة الإضراب في يوم 30 جانفي 1957[2].

أمَّا في اليومين الرابع والخامس، فقد استأنفت السلطات الفرنسية بواسطة دورياتها العسكرية المُجَهَزَة بمكبِّرات الصّوت تُهدِّد العمال الذين لم يلتحقُوا بأماكن عملهم بتسليط عقوبات مختلفة (كالتّنحية والسّجن وغير ذلِك من العقوبات). ولكن مع ذلك، ظلَّ عدد المضربين يزداد ارتفاعًا إلاَّ القليل مِمَّن عادوُا إلى أمكان عملِهِم مُكرَهين ومجبَرين[3]، أمَّا صحيفة "جريدة الجزائر" فأكدت أنَّ الإضراب في منحى تنازلي وأنَّ جبهة التحرير الوطني مهزومة في المدن، وأنَّ حوالي 2000 مُضرِب تمَّ إدراجهم نحو أماكن عملهم بمساعدة الجيش الفرنسي[4].

أمَّا في الأيام الأخيرة للإضراب أي يومي 3-4 فيفري 1957، فقد ذكرت زهرة ظريف في مذكراتها أنَّ الإضراب قد نجح واستدلت بذلك بما كتبته جريدة لوموند ليومي 3-4 فيفري: "إنَّ نجاح الإضراب لا يشك فيه أحد، برغم التأكيدات الرسمية. هناك فعل ثابت جديد في وجه العالم، تأكيد الدعم المستر للأفلان، سواء بين صفوف العمال المهاجرين أو لدى سكان المدن الجزائرية"[5].

---

[1] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 78

[2] للاطلاع على محتوى هذا المنشور، ينظر الملحق18 ص 292

[3] محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 96

[4] Le Journal D'Alger, 01/02/1957, N: 2340, p01

[5] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 391

على الرّغم من هذه النّتائج المُحققَة وإضراب كل شرائح المجتمع الجزائري إلاَّ أنَّ معظم الصُّحف الفرنسية قد أعلنت منذ بداية المعركة أنّها لن تطولَ وزعم ساسة فرنسا وقادتها العسكريين أنَّ النصر سيكون في الساعات القادمة، فقد كان روبير لاكوست يقول في أحاديثه: "لقد انتهت معركة الجزائر ونحن الآن في ربع الساعة الأخير للمعركة"[1]، ولكن إضراب الثمانية أيام قد أكدَّ عكس هذه المقولة ،وأثبت من جهة أخرى أنَّ جبهة التحرير الوطني "FLN" هو الممثل الحقيقي والشرعي والوحيد للشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله، وذلك بفضل تجنيدهم الكبير وانضمامهم إلى شعار الإضراب العام الذي رفعته جبهة التحرير الوطني[2].

تأسيسا على ما سبق، يْمُكِنُ القول أنَّ الإضراب قد نجح، فلجأت السّلطات الاستعمارية لاتِّباع أساليب ردعية لإفشال الإضراب نذكرها في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: ردود فعل المُسْتَعمِر على الإضراب

1- الاعتقالات

كانت السُّلطة الفرنسية تُهَدِّد وتَتَوّعّد الجزائريين إذا ما استجابوا للإضراب خاصة بعد أن استلم الجنرال ماسو مَهامَّ حِفظِ الأمن في مدينة الجزائر وبعد أنْ أصبحت كل القوات العسكرية والشرطة تحت سلطته، فقد كانت قواته تقوم بعمليات التفتيش ومداهمة البيوت في الليل والنهار مع تكثيفها ليلاً لزيادة خوف وهلع الأهالي[3]، فكانت عمليات المداهمة تتم بأبشع الطّرُق من طرف زبانية فرنسا الاستعمارية مثلَ كَسْرِ أبواب المنازل التي تأخر ساكنوها على فتحها مع سبِّ وشتمِ هؤلاء الأهالي، مع القيام باعتقالهم[4]، فقد تمَّ إلقاء

[1] مسعود الجزائري، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 11

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 391

[3] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 332

[4] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 417

القبض على أكثر من 1200 شخص مُشتبه فيهم في الأسبوع الأخير قبل انطلاق الإضراب ووضعهم في شاحنات وتوجيههم إلى التجمعات أو مراكز الفرز أو التوجه بهم نحو مركز بن عكنون وأُطلِق على هذه العملية اسم "شامبانيا"[1]، وهذا ما أكدَّت عليه صحيفة "المقاومة الجزائرية" بقولها:" كانت السلطات الفرنسية تقوم بأعمال الانتقام وتصطاد المسلمين كالأرانب عند منعرجات الشوارع...، وكانت المدينة مملوءة بسيارات الجيب...، إننا نشاهد حربًا حقيقية على الرصيف فقد قضى الجنود كل النّهار في اعتقال المسلمين وإرغامهم على الوقوف رافعي الأيدي فوق رؤوسهم ووجوههم إلى الجدران وتركهم ساعات طويلة على تلك الحالة[2]"، حيث اعتقلت السلطات الفرنسية في الأيام الأولى للإضراب حوالي 488 شخص مُشتبه فيهم، وأُقتيد 281 منهم إلى مركز بن عكنون[3].

2- نقل العمال والموظفين إلى أماكن العمل

من أجل إفشال الإضراب قامت السلطات الفرنسية بأخذ العمال والموظفين من منازلهم بالقوة، وفي هذا الصدد يقول أوساريس:"بعد أن جاءني إطار من عمال منظمة النقل البحري، وأخبرني بأنَّ عُمَّال المَوانِئ مُضربين ويُعد ذلك كارثة ما لم أفعل شيئًا، فذهبت بسرعة إلى معسكر بني مسوس من أجل توفير اليد العاملة فقمت باقتياد 200 رجل بمساعدة أحد الضُبَّاط إلى الميناء أين قامُوا بإفراغ حمولة البواخر بسرعة[4]، كما تمَّ اقتياد آخرين لإفراغ صناديق القمامة في شاحنات البلدية تحت رقابة العَسكر أو إلى مخازن السكك الحديدية وحافلات النقل البلدي وهذا كله كان بوجود المظليين في تلك

[1]سعد دحلب، المصدر السابق، ص-ص 49-50

[2]جريدة المقاومة الجزائرية، "أجنبي يشاهد إضراب الجزائر"، ع20-21 فيفري 1957، الجزائر، ص 05

[3]رافائيلا برونش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار أمدوكال، الجزائر، 2010، ص 139

[4]بول أوساريس، المصدر السابق، ص -ص 110-111

الأماكن لتحقيق هدف واحد هو افتعال الحركة والنشاط لإيهام الرأي العام بأنَّ العرب عدلوا عن الإضراب ورجعوُا لمزاولة أعمالهم[1].

3- فتح المحلات التجارية ونهب سلعها

في خضم أحداث الإضراب، عَملت السلطات الفرنسية على إعادة فتح المحلات التجارية التي أُغلِقت استجابة للإضراب، فَتَوجَّهَت دَوريات عسكرية لمنازل التجار الذين يعرفون عناوينهم وتمَّ أخذهم تحت الضرب الشديد وأجبروهم على البقاء في محلاتهم وهذا بعد تعذيبهم، أمَّا التجار الذين لا يعرفون عناوينهم فقد أُمروا بتكسير أبواب محلاتهم باستخدام الشواقير والمطارق وبواسطة سيارات GMC (جنرال موتورز كوربوريشن)[2]، إضافة إلى استخدام سيارات الجيب في اقتلاع الستائر الحديدية ورميها على الطرقات ممَّا كان يُحدث دويًا رهيبًا[3].

في هذا السياق، وصفت جريدة مدريد الإسبانية "Madrid" عملية اقتحام المحلات والدكاكين بما جاء فيها: "إنَّ الديمقراطية الفرنسية قد اخترعت قانون الشاقور الذي هو عبارة عن قيام جماعة من رجال المظلات بفتح كل متجر إسلامي عنوة مستعملين الشواقير التي تمكنهم من تكسير الأقفال، وأنَّ نصف حوانيت الجزائر العاصمة فُتِحت عنوة[4]."

بعد فتح المحلات بالقوة من طرف الجنود الفرنسيين، ظلَّت تلك المَحلّات بدون أصحابها أمام المارة الذين كانوُا أحرارًا في الدخول إليها، حيث تمَّ مشاهدة العسكريين

[1]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 75-76

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر نفسه، ص 77

[3]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 361

[4]أحسن بومالي،المرجع السابق، ص-ص 76-77

والمُعَمِّرين والأوروبيين وهم ينهبون سِلَعَ هذه المَحَلات دون حَياءٍ أو حَرج، في حين قام بعض الجنود بتخريب بعض الدكاكين وتبذير ما بها من السِّلَعِ والمنْتَجات انتقامًا من أصحابها الذين استجابوُا لأوامر جبهة التحرير الوطني بتنفيذ أمر الإضراب[1]، وقد جاءت عملية نهب المحلات بعد النداء الذي وجهه الجنرال ماسو "Massu" بواسطة الإذاعة حيث أباح لهم نهب بضائع الدكاكين التي يُشارك أصحابها في الإضراب وممَّا جاء فيه :"إذا وقع الإضراب فإنَّ جميع المتاجر ستُفتح بالقوة حتى يتمكن الجمهور من الدخول إليها بحرية، وليعلم جميع أصحاب المتاجر أنَّه إذا فُتحت أبواب المتاجر بالقوة فإنَّ أمن البضائع المُستودعة بها غير مضمون"[2].

إنَّ الجنرال ماسو لا يعتبر العملية التي يقوم بها الأوروبيين بأخذ السلع من المحلات المفتوحة نهبًا وإنما حق مشروع لهم[3].

لقد كانت هذه التصرفات تثير الانتقام الذي كان مكنونًا في الصدور وبدأ التسابق نحو المتاجر والمحلات التجارية لملأ السلال والسيارات بالمُؤن والمُتعذر حملُه كان الأوروبيون يقومون بالدوس عليه[4]، وقدَّمت جريدة الأمل وصفًا لعمليات النهب قائلةً: "لقد كانت عمليات النَّهب تُنَفَّذ بإشراف الجنود الفرنسيين، ففي محل الجَزَّار مثلاً كان أحد جنود المظليين يُقطع اللَّحم ويُعطيه مجانًا لِمَنْ يَتَقَدَّم لأخْذِه [...] وفي الرويسو كانت النساء الأوروبيات يهجمن على محلات الدخان والحلويات والمطاعم[5]".

---

[1] Djilali Sari: Huit jours de la Bataille D'Alger, Entreprise Nationale De livre, Alger, 1987, p 49

[2] Jaque Massu, La Vraie Bataille d'Alger, Op-cit, p 92-93

[3] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، دار المدني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 255

[4] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 77-78

[5] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 78

بالرغم من هذه التصرفات التي قام بها الجنود الفرنسيون ضد التجار الجزائريين، إلا أنّ ذلِكَ لم يُجدي نفعًا في ثنيِ إرادتهم في إنجاح الإضراب، حيث كان التجار يعودون لمنازلهم بمجرد ذهاب القوات الفرنسية وهو ما أزعجهم وأجبَرَهُم على مُضاعفَةِ العمليات القمعية والوحشية.

4- استخدام مكبرات الصوت

كانت سيارات البوليس الفرنسي المُجهزة بمكبرات الصوت تجوب الأحياء العربية وتُطالب المُضربين بفتح الدكاكين والعودة لأماكن عملهم[1]، ومن العبارات التي كان جنود الاحتلال يردّدونها أثناء تجوالهم بالشوارع الجزائرية العبارة التالية:

"هؤلاء قطاع الطرق لا تأمنوهم، إنهم يريدون لكم الهلاك، عودوُا إلى أعمالكم، فرنسا قادرة أن تفعل بكم ما تريد[2]."

لكن، على الرغم من السِّياسة المُتَّبَعة من طرف السلطات الفرنسية لإيقاف الإضراب، إلاَّ أنَّها لم تستطع ذلك، فلقد نجح إضراب الأسبوع، الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني وامتَدَّ من 28 جانفي إلى غاية 04 فيفري 1957، فرغم التصريحات الفرنسية بواسطة الجرائد التي تحدَّثت عن فشل الإضراب إلاَّ أنَّ الاستجابة للإضراب وصلت إلى نسبة إلى 99 بالمائة في الأيام الأخيرة[3]، وهذا ما اعترفت به بعض الصُّحف على غرار جريدة "لوموند" "Le Monde" يومي 03و04 فيفري 1957 مُؤَكِّدَةً على نجاح الإضراب[4].

---

[1]عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 53

[2]عبد المجيد سقاي وآخرون، الذكرى الثلاثون لإضراب الثمانية أيام 1957، مجلة أول نوفمبر، 1986، العدد 8، ص. 14

[3]محمد عباس، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار غرناطة، الجزائر، 2013، ص 390

[4]Le Monde, "La Gréve déclenchée par Le F.L.N", N= 3743, 3 et 4 Février 1957, p 02

المطلب الثالث: نتائج الإضراب

خلَّف إضراب الثمانية أيام العديد من النتائج الإيجابية على الصعيدين المحلي والخارجي، إلى جانب بعض السلبيات المترتبة عنه والتي أثرت إلى حد كبير على مسار الثورة خاصة في المنطقة المستقلة، وهذا عائد إلى الوسائل والطرق الوحشية والإجرامية التي استخدمتها السلطات الاستعمارية للقضاء على جبهة التحرير الوطنية، وفيما يلي محاولَةٌ لعرض أهمَّ النتائج المُتَرَتِّبة.

1- النتائج الإيجابية

يمكن تقسيمُها إلى نتائِج على المستوى الدّاخِلي ونتائِجَ على المُسْتَوى الدَّولي.

أ: على المستوى الداخلي

- أكد الشعب الجزائري من خلال هذا الإضراب تمسكه بالثورة التحريرية وارتباطه بجبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين[1]، وكان هذا من خلال استجابة مختلف شرائح المجتمع للنداء عن طريق التحاق آلاف الشّباب المُتَعَلِّم والمُكَوَّن سياسيًا، فاستفادت الجبهة من تلك الإطارات في مختلف الميادين[2]، كما أكد الشعب الجزائري من خلال هذا الحدث أنه يريد الاستقلال وأنه مؤيد لقرارات الجبهة وهذا ما أكده عبان رمضان بقوله: "الشعب الجزائري لن يستسلم للخوف وسيظل وراء جبهة التحرير لمواصلة نضاله الحازم من أجل الاستقلال"[3]؛

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص-ص 86-87

[2] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 424

[3] محمد عباس، المرجع السابق، ص 391

– يعتبر الإضراب بمثابة استفتاء وطني، عبَّر من خلاله الشعب الجزائري عن ثقته المطلقة في جيش وجبهة التحرير الوطنيين كممثل شرعي ووحيد له[1]، كما أزال هذا الإضراب البَلْبَلَةَ والغموض في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، حيث تأكدوا أنَّ الذين يقودون ثورة الجزائر هم مسؤولو جيش وجبهة التحرير الوطنيين[2]؛

– نجحت الجبهة في القضاء نهائيًا على فكرة تعدد المفاوضين لفرنسا كالحزب الشيوعي والحركة الوطنية، وأقرت أنَّ المفاوضات لن تكون سوى مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهو جبهة التحرير الوطني، فلم يعد لفرنسا خيار آخر إلاَّ التفاوض معها[3]؛

– تزكية الشعب خاصة جماهير المدن لمطلب الاستقلال، وبالتالي القضاء على المقولة "الجزائر فرنسية"، فتحققت القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري وبين جميع فئات الشعب الجزائري[4]؛

– أدى القمع المسلط على الشعب الجزائري إثر هذا الإضراب إلى زيادة التحامهم، كما كُشِفت المناورات الاستعمارية، واتضحت الرؤية للمناضلين سواء في المدن أو الأرياف[5].

– تَوَلَدَ في أوساط المستوطنين شعور حاد بالخوف والرعب بعد مشاهدتهم انضباط الشعب الجزائري وتنفيذه لأوامر جبهة التحرير الوطني بشن الإضراب العام، وهذا رغم وجود القوات الفرنسية بجانبهم[6]؛

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 87

[2] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 87

[3] عبد المجيد سقاي وآخرون، المرجع السابق، ص 14

[4] رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 20

[5] محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 107

[6] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 68

– تَوَلَدَ عن القمع والتعذيب الذي مارسه الجنرال ماسو حقدٌ كبير وتنامت بفضل روح الانتقام، وهذه الآلام هي التي دفعت الجماهير الشعبية للتظاهر في 11 ديسمبر 1960[1].

ب: على المستوى الخارجي

– سمح إضراب الثمانية أيام للعالم بأن يكشف الوضع السائد في الجزائر وأن هناك ثورة حقيقية شعبية واسعة، وهذا عكس ما يدعيه المستعمر الفرنسي بأنها ثورة أقلية بعيدة كل البعد عن تأييد الشعب لها، وأعطى الإضراب لحرب التحرير الجزائرية الصدى العالمي الذي كان ينقصها لدى الرأي العام الفرنسي الرافض لحق الجزائر في تقرير المصير من جهة ولدى الرأي العام الدولي خاصة المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة[2]؛

– تَمَكَّنَ ممثلو وكالات الأنباء ومُراسلو الصحف الأجنبية في الجزائر من إطلاعِ الرأي العام الدولي على الوسائل والأساليب القمعية التي استعملتها السلطات الاستعمارية، من أجل تحطيم الإضراب العام[3]؛

– بفضل حصول الإضراب على البعدِ العالمي لكفاح الشعب الجزائري على الرّغم من انزعاج فرنسا، وهو الذي منح لجبهة وجيش التحرير القانون الخاصّ بالحقوق والشخصية المعترف بها في الهيئات الدولية، وبفضله انفتحت المنابر عبر العالم، وأعطت فرصة التعبير لصوت الجزائر الذي كان مقموعًا في السابق[4]؛

[1] عبد المجيد سقاي وآخرون، المرجع السابق، ص 14

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 391

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 88

[4] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 393

– أعطى الإضراب لحرب التحرير الجزائرية الصدى العالمي الذي كان ينقصها لدى الرأي العام الفرنسي الرافض لحق الجزائر في تقرير المصير من جهة ولدى الرأي العام الدولي خاصة المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة[1]؛

– دعم مساعي الوفد الدبلوماسي للثورة التحريرية في تدويل القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي كانت بتاريخ 10 فيفري 1957 ودامت المناقشة لمدة 15 يومًا والتي أقرت أنَّ القضية الجزائرية من ضمن قضايا حق تقرير المصير، وعبَّرت عن أملها في إيجاد حل سلمي وعادل نتيجة تصويت 77 دولة لصالح هذا القرار، مع امتناع فرنسا طبعًا، فكان هذا بمثابة صفعة وجهتها الأمم المتحدة لفرنسا الاستعمارية[2]؛

– ارتفاع عدد الدّول المُعْتَرِفَة بالكيان الخاص للشعب الجزائري، بعد أن قضت هيئة الأمم المتحدة، التي تعتبر أعلى منظمة قانونية في العالم، على أسطورة الجزائر فرنسية إلى الأبد[3].

2- النتائج السلبية

على الرّغم من النتائج الإيجابية التي حققها إضراب الثمانية أيام إلاَّ أنَّ تكلفته كانت باهضة الثمن، حيث تأثرت شبكة الفداء وخلاياها بالعاصمة نتيجة لتركيز القوات العسكرية ومراقبتها للأنهج والشوارع واشتداد نقاط الحراسة بها[4]، بحيث جندَّت السلطة الفرنسية عددا كبيرا من قوات الشّرطة والتي قُدِرت بـ 1500 شرطي، إضافة إلى عدد

[1] المصدر نفسه، ص 391

[2] مجلة الجيش الوطني الشعبي، إضراب ثمانية أيام التحدي الجماهيري، العدد 40030، ص 7

[3] أحسن بومالي، المرجع لسابق، ص 89

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 119

كبير من القوات المظلية والتي قُدرت ب 4600 مظلي[1]، ونتيجة لهذه الأعداد الهائلة من الجنود تمَّ تدمير جانب كبير من هياكل الجبهة خاصة في مدينة الجزائر العاصمة؛

–طرد عدد كبير من العمال والموظَفين الجزائريين من العمل نتيجة مشاركتهم في الإضراب، فأصبحوا بذلك مشردين دون إعانة[2]؛

– اكتشاف العديد من العناصر المناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني، والتي تعرَّضت للاعتقالات والإعدامات على يد القوات الفرنسية ومن هؤلاء المُعتقلين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الشهيد محمد العربي بن مهيدي الذي اعتُقِلَ يوم 23 فيفري 1957، وأُعدِم يوم 3 مارس من نفس السنة وهذا بعد تعذيبه من طرف جلادي المحتَل الفرنسي؛

– كُشِفت مخابئ الأسلحة وصودرت الأموال، ولم تعد لجنة التنسيق والتنفيذ تستطيع التواجد لشدِّ الخناق عليها من جميع النواحي[3]، وفي هذا االصدد، يقول عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بن يوسف بن خدة: "انقلبت الأوضاع رأسًا على عقب بسبب إضراب الثمانية أيام، فبعد 48 ساعة من انطلاقه أفلتت المبادرة من أيدينا في عاصمة غشيها فيلق المظليين العاشر تحت إمرة الجنرال ماسو، وأدركنا أنَّ مخابئنا المَحصَنة والمتواجدة في قلب الأحياء الأوروبية لن تصمد طويلاً نظرًا للرعب والخراب الذي زرعه كل المظليين في كل مكان، فصارت مخابئنا ومخابئ أسلحتنا تتساقط الواحدة تلوى الأخرى[4]"؛

– تفكيك الجهاز السياسي والعسكري الذي تشكل في الجزائر العاصمة، واضطر أعضاؤُها إلى الخروج من العاصمة والاتجاه نحو الخارج، وسط صعاب جمة خاصة بعد

[1]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 463

[2]مجلة أول نوفمبر، شخصيات لها تاريخ، العددان 177–178، 2013، ص 119

[3]سعد دحلب، المصدر السابق، ص–ص 60–61

[4]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 136

اغتيال محمد العربي بن مهيدي، وفرضت على قادة جبهة التحرير الوطني إعادة النظر في إحدى أولويات الكفاح المسلح الذي جاء في ميثاق الصومام والمُتمثل في أولوية الداخل على الخارج[1]، حيث ظهر فوجان، بحيث اتَّجه كل من: كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة نحو الشَّرق ومِنْه إلى تونس، بينما اتَّجه الفوج الثاني المتكون من عبَّان رمضان وسعد دحلب إلى الغرب ومنه إلى المغرب[2].

المطلب الرابع: عودة نشاط جبهة التحرير الوطني بعد إضراب الثمانية أيام

عرفت المنطقة المستقلة بعد إضراب الثمانية أيام العديد من العمليات العسكرية، سيتم التفصيل في بعضها فيما يلي.

1- تفجيرات 10 فيفري 1957 (تفجيرات الملاعب)

إنَّ لهذِه العملية خصوصيتها التاريخية، إذ جاءت بعد حَدَثٍ تاريخي هام، هو إضراب الثمانية أيام، الذي تناوله البحث في فصله الثاني. وعلى العموم، ونظرا لأهمِّية هذا الحدَث، فقد كان لِزامًا على مسؤولي المنطقة المستقلة إعادة تنظيم هذه المنطقة من جديد، ولإبطال فكرة أنَّ فرقة المظليين قد كسرت الإضراب واستطاعت أن تُحكِم قبضتها على مسؤولي هذه المنطقة، ولذلك قرَّر ياسف سعدي القيام بعمليات فدائية جديدة تبرهن للمستعمر أنَّ هذه المنطقة ومسؤوليها لا يزالون نشطين للقضاء على المستعمر، وكانت فكرته هذه المرة هي الاعتماد على شبكة جديدة لواضعي القنابل وذلك لأنَّ السلطات الفرنسية تعرفت على الكثير من الأمور المتعَلِّقَة بالشبكة الأولى لواضعي القنابل، ويذكر ياسف سعدي أنَّ هذه الفكرة تعود للعربي بن مهيدي الذي كان يريد ضربة قوية لنسيان ذكرى فشل الإضراب[3]، الذي أُعتُبِر إحباط امتد إلى أوساط عديدة من الشعب، ولِذلِكَ

[1] Gilbert Meynier, histoire intérieure du FLN, Op-Cit, p 329

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 394

[3] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص. 26،

أرادت قيادَة المنطقة المُسْتَقِلَّة أنَ تَرْفَعَ من شأن جيش التحرير الوطني في مدينة الجزائر. وبالرغم من الضغط الذي كان يُمارسه ماسو على ياسف سعدي، إلاَّ أنَّ هذا الأخير تمكن مرة أخرى من القيام بعمل هجومي ناجح، ففي 10 فيفري 1957، قامت كل من باية حُسين وجوهر أكرور ومحمد بلامين بنقل قنبلتين إلى ملعبين لكرة القدم؛ فوُضِعَت القنبلة الأولى في حي رويسو(Ruisseau) والثانية في الأبيار، وكان صُنَّاع القنابل قد اكتسبوا خبرة في هذا المجال ممَّا أهَّلَهُمْ إلى صُنع قنابل صغيرة بحجم علب السجائر[1].

ويضيف ياسف أنَّه كان محاصرًا في القصبة فلم يعد يخرج من مخبئه إلاَّ بارتدائه للملابس النسائية لذا أوكِلَت هذه العملية إلى علي لابوانت، هذا الأخير الذي أعاد ربط العلاقات مع مجموعة من المناضلين، وقائدهم سعيد تواتي، وكانت هذه المجموعة تضم كل من: راضي حميدة، أحسن فرحات، بلامين محمد، بلامين بوجمعة، جوهر أكرور، باية حسين، بوعلام رحال[2].

تمَّ إذًا الاعتماد على هؤلاء المناضلين في وضع القنابل في الملاعب، فالقنبلتان الأولى والثانية وُضعتا في ملعب الأبيار، أين جرت مباراة كرة القدم بين فريقين فرنسيين.

وأمَّا عن كَيْفِيَةِ إنجاز المَهَمَّة، فقد كُلِّف كلٌ من بلامين محمد، وبلامين بوجمعة، وباية حسين –البالغة من العمر 16 سنة فقط– بهذه العملية، حيث أنَّ هذه الأخيرة تكفلت بنقل القنبلتين، وبمجرد دخولهم للملعب أعطت القنبلة الأولى لبوجمعة، حيث أخَذ هذا الأخير مكانه على المدرجات، بعدها نزع سترته ووضعها أمام رجليه ووضع القنبلة تحتها دون لفت الانتباه، ثمّ ترك سترته على المقعد وغادر المكان ، فبقي مكانه فارغًا، على

[1]Malek Abada: Guerre de libération, Histoire de la révolution Algérienne, Editions Chihab, Alger, 2014, p. 140

[2]نبيلة لرباس، دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص 79

أساس عودته لمكانه لاحقًا، أمَّا باية فقد اتجهت إلى محمد الذي كان ينتظرها في المشرب لتُسلم له القنبلة الثانية، لكنها لم تجده[1]،فوضعتها بنفسها في المراحيض العامة[2].

أمَّا ملعب الرويسو (الحامة) والذي جرت فيه مباراة كرة القدم أيضًا، فقد نُقِلت القنبلة من طرف جوهر أكرور مع رفيقها بوعلام رحال، والذي سُلِّمت له القنبلة بعد دخولهما للملعب وقام بوضعها بنفس الطريقة المتبعة في ملعب الأبيار، وعند 16:30 غادرت أكرور مع رفيقها ملعب الرويسو، وعند دقَّات الساعة 16:35 انفجرت القنبلة الأولى في ملعب الأبيار، لِيلِيها انفجار ملعب الرويسو في الساعة 16:40[3]، وكانت النتيجة 10 قتلى و36 جريحًا أغلبهم بأطراف مبتورة[4]،أمَّا خالفة معمري فيقول أنه تمَّ إحصاء 11قتيل و56 جريح[5]، وقد كان رد فعل الفرنسيين عنيفًا ضدَّ الجزائريين بضربهم وقتلهم بحيث نتج عن ذلك مقتل شخصين داخل الملعبين[6].

كثّفت القوات الفرنسية البحث عن واضعي القنابل، واستمر استجوابُ المشتبه فيهم لعشرة أيام، وفي يوم 20 فيفري 1957 تمكنوا من إلقاء القبض على كافة مناضلي جماعة واضعي القنابل الملاعب، فقد نُشرت عبر صفحات الجرائد الفرنسية أنه تمَّ التعرف على واضعي قنابل 10 فيفري 1957، وهذا بعد عمليات التحقيق التي قامت بها الشرطة الفرنسية، حيث تمكنت هذه الأخيرة من إيجاد قطعة من سترة ممزقة على أحد مقاعد الملعب، وتوصلت بعد البحث المستمر على مستوى كل محلات تنظيف الملابس في مدينة الجزائر أنَّ صاحب السترة اسمه بوعلام رحال والقاطن بالقصبة، فأُلقي القبض عليه مع جوهر أكرور وأحسن فرحات وكامل جماعة سعيد تواتي، واستمرت عملية البحث

[1]Yve Courierre, op-cit, p. 419

[2]نبيلة لرباس، دور المنطقة في معركة الجزائر، المرجع السابق، ص 79

[3] Malek Abada, op-cit, p. 140
[4] Yve Courierre, op-cit, p 419
[5]Khalfa Mameri, op-cit, p 89
[6]Yve Courierre, op-cit, p 419

والتفتيش إلى أن تم اكتشاف مخبأ بلامين بوجمعة والذي كان يحتوي على عشرات المسدسات، قنبلتين وعتاد حربي[1].

بالرغم من ذلك فقد استطاع ياسف سعدي والفدائيون الذين كانوا معه الحصول على قنابل كانت قد وصلَت مِنَ المغرب مُخَبَّأَةً في أكياس الخضر، وتمكن الفدائيون من مُجابهة قوات الشرطة التي بلغ تِعداد عناصرها 1500 فرد، إضافة إلى قوات المظليين الذين بلغوا 4600 فرد، وهكذا أصبحت مدينة الجزائر لاسيما حي القصبة ساحة قتال شرِس، وكانت النتيجة أنْ حُوصِر السُّكَّان المسلمون وأُخْضِعوا للمراقبة والتفتيش في كل الأماكن ومنها الحمامات[2] من طرف عساكر السلطات الفرنسية[3].

لقد جاءت هذه العمليات الفدائية لتكذيب التصريحات المُعلنة من طرف لاكوست وماسو عن حلول "رُبع الساعة الأخير" (Le dernier quart d'heure) من عمر القضية الجزائرية على حد تعبير روبير لاكوست وكذا تصريحات ماسو بخصوص الموعد الوشيك للقضاء نهائيًا على "الإرهاب" في مدينة الجزائر[4]. فقد ذكر ماسو في تقرير عن بعض القنابل أنه تمَّ اكتشاف العديد من القنابل في الفترة الممتدة من 14 فيفري–19 فيفري 1957،حيث وضع لها مخططًا خاصًا ذكر فيه حجم هذه القنابل وأين تمّ وضعها، وذكر أنَّ هذه القنابل تمَّ الوصول إليها بعد إلقاء القبض على المسمى بوشوشي مهدي في 14 فيفري1957 في فيلا مهولي في بئر مراد رايس والذي كان قيد البحث عنه، وبعد استجوابه، تمكن فوج المظلات الثالث من القضاء في غضون ستة أيام على منظمة للقنابل في الجزائر العاصمة، حيث صنعت مجموعة من القنابل ووزع من الوصول إلى أماكن هذه القنابل، ومنها وإلقاء القبض على بعض الأطراف الواضعين لهذه القنابل.

[1] Yacef Saadi, op-cit, t1, p 80

[2] ينظر الملحق 19ص 293

[3] Malek Abada, op-cit, p-p. 140-141

[4] بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 70

ضف إلى ذلك فقد قامت جبهة التحرير بالمنطقة المستقلة بوضع العديد من القنابل في عدة مناطق كان يرتادها على الأخص جنود الجيش الفرنسي خاصة في شهر فيفري، وقد ذكرها ماسو في تقرير أرفقه بجداول توضيحية حول الشخصيات المسؤولة عن صنع القنابل وتفجيرها بمدينة الجزائر (المنظمة تمّ القضاء عليها ما بين 14 فيفري إلى 19 فيفري 1957)، بحيث يقول ماسو أنه بإلقاء القبض على المسمى بوشوشي مهدي تمّ اكتشاف تنظيم للمتمردين حسبَه في غضون ستة أيام، حيث تمَّ العثور على قنابل ذات أنواع متعددة وذات فعالية كبيرة، ومنذ 19 فيفري لم تنفجر أية قنبلة في المدينة[1]، كما ذكر أنه تمَّ القبض على بعض عناصر هذا التنظيم فيما تمكن الآخرون من الفرار على غرار عبد الرحمان المدعو دحمان والملقب محمد آكلي المتخصص في المتفجرات والمتميز بخطورته فقد تمكن من الفرار ومن المحتمل أن يتمكن مع بعض من رفقائه أمثال مصطفى بوحيرد المدعو بمصطفى وكشيدة عبد الله المدعو بمراد من إعادة تشكيل وتنظيم فرع القنابل[2].

2- مجزرة زقاق فوبان (مجزرة الرويسو) 17 ماي 1957

واصل الجنرال ماسو سياسته الحربية الشاملة بالقمع والتعذيب والاعتقالات والتصفيات الجسدية، فلا يمر يوم واحد دون أنْ يتم تنفيذ حكم الإعدام في حق الجزائريين، وكان الجنرال ماسو يدَّعي بأنَّه قد قضى على أعضاء جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر، لذا وجب على جبهة الحرير الوطني تكذيب هذه الإدعاءات وإعادة إحياء النشاط الثوري بمدينة الجزائر.

كان ردُّ جبهة التحرير الوطني مُتمثِلاً في هجوم قام به بعض الفدائيين في 17 ماي 1957 ضدَّ ثكنة في زقاق فوبان حيث يقيم الفيلق الأول من المظلّيين، وتمكنُوا من

[1]Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit,p 381 وانظر الملحق 20 ص294

[2]Jacques Massu, Ibid وانظر الملحق 21، ص. 295

القضاء على حارسين، فيما جُرِح الثالث وتمكن من الهرب وإنذار زُملائه داخل الثكنة، وكرّد فعل على هذا الهجوم، قامت فرقة أخرى من هذا الفيلق يقودها رائد من الوحدات الإقليمية، أيْ وحدة تتشكّل فقط من الأقدام السوداء (Pieds-Noirs)[1] المدنيّين، فهاجمت على حمّام عمومي مجاور، كان يحوي مجموعة من المسافرين الذين جاؤوا إلى العاصمة من مختلف مدن الجزائر البعيدة، وكذا بعض الفقراء الذين لا مأوى لهم[2].

أخرج المظليون جميع مقيمي الحمَّام إلى الشارع، وكذا السكان المُجاورين للحمام وصفُّوهم إلى الجدار وأطلقُوا عليهم الرصاص، وكانت هذه المجزرة تطبيقًا لعقاب المسؤولية الجماعية، فسقط عشرات الرجال من المدنيِّين، ثمَّ حُمِلت الجُثث في شاحنات واختفت إلى الأبد[3].

حسب هنري علاق فإنَّ قتل الحارسين الفرنسيِيْن جاء كرد من جبهة التحرير بعد إصدار حكم الإعدام ضدَّ جميلة بوحيرد، فكان رد فعل الفرنسيين عنيفًا بهذه المجزرة والتي راح ضحيتها 80 شخص[4].

3- قنابل المصابيح العمومية 03 جوان 1957

كردِّ فعل من جبهة التحرير الوطني على مجزرة فوبان، قام مجموعة من المناضلين يوم 03 جوان 1957 في حوالي السادسة والنصف بوضع ثلاث قنابل مؤقتة والتي انفجرت في مواقف الحافلات[5]، عمل ياسف سعدي على استحداث جهاز كان مكيفًا

[1] هو مصطلح كان يُطلق على البحارة العرب الذين يعملون حفاة الأقدام في مستودعات الفحم الموجودة في السفن، أمّا خلال حرب الاستقلال الجزائرية (1954-1962) تحوّل هذا المصطلح ليرمز إلى المواطنين الفرنسيين المولودين في الجزائر والقاطنين فيها، وتشير أيضًا إلى المستوطنين الفرنسيين، للمزيد يُنظر: أوليفر جلوج، ألبير كامو، مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة: مؤمن محمود رمضان أحمد، مؤسسة هنداوي، 2022، ص 13.

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص. 487-489

[3] Henri Alleg, La Guerre d'Algérie, t2, Temps Actuels, Paris, 1981, p 457

[4] Henri Alleg, Op-Cit,p 457

[5] Henri Alleg, Ibid, p 456

بشكل أفضل مع ظروف النضال السري وكان ياسف سعدي مُحاطًا بقيادة أركان مُحكمة: علي لابوانت، ومُساعِدتُه حسيبة بن بوعلي، وحطاب عبد الرحمان المدعو حبيب رضا والذي كان على رأس مجموعة تتكون من تسعة رجال شكَّلُوا ما يُسمى ب "شبكة القنابل" بالإضافة إلى ذبيح الشريف المُدعو "سي مراد"، وحاجي عثمان المدعو "كمال" المُساعد العسكري، أمَّ الطالبتان جميلة بوحيرد وزهرة ظريف فقد شكّلتا الأمانة الخاصة لقائد المنطقة المُستقلة فيما كان عميل الاتصالات هو عمر الصغير ابن أخ ياسف سعدي والذي لا يتجاوز عمره اثنا عشر سنة.

في الوقت الذي كانت مدينة الجزائر مُحاصَرة من طرف المظلِّيين كان على جبهة التحرير أنْ تُرُد على مجزرة الرويسو، لاسيما بعد تذمر الشعب وبداية تدهور ثقتهم بجبهة التحرير الوطنية التي تأخرت في الردِّ على هذه المجزرة، فقرَّر ياسف سعدي إعادة الثقة في نفوس المواطنين اتجاه جبهة التحرير الوطني[1].

قرّرت جبهة التحرير الوطني الرد، وكان ذلك يوم الاثنين 03 جوان 1957، بين الساعة السادسة وخمسة وعشرين دقيقة والسادسة والنصف مساءًا، عندما انفجرت ثلاث قنابل والتي وضعها مناضلين جزائريون كانُوا يرتدون ملابس عمال الكهرباء، حيث تمكنُوا من وضع القنابل داخل المصابيح في كل من محطة ألفريد للوش (Alfred Lelluch)، كارفور آغا (Carrefour de l'Agha) ومحطة مولان (Moulin)[2]، وانجر عن ذلك مقتل 8 أشخاص من بينهم 3 أطفال وجُرِح 92 آخرون، وكان من بين الضحايا جزائريين وفرنسيين، وبالرغم من ذلك فقد رحَّب الجزائريون بذلك[3].

4- عملية ملهى لاكورنيش "La Corniche" 09 جوان 1957

[1] Yves Courriére, Op-Cit, p 454

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 489

[3] Henri Alleg, Op-Cit, p 457

لم تكتف جبهة التحرير الوطني بما حقَّقته بعد تفجير القنابل الثلاث بالمصابيح العمومية، بل قامت أيضًا بعملية أخرى ، ففي يوم الأحد 9 جوان 1957 قامت بتفجير ملهى لاكورنيش، غير بعيد عن "لابوانت بسكاد"[1] على بعد 10 كيلومتر غرب مدينة الجزائر، والذي كان مكانًا يُمنع على المُسلِمين دخوله، وكان يقصِده من الأوروبيين لاعبون وأفراد الشرطة والعسكريون والراقصون من الشباب والشابات الذين قدِمُوا من أجل الاستمتاع بالموسيقى، وقد قبِل شاب يعمل داخل الملهى بوضع قنبلة تزن 2 كلغ تحت منصة فرقة الأوركيسترا، وعند الساعة السادسة والنصف مساءًا انفجرت القنبلة والتي خلَّفت 9 قتلى و 85 جريح بينهم 10 في حالة خطيرة[2].

جاء رد فعل الفرنسيين عنيفًا نتيجة لما خلَّفته هذه القنبلة، ففي يوم 11 جوان 1957 تمَّ تشييع جنازة قتلى الكازينو، فتمَّ الاعتداء على عشرات الجزائريين بالضرب والرجم والقتل[3]، وقد ذكر هنري علاق أنَّ عدد القتلى كان 6 قتلى وجرح حوالي 50 شخص إضافة إلى نهب المحلات التجارية وحرق السيارات[4].

على إثر هذه الحوادث قام الجنرال ماسو بزيادة عدد المظلّيين في مدينة الجزائر، إضافة إلى مساندة جمعيات المتطرفين الأوروبيين لهم، وهذا من أجل تعزيز القيد على المدينة مواصلاً عمله الذي بدأه في جانفي وفيفري 1957[5]، أمّا بيجار فقد عاد من الجبال مع فرقته الثالثة للمظليين وعمل على القيام بالممارسات البوليسية والتعذيب في حق الجزائريين[6].

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 490 .

[2] Yves Courriére, Op-Cit, p 455 voir aussi Henri Alleg, Op-Cit, p 457

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 490

[4] Henri Alleg, Op-Cit, p 458

[5] زهرة ظريف: المصدر السابق، ص 490

[6] Henri Alleg, Op-Cit, p 458

نظرًا لتتابع هذه الأحداث قام الجنرال ماسو بمراسلة السيد محافظ الجزائر إحداهما مؤرخة في 11 جوان 1957 وتحمل رقم 2/5646 والأخرى مؤرخة في 13 جوان 1957 وتحمل الرقم 2/5736 يطلب فيهما تعيينه قائدا عاما على كل فروع المصالح الأمنية في مدينة الجزائر، وتأكيد قرار إعطائه صلاحيات العمل البوليسي المؤرخ في 07 جانفي 1957 منبِهًا في الرسالتين إلى أنَّ القرار المذكور يبقى إلى غاية كتابة الرسالتين حبر على ورق لم يتحقق بشكل تام، لأنَّ الشرطة كانت تتدخل في بعض الأحداث دون علم الجيش، وهذا دليل على عدم وجود تنسيق بين الطرفين أثناء القيام بالعمليات العسكرية، وفيما يلي تحليل لأهم ما جاء في كل من الرسالتين:

1- رسالة 11 جوان 1957:

بدأ ماسو رسالته الأولى للتنبيه إلى عودة ما يسميه بالنشاط الإرهابي، وفي هذا إشارة إلى الأحداث الأخيرة التي سبقت تاريخ كتابته لهذه الرسالة، وكانت مقدمة هذه الرسالة تمهيدًا لتذكير محافظ مدينة الجزائر بقرار 7 جانفي 1957، الذي يمنح السلطات البوليسية لماسو، ولكنه تأسف لعدم وجود إجراءات مكملة لذلك القرار مما وضع مصالِحه في نوع من الحيرة بخصوص كيفية التعامل مع المُعتَقلين، فقد ذكر مثلاً حالة قضية عماري العربي الذي -حسب ماسو- كان من المحيط المباشر لياسف سعدي والذي أُلقي عليه القبض في 13 أفريل 1957 بعد إصابته بطلق ناري وأخذه إلى المستشفى للعلاج، لكن ماسو -حسبه- تأسف لعدم تمُكُنِه من استجوابه للعربي عماري وإبقاءه فقط في السجن، وتأسيسًا على ذلك طلب ماسو وضع ممثلي الأجهزة الأمنية المدنية المختلفة تحت قيادة ما سماه بمصلحة العمل الاستعلاماتي[1].

[1] أنظر الملحق رقم 22 ص 296 والذي يبيِّن محتوى الرسالة

2- رسالة 13 جوان 1957:

هي عبارة عن تأكيد ماسو على ضرورة حصوله على السلطات البوليسية التي وُعِد بها بمقتضى قرار 07 جانفي 1957، وهو القرار الذي وصفه صراحة في هذه الرسالة بأنه يبقى خارج التنفيذ، ودعا ماسو محافظ مدينة الجزائر إلى عقد اجتماع يضم جميع قادة مصالح الشرطة من أجل دعوتهم إلى الانضواء تحت قيادة قائد المنطقة الشمالية لمدينة الجزائر[1].

لقد تناوَل الفصل الثاني مجموعَةً مِنَ الأحداثِ التي كان لها أثَرٌ هامٌّ على الثّورة التّحريرية، وعلى رأس هذه الأحداث إضراب الثمانية أيام. وقد رَكَّزَ هذا الفَصْلُ على استعراضِ بعض الظروف التي كانت سائِدَةً في الجزائر قبل بداية الإضراب، وتبيان كيفية التّحضير له من الجانبين الجزائري والفرنسي، كما استَعْرَض أهدافَهُ الهامَّة والتّطور الزّمني لسيرِه وكذا نتائِجه.

إنَّ ما تَمَيَّز به إضراب الثمانية أيام هو أنَّه كان دليلا كافِيًا على وقوف الشّعب الجزائري المُضْطَهَد إلى جانِب جبهة التّحرير الوطني، الذي يبدو أنّ تنظيمها صار أكْثَرَ نجاحًا نظرا لما انَجَّرَ عنْهُ مِنْ أضرار تَكَبَّدَتْها السُّلطات الفرنسية، لاسيما فيما تعلَّقَ بِمشروع الإدماج الذي طالَما أرادت أن تُنْجِحَه.

لقد تميَّزَ إضراب الثمانية أيام أيضًا بأنَّهُ كان بِدايَةً لتنظيم عسكَرِي جديد عَرَفْتْهُ المنطقة المُسْتَقِلَة وهو التنظيم القائم على ممارسَة القمع ضِدَّ الجزائريين، ومُحاوَلَةِ كَسْرِ كافّةِ جهود جبهة التّحرير الوطني.

[1] أنظر الملحق رقم 23 ص 297 والذي يوضِّح محتوى الرسالة

لقد كان لوصول الجنرال ماسو إلى الجزائر تأثير واضِحٌ على العمل العسكري الذي كان سائِدا في المنطقة المُسْتَقِلَّة، وهذا ما يدُلُّ على أنَّ مهمَّة جبهة التّحرير الوطني ومناضليها أصبَحت صعبة إلى حدٍّ كبير.

إنَّ كُلَّ هذه الأحداث التي عَرَفَتْها مدينة الجزائر صارَت نذيرًا بوقوعِ أحداثٍ أخرى سيتَقَرَّرُ من خلالها مصيرُ القَضِيَةِ الجزائرية بشكل عام، ومصير الجزائريين الموجودين داخِل المنطقة المستَقِلَّة بشكل خاص.

الفصل الثالث: سير معركة الجزائر وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية

المبحث الأوَّل: مسألتا التعذيب والمفقودين أثناء معركة الجزائر

المبحث الثاني: المرأة والجنرال جاك ماسو خلال معركة الجزائر

المبحث الثالث: نتائج معركة الجزائر وانعكاساتها

طَبَّق الجنرال جاك ماسو كممثل للسُّلطة الفرنسية الاستعمارية منذ انطلاق مَعركة الجزائر عدة ممارسات قمعية لإحكام قبضته على الشعب الجزائري ولكسر التنظيم القائم في المنطقة المستقلة مركز لجنة التنسيق والتنفيذ، ولعلَّ من أهم هذه الممارسات نجد التعذيب والإخفاء القسري والإعدام الموجَز، وهِي جميعا مُصْطَلَحات تَسْتَدْعي التّفصيل والتّوضيح، وهو ما سيُرَكِّز عليه البحث في العناصر الآتية.

المبحث الأوَّل: مسألتا التعذيب والمفقودين أثناء معركة الجزائر

يحاوِلُ هذا المبحث التطرُّقَ إلى مَسألتين هامَّتين هما مسألة التّعذيب ومسألَة المفقودين خلال معركة الجزائر، وذلِكَ من جوانِبَ عِدَّة.

المطلب الأول:التعذيب في عهد الجنرال جاك ماسو

1: تعريفُه في سياق معركة الجزائر

مِنْ الناحية اللّغوية، يُعَدُّ التّعذيبُ اسمًا مُشْتَقًّا مِنَ الفعل "عذَّب"، يعذِّبُ فهو تعذيب، ويعني إلحاقَ الضَّرَرِ بالشَّخْصِ[1]. وتشير اللفظة الفرنسية "torture" كما ورد تعريفها في قاموس "Le Robert" إلى المعاناة الجسدية التي تُلحَق بشخص ما من أجل إرغامه على الاعتراف بأمر يرفض الإقرار به[2].

أمَّا مِنَ النَّاحِية الاصْطِلاحِية، فقد ورَدَ عَنْ منَظَمة العفو الدّولية بأنَّ التّعذيبَ يَقَعُ عندما يَتَسبَّب شخص ما، بصفته الرسمية، في الألم النفسي أو البدني أو معاناة شديدة لشخص آخر لغرض محدَّد. وأحيانًا تقوم السلطات بتعذيب أي شخص لانتزاع اعتراف منه بارتكاب جريمة، أو للحصول على معلومات منه. في بعض الأحيان، يستخدم

[1] عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثّورة الجزائرية: 1954-1962، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 169.

[2] Le Robert micro poche, Dictionnaire, G. Canale et C.S.P.A. Borgaro, Italie, 1997, p. 1283

التعذيب لمجرد عقاب ليبث الخوف في المجتمع[1]. أمَّا الجمعية الدولية للصليب الأحمر فتُعرِف التعذيب: "بأنه إلحاق المعاناة الحادة والآلام، سواءً جسديًا أو ذهنيًا، من أجل الوصول إلى المعلومات أو الاعترافات بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك هو ممارسة الضغوطات وكذا الإذلال"[2].

إنَّ التّعريفَ المذكور يُشيرُ إلى أنَّ مُمارَسَةَ التّعذيب ترتَبِطُ بِشَكْلٍ وثيق بالأسباب التي تُؤَدِّي إليه، كما أنَّ هذا التّعريف هو تعريفٌ قانوني ينطَبِقُ على ممارَسَةِ التّعذيب بِشَكْلٍ عامٍ دونَ توجيهِهِ إلى سُلْطَةٍ رسمِيةً بِعيْنِها.

وأمَّا عن تَعْرِيفِ هذا المُصْطَلَح في سِياق "مَعْرَكَةِ الجزائر"، فيرى بينجامين ستورا أَنَّ التّعذيب هو إجراءٌ اعتيادي من إجراءات ما يُسَمَّى بسياسة "التَّهْدِئَة" التِي طُبِّقَت خلال "مَعْرَكَة الجزائر"[3]، عِلْمًا بأنَّ المقصودَ مِنْ سياسةِ التّهْدِئَة هو تِلْكَ الإجراءات الترغيبية والترهيبية التي وضعتها السلطات الفرنسية من أجل إخضاع الجزائريين لسُلْطَتِهِم[4]، وبالاستناد إلى ذلِك، يُمْكِنُ القول بأنَّ التّعذيب هو إجراء مِن الإجراءات الترهيبية التي استَخْدَمتها السلطات الفرنسية خاصّة خلال معركة الجزائر لتحقيق الغرض المذكور. وهنا، تبدو العلاقَةُ واضِحَةً بين ممارسة فِعْل التّعذيب والسّبب الذي يُؤَدِّي إلى ممارسة ذلِكَ الفِعل. في هذا السِّياق، ترى المُؤَرِّخَة رفائيل برونش (Raphael Branche) أنَّ التّعذيب هو تِلْكَ "الممارسات التي قام بها نظام قمعي اتخذ من البحث عن المعلومات ذريعة لتبريرها[5]"، وتُضيفُ إلى ذلِكَ أنَّ التّعذيب خلال معرَكَة الجزائر لم يكن يهدِفُ إلى "التَمَكُّنِ مِنْ دَفْعِ المُعَذَّبين إلى الكلام [والإفصاح عن المعلومات]، بل كان يَهْدِفُ إلى إسماعِهم [صوْتَ فرنسا القَوِية]."[6] وهي بذلِكَ لا ترى في ممارسات الجنرال ماسو وجلاديه

[1]www.amnesty.org, retrieved on Nov. 13th, 2021, at 05:02.
[2]CICR 2016: comment le CICR définit-il la torture? www.icrc.org, consulté le: 14.10.2022, à: 14:59.
[3]Benjamin Stora: Les mots de la guerre…., Op-Cit, p. 116
[4]Jean-François Klein, La "Pacification", un processus imperial, www.ehne.fr, récupéré le 19/1/2020, à : 7:08.
[5]Raphaëlle Branche: La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, Edition Gallimard, Italie, 2016, p. 28
[6]Raphael Branche, Cité dans Benjamin Stora, Les mots de la guerre de l'Algérie, Op. Cit. p. 116.

وسيلةً للوصول إلى غايَةٍ ظاهِرَةٍ وهِيَ الحصول على المعلومات، بل وسيلةً للوصول إلى غايَةٍ خَفِيَةٍ وهِي بثّ الرُّعب في أوساط الجزائريين، وتُضيفُ المؤَرِّخة أنَّ تعريف التّعذيب يتَضمَّن بالضّرورة وجودَ ثلاثة عناصر أساسية وهي المعاناة الناتِجة عنه، والنية من إلحاق هذه المعاناة، وإرادة حرمان الآخر من القدرة على التفكير، وهذا الأمر الأخير هو الأمر الأساسي في هذه النية[1]. وبذَلِكَ، يبدو مِنَ الضّروري التّركيز في تعريف مُصْطَلَحِ التّعذيب على السّبب الذي دَفَع بجلادي المُسْتَعْمِر الفرنسي إلى القيامِ بِه. ولَعَلَّ إجابَةً عَنْ هَذا التّساؤُلُ قد تكون في تعريف دونيس سلاس (Denis Salas)الذي يرى بأنَّ التعذيب هو ممارسة ترتبط بشكل وثيق بالاستعمار وتعتمد على تقنيات الحرب ضدَّ الثوريين التي خسرتها فرنسا في الهند الصينية، وأرادت أن تربحها مهما كان الثمن في الجزائر[2].

تأسيسا على ما سَبَق، يبدو أنَّ العديد مِنَ مُساهمات القانونيين (باستِحضار تعريف منظمة العفو الدّولية المذكور أعلاه)، والمؤرّخين والباحثين في تعريف مُصْطَلَح التّعذيب تتَجِهُ نَحْو رَبْط فِعْل التّعذيب بالأسباب التي تُؤَدِّي إليه. وهنا، لابُدَّ مِنَ ذِكْرِ الأسباب التي دفعت فرنسا الاستعمارية ممثلة في شخص الجنرال ماسو لتجعَلَ مِنَ التّعذيب أداةً قانونية لابُدَّ مِنْها[3]. في هذا الباب، جاء في مقطع من التقريرالسابع لجمعية الصليب الأحمر الدولية ما يلي:"أمَّا عن التعذيب الواقع أثناءالاستجواب، فإنَّ شخصية عسكرية بارزة علَّلت ذلك بأنَّ مكافحة الإرهاب تجعل من الضرورة اللجوء إلى بعض طرق الاستجواب التي تنتج وحدها الحفاظ على أرواح بريئة ومنع وقوع اعتداءات جديدة[4].

[1]Raphaëlle Branche, La torture … , Op-cit, p. 28

[2]Albert Camus, L'exigence morale: Hommage à Jacqueline Lévi-valensi, Agnès Spiquel (ed.) Denis Salas, Camus : critique de la torture, Le Manuscrit, France, 2006, p. 71

[3]وهذا هو المبرر الذي استند اليه ماسو واوساريس لاضفاء الشرعية على ممارسة التعذيب والقمع (أنظر مقالات في جريدة Le Monde الفرنسية المذكورة في هذا البحث)

[4]Luis Lema, Torture en Algérie: Le rapport qui allait tout changer, Article publié dans "Le temps", le 19-08-2005, consulté, le temp.ch

إنَّ المقصودَ بالاعتداءات الجديدة هنا هو في الواقِع العمليات التي كانت تقوم بها جبهة التحرير الوطني مِن أجل تحقيق الاستقلال وأيضًا من أجل حماية الجزائريين، الذين لم يكن لديهِم مَنْ يحْمِيهم، على خلاف الفرنسيين الذين كانوا يحظون بالحماية الكافِية، ولعلَّ استحضارَ حادِثَةِ تفجير شارِع "طيبة" الذي قام بِه الأوربيون وراح ضحِيَّتَه العشرات مِنَ الجزائريين دون أن تكونَ هناك مُتابَعَة مِنَ طرف السُلطات الرسمية هو دليلٌ على أنَّ الحماية موَجَّهَة للفرنسيين ضِدَّ الجزائريين.

في نَفْسِ سياقِ تعريف فعل التّعذيب وتبريره، يعتبِر الجنرال ماسو التعذيب وجعا جسديا أليما اضطَرَ جنود الفيلق العاشر للمظليين إلى تطبيقه بسبب الوضع الذي كان سائِدا آنذاك[1]، ويرى أنَّ الأسلوب الأسهل للتعذيب بالإضافة إلى الضرب هو الكهرباء أو ما يُطلِقَ عليه بالفرنسية "la gégène"[2]؛ بِحيث "توضع أسلاك كهربائية في أماكن مختلفة وحساسة من جسم الشخص الخاضِع للتعذيب مِن أجل تمرير التيار الكهربائي عَبْرَها[3]".

أمَّا القيادة فهي تدعو إلى استعمال التعذيب بكلمات مُغلَّفة، ففي يوم 11 مارس 1957 أوصى الجنرال راؤول صالان بممارسة الاستجوابات إلى أبعد حدودها واستغلالها فورًا ، ولم يُحاول حتى استعمال الجُمل التظليلية الاعتيادية حول احترام قواعد الإنسانية، فراح يطلب من الجنرالات بأنْ يُعطوا تعليمات لكي يخضع كل شخص تمَّ توقيفه لاستجواب يصل إلى حدود الشدة، وهو السياق الذي يتطلب استعمال التعذيب حتى يكون ناجعًا، ممَّا يُمكِنه من الوصول لتفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1]Jacques Massu, la Vraie Bataille d'Alger, Op-Cit, p-p . 165-166.

[2]هي كلِمَةٌ يَسْتَخْدِمها العَسْكَريون الفرنسيون للتعبير عن جهاز الاتّصال الميداني الذي كان يُعَدَّل لِيُمَرِّرَ تيارا كَهْرَبائِيا إلى الأعضاء التناسُلِية الخاصّة بالمُشتَبَه به الخاضِع للتعذيب (Geoffery Bocca, The Secret Army, UK, Prentice Hall, 1968, p. 22).

[3] Jacques Massu,la Vraie Bataille d'Alger, Op-cit, p-p. 165-167

[4] سيلفي تينو، عدالة غريبة، المرجع السابق، ص. 71

وافق الجنرال ماسو فكرة الجنرال صالان، فقد ذكرت المؤرخة سيلفي تينو، أنَّه حسب تقرير قدَّمه الجنرال ماسو: "أنَّ تبرير الوسائل المُستعملَة تكون في النتائج المُحصَل عليها"، فهو يتفاخر بمساندة السلطات العليا السياسية والعسكرية ، ويشرح بالفعل بأنَّ الوسائل المُستَعملة في الجزائر العاصمة قد نالت "الموافقة"، فقد أشاد بها الوزراء الذين زاروا الجزائر يوم 04 مارس 1957، ومن بينهم "ماكس لوجون" (كتابته بالفرنسية) الذي زار الجزائر وشيَّد بأعمال مظلّيي الجنرال ماسو[1].

يُؤكِد العديد من المؤرخين على غياب العدالة وتستُرِها على أعمال التعذيب والإعدام بلا محاكمة وهذا بتواطؤ مع الدولة، ومنهم: المؤرختان سيلفي تينو ورافاييل برونش، حيث تؤكد رافائيل برونش في كتابها "كتابته بالفرنسية" أنَّ الدولة لا يسعُها أن تُسلط عقوبات علنية في شأن الأعمال اللاشرعية المقترفة من طرف العسكر أثناء أداء مهامهم، نظرًا لكون هؤلاء مُكلفين بمهمة كسب الحرب، ويستمدون مشروعية ما يقترفونه من هذه الغاية[2]، فقد ذكّر ماسو أتباعه بإمكانية أن تكون الفرق المساهمة في حفظ النظام مدفوعة إلى ارتكاب أعمال توصف بأنها جريمة من طرف النصوص القانونية، غير أنّها مغطاة في كثير من الأحيان بمواد من القانون الجزائي، فتتحول إلى أعمال يأمر بها القانون وتصدر أوامر القيام بها من طرف السلطة الشرعية[3].

أمَّا سيلفي تينو فقد ذكرت في كتابها "عدالة غريبة" أنَّ مشاركة العدالة في العقوبات تبقى هامشية، وقد وصفتها بأنها أداة للحرب المضادة للثورة حيث أنَّ الأجهزة القضائية والتشريعية أي المؤسسات القضائية ونصوص القوانين يجب أن تتكيَّف مع الحرب[4]، حيث أصبحت العدالة بيد السلطة العسكرية، ففي فيفري 1958 نجد أكثر من نصف موظفي

[1] سيلفي تينو، عدالة غريبة، المرجع السابق، ص-ص. 71-72

[2] Raphaëlle Branche, la torture et l'armée pendant la guerre d'Algie 1954-1962, Op-Cit, p 542

[3] Raphaëlle Branche, Ibid, p-p 539-540

[4] سيلفي تينو، عدالة غريبة، المرجع السابق، ص 74

المحكمة العسكرية من أفراد الجيش[1]، وهذا يدل على أنَّ العدالة كانت بيد الجيش ويتم تسييرها حسب رغباتهم، وبهذا فقد تمَّ التستر على العديد من القضايا التي تضرّر منها الشعب الجزائري ومنها التعذيب والاغتصاب والقتل والاغتيال.

لقد كانت العدالة جزأ لا يتجزأ من النظام، أي أنها لم تشكل ولم تصنع أيَّ استثناء، فالنظام القمعي الذي وضعته الحكومة الرابعة قد جعلت العدالة ترتبط بالسجن والتعذيب، وهذا يبيّن أنَّ القرار تمَّ اتخاذه من طرف الحكومة ككل، بما فيها وزير العدل فرانسوا ميتران الذي لم يُبدي أيَّ اعتراض حول قضية الإعدامات مثلا، أمَّا عن قضية التعذيب فقد أُعطي الأمر بممارسته من طرف ثلاث وزراء هم: روبيرت لاكوست، ماكس لوجون، بورجيس مونوري، ولم يستطع فرانسوا ميتران أن يوقف مثل هذه القرارات فتخلى عن مسؤوليته في 02 أفريل 1957 أمام لجنة العدالة للمجلس الوطني[2].

وما يؤكد أنَّ أعمال التعذيب التي كان يقوم بها ماسو ومظليون يتميز بالسرية هي تلك التعليمة التي أرسلها مدير الأمن الوطني بالجزائر في 29 ماي 1957 إلى ضباط الشرطة بمحافظة مدينة الجزائر لإرسال كل الحالات التي تمت إعتقالها أو إخفاءها قبل تاريخ 05 جوان 1957[3]، وهذا بعد الشكاوى التي تلقاها من ذويهم، وأكدّ أنَّ هذه الوثائق ضرورية لتقديمها أمامالجهات المسؤولة عن ذلك وهو ما ردَّ عليه ماسو بوجود حالات لابد من التحفظ عليها ولا يجب أن يعلم بها لأنها من صلاحيات الجنرال ماسو.

أمَّا بول أوساريس فيُبَرِّرُ ممارَسَة التعذيب بقوله:"كان مسموحًا به بل ومطلوبًا، فقد كان القاضي جان بيرار (Jean Bérard) على اطلاع كامل بما كان يجري من تعذيب، لم أكن أشعر بالحقد ولا بالشفقة، فكل ما كان ماثلاً في ذهني هو أنني أمام وضع بالغ

[1] سيلفي تينو،عدالة غريبة،المرجع السابق ، ص 85

[2] سيلفي تينو، المرجع نفسه ، ص-ص 345-346

[3] أنظر الملحق رقم 24 ص 298

الاستفحال وبين يدي شخص متورط بشكل مباشر في عملية إرهابية، وكل الوسائل مُتاحة لإرغامه على الكلام"[1].

إنَّ مِمَّا تتَسِمُ بِه تصريحات الجنرال ماسو وتصريحات أوساريس هو الانسِجام؛ بِحيث أنَّها تشتَرِكُ في زَعْمِ أنَّ استِخْدَام التّعذيب كان مِنْ أجل وَضْعِ حَدٍّ للعمليات التي كان يذْهَبُ الفرنسيون ضَحِيَتَها. ويبدو أنَّ هذا الانسِجام تُرْجِمَ إلى التنسيق المُحْكَم لإنجاح هذه الممارسات القَمْعِية خلال مَعْرَكَةِ الجزائر، وهو الأمْرُ الذي يبدو جَلِيًا مِنْ خِلال تنوُّعِ المراكِز التي كانت تتمُّ فيها ممارسة التّعذيب.

2: مراكز التعذيب في مدينة الجزائر

أُنشِئَ للتعذيب مُؤَسَّسَاتٌ خاصة لم يعترف المسؤولون الفرنسيون بوجودها نظرا لأنَّ ممارَسَة التّعذيب كان مُحَرَّمًا بموجب اتفاقية جنيف[2]، وأنَّ ممارَسَةَ التّعذيب ينتُجُ عَنها

---

[1] الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 122

[2] وُقِّعت معاهدة جنيف في 1949، وعُدِّلَت في فرنسا في 1951، وتنص المادة 3 منها على ما يلي:" في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدني الأحكام التالية:

1- الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم علي العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر. ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقي محظورة في جميع الأوقات والأماكن: أ) الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، ب) أخذ الرهائن، ج) الاعتداء علي الكرامة الشخصية، وعلي الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا. وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

2- جمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم. يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها علي أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاء_صة، علي تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها. وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع." (أنظر: http://hrlibrary.umn.edu)

مُتابعات جنائية وانضباطية، ولِذلِكَ فمِنَ الطّبيعي أن يَتَستَّر هؤلاء عن جرائمهم[1]، غير أنَّه تم الكشف عن هذهالمراكز، وإنَّ المقصود هنا هو مراكز التعذيب الشهيرة، لأنهناك مراكز خفية؛ بحيث كانت السلطة الاستعمارية تُحوِل بعض المنازل إلى مراكز للاستنطاق، وذلك تطوعًا من أصحابها المُعَمِّرين أو من عملاء فرنسا.

من هذا المُنْطَلَق، سيُحاول البحث استعراض بعض التفاصيل المُتَعَلِّقَة ببعض المراكز التي كان يجري فيها تعذيب الجزائريين بمدينة الجزائر العاصمة.

أ:فيلا سيزيني (Villa Susini)[2]

اتُّخِذَت مقرًاللقنصلية الألمانية سابقًا، تَقَع بشارع عبد الرحمان لعلا بالمَدَنِية، وتتكون من عدة طوابق وقبو كان مُخَصَّصًا لممارسة التّعذيب[3]. عند اندلاع الثورة التحريرية في 1954، اتخذها العدو الفرنسي مركزًا عسكريًا جلب إليها خبراء في مختلف فنون التعذيب[4]، وبَقِيَت مركَزًا للتّعذيب حتّى عام 1962[5]، وكانت هذه الفيلا مركزًا لقيادة الفرقة الأولى"القبعات الخضر"، والتي كانت تعمل تحت حكم الكولونيل "بروتييه" (Brothier) ثم انتقلت إلى الكولونيل الأول "جان بيير"(Jean-pierre)[6].

---

[1]Sylvie Thénault & Raphaele Branche, Le secret sur la torture pendant la guerre d'Algérie. In: Matériaux pour l'histoire de notre temps, n 58, Avril- Juin, 2000, pp. 57-63, Bibliothèque de documentation internationale et contemporaine, p. 57

[2]ذَكَرَ هنري بُويوو (Henri Pouillot) –وهو واحِدٌ مِنَ الجنود الفرنسيين الذين كانوا يَعْمَلون في هذه الفيلا، وقدَّمَ شهادَتَهُ عن ممارسة التّعذيب فيها، وكتب عن تلك الجرائم ونَدَّدَ بها، وله موقِعٌ الكتروني يستَخْدِمُه لهذا الأمر– أنَّ تُكتَب Sésini نِسبَةً إلى مالِكِها، الأستاذ الموثِق Antoine Sésini، كما تُكْتَب Susini نِسْبَةً إلى Jean Jacques Susini، أحَد السّفاحين وأعضاء المنظَمَة العسكرية السِرية (OAS).

[3]Henri Pouillot, Récupéré le 24/12/2020, à : 23h29, source : www.henri-pouillot.fr.

[4]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية، مصلحة البحوث والتوثيق، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1999، ص 17

[5]Henri Pouillot, Récupéré le 25/12/2020, à : 01h24, source : www.henri-pouillot.fr.

[6]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 111

ب: فيلا الأبراج الصغيرة (Villa de tourelles)

الواقعة في منطقة مصطفى بضواحي الجزائر العاصمة، وقد كان محيطها معزولاً ولم يكن هناك جيران يزعجون الجلادين حين قيامهم باستنطاق المساجين وتعذيبهم بشتى الوسائل، أين كان الجنرال أوساريس يُعذِّب مُعتقليه، حيث يقول:"كنا نقوم باستنطاق المساجين الذين نقبض عليهم، كما كنا نلجأ إلى التعذيب إذا رفض السجين الاعتراف"، ويُضيف قائلاً :"إذا أُريد التخلص من أحد ما، فإنه يُساق إلى فيلا الأبراج الصغيرة[1]"، وكان يتمّ التّخَلُّصُ مِن الأشخاص الذين يتمُّ تعذيبهم بعد الحصول على المعلومات عن طريق قتلِهِم ودفنهم غالبا في أماكن معزولة خارِج مدينة الجزائر العاصِمَة[2].

ج: مركز الكورنيش

يقع هذا المركز ببلدية رايس حميدو(سانتأوجين سابقًا)، كان قبل الثورة عبارة عن ملهى لأبناء الفرنسيين، وفي ماي 1957، حُوِّل إلى مركز عسكري مورِست فيه كل أنواع التعذيب وبشتى وسائله[3].

د: ثكنة برج الإمبراطور

التي تَقَعُ بحي"سكالا"، وهذه الثَّكَنَة خاصَّة بالفرقة الثالثة للمظليين الكولونياليين (3e RPC)، وكانت مُخَصَّصَةًلممارسة التعذيب بواسطة ما يُعْرَف بالشَّمْعَة الموقدة وآلة الحرق، وهُما تِقْنِيتان مِن تِقْنيات التَّعذيب.

[1] الجنرال أوساريس، المصدر السابق، ص –ص 116-117

[2] Aussaresses, The Battle of the Casbah : Counter Terrorism and Torture, Enigma Books, USA, 2002, p. 114

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 17

هـ: ثكنة الفرقة 19 للعتاد

في خروبة (حسين داي)، وهي مركز قيادة الفرقة الثانية للمظليين الكولونياليين(القبعات الحمر) تحت إمرة كل من الكولونيل "فوسي فرانسوا" ثم "شاطو جوبير"[1].

و: محافظة البوليس

تُسمَّى أيضًا بمقرات الشرطة، حيث يتم اقتياد المُعتقلين إلى هناك لاستنطاقهم[2]، فقد كانت مقرات البوليس أو الشرطة تمارس التعذيب، وهذا ما أكده بيير هنري سيمون في كتابه مُستدلاً بشهادة أحد المُعذبين وهو المستشار البلدي الذي أُعتُقِل من طرف الشرطة، وهو يقسِم بأنه بعد نقله إلى دائرة البوليس تمَّ تحويله إلى المُختبر أين تمَّ استجوابه من طرف ثلاث مفوضين وعشرة من أفراد الشرطة باستخدام اللكم والضرب، ثمَّ أُمِر بخلع ملابسه وتمَّ تقييد يدهوتعصيب عينيه، وتمَّ تعذيبه بالأنبوب، بعدها نُقِل إلى زنزانة دائرة الشرطة أين مكث خمسة أيام قبل إحالته أمام قاضي الصلح[3].

ز: مقرات الجندرمة

كل مشتبه به له علاقة بجبهة التحرير الوطني يتم إلقاء القبض عليه ونقله إلى مقر الجندرمة، وهناك حجرة مخصصة للاستنطاق ومجهزة بمختلف وسائل التعذيب[4].

يُضافُ إلى المراكز المذكورة، مَرَاكِزُ أخرى منها "فيلا ايسو" التي وضعتها شركة "إيسو" تحت تصرف"القبعات الخضر" التابعة للفيلق الأول للمظليين الأجانب تحت قيادة

[1]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 110-111

[2] رشيد زبير، مرجع سابق، ص. 61.

[3] بيير هنري سيمون، ضدَّ التعذيب في الجزائر، ترجمة: بهيج شعبان، دار العلم للملايين، بيروت، ص 48

[4]Pierre Vidal Naquet: Crimes de l'Armée Française, Maspero, Paris, 1975, p. 26

"جان بيير" (Jean–pierre)[1]، وفيلا الورود (Villa des roses). بل وحتى المؤسسات التعليمية تم تحويلها إلى وكر لممارسة التعذيب، وأشهرها: مدرسة "سارُويْ" التابعة للفرقة الثالثة للمظليين (القبعات الحمر) تحت إمرة الكولونيل بيجار، ومدرسة الصم البكم في شارع "تيليملي" (كريم بلقاسم حاليًا)،والمدارس الابتدائية في المرادية والأبيار والمجمع المدرسي "باسيطا" في حيّ باب الوادي[2].

تأسيسا على ما سبق، يبدو من تنوُعِ مراكِز التّعذيب التي سَخَّرَها الجيش الفرنسي من أجل الوصول إلى غاياتِه القمعية أنَّ هذا الجيش صارَ في حالَةِ تأهُبٍ قُصْوى وأنَّه لا يَكْتَرِثُ للمواثيق الدَّوْلِيَة ولا للرأي العام الفرنسي ولا الدَّولي إزاءَ ما يقوم به من ممارسات واضطهاد.

3: أجهزة التعذيب خلال معركة الجزائر

إضافة إلى أجهزة كانت تُستخدم في التعذيب ظهرت خلال معركة الجزائر نذكر منها:

أ- المفارز العملياتية للحماية (Dispositif Opérationnel de Protection):

هو جهاز تابع لقيادة أركان القوات الفرنسية، وهو فرع من فروع مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية (CCI)، مهمته القضاء على خلايا جبهة التحرير الوطني، ويعود تأسيس (CCI)إلى معركة الجزائر وهي وليدة المنظمة الإرهابية القمعية القائمة على مستوى ناحية الجزائر (الجزائر الساحل) تحت قيادة العقيد غودار[3]، لقد لعب جهازالتدخل من أجل الحماية دورا كبيرا في تعذيب الجزائريين وبلغ ذروته في خريف 1957، وذلك

[1]بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص 112

[2]بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 110

[3] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956–1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 53

بعد انتشار مراكز ومصالح هذا الجهاز عبر مختلف أرجاء الوطن وكان لهذا الجهاز تنظيم هيكلي إداري منظم مهمته الأساسية الاستنطاق والتعذيب بشتى الوسائل، أي أنّها مكلفة بعمليات استنطاق الأسرى العسكريين وكل من يُفتَرضُ انتماؤه إلى التنظيم السياسي والإداري[1].

لقد كان لهذا الجهاز فروع في كل أنحاء الجزائر ومهمتها الرسمية استغلال كل المعلومات وعملها الحقيقي هو التعذيب الذي أصبح عند رجال هذه المنظمة من فنون البطش والرعب والوحشية، فقد أصبح أعضاء هذا الجهاز يتفننون ويُبدِعون في مجال التعذيب والاستنطاق وأصبحوا يقومون حتى بعمليات الاغتيال[2].

وكانت تُقدم نصائح للمُعيّنِين في هذه المصالح من طرف الضباط وهي عبارة عن أوامر عن كيفية ممارسة الاستنطاق في هذه المراكز، فيذكر أحد قدماء DOP النصائح التي قُدِمت له من طرف الضباط بقولهم: "ابقوا رجالاً، لا تجنحوا أبدًا إلى الاستمتاع بعمليات الاستنطاق، اعتبروها فقط ضرورة لابد منها، فإن استعملتم الخشونة، دون غاية أخرى غير الخشونة، فسيتم إبعادكم من قاعات الاستنطاق"[3]، وهذا دليل على وحشية الأساليب التي كان ضباط DOP يريدون استخدامها.

فمن الأهداف التي سعى جهاز DOP إلى تحقيقها هو تفكيك الهيكل الإداري والسياسي لجبهة التحرير الوطني لعزل الشعب عن الثورة من خلال مراقبة تحركات السكان والمجاهدين بتشكيل وحدات مختصة في الجوسسة لنقل أخبار جيش التحرير الوطني ومحاولة دس بعض الجواسيس داخل تنظيم جبهة التحرير الوطني وكذا تشويه

[1]Raphaëlle Branche,, la torture et l'armée pendant la guerre d'Algie 1954-1962, Op-Cit, p. 277

[2] رشيد زبير، المرجع السابق، ص-ص 57-58

[3]Raphaëlle Branche,, la torture et l'armée pendant la guerre d'Algie 1954-1962, Op-Cit, p. 290

صورة الثوار والمجاهدين وتجنيد الحَرْكَى بين صفوف الجيش الفرنسي وهذا يدخل ضمن الحرب النفسية التي كانت تشنها فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية[1].

ب- مركز الاستعلامات والعمل (Centre de Renseignement et Action)

أجهزة نشطت على مستوى التجمعات السكانية وكان دورها يتمثل في الجوسسة ومراقبة تحركات السكان لصالح أجهزة المخابرات الفرنسية المختصة في القمع والتعذيب، حيث يقوم هذا الجهاز بعملية الاستنطاق على مستوى كل ناحية عسكرية موحدة باندماج الجيش والمخابرات والبوليس[2].

ج- جهاز الحماية العمرانية (Dispositif de Protection Urbaine)

هو جهاز يُساهم في التعذيب داخل المدن العمرانية الكبرى -كمدينة الجزائر- تمَّ إنشاؤه في 04 مارس 1957 من طرف الوزير المقيم روبير لاكوست، وقد جاء في إطار الإجراءات المُتخذة من أجل تطويقالثورةوالقضاءعليهاوحمايةأمنالمعمرين، وقدلعبهذاالجهازدوركبيرفيالتعذيبومعظم أفراده من الأوروبيين المتطرفين أمثال كوفاكس، وبتأسيس هذا الجهاز أصبح لكل المجمعات السكانية للمستوطنين في المدن مسؤول أوروبي لتوفير الحماية لهم، أمّا بالنسبة للمجمعات السكانية الجزائرية فقد عُيّن فيها مسؤول جزائري مُوالي للسلطات الفرنسية وهذا من أجل الاستعلام والتجسس ومراقبة تحركات الجزائريين، واقتياد المُشتبه فيهم إلى إحدى مصالح هذا الجهاز أين يتلقى التعذيب وهي تعمل في سرية تامة، وكان جهاز D.P.U ذو طابع مدني وعسكري كونه يهدف إلى إشراك العسكريين والمدنيين للقضاء على الثورة [3].

[1] رشيد زبير، المرجع السابق، ص 58

[2] رشيد زبير، المرجع نفسه، ص 51

[3] المرجع نفسه، ص -ص 47-50

4: لمحة عن بعض حالات التّعذيب

تعرَّض الجزائريون والفرنسيون المساندِون لقضية استقلال الجزائر لشتى أنواع التعذيب، سواء في المدن أو القرى، لكن يبدو أنَّذلِكَ كان أكثَرَ شِدَّةًفي المدن، خاصةً مَدينة الجزائر العاصمة على يد الجنرال ماسو ومظلييه الذين تفننوا في استخدام التعذيب لتحقيق غايات مُعَيَّنة. ولذلك، سيُرَكِز هذا العنصر على بعض الشَّخصيات التي تَعَرَّضت للتّعذيب.

أ: هنري علاق "Henri Alleg"

يُعَدّ هنري علّاق واحِدًا مِنَ الفرنسيين الذين عُرِفوا بدفاعهم عن القضية الجزائرية، وذلِكَ مِنْ خِلال الصَّحيفةِ التي كان يُدِيرُها وهي صحيفة ألجي ريبيبليكان (Alger Républicain)؛ بِحيث كان يكتُبُ مقالاتٍ يُعارِضُ فيها بِشِدَّة تَوَجُّهات السُّلطات الفرنسية في التَّعامُل مع الشَّعب الجزائري.

لقد أدَّى هذا التّوجُّه المُعارِض الذي اتَّخَذَهُ هنري علَّاقِ إلى إثارةِ سخطِ السّلطَة الاستعمارية، وبالتّالي إلى إلقاء القبض عليه في 12 جوان 1957، في منزل موريس أودان (Maurice Audin)، الذي تمَّ اختطافه قبل يومٍ واحِدٍ مِنْ ذلِك نظرا لكونه أحَد المنضوين تحت راية الحزب الشيوعي المناضِل في سبيل استقلال الجزائر، وذكرت جوزيت أودان أرملة موريس أودان أنّها بقيت تحت مراقبة المظليين بعد ليلةِ اختطاف زوجها، وأنّ هنري علّاق جاء إليها في الصّبيحة، وقَد ذَكَر أنَّه جاء من أجل تجديد تأمين زوجِها، غير أنَّ الحيلة لم تنطلِ على المِظلّيين، الذين أبْقَوه معهم، واتَّصلوا بالملازم

"شاربونييه" (Charbonnier)، الذي سرعان ما حَضَرَ وألقى علَيه القَبْض[1] بعدَما عرفه فور رُؤْيَتِه لأنَّ هنري علّاق كان من المطلوبين لدى السُّلُطات الفرنسية نظرا للدَّعم الذي كان يُقَدِّمَهللقضية الجزائرية من خلال كتاباته خاصة المقالات، ويذكُرُ هنري علاق أنَّ "شاربونييه" وَصف فرحته بإلقاء القبض عليه قائلاً:"صيد ثمين، إنه هنري علاق المدير السابق لجريدة "الجزائر الجمهورية"[2].

أمَّا فيما تَعَلَّقَ بأساليب التّعذيب التي مورِست على علاق، فقد ذُكِرَ أنَّهُ تَعَرَّضَ لتمرير الكَهرَباء على جِسْمه وكذا غَطْسه في الماء حتّى الاختناق، وكان ذلِكَ طيلة شهْرٍ قضاه في مركز الفرز والتوجيه (CTT)، أيْنَ كان الكثيرون يُعَذَبون بِشَتَّى أنواع العذب. وفي هذا السِّياق يذكُرُ علَّاق : "كُلّ ما كُنت أسْمَعُه طوال الليالي الطّويلة صراخ الرجال والنّساء دون توَقّف[3]." ثم صدر في حقه حكم بالسجن لعشر سنوات.

أمَّا بخصوص مُحاكَمَتِه فيقول علاق: "في 9 جويلية 1957، وبعد قضاء ليلة في المحافَظَة المركزية للشرطة وقفتُ رفقة أصدِقائي أمام محكمة القضاء الاستعجالي. كانت شهادات رجال الشُّرطة متطابِقَة، حيثُ تقول أني اعتَدَيتُ بوحشيةٍ على أحَدِهم، وكدليل على ذلِكَ أظْهَرَ شهادَةً طِبِّيَةً تُبْرِزُ الآثار التي تَرَكَتْها اللكمات التي وجَّهْتُها له، كما تَشْهَدُ على عَدَم قُدْرَتِه على استئناف عَمَلِه قبل ثمانية أيام، لقد كان ذا بُنيَةٍ تُشْبِهُ بُنْيَةَ مُصارِع، ويفوقني طولا بِرأسين، وكان القُضاةُ والابتسامَةُ تعلو شِفاهَهُم لا يُصَدِّقون كَلِمَةً من الحكاية برمَّتِها"[4].

[1]Hélène Conbis, L'enlèvement de Maurice Audin raconté par sa veuve : « S'il est raisonnable, vous le verrez vite … », www.franceculture.fr , publié le : 13.8.2018 et mis à jour le : 4.2.2019, consulté le 29.12.2021, à : 8 :15

[2]هنري علاق، مذكرات جزائرية، ترجمة: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 244.

[3]Journal Le Monde, Au procès de Paul Aussaresses: le général Schmitt a justifié l'usage de la torture en Algérie, Publié le : 28/11/2001, Récupéré le : 24/12/2021, à : 8h34.

[4] هنري علاق، مذكرات جزائرية، المصدرالسابق، ص 211.

إنَّ ما سَرَدَهُ علاق يَدُلُّ على أنَّ الجيش الفرنسي كان لا يَخْشَى إلى حَدٍّ ما من القضاء، وكان يلجأُ إلى كُلِّ الوسائل لتحقيق أهدافِه.

وخَتَمَ علاق سرد أحداثِ مُقاضاتِهِ بأنْ حُكِمَ عليه بالسّجن لثلاثة أشْهُر في سجن بربروس، أين سيلتَقِي لاحِقًا ببول كاباليرو (Paul Caballero)، وهو سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ألقي عليه القبض بسبب تحرير وتوزيع منشور للجبهة الجزائرية للدّفاع عن الحريات[1].

ب: إبراهيم شرقي

يُعَدُّ إبراهيم شرقي من مواليد 1922م بمنطقة عين الخضراء ولاية المسيلة، ينحدر من عائلة فلاحية ميسورة الحال، ارتحل مع عائلته إلى ولاية بسكرة وعمره عام، وهناك عاش طفولته، درس مرحلة الابتدائية في المدرسة الأهلية ببسكرة المُخصصة للعرب الصغار وحدهم، وبعد تحصُلِه على شهادة الدراسات الابتدائية سنة 1936 ونظرًا لعدم قبوله في المستويات الموالية فقد غادر المدرسة، وفي تلك الفترة التقى بمناضل من حزب الشعب الجزائري يُعرَف ب" أكلي أرزقي" الذي عمل على بلورة الوعي السياسي لدى المجاهد ، وكان ذلك مابين 1937-1938، وأطلعه على مهام حزب الشعب ممَّا زاد في ميولاته نحو حزب الشعب[2].

إنَّ مسيرته السياسية لم تنطلق حقيقة إلاَّ بعد انخراطه في حركة الكشافة الإسلامية، فرع بسكرة مع رفاقه أمثال محمد العربي بن مهيدي، والطيب خرّاز، وفي عام 1942 التحق شرقي بحزب الشعب الجزائري ببسكرة، وكانت مسؤوليته الأولى وسط الحزب هو تعيين قائد المنظمة لدائرة باتنة وكان ذلك سنة 1946، وبعد تشكل المنظمة الخاصة في

[1] هنري علاق، مذكرات جزائرية، المصدر السابق، ص 211.

[2] إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص-ص 19-20

1947 فقد تقلَّد عدة مسؤوليات في عدة مناطق من الوطن، فقد عُيِّن مندوبًا لدائرة قسنطينة وبعد خمسة أشهر أصبح قائد دائرة سكيكدة، ثم قائد المُنظمة الخاصة بمنطقة وهران، ثم عُيِّن على رأس دائرة البليدة أواخر 1951 ثم قائد على دائرة بسكرة[1].

كان شرقي مُتابعًا من طرف الشرطة الفرنسية منذ اكتشاف المنظمة الخاصة فكان يتنقل من منطقة لأخرى بهوية مزيفة، فاستقر في سطيف ثمَّ البليدة وأخيرًا استقر في الجزائر العاصمة بداية من سنة 1955 إلى غاية اعتقاله سنة 1958، وهناك التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني.

ويحق القول بأن الجبهة بالجزائر العاصمة إلى غاية سنة 1956 تنحصر في وجود بعض شبكات قليلة العدد جِدًا، وهي غير مُتضامنة فيما بينها، وقد كان إبراهيم شرقي في البداية تحت تصرّف بن يوسف بن خدة والذي كلفه بالعمل اللوجيستيكي على صعيد واسع، واستعادة بعض عناصر حزب الشعب[2]، فكان شرقي نشطًا ومُلتزمًا بمهامه وكان يُعرَف باسمه المُستعار "حميدة"، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، تمَّ تأسيس المنطقة المُستقلة بمدينة الجزائر وتمَّ تكليف إبراهيم شرقي كمسؤول سياسي عنها[3]، وبعد قرار شن إضراب عام فقد كان من المُؤيّدين لفكرة الإضراب ولكن لمدة 48ساعة فقط (أي يومين) وهذا بعد الاستطلاع الذي قام به في الأوساط، لكن القرار جاء بثمانية أيام، وبعده فقد تمكنَّت السلطات الفرنسية من تفكيك تنظيم المنطقة المستقلة وبدأت رحلة البحث عن مُسيِّريها وكان شرقي أحدهم فكان يتوجب عليه التخفي لكي لا يُكشف أمره.

[1] إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص-ص 20-21

[2] إبراهيم شرقي، المصدر نفسه، ص 66

[3] المصدر نفسه، ص-ص 72-74

أُلقِي القبض عليه في 24 فيفري 1957 من طرف فرقة القبعات الحمراء التابعة لفرقة المظليِّين الاستعماريين، وقد وقع ذلك في مقهى مطبخ اسطنبول بشارع تانور (Tanneurs) فقد تمت الوشاية به، تمَّ نقله إلى المركز الرئيسي لبيجار (باسكالا)، تمَّ وضعه في زنزانة لوحده ثم بدأت عملية الاستنطاق عن طريق تعرّضه للتعذيب بالماء والكهرباء، ثمَّ تُطرح عليه مجموعة من الأسئلة فيأبى الإجابة عنها وهذا ما يُؤدي لتعذيبه مرة أخرى، وكان في كل مرة يتم استجوابه يُجيب بأنه فلاح وبأنه كان يقوم بنقل الرسائل بين القادة فكان دوره ثانويًا وهذا ما أدى بالفرنسيين إلى إخضاعه "لاختبار مصل الحقيقة"، فتمَّ اقتياده إلى غرفة كان بها طبيب وفور وصوله قام بحقنه بإبرة، ثمَّ بدأت عملية الاستنطاق فبدؤوا يسألونه عن عدة أسماء مثل: عبَّان، ياسف، بن خدة وعلي لابوانت وعيسات ايدير، لكنه لم يُجِبْ عن أيٍّ تساؤلاتهم. وبعد هذه العملية أخبره "آلير" مسؤول الإعلام بفيلق المظليين الثالث بأنَّ تصريحاته تحت الدواء تُوافق تصريحاته تحت التعذيب[1].

بعد 48 ساعة من حصة مصل الحقيقة، تمَّ القبض على مسؤولين من "بلكور" وقد كانُوا مُتهمين في قضية صنع قنبلة ضخمة من خلال قارورة غاز محشية بالمتفجرات، كما حُيّدت شبكة سياسية كان ينشط ضمنها أوروبيون كثيرون، وبعض الناشطين فيها ذكروُا إبراهيم شرقي، ولهذا يذكر في مُذكراته أنَّ "آلير" حذَّره بقوله :" إمَّا أنْ تدلنا على المكان الذي أخفيت فيه أرشيف مُنظمتك وإمَّا ستذهب إلى سخرة الحطب"، فتمَّ تحويله من طرف فيلق "القبعات الخضراء" من الفيلق الأجنبي للمظليين الأول لتحويله على جناح السرعة إلى فيلا "سوزيني"، وحال وُصوله إلى هذه الفيلا بدأ يتلقى التعذيب خاصة على يدي النقيب "فولكس" قائد الإعلام بالفيلق الأجنبي للمظلّيين،والذي أمر بإبقائه واقفًا ورافعًا يديه لمدة يومين إلى غاية إنهاكه، ثمَّ أخذه أحد القادة الفرنسيين وهو الرقيب "فلدمبير"

[1]إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص-ص 87-93

الذي أخرجه لساحة الفيلا وأطلقوُا عليه سرب من الكلاب من النوع الألماني (بارجي كتابته بالفرنسية) والتي تمكنّت من عضه في عدّة مواضع من جسمه إلى غاية الإغماء عليه[1].

بعدها تمَّ تحويله إلى البليدة، وتمَّ تسليمه لقائد الشرطة القضائية بالمنطقة (المحافظ غالي) وهذا بناءًا على ذكر اسمه من طرف مجموعة من المناضلين تمَّ إلقاء القبض عليهم، وبأت عملية الاستنطاق حول حياته الماضية كمسؤول دائرة حزب حركة الانتصار للبليدة، وأيضًا حول علاقته مع معاقل الجهة واتصالاته مع المنطقة الحرة والولاية الرابعة، فأنكر شرقي كل ما ذُكِر له عن أعماله، ومن هنا بأدت عملية التعذيب المتكرّرة بالماء والكهرباء، وبعد أربعة أيام من التعذيب دون أن يبوح بشيء تمَّت إعادته إلى فيلا سوزيني[2].

في الوقت الذي وصل فيه شرقي إلى الفيلا المشئومة أثارت العمليات المتطرفة التي قام بها الفيلق العاشر لمظليي "الجنرال ماسو" للتخلص من المنطقة المستقلة لمدينة الجزائر، انتباه الرأي العام لهذه العمليات خاصة وأنَّ هناك فرنسيين متورطين في شبكات الدعم للجبهة قد مرّوا بفيلا سوزيني أين تعرّضوُا لاستنطاقات وعند تقديمهم للنيابة أو اطلاق سراحهم فإنهم قامُوا بالإنذار فيما يخص الجرائم التي تُرتكب بصفة متسلسلة.

قامت الصحافة اليسارية الفرنسية تصويب أضواء الأحداث على التعذيب بالقطر الجزائري ، إضافة إلى تأسيس حكومة "لجنة الحفاظ على الحقوق والحريات" التي كان من دورها "تهدئة اللعبة" أي التعذيب، وعرض الأشخاص المقبوض عليهم على المحاكم، وبالفعل فقد تمَّ تقديم شرقي ومن معه من المناضلين على قاضي التحقيق، هذا الأخير

[1] إبراهيم شرقي، المصدر السابق، ص-ص 94-97

[2] إبراهيم شرقي، المصدر نفسه، ص-ص 98-99

الذي طلب وضعهُم بالسجن فتمَّ تحويله ومن معه إلى سجن سركاجي بتاريخ 13 أفريل 1957 وبهذا يكون قد نجا من جحيم المظليّين بعد خمسين يومًا من العذاب[1].

بقي شرقي بالسجن إلى غاية الاستقلال سنة 1962 أين تمَّ الإفراج عنه، عاش بالجزائر العاصمة إلى أن توفي يوم 07 جانفي 2016 عن عمر ناهز 94 عامًا.

من هذا كله نستنتج أنَّ المجاهد إبراهيم شرقي قد ضاق كل أنواع التعذيب لكنه تحمَّل ويلاته وصبر ولم يبُح بأيِّ شيء يخص الجبهة وأعمالها وهذا حسب مُذكراته، لكن هناك من اتهمه بأنه هو من أخبر السلطات الفرنسية بمكان العربي بن مهيدي، لكن نفى ذلك وقال بأنه أُعتُقِل بعد بن مهيدي بيوم وأنه كان لا يعلم مكان تواجده، وتبقى هذه المسألة مفتوحة أمام الباحثين للوصول إلى نوع من الحقيقة حول هذه القضية.

جـ: لويزة إيغيل أحريز

وُلدت يوم 22 أوت 1936بمدينة وجدة بالمغرب من أبوين جزائريين، وعُيِّن والدها دَركِيًا بالمغرب الأقصى بصفته فرنسيًا مسلمًا[2]، وكانت عائلتها تتكون من عشرة أفراد،درست هناك بالمدرسة الفرنسية في النهار وفي الليل تلتحق بالمدرسة القرآنية[3]، وفي سنة 1948 عادوا إلى الجزائر أين كبرت في حضن أسرة ثورية بسيطة بحي القصبة العتيق، وفي الجزائر أكملت دراستها. التحقت بالثورة بفضل والدها الذي عيَّنها كعون اتصال، وكلَّفَها بإيصال الأدوية ونقل المجاهدين بالسّيارة، وتَقَصِّي الأخبار من مُخْتَلَف الأماكن التي يرتادها الأقدام السوداء في المقاهي والحانات، ونقلها مباشرة إلى الثوار[4].

[1] إبراهيم شرقي، االمصدر السابق، ص–ص 100–101

[2] آن نيفا، لويزة إيغيل أحريز جزائرية، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 29

[3] آن نيفا، المصدر نفسه: ص 32

[4] المصدر نفسه، ص ، ص–ص، ص 40، 62–63، 66

في عام 1957، عرفت عائلتها أوقاتًا عصيبة، فقد اعتُقِل والدها في سجن بربروس لالتحاقه بصفوف الثورة التحريرية، واحتُجِزَت والدتها لأنها كانت تنتمي لإحدى المجموعات التي تنقل الأدوية والوثائق بين المجاهدين، أمَّا أُختها مليكة فكانت من ناقلات القنابل ، أمَّا أُختها فاطمة فكانت تنشط في أحد مراكز التجمّع في حين انتقلت شقيقتها يامنة إلى المغرب لتمويلهم، أمَّا لويزة التي كانت تسمى ب " ليلى" – تسميتها الثورية– فقد كُلِفت بنقل الرسائل وجمع التبرعات[1]، كما نشطت في النظام السِّرِّي بين سنتي 1956–1957، وذلك بنقل السِّلاح إلى الثوار في قفف صغيرة مصنوعة من الحلفاء في أزقة القصبة ،ونظرًا لعملها السِّري تَمّت الوشاية بها فأصبحت من المبحوث عنهم لدى السلطة الاستعمارية، لكن قبل اعتقالها التحقت بالثوار في جوان 1957، ومكثت أيامًا بمنطقة الشبلي (ولاية البليدة)[2].

أُلْقِيَ عليها القَبْض خِلال اشتباك بين المجاهدين(وعددهم 9 مجاهدين) وقوات الاستعمار يوم 29 سبتمبر 1957 في دوار في منطقة الشبلي[3]، حيث كان العدد غير متكافئ بين الطرفين، فأدى ذلك إلى مقتل المُجاهدين وإصابة لويزة بخمسة رصاصات فتَعَرَّضَت لِجروح خطيرة، ولكسر في يدها اليمنى ورجلها اليمنى أيضًا[4]، تمَّ نقلها إلى المستشفى حيث بقيت يومًا واحدًا به، ثمَّ أخذها أصحاب القبعات الحُمر التابعين لفرق الجنرال ماسو إلى قيادة الأركان العامَّة للفيلق العاشر للمظليين بشارع البارادو بحيدرة، وكان ذلك في بداية شهر أكتوبر[5]، ففي اليوم الثالث من وصولها إلى هذا المقر بدأت

[1] جازية سليماني، لويزة إيغيل أحريز..حكاية مجاهدة جزائرية، مجلة العربي الجديد، 17 جانفي 2015، www.alaraby.co.uk، تمّت الاستعادة يوم 20 جوان 2021

[2] يونس بورنان، لويزة أحريز تبوح ل "العين الإخبارية" بأسرار سنين نضال الجزائريات، جريدة العين الإخبارية، 8–3–2021، https://al-ain.com/article/algerian-militant-louiza-ighil-interview، تمت الاستعادة يوم 30 أكتوبر 2022

[3] تقع هذه المنطقة بسهول متيجة

[4] جازية سليماني، المرجع السابق

[5] آن نيفا، المصدر السابق ، ص، ص 102، 105

زيارات النقيب غرازياني لها، وهنا بدأت مرحلة التعذيب في حق هذه المناضلة على يد المُسَمَّى النقيب غرازياني بالضرب وباستخدام أداة حديدية لكسر الجبس الذي وُضع لساقيها ويدها اليمنى للوصول إلى جرحها، وتؤكد المناضلة في شهاداتها، أنَّ الجنرال ماسو وبيجار جاءا إليها مرات عديدة، حيث كانا على علم بما تتعرَّض إليه من تعذيب دون فعل أيِّ شيء لقمع أعمال جلادِّها النقيب غرازياني، الذي وصفته بأنه رجل صلب قاسي القلب غير إنساني، لا يبتسم أبدًا وكان يعرف العربية ويعرف أرقى عبارات السَّب والشتم[1] .

على الرّغم من أبشع أنواع التعذيب التي تَعَرَّضَت لها المجاهِدة لويزة إيغيل أحريز[2]، إلاَّ أنها بقيت صامدة ولم تتفوه بأية معلومات عن المناضلين سواء الناشطين في المدينة أو في الريف.

حوكمت بالمحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة والتي أصدرت حكمًا بسجنها، فتمَّ نقلها إلى سجن بربروس وبقيت فيه من 20 ديسمبر 1957 إلى غاية مارس 1958، وهناك التقت مع والدتها وأختها وجدتها، بعدها تمَّ نقلها مع والدتها إلى سجن الحراش وبقيتا هناك لمدة ثلاثة أشهر، ثمَّ نُقِلتا إلى سجون فرنسا كسجن لاروكات، أميان، فران، تولوز، باريس، ثم وُضعت تحت الإقامة الجبرية بجزيرة كورسيكا، أين فُرِض عليها القيام بأعمال شاقة، ثم تمكنت من الفرار إلى فرنسا يوم 16 فيفري 1962، وعادت إلى الجزائر يوم 08 ماي 1962[3].

ما يمكن استخلاصه من هذا أنَّ الفرنسيين قد اختاروُا التعذيب في الحصول على المعلومات ولكن اتبع, في نفس الوقت للتستر على أعمالهم تلك فقد كتب الجنرال صالان في مذكرة مصلحة (Note de Service) والتي تضمنَّت أوامر كتابية إلى كافة القيادات

[1] آن نيفا، المصدرالسابق ، ص–ص 107–112

[2] والتي تركت آثارًا نفسية وجسدية خاصة في ذراعها ورجلها اليمنى إلى يومنا هذا فهي تعتمد على العكاز للمشي

[3] آن نيفا، المصدر السابق، ص–ص 136–181

العسكرية جاء فيها مايلي: "تجارب حديثة في بعض المناطق قد أثبتت مدى الفائدة التي يمكن أن نجنيها، ولاسيما في المدن، عندما ندفع بالاستنطاقات إلى مداها، ولا نتأخر في استغلالها" مُضيفًا: "كل شخص مُشتبه فيه (يجب أن) يخضع إلى استنطاق شديد ما أمكن"[1].

ما يُمكن فهمه من هذا أنَّ المقصود كان الحث على استعمال طرق رجال الجنرال ماسو بمدينة الجزائر ولاسيما التعذيب "الاستنطاق"، مع العلم أنَّ التعذيب كان معروفًا من طرف كل العسكريين المُتواجدين بالجزائر، لكنهم كانُوا يتكتمون على ما كان يقع، لكن ممارسة التعذيب لم تكن لتخفى على أحد، فبعض الوزراء كانُوا يُشجِعون شفويًا الجنرال ماسو على الطرق التي كان يستعملها أثناء معركة الجزائر، فإذا كان المسؤولون السياسيون والعسكريون حريصين على التستر على هذه الممارسات أمام الرأي العام، فقد كانُوا حريصين في نفس الوقت على إخفاء عجزهم عن منعها[2].

وهذا ما يُفسر ظهور قضية المفقودين خاصة أثناء معركة الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: قضية المفقودين أثناء معركة الجزائر

لقد أثارت قضية المفقودين العديد من التساؤلات سواء من طرف أهاليهم أو من طرف الباحثين في هذا المجال، وبالنظر لعدد المفقودين خلال معركة الجزائر نجد عدداً كبيرًا من الذين كانوا مساندين للثورة الجزائرية سوءًا جزائريين أو فرنسيين دعموا القضية

[1] من مذكرة مصلحة الصادرة في 11 مارس 1957 تحت رقم 1/3087 (SHAT، المصلحة التاريخية للقوات البرية)، نقلا عن رفائيل برونش، سيلفي تينو: سرِّية التعذيب أثناء حرب التحرير، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 14-15، الجزائر، 2001، ص-ص 40-41

[2] رفائيل برونش، سيلفي تينو: سرية التعذيب أثناء حرب التحرير، المرجع السابق، ص-ص 43-44

الجزائرية واختفوْا في ظروف غامضة، ثمَّ لم يعد لهم أثر ولم تُصرِّح السلطات الفرنسية بأماكنهم خوفًا من ردود فعل الرأي العام الفرنسي والدّولي، وقبل التطرق لذكر بعض المناضلين الذين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب ثم صُنفوا ضمن قائمة المفقودين، لابد أن نَعْرِف أولاً المقصود من مصطلَح "المفقود" وأسباب انتشار هذه الظاهِرة خاصَّةً خلال معرَكَة الجزائر.

1- تعريف مُصْطَلَح "المفقود" في سياق مَعْرَكة الجزائر

تُعَرِّفُ اللجنة الدّولية للصليب الأحمر المفقودَ بأنَّه كُل فَرْد يخْتَفِي دون أن يَتْرُكَ أثَرًا، وذلِكَ في سياق صراعٍ مُسَلَّح أو في سياق عُنْف داخِلي[1]، كما تُعَدّدُ اللّجنة سبعَةَ احتمالات يُمْكِنُ أنْ يُعْتَبَرَ فيها الشَّخْصُ مفقودًا، وعلى رأس هذه الاحتمالات أن يكونَ المفقود قد تَمَّت تَصْفِيَتُه أثناء إلقاء القبض عليه، أو خلال فترة احتجازِه، أو أثناء اختطافِه، أو أن يلْقَى حَتْفَهُ في سِجْنِه[2]. في نفس السياق، تُعَرِّفُه الأمم المُتَّحِدَة بأنَّه كل شخْصٍ يُعَدُّ مكان تواجُدِه مجهولا، وغالِبًا ما يكون ذلِكَ في سياق الكوارث الطّبيعية أو الصّراعات المُسَلَّحَة الدَّولِية[3].

يَرْبِط رشيد زبير بين تعريف مُصْطَلَحُ "المفقود" حسب القانون الدولي وبين سياق معرَكة الجزائر، فَيَقول بأنَّ المفقود هو ذلك الشخص الذي اختفى وعائلته تجهل مكان وجوده، وحسب معلومات موثوق بها أصبح مفقودًا بسبب نزاع حربي أو نزاع داخلي، فخلال الحرب التحريرية الجزائرية انتشرت ظاهرة المفقودين الجزائريين (مناضلين

[1]CICR, Les disparus : Rapport intérimaire du CICR, Décembre 2006, Suisse, p. 2.
[2]CICR, Les disparus : Rapport intérimaire du CICR, Décembre 2006, Suisse, Ibid,p. 2.
[3]www.unterm.un.org, retrieved on Dec. 25th, 2021, at 17:11

ومدنيين) بشكل كبير عبر كل أنحاء التراب الجزائري، وإنْ كان الكشف عنها مع بداية سنة 1957، أيْ خلال معركة الجزائر في مدينة الجزائر وضواحيها[1].

أمَّا عن الأسباب التي أدَّت إلى انتشار ظاهرة المفقودين إبّان معرَكة الجزائر، فيبدو أنَّها راجِعةٌ إلى السُّلطات الفرنسية التي سَمَحت للجيش بممارسة بعض السلوكيات والأفعال حتى وإنْ كانت مخالفة للقانون الدولي الإنساني[2] من أجل القضاء على الثورة، بل ودَعَمته في ذلِك من خلال استحداث مؤَسّسات مُخْتَصَّة في تِلك الممارسات، خاصّةً جِهازا "CRA" و"DOP"[3] المُخْتَصَّين في الاستنطاق والاستجواب خاصة خلال فترة معركة الجزائر بواسِطَة استخدام التعذيب.

إذا، باستحداث الجهازين المذكورين مع بداية معركة الجزائر، تفشَّت ظاهرة المفقودين، فبعد تعرُّضِ المشتَبَهِ فيه للاعتقال يتم نقله إلى أحَد المراكز التي تُشرف عليها

هذه الأجهزة بعيدًا عن الأنظار، وفي هذا الصدد يجدر بالبحث أن يتناول وثيقتين، إحداهما وثيقة أرشيفية عبارة عن رسالة رسمية صادرة عن وكيل الجمهورية الفرنسية في مدينة الجزائر إلى ضباط الشرطة القضائية في مدينة الجزائر، والأخرى هي قانون العقوبات، وفيما يلي تحليل لما جاء في الوثيقتين:

- مراسلة وكيل الجمهورية إلى ضباط الشرطة القضائية بمدينة الجزائر

[1] رشيد زبير، ظاهرة المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية الجزائرية(1957-1962)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 21، جانفي 2019، ص 116.

[2] خاصَّةً المرسوم رقم 274-56 المؤرخ في 16 مارس 1956، الذي كان موضوعَ جَدَلٍ نظرا للغموض الذي تَمَيَّزت بِه بعض مصطلحاته، لاسيما أنَّ فرنسا كانت بلدا مُهِمًا من البلدان التي وقَعت على اتفاقيات جنيف (1951).

[3] هما جهازان تابعان لقيادة أركان القوات الفرنسية في الجزائر، ف "DOP"يعني "جهاز التدخل من أجل الحماية"، أمَّا "CRA" فيعني "مركز المخابرات والعمل"، وهما يساهمان في الإسراع في استغلال المعلومات للوصول إلى مكان تواجد خلايا جبهة التحرير الوطني .

هي وثيقة مؤرخة في 10 أفريل 1957، بدأها وكيل الجمهورية بإشارة إلى أنه بلغه أنَّ هناك أفرادًا تمَّ اعتقالهم خلال عمليات قام بها الجيش في مدينة الجزائر وتمَّ وضعُهم في أماكن متعددة وعلى رأسها فيلا سيزيني وأنّ بعض هؤلاء الأفراد خضعوا للاستجواب من طرف ضباط الشرطة القضائية ووُضعوا في السجن لارتكابهم جرائم أو جُنح إستنادا إلى المادة 48 من قانون العقوبات غير أن وكيل الجمهورية يرفض عدم تبليغ النيابة بالوقائع والتحقيقات التي تمّ القيام بها مُستنِدًا في ذلك إلى المادتين 53-54 من القانون المذكور اللتان تُلزِمان ضباط الشرطة القضائية بتبليغ النيابة. وذكر صراحة بأنّ هؤلاء المُعتقلين كانوا يُوضعون في أماكن تحت السلطة العسكرية، كما ذكر أنّ هذه تجاوزات لا تتوافق أبدًا مع مبادئ عمل الشرطة القضائية، وأمر بضرورة مرور هؤلاء المُعتقلين عبر القنوات القانونية السارية المفعول في ذلك الوقت، وفي حالة عدم القيام بذلك سيتم تطبيق المادة 119 من قانون العقوبات المتعلق بالاعتقالات غير الشرعية والعشوائية في حقهم[1].

جاء الرد على الوثيقة التي أرسلها وكيل الجمهورية بتعليمة أرسلها الوزير المقيم روبير لاكوست إلى المفتشين العامين للإدارة في المهام الاستثنائية وكذا رؤساء محافظات الجزائر في 11 أفريل 1957، يأمرهم بضرورة القيام بتطبيق القانون فيما يتعلق بالإقامة الجبرية ومراكز العبور ومراكز الاستجواب المشتركة وتسريع ومراقبة إجراءات قيد التنفيذ[2]، وتنفيذا لأوامر الوزير المقيم وجه ماسو تعليمة مصلحية إلى قادة القطاعات بمدينة الجزائر في 14 أفريل 1957 تتضمن ما يلي:

1- إنشاء مراكز العبور والإقامة الجبرية وجاء في مرجع التعليمة تنفيذا للأحكام القرار3434/cc صدر عن الوزير المقيم في الجزائر بتاريخ 11 أفريل 1957 وتضمن أربعة عناصر، يمكن التفصيل فيها كما يلي:

[1] أنظر الملحق رقم 25 ص 299

[2] أنظر الملحق رقم 26 ص 300

1- يتعيّن على قادة القطاعات تجهيز قطاعاتهم والقطاعات الفرعية التابعة لها بمركز فرز موجه لاحتجاز الأفراد الذين يتم اعتقالهم خلال عمليات بوليسية؛

2- خلال 24 ساعة التي تلي اعتقالهم، يتعين على الأفراد الذين يتم الاحتفاظ بهم أن تُقدم بأسمائهم طلب الإقامة الجبرية في معسكر الفرز الذي تمَّ إنشاؤه؛

3 -يمكن الاحتفاظ بالأفراد المُعتقلين بمركز الفرز للمدة التي يتطلبها استكمال عملية الاستجواب ولا يجب ألا تفوق فترة الاعتقال ثلاثون يوما إلا في حالات[1]؛

-يمكن لضباط المخابرات التابعين للقطاعات الفرعية أن يطلبوا من قادة القطاعات وضع بعض المُحتجزين تحت تصرفهم لاستكمال التحقيقات، ويتعيّن القيام بالتأكد من حضور هؤلاء المُحْتَجَزين كل مساء؛

- من الضروري حسب ما يقتضيه الحال إنشاء مراكز استنطاق مُختلطة يمكن للجيش ومصالح الشرطة المختلفة وكذا الدرك أن يعملوا سويًا من أجل تسريع التحقيقات الإبتدائية؛

4- عند نهاية فترة الاستجواب، يخضع الأفراد المُعتَقلون إلى حكم من الأحكام الثلاثة الآتية:

- يتم إطلاق سراح المُعتَقلين إذا لم يتم توجيه تهم ضدّهم؛

- أو نقلهم إلى مركز الفرز في بني مسوس، إذا ثبُت أنَّ نشاطهم يمثل خطورة على النظام العام، بعدها يوضعون تحت الإقامة الجبرية، ويجب أن يكون سبب الإحالة للإقامة الجبرية في هذه الحالة واضحًا جدًا ومحددًا بشكل واضح[2]؛

---

[1]Jacques Massu, la vrai bataille d'Alger, Op-Cit, p-p 361-362 وانظر الملحق رقم 27 ص 301

[2] Ibid, p. 362

– أو توجيههم إلى النيابة العامة أو المحكمة العسكرية إذا وُجهت ضدهم تهم، ويكون ذلك وفق الإجراءات النظامية[1].

والحقيقة أنَّه في تلك المراكز يتعرض المُعتَقَل للتعذيب الوحشي فيختفي المعتقل منذ ذلك الحين، ومع تفاقم هذه الظاهرة تدخَلت الصحافة اليسارية الفرنسية لفضحها خاصة بعد اختفاء موريس أودان، ونالت قضية اختفائه اهتمامًا كبيرًا من طرف الصحافة، كما جعلت الصحف الفرنسية اليسارية السلطات الفرنسية في حرج وضيق، ولتتجنب تدويل هذه القضية، تظاهرت السلطات الفرنسية بإنشاء مصلحة بمقاطعة الجزائر مهمتها متابعة ملف المفقودين، وكان ذلِكَ في 27 فيفري 1957، وقد أصدرت سِجِلًا مُوجَّهًا لفائدة العائلات التي أعلَنَت عن فُقدانِها لبعضِ أفرادِها، وبلغ عدد البلاغات التي تَضَمَّنها هذا السجل حسب شهادة بول تيتجن حوالي 3024 ملف لأشخاص مفقودين من بين 24 ألف معتقل تم اعتقالهم داخِل مدينة الجزائر وَحدها، في حين قدم رئيس بلدية مدينة الجزائر "جاك شوفالي" رقمًا فاق هذا العدد فقد قدره بحوالي 5000 مفقود[2]، كما ذكَرت بعض الشخصيات الجزائرية منها المحامية فاطمة بن براهم أنَّ عددهم يفوق 8000 مفقود[3]، وبقي ملف المفقودين محلاً للمتابعة من طرف السلطات الفرنسية، ففي سنة 1959 كُلِّف كل من المحاميَيْن جاك فيرجاس وزفرايان (Jacque Verges et Zavrian) بملف المفقودين وبعد وُصولِهِما إلى الجزائر في شهر أوت 1959، أسرعا لجمع المعلومات عن

[1]Massu, La vraie bataille d'Alger, Op. Cit., p. 362

[2]رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، خلال الفترة 1955–1961، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، 2002–2003، ص 117

[3]جريدة الشروق نيوز، عصف بهم القمع الفرنسي في القصبة: أبحاث عن 8000 مفقود جزائري، نُشِرَ في: 2017/2/28، استرجِع في: 2020/11/13، على الساعة: 23:59.

الأشخاص الذين فُقِدوُا على إثر اعتقالهم منذ 1957، وقد بلغ عدد ملفات المفقودين التي عمِلا على مُتابعتها أكثر من 150 ملف[1] .

2: بعض حالات المفقودين خلال معركة الجزائر

إنَّ أرقامَ المفقودين التي سبق ذِكْرُها تَدُلّ على أنَّ عَدَدهم كبيرٌ جِدًّا، غير أنَّه يبدو أنَّ هناك حالات بعينها تَرَدَّدَ ذِكْرُها في الأبحاث التاريخية. ولعلَّ مِن بين هذه الحالات حالتا خالد بروالة، وموريس أودان، اللذان سيُحاوِلُ البحث التّفصيل فيهما في العنصرين الآتيين.

أ: قضية خالد بروالة

تُعَدُّ قَضِية اختفاء خالد بروالة، المدعو "الوهراني"، من بين آلاف قضايا المفقودين إبّان معرَكة الجزائر، وإنَّ الاهتمام بالتّفصيل في هذه الحالة بالذّات يعود إلى أنَّها الحالة الوحيدة التي ذَكَرها تَقْريرُ ما يُسَمَّى بلجنة حِفظ الحقوق والحريات الفردية (التي سيأتي التفصيل فيها لاحِقًا)، وقد ذُكِرَ أنَّ هذه اللّجنة تَمَكَّنَت من التّعَرُّفِ على هذه الحالة عن طريق تعليمة قَضائِية مفتوحة[2] وَقَعت في يَدِ أحَدِ أعْضائِها[3]، وقد أشارت هذه التّعليمة إلى أنَّ الجنود لم يقوموا بإخفاء جُثَّة خالد بروالة بِالشَّكْلِ الكافي في الكيس القُماشي الذي خُصِّص لِذلِك[4].

أُلْقِيَ القبض على خالد بروالة في 10 ماي 1957، وأَعْلَنَ الجيش الفرنسي أنَّه هَرَب في اليوم الموالي (أي يوم 11)، غير أنَّه وُجِدَ بالصُّدفة مقتولا في 13 ماي، في برميل حديدي، لفظَتْه أمواج البحر ليس بعيدا عن مدينة الجزائر. وكانت جثّته مقَطَّعَةٍ إلى

[1] Sous la direction deCatherine Teitgen- Colly, Gilles Manceron, Pierre Mansat: Les Disparus de la guerre d'Algérie: suivi de, La Bataille des Archives 2018-2021, L'Harmattan, Paris, 2021, p. 32

[2] 1000autres.org, consulté le 27/12/2021, à 8 :39.

[3] وهو المحامي موريس غارسون(Maurice Garçon).

[4] 1000autres.org, consulté le 27/12/2021, à 8 :39.

قطعتين؛ بِحيث وُضِعَت كُلُّ قطعة في كيس منفَرِد، وكان عليها آثار تعذيب لا تدع مجالا للشّك[1]، وأكدَّ الطبيب الشرعي أنَّ سبب الوفاة صدمات في الدماغ وكانت سابقة لعملية الإغراق، إذْ لا تعود إلى أزيد من أربعة أو خمسة أيام[2].

ذَكَر المؤرِخ فابريس ريسبوتي (Fabrice Riceputi) أنَّ التّواريخَ المذكورة أدَّت إلى تشكيك لجنة حفظ الحقوق والحريات الفَرْدِية في هُرُوب خالد بروالة، ولِذلِكَ ذَكَر أحد أعضاء اللجنة المذكورة بأنَّ واجِبَهُ كان يقْتَضِي أن يُخبِرَ بنفسه قاضِي التّحقيق بأنَّ بروالة كان ميتًا حتَّى قبل أنَ يُعلَنَ رسميا على أنَّه كان قيد الإقامة الجبرية، أي أنَّه كان تحت حراسة ومسؤولية الجيش الفرنسي في محتشد[3].

ب: قضية موريس أودان (Maurice Audin)

على الرّغم من أنَّ قَضِيَةَ موريس أودان أسالت الكثيرَ مِنَ حِبْرِ الباحِثين والمؤَرِّخين[4]، غَيْرَ أنَّ الباحِثة ترى أنَّ هذه القضِية مازالت تُشَكِّلُ مجالًا خصبًا للبحث، وذلِكَ بالنَّظَرِ إلى المُسْتَجَدَّات التي مازالت تطرأ على هذه القَضِيَة. وعليه، سيُحاوِلُ البَحْثُ استعراض بعض التفاصيل المهمّة في هذه القضية، وذلِكَ من عدَّة جوانب.

يبدو أنَّ هناك اتفاق بالإجماع بين العديد من المراجِع على الكيفية التي تم بها اختِطاف موريس أودان، كما يبدو أنَّ هذا الإجماع قد يكونُ راجِعًا إلى أنَّ تلك الأبحاث والدِّراسات استَنَدَت إلى شهادات من كانوا حاضِرين أثناء عملية الاختطاف تلك، خاصَّةً زوجةُ موريس أودان، السيدة جوزيت أودان.

---

[1] 1000autres.org, consulté le 27/12/2021, à 8 :39.

[2] Raphaélle Branche: La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, Op-Cit, p 199.

[3] Fabrice Riceputi, Histoire d’un fichier secret: l’impossible recherche des personnes enlevées par l’armée française à Alger en 1957, Article publié sur le site : www.1000autres.org.

[4] فضلا عن العديد من المؤلّفات التي بدأت بالصدور منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، لاسيما بعد تأسيس لجنة موريس أودان، (أنظر مثلا: la mort de Maurice Audin, 1959 ; Léon Emery, Maurice Audin, 1975,) توجد العديد من المؤلَّفات الصادِرة حديثا التي تتحَدَّث عن قَضِية موريس أودان (أنظر مثلا: SylvieThénault, Magalie Besse, Réparerl’injustice: Maurice Audin, 2019; Jean Charles Deniau, La vérité sur la mort de Maurice Audin, 2014)

إنَّ مِنْ ضِمن ما ذَكَرَتْهُ جوزيت أودان أنَّ مجموعةً مُكَوَّنَةً مِن ستة مظليين "قبعات زرق" قامت، تحت أوامر النقيب دوفيس، باختِطاف موريس أودان من منزله بمدينة الجزائر بتاريخ 11-12 جوان 1957[1]، تارِكًا وراءَه، حسب رواية زوجَتِه، جوزيت أودان، طِفْلَةً في الثالثة من العمر، وطِفْلَين يبلُغ أحدُهما 20 شهرا، والآخر شهرا واحِدًا، كما ذَكَرت أنَّ النقيب دوفيس قال لها أنَّ سبب الاختطاف هو أنَّه كان يُقَدِّمُ مساعدة لأعضاء جبهة التحرير الوطني، كما ذَكَرَت أيضا أنَّه قال لها: "إذا كان عاقلاً، فسترينَه قريبا جِدًّا[2]."

أمَّا مَا تَعلَّقَ بالقيادات التي أصْدَرَت أمر اختطاف موريس أودان، فقد ذَكَرت بعض المصادر أنَّ جاك ماسو أمَرَ بول أوساريس باختطافِه ثُمَّ اغتيالُه[3] وأنَّ هذا الأخير أمَرَ عَسْكَرِيًا برتبة صف ضابط (sous-officier)[4]، في هذا السياق، يقول أوساريس: "كان ماسو يعتقد أن أودان كانت لديه كل المعلومات التي كنا نحتاجُها"[5]، ومن بين هذه المعلومات مخبأ زعيم الحزب الشيوعي آنذاك أندري موان "André Moine"[6].

وهكذا، يبدو أنَّ ضلوع بول أوساريس في اغتيال موريس أودان يعني أيضا ضلوع ماسو في ذلك، بينما وُجِّه الاتّهام لمدَّة طويلة لأوساريس دون ماسو.

وقد صدرت عدة قرارات في حق المناضل الشيوعي موريس أودان، نظرًا لتعاطُفِه مع الثورة التحريرية الجزائرية، منها قرار الإقامة الجبرية، الذي صدَرَ في 12 جوان

[1]بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 255

[2]Hélène Conbis, L'enlèvement de Maurice Audin raconté par sa veuve : « S'il est raisonnable, vous le verrez vite … », www.franceculture.fr , publié le : 13.9.2018 et mis à jour le : 4.2.2019, consulté le 29.12.2021, à : 8 :15

[3]وهذا ما وَثَّقَه الصحفي جان شارل دونيو (Jean Charles Deniau) في كتابه الذي صَدَر في 2014 بعنوان la vérité sur la mort de Maurice Audin, équateur, 2014.

4www.leparisien.fr, Guerre d'Algérie : Maurice Audin, une reconnaissance après 60 ans d'attente. Par : A. S., publié le 13 septembre 2018, consulté le 24 décembre 2021, à 9 :32

[5]Paul Aussaresses, Pour la France : Services spéciaux : 1942-1954, Paris, Editions du Rocher, 2001, p. 232

[6]Jean Charles Deniau, La vérité sur la mort de Maurice Audin, Editions les équateurs, Paris, 2014, p. 232.

1956، أي بعد اليوم الذي اعتُقِلَ فيه موريس أودان، وإنَّ ما يبدو من قِراءَةِ هذا القرار هو أنَّ من بينِ ما يستَنِدُ إليه هو قانون منح السُّلُطات للوزير المقيم، الذي صَدَرَ في 17 مارس 1956، لاسيما المادة الأولى منه، في فقرتِها السابعة[1]، التي تشير صراحَةً إلى وجوب الوضع تحت الإقامة الجبرية سواء تحت الرقابة أو دونها على كل شَخْص يُشتَبَه في أنَّ نشاطاتِه خطيرة بالنسبة للأمن العمومي أو حفظه، وعلى السّلِطَة المسؤولة عن حفظ الأمن اتخاذ جميع الإجراءات من أجل التّكفُل بإطعام وإسكان الأشخاص الذين يتم وضعهم تحت الإقامة الجبرية، و أسَرِهم، إنْ اقتضى الأمر.

أمَّا عن مضمون القرار، فقد جاءت فيه مادَّتان كما يلي:

المادة الأولى: حُكِمَ على المُسَمّى موريس أودان بالإقامة الجبرية تحت المراقبة بمركز الفرز الموجود بقطاع بوزريعة؛

المادة الثانية: يقوم السّادة الأمين العام للشُرطة وحكام المقاطعات، كلٌ حسب مسؤولياته، بتنفيذ هذا القرار.

- إصدار بطاقتي بحث عن موريس أودين

صدَرت البطاقة الأولى في 27 جوان 1956، وصدرَت الثانية في 17جويلية 1956[2]، وإنَّ قراءَةَ الوثيقتين ومُلاحَظَتُهُما يُقَدِّمان لنا الاستنتاجات الآتية:

1-تتضمّنُ كِلا البطاقتين خمسَةَ عناصِر عن هوية المفقود هِي: اللقب، والاسم، وتاريخ ومكان الازدياد، والمهنة، وعنوان السّكن، والملاحظات؛

2-تختَلِفُ البطاقَةُ الأولى عن الثانية فِي أنَّها قَدَّمت ملاحظات أكثر من البطاقة الثانية؛ بِحيث أنَّها ذَكَرت أنَّ مظليين تحت قيادة النقيب دوفيس (Devisse)، من

[1] أنظر الملحق رقم 28 ص 302

[2] أنظر الملحق رقم 29 ص ص 303-304

مدرسة الإشارة الموجودة في الأبيار، في الليلة من 11 إلى 12 جوان 1956، على السّاعة 11 والنّصف ليلا.

في حالة العثور عليه، المطلوب إبلاغ السيدة أودان القاطِنة في نفس العنوان.

3-في البطاقة الثانية، تكرار مُقْتَضَب للملاحظات الموجودة في البطاقة الأولى، مع إضافة معلومة هِي أنَّ المظليين كانوا من القبعات الزّرق، فجاءت ملاحظة البطاقة الثانية كما يلي:

تمَّ توقيفُه ليلة 11 جوان 1956، على الساعة 11 والنصف ليلا، من طرف مظليين (القبعات الزرق)، في مسكنه – في حال العثور عليه، يُطْلَب منكم إبلاغ السيد أودان لوي[1].

بعد اختطاف موريس أودان، تمَّ نقله إلى ما وَصَفَهُ بعض الباحثين بالبناية المشؤومة بشارع كليمنصو في الأبيار مقر قيادة فرقة الأولى للمظليين (R.C.P)[2]، وهِي نَفْسُ البناية التي عُذِّبَ فيها هنري علاق لمدَّةِ شهرٍ كامل. وفي هذه البناية، تمَّ تعذيب أودان حتى وفاته، ولِذلِكَ حاولت السلطات العسكرية الفرنسية التّهرُّبَ من تلك الجريمة من خِلال التَّصريح بمعلومات غامضة ومُضَلِّلَة للرأي العام، فهم يرغبون في التكتم على الوفيات تحت التعذيب أو إخفائها[3].

وهكذا وَضَعَ اغتيال موريس أودان السلطات الفرنسية آنَذاك في حيرة من أمرِها، ويبدو أنَّ هذا الوَضْعَ بَقِيَ على حالِه لسنين طويلة، غيرَ أنَّ زَوْجَة موريس أودان لم تبْقَ صامِتَةً إزاءَ هذا الغُموض، خاصَّةً وأنَّها بَدَأَت مسيرَةَ البحث عن حقيقة اختفاء ووفاةِ

[1]Assignation à résidence de Maurice Audin, antidatée au jour connu de son arrestation par Paul Teitgen, afin d'attester de la responsabilité des militaires dans sa détention. Archives de l'EHESS, fonds P. Vidal-Naquet, PVN 34

[2]بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 255

[3]Raphaëlle Branche: La torture et l'armée pendant la guerra d'Algérie 1954-1962, Op-Cit, p 199.

زوجِها منذ اختطافه في 1957 إلى غاية 13 سبتمبر 2018، وهو تاريخ إعلان الرّئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (Emmanuel Macron) عن مسؤولية الدّولَة الفرنسية في اختفاء ووفاة موريس أودان[1]، وهو ما وُثِّقَ بوثيقَةٍ حملَت اسم:" Déclaration du président de la République sur la mort de Maurice Audin" (أي: تصريح رئيس الجمهورية بشأن وفاة موريس أودان)[2].

على إثر اعتقال موريس أودان قام المجلس الفرنسي بالتحقيق في قضيته، ففي البداية لعبت السيدة جوزيت أودان (Josette Audin)دورًا شجاعًا في الجزائر العاصمة، فكتبت إلى بيير فيدال ناكي في بداية سبتمبر 1957[3]، كما نشرت في جريدة "لوموند" نسخة منها[4]، كما قام مجموعة من المثقفين الفرنسيين والأساتذة بخاصة بتشكيل لجنة تقوم هي الأخرى بالتحقيق في قضية قتل أودان، وهنا بدأ الرأي العام بالدعاية ضدَّ وحشية الجيش الفرنسي في الجزائر وتطبيقه للأفعال النازية عليهم بحجة الحصول على المعلومات ووقف ما أسمته بالأعمال الإرهابية[5]، كما بقيت زوجته تطالب جنرالات فرنسا بالاعتراف بقتله والإفصاح عن مكان تواجُدِ جثته[6].

أمَّا ما كان من موقِفِ السُّلُطات الفرنسية، فإنَّها اتَّبَعَت أسلوبا تضليليا، فقد صرَّحَ الجنرال ماسو بأنَّ موريس أودان قد تمكن من الهروب إثر نقله من مركز الأبيار يوم 21

[1]Hélène Conbis, L'enlèvement de Maurice Audin raconté par sa veuve : « S'il est raisonnable, vous le verrez vite … », www.franceculture.fr , publié le : 13.8.2018 et mis à jour le : 4.2.2019, consulté le 29.12.2021, à : 8 :15

[2]تجدُرُ الإشارة إلى أنَّ الرّئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون زار جوزيت أودان في منزلِها واعترف لها بمسؤولية الدّولة الفرنسية عن اختفاء ووفاة زوجها، وأنَّ هذا الحَدَث سبق بقليل وفاة جوزيت أودان، التي كانت في الثاني من فيفري 2019، أي بعد 4 أشهر فقط من تَصْريح الرئيس ماكرون.

[3] للاطلاع على شكوى زوجة موريس أودان أنظر الملحق رقم 30 ص 305

[4]نبيلة لرباس، دور المنطقة المُسْتَقِلَّة، مرجع سابق، ص. 110

[5]عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص–ص 101–102

[6]سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2009، ص–ص 57–58

جوان 1957 لاستجوابه[1]، غير أنَّه يبدو أنَّ هذا التَّصريح أدَّى إلى ردِّ فِعْلٍ مِنْ أطراف نَفَت ذَلِكَ التَّصريح، على غِرار ما أكَّدَه هنري علّاق، الذي كان مَعَ أودان في نفس المُعْتَقل، والذي قال في هذا السياق أنَّ أودان كان معتقلاً عند المظليين وأنه عرف تعذيبًا قاسيًا عكس ما صرح به ماسو، فعلاق التقى بأودان عندما كان معتقلاً، وقَدْ ذَكَرَ أنَّه تَحَدَّث معه، وهذا ما سرده علاق في وثيقة أرشيفية كتبها في سجنة يوم 9 فيفري 1958[2]، في السجن المدني ، وقد صرَّح في شهادته بأنه رأى موريس أودان آخر مرة يوم 12 جوان 1957، بمركز الفرز التابع لقطاع بوزريعة، الكائن في شارع كليمنصو الواقع في الأبيار، كما ذكر أن المبنى كان يحتله مظليو الفرقة العاشرة (القبعات الزرق)، وهم الذين قاموا بتوقيفه وتوقيفه هو شخصيًا أيضا.

كما كتب علاق قائلاً: "أحضر القائد شاربوني موريس أودان ، وقال له : أخبرْه – أي أخبِر هنري علاق– ما ينتظره ولا تتركه يرى المشاهد المرعبة التي رأيتها أنت بالأمس، فقال موريس: "كان الأمر صعبًا جدا يا هنري"، وشاهد علاق موريس في حالة يرثى لها لأنه تعرَّض لأبشع أنواع التعذيب وقد كانت آثار التعذيب واضحة للعيان"، ثم أُخذ موريس إلى زنزانته، وبعد 10 أيام، سمعت القائد شاربوني ينادي على أودان وبعد لحظات تحركت سيارة في الساحة إلى مكان ما، وسمعت صوتًا قادمًا من أعلى شارع كليمنصو، ويبدو لي تحديدا من فيلا أشجار الزيتون، ثمَّ سمعت طلقات سلاح ناري، وبعدها علِمت بقضية هروب موريس، وتذكرت حينها تلك الأحداث ولم أصدِّق قصة هروبه، لأنه كان مُعذبا ولا يستطيع الفرار، –وهم نفسُهم من عذبوا هنري علاق–، فكيف يمكن أن يهرب أودان وكل أولئك الذين تمَّ تعذيبهم وإنهاك أجسادهم ناهيك عن كونهم مُحاطين بجنود مدجَّجِين بالسلاح، ويُضيف هنري علاق قائلاً: "أنا مستعد للإجابة على

[1]Jacques Massu, Op-cit, p. 167

[2] للاطلاع على شهادة هنري علاق حول تعذيب موريس أودان ، ينظر الملحق رقم 31 ص ص 306–307

كل الأسئلة من أجل إظهار الحقيقة وخدمةً لذكرى صديقي موريس أودان الذي أعتبره رجلا وطنيا ومفكرًا جزائريًا"[1].

في نفس السياق، أَكد المُؤَرِّخ بيير فيدال ناكي، الذي اتَّصَلت به زوجة موريس أودان، أنَّ موريس أودان تَمَّ دفنه خفية بعد قتله..."[2].

من جهة أخرى، هناك من المؤرّخين والباحثين من يرى أَنَّ اغتيال موريس أودان كان جزءًا من مخطط خاص يسمى "المخطط الأحمر"، أحمر مثل الدم والعلم الشيوعي، هذا المخطط كان يرمي إلى التصفية البدنية لأعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي الذين كانت لهم علاقة مع جبهة التحرير الوطني "الأفلان" "FLN"، أو علاقات مع العرب أو الذين يُعتبرون خطرًا[3].

ضف إلى ذلك فهناك حالات عديدة من المفقودين سواء الجزائريين أو الأوروبيين الداعمين للثورة التحريرية، وقد خُصِّص موقع autres1000 للحديث عنهم، كما تمَّ نشر صُوَرِهم في عدة جرائد وهذا بعد رفع شكاوي من ذويهم، ومطالبة السلطات بالبحث عنهم، و أغلب هذه الحالات –إشعارات البحث مرقمة– قد صدرت عن ديوان مصلحة الاتصال في شمال مدينة الجزائر بمحافظة الجزائر، ولعل من بين هذه الحالات نجد:

- حالة موسى عمار:

[1]Témoignage d'Henri Alleg, L'EHESS, Fonds P. Vidal- Naquet, PVN 34

[2]عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 101

[3]بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 259

المولود في 22 أفريل 1928، سائق يسكن في حي بلكور بالعاصمة ورد في الملاحظات التي تحملها الوثيقة أنه تم اعتقاله يوم 6 مارس 1957 على الساعة الواحدة ليلا في مقر سُكناه من طرف المظليين[1].

- حالة موسى آيت ديب:

تمَّ اختطافه في نهاية جانفي 1957 من مقر سكناه 74نهج فرومونتين سالمبيي من طرف المظليين، فتقدمت أمُه في 19 بشكوى إلى الوزير المقيم، وبحسب الوثيقة فقد أكدّت أُمُه أنها لم تسمع أخبارا عن ابنها منذ اختطافه خلال إضراب جانفي- تقصد إضراب الثمانية أيام- وتؤكد أنّ المظليين هم الذين اختطفوه من حي سالمبيي[2].

- حالة معبد الطيب:

المولود في 18 ماي 1926 في بئر توتة بالجزائر، عامل في مصنع الورق، تمَّ اختطافه في 10 مارس 1957 من طرف الجيش، من مقر سكناه في بابا علي بمدينة الجزائر، وتحمل هذه الوثيقة رقم 263 الصادرة عن ديوان مصلحة الاتصال بمقاطعة شمال الجزائر والمؤرخة في 23 مارس 1957، فبعد اختفائه قام ابنه بتقديم شهادته، فأجابه ماسو في رسالة بعثها إلى مُحافظ مدينة الجزائر والمؤرخة في 21 ماي 1957 بأنّ معبد الطيب قد اعتقل في 15 مارس 1957 بعد تبليغ عنه، ثم أُطلِق سراحه في 28 مارس 1957 لعدم توفر الأدلة الكافية التي تؤكد الاتهامات، في نفس الوثيقة التي كتبها ماسو هناك كتابة بخط يد رئيس بلدية سحاولة يروي فيها مايلي : "كان الطيب يتواجد هو وأخوه قدور في مركز العبور المسمى كازال Cazelles" ثمّ تمّ نقلُهما إلى مركز الفرز

[1] **SLNA** : « Fiches de renseignement » du Service des Liaisons Nord-Africaines : « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/ 4 I 62,

[2] **SLNA** : « Fiches de renseignement » du Service des Liaisons Nord-Africaines : « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/4 I 62, voir annexe 32, pp. 308-309

في بوزريعة، أين أُطلِق سراح قدور، بينما لم تقدّم سلطات المركز أية معلومات عن الطيب"[1].

- شرشالي مصطفى:

بعد اختطافه، أرسلت زوجته طلب بحث إلى الوزير المقيم في 7 جوان 1957، وتم استلامها من طرف مكتب الوزير في 8 جوان 1957 وتمّ حِفظها تحت رقم p/1543، ولعلّ من أهم ما جاء في هذه الرسالة أنّ زوجة شرشالي مصطفى ذكرت أنّ زوجها أُختُطِف في 23 فيفري 1957 من طرف المظليين وأنها تطلب من الوزير المقيم الحصول على معلومات عنه[2].

لقد أدَّى هذا الوَضْع الذي تَمَيَّزَ بتصريحاتٍ من السُّلُطات الفرنسية، ونفْيٍ لِتْلكَ التَّصريحات، إلى وضع حكومة غي مولي في وضع حرِج، ومِنْ أجل تفادي اتّهامِها بانتِهاك حقوق الإنسان، قام هذا الأخير بتنصيب ما يُسَمَّى بلجنة حفظ الحقوق والحريات الفردية. وهي التي سيأتي التّفصيل فيها في العُنْصُرِ الآتي.

المطلب الثالث: ردود الفعل حول ممارسة التّعذيب والإخفاء القسري

لَقَد انجَرَّ عن ممارسةِ التَّعذيب والإخفاء القسري خلال مَعْرَكَةِ الجزائر مجموعة مِنَ ردود الأفعال المُتَنوِعة، مِمَّا يُمَكِّنُ البحث مِنْ تَصنيف هذه الرّدود إلى ردود فرنسية وردود دوْلِيَة.

1: ردود الفعل الفرنسية

[1]**SLNA** : « Fiches de renseignement » du Service des Liaisons Nord-Africaines : « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/ 4 I 62, voir annexe 33, pp. 310

[2]Archives du cabinet du préfet d'ALGER, ANOM 91/4/62 وانظر الملحق رقم 34 ص311

كانت ممارسة التّعذيب تتِمُّ أمام مرأى ومسمَع الكثير من الفرنسيين، لكن من أولئِكَ مَنْ كان يعتَبِرُ ممارسة التَّعذيب وسيلة للوصول لغاية مُعَيَنة ومنهم من اختار أن يستَنكِرَها، بل هناك أيضا مَن الفرنسيين من اختار أن يُناضِلَ مِنَ أجل تقديم الفاعِلين أمام المحكمة على غِرار بول تيتجن. وسيقوم البحث في العناصر الآتية بالتّفصيل في ردود الفعل التي ترتّبت على تلك الممارسات القمعية خلال معركة، على أن يركِّزَ العنصر الأول على ردود فعل الشّخصيات، في حين يركِّز العنصر الثاني على رد فعل الصّحافة الفرنسية، ويركِّز العنصر الثالث على ردّ فعل بعض التّنظيمات.

أ: بول تيتجن

إنَّ مِن بين الشّخصيات الفرنسية التي عارَضت ممارَسَة التّعذيب والإخفاء القسري وعمليات الإعدام الموجَزَة خلال معركة الجزائر بول تيتجن (Paul Teitgen)، الذي قَدَّمَ شهادته عن تلك الممارسات وعارضها بِشدَّة، كما يُعدُّ من بين الشّخصيات التي يعود إليها الفضل في الكَشْف عن تلك الممارسات القمعية[1]، ولَعَلَّ هذا المَوْقِف راجِع في المقام الأول إلى أنَّه هو نَفْسُه كان مُعْتَقَلًا في سجون الغيستابو الألمانية وأنَّه ذاق مرارة التّعذيب في تلك السجون[2]. في هذا السِّياق، كَتَب تيتجن عن تَجْرِبَتِه مَعَ التّعذيب فقال: "عِنْدَما أزور مراكِزَ التّعذيب، أرى على وجوه بعضِ المُعَذَّبين الآثار العميقة للتّعذيب الذي كُنْتُ أرزح تحتَهُ في أقْبِيَةِ الغيستابو في مدينة نانسي"[3].

عُيِّنَ تيتجن في منصب الأمين العام لشرطة ولاية الجزائر في منتصف أوت 1956[4]، وبأمرٍ من الجنرال ماسو، فقد كان تيتجن يُوَقِّع أوامر الإقامة الجبرية التي بموجبها سمح للمظلِّيين بإبقاء المشبه فيهم في الثكنات بدل تقديمهم للمُحاكمة[5]،وقد حاول

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 307.
[2] Un témoin capital de la torture et des disparitions, 1000autres.org,
[3] Paul Teitgen, Cité dans Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie, Paris, La découverte, 2004, p. 26.
[4] Un témoin capital de la torture et des disparitions, 1000autres.org,
[5] Ted Morgan, Ma Bataille d'Alger, témoignage, édition Tallandier, Paris, 2016, p. 297

دون جدوى أن يُعارِض القيام بممارسة التعذيب ضِدَّ الجزائريين في مؤَسَّسات خصَّصها الجيش الفرنسي لذلِك، بعد أن اكتَشَفَ حجمه المروِّع، وكذا الاعتقالات التّعسفية المتبوعة في بعض الحالات بالاغتيال[1]. فبعد استقباله العديد من العائلات التي كانت تسأل عن أخبار أقاربهم، كان تيتجن يُبلِغُ الجنرال ماسو بكل ذلك[2]، وتَرْجَمَةً لِتِلكَ الجهود، قام تيتجن منذ مارس 1957 برفع التقارير إلى حافِظ الأختام آنذاك، فرانسوا ميتران، لإعلامِه بما كان يَحْدُث، أملًا منه في وضع حدّ لتلك الممارسات[3]. غيرَ أنَّه يبدو أنَّ تِلْكَ التقارير لم تُغَيِّر شَيْئًا على الميدان، وقد يكون ذلِكَ ما أدَّى ببول تيتجن إلى تقديم استِقالَتِه في 24 مارس من نفس السنة[4]، وكانت تِلْكَ الاستقالة مُوَجَّهَة آنذاك للوزير المقيم روبير لاكوست[5]، وقد وَصَفها البعض بأنَّها كانت عِبارَةً عن تنديد بِشَكلٍ صريح بما سَمَّاه تيتجن "نظام" ينتج "جرائم حرب" مماثلة لتلك التي أنتجها الغوستابو[6]، ويذكر تاد مورغن "أنَّ استقالة بول تيتجن لم تتم بشكل علني إلاَّ في سبتمبر 1960 عندما وافق على الظهور كشاهد في مُحاكمة أعضاء شبكة جونسون"[7].

في 05 أفريل 1957، نتيجَة للضّغْط الذي كانت تتلقاه حكومة غي مولي، تمَّ إنشاء ما يُسَمَّى بلجنة حماية الحقوق والحريات الفردية من أجل التّحقيق في ممارسات التّعذيب التي كان الجيش الفرنسي يقوم بها، وقد حاول روبير لاكوست جاهدًا أن يُطمئِن العسكر بأنَّ اللجنة خير دليل على عزم الحكومة في الوقوف أمام الافتراءات المُلفقة للجيش[8]، وقد

---

[1]Fabrice Riceputi, L'impossible recherche …, Op. Cit.
[2] Raphaëlle Branche: La torture et l'armée ….., Op-Cit, p. 20
[3]Fabrice Riceputi, L'impossible recherche …, Op. Cit.
[4]ذكر بيجامين ستورا أنَّ بول تيتجن قدَّم استقالتَه في 29 مارس 1957، ولم تُقبَل إلاَّ يوم 12 سبتمبر 1957،أنظر

Malye, François et Stora, Benjamin : François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Pluriel, France, 2012

وانظر الملحق رقم 35 ص 312 للاطلاع على محتوى رسالة الاستقالة

[5]لم يقُم تيتجن بإعلان أمر هذه الرسالة للرأي العام إلاَّ في عام 1960(أنظر: www.lemonde.fr, publié le 1er octobre 19)، رسالة بول تيتجن إلى روبير لاكوست، في 24 مارس 1957 (أنظر: Charlotte Delbo, *Les belles lettres*, Paris, Minuit, 1961, p. 80)

[6]Charlotte Delbo,Ibid, p. 80
[7] Ted Morgan, Op-Cit, p. 298
[8]Raphaëlle Branche: LA torture et l'armée…, Op-Cit, p. 212

استُدْعِيَ بول تيتجن للإدلاء بشهادَتِه أمام هَذِه اللّجنة، فذَكَر أمامها أنَّ: "العديد من الرّجال الذين اختفوا دون ترك أثر يُذْكَرْ، بعضُهم يُدفَن بواسِطة رخصة دفن مزوَرة وبعضُهم يُقذَفُ في البحر في أكياس من قماش بعد تشويه وجوههم لكي لا يتمّ التّعرُّف عليهم[1]"، يُضافُ إلى ذلِكَ أيضًا أنَّ بول تيتجن أرْسَل لهذه اللجنة في نفس السّنة رسالة مُطوَّلَةً تضَمَّنت الكثير مِنَ الإدانة والاستنكار وممارسات الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر[2]. وذَكَرَ المؤرخ فابريس ريسبوتي أنَّ المؤرّخ بيير فيدال ناكي نشرَ تلك الرّسالة وعلَّق عليها[3].

في ماي 1958، تَمَّ نَفْي بول تيتجن مِنَ الجزائر باتّجاه فرنسا بأمر من الجنرال صالان[4].

إنَّ المُساهمَةَ التي قَدَّمها بول تيتجن بخصوص مسألَتي التّعذيب والمفقودين إبّان معركة الجزائر هِي مُساهَمَة مُهِمَّة، إذ فَضْلًا عن مُعَارَضَتِهِ العَلَنِية لتلك الممارسات القمْعِيَة، والتنديد بها، ساعَدَ في تحديد أو على الأقل تقدير عَدَد الأشخاص الذين أُصْدِرَت في حَقِّهم أوامر الإقامَةِ الجبرية، وهو 24000 أمر قام بالتأشير عليه بِنَفْسِه، كما أنَّه احتَفَظَ بمئات النُّسَخْ من تلك الأوامر[5]، وعلى الرغم من أنَّ ما احتَفَظ به يُعَدُّ رقما ضئيلا مقارنة بعدد الأشخاص الموقوفين (24000) إلَّا أنَّ تِلْكَ النُسَخ قد تكون كافِيَةً للدّلالة

[1] ذكرته جورجيت إلجي (Georgette ElgEy)، من "Archives personnelles », histoire de la 5e république", la fin, Paris, Fayard, 2008, tome 3, p. 435, note 3

[2]Fabrice Riceputi, L'impossible recherche …, Op. Cit.

[3]Pierre Vidal-Naquet, Une note de Paul Teitgen au Président et aux membres de la commission de sauvegarde "La raison d'état, Op. Cit., p. 194-210.

وعن دور بول تيتجن خلال حرب مدينة الجزائر، أنظر Fabrice Riceputi, «Paul Teitgen, et la torture pendant la guerre d'Algérie, une trahison républicaine», 20 & 21. Revue l'histoire, n° 142, avril – juin 2019, p. 3 - 17.Paul Teitgen:Un témoin capital de la torture et des disparitions وحتى في هذا العدد:

[4]Fabrice Riceputi, « Confronter les archives de l'Etat aux mémoires vives : le site de recherches de disparus 1000autres.org » 29-33, Les disparus de la guerre d'Algérie: suivi de la bataille des archives 2018-2021 (Dirigé par : Catherine Teitgen-Colly, Gilles Manceron et Pierre Mansat), l'Harmattan, 2021, p. 30.

[5]Fabrice Riceputi, « Confronter les archives de l'Etat aux mémoires vives, Op-Cit, p 30

على حجم الممارسات القمعية التي كان مِظلِّيو ماسو يقومون بها خِلال فترة معركة الجزائر.

ب- باريس دو بولاردِيير

قال عنه بينجامين ستورا أنَّه كان شخصية مرموقة في صفوف الجيش الفرنسي، وهو من أحد قدماء حرب الهند الصينية وأحدُ الذين رفضوا الممارسات القمعية خلال حرب الجزائر، وأنَّه أُرْسِلَ إلى الجزائر في جويلية 1956[1]، أين تَمَّت ترقِيَتُه إلى رتبة جنرال في الأول من ديسمبر 1956[2].

في بداية عام 1957، تلَقَّى دوبولارديير أمرا من جاك ماسو بمضاعَفَة الجهود البوليسية ضِدَّ الجزائريين، وهو الأمْر الذي أرسَلَه بدورِه إلى الجنود الذين كانوا تحت قيادَتِه[3] في 18 فيفري 1957، غير أنَّه أضاف تعليمة تقْضِي بتنفيذ ذلِكَ الأمر بعد التثبُّت والتأكُّد وهو ما أشارَ إليه بلفظتي "Avec discernement" (أي: بعد التَّثَبُّت من أنَّ المُشْتَبَهَ به كان مَصدَرَ خَطَر)[4].

أكدّ الجنرال دو بولارديير أنَّ الحل في الجزائر لا يكمن في ممارسة العنف ولا بالطرق التي يتّبعُها الجيش الفرنسي تحت قيادة الجنرال ماسو، وإنَّما كان الحل سياسيًا بحتًا بحيث وجب توفير جو ملائم من أجل التعايش السلمي بين الجزائريين والأوروبيين[5]،

---

[1]الجنرال بولارديير المُلقَبُ ب "بولو"، كان قائدًا لجنود الاحتياط في الأطلس البُلِيْدي، شكَّل ما يُسمى ب " القوات الخاصة السوداء"، وهي وحدات قتالية مُسلَّحة بالأسلحة الخفيفة وكانوُا لباسًا يُشبِه لباس المُجاهدين، وكان يرفض القيام بعمليات عسكرية شرسة ضدَّ الأفلان، فقد كان مُتَعاطِفًا مع الشعب الجزائري وقد تمكَّن من ربط علاقات بين المدنيين والعسكريين وبين الفرنسيين المُسلِمين والجزائريين في عملية تهدئة حقيقية . أنظر Malye, François et Stora, Benjamin : François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Pluriel, France, 2012, p. 262

[2]Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie, Op. Cit., p. 26.

[3] كان من بين معاوني بولارديير جون جاك سارفان شرايبر الذي نشر كتاب بعنوان "ملازم بالجزائر" وهو مُنزعِجٌ من الأساليب الدنيئة التي كان يُغطي عليها الجنرال ماسو، والذي كان يُوصي بتكثيف المجهودات البوليسية ، فطلب من مسؤوله بولارديير أنْ يستغني عن خدماته داخل القيادة. أنظر: باتريك افينو وبلانش....، المرجع السابق، ص 312

[4]Le Général Paris de Bollardière recevra un commandement en Algérie, article publié le 26 septembre 1960, récupéré le 19/12/2020, à : 8 :27.

[5]Jacque Paris de Bollardiére: Bataille d'Alger, Battaille de l'homme, Edition Bouchene, France, 2003, p 83

كتب في صحيفة L'express في عدد 27 مارس 1957 رسالة ردَّ فيها على صحفي الجريدة المذكورة، الذي سألَه عن موقِفِه من أخبار الاغتيالات الميدانية التي كانت تحدثُ أمام عينيه دون وجه قانوني، فقال بولارديير في ردِّه أنّه يرى أنَّ من الجيد أن يقوم الصّحفي بعمله وينقل للرأي العام بشكل موضوعي الجانب المأساوي لممارسات الجيش الفرنسي الذي ترتَّبَ عن الحرب الثّورية في الجزائر، وأنَّ هذه الممارسات جاءت نتيجةً للمزاعِمِ الكاذِبة بأنَّها ذات فعالية فورية[1] للقضاء على الثّوار[2].

غداة هذا الاعتراف، أرْسَل دو بولارديير رسالةً[3] إلى الجنرال صالان طَالِبًا منه إعفاءَه من مهامِّه[4]. إنَّ مِنْ بين ما قالَهُ دوبولارديير في رسالته تلك أنَّه كان يأمَلُ أن يستدعيه الجنرال ماسو لمساعَدَتِه في قيادةِ الجيش، وذلِكَ ما حَدَث، غير أنَّه عَبَّرَ عن رَفْضِهِ التّام للطّريقة التي كان ينظُرُ بها ماسو إلى الأحداث، وأنَّه بناء على ذلِكَ الاختلاف، لا يُمْكِنُه أن يمارِس مهامّه[5]، وكان يرفض الأعمال الإجرامية حيث يقول: "تأتي مسلمات خائفات لتخبِرنني بأنَّ ابنها أو زوجها قد أُعتُقِل ليلاً وبدون سببٍ يُذكر من طرف الضباط، ولم تحصل علي أيِّ خبر عنه منذ ذلك اليوم"[6]. ويبدو أنَّ هذا الرّفض قد يكون نابِعًا من حقيقة أنَّ الجنرال دوبولارديير لطالما كافَحَ ضِدَّ استخدام الأساليب القمعية إبّان العدوان الألماني على بلاده[7].

---

[1] يَقصِد بالفعالية الفورية هنا "التعذيب" وفي ذِكْرِهِ هذا إشارة واضحة لأفكار الجنرال ماسو ومرؤوسيه بأنَّ التعذيب كان بغاية الحصول على معلومات بشكل فوري وتحرِّي هذه المعلومات بسرعة.

[2]Jacques de La Bollardière, cité dans Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie, Op. Cit., p. 26

[3] علَّق ستورا على رسالة بولارديير بأنها انتقاد لحكومة غي مولي، وهي تُضاف إلى مجموعة الانتقادات التي كانت تظهر في جرائد المُثَقفين، حيث كانت تصِلُهُم أخبار عن الجزائر عن طريق جنود الاحتياط العائدين إلى فرنسا وتقديم شهاداتهم في الصحف والجرائد. أنظر Malye, François et Stora, Benjamin : François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Op-Cit, p.265

[4]أنظر الملحق رقم 36 ص 313

5Jacques Massu, La vraiebataille d'Alger, Op. Cit., p p. 222 – 223.

[6]Jacques Paris de Bollardiére, Op-Cit, p 84

7Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie, Op. Cit., p. 26

استاء الجنرال ماسو من عدم احترام دوبولارديير لسُلّم القيادَة نظرا لأنَّ دوبولارديير قدَّم استقالَته للجنرال صالان في حين كان ينبغي أن يُقدِّمها للجنرال ماسو، غير أنَّه عبَّرَ عن تأييدِه لإعفاء دوبولارديير من مهامّه، وهذا ما عبَّرَ عنْه في رسالةٍ أرْسَلها إلى الجنرال صالان في الثامن من مارس 1957، أي بعد يوم واحِدٍ من رسالة دوبولارديير، حيث قال أنَّه يدعَمُ بشِدّة طلب إعفاء دو بولارديير من مهامه، وأنَّه يقتَرِح أن يحل محلَّه ضابِطٌ برتبة عقيد[1]. وقد ذَكَرَ ماسو سِتَّةَ أسبابٍ جعَلَتْهُ يدعَم هذا الإعفاء، لعلَّ أهَمَّها هو أنَّ دو بولارديير لم يحضُر أي اجتماعٍ من الاجتماعات التي استدعاه إليها ماسو، وأنَّه قام في 18 فيفري –كما سبقت الإشارة إليه– بإرسال تعليمةٍ إلى الجنود الذين كانوا تحت قيادَتِه تتنافَى تماما مع التعليمة الخاصّة المُؤَرَّخة في 18 أوت 1956، التي أصْدَرَها الوزير المقيم، والتي قال ماسو أنه استنَدَ إليها مِنْ أجل صياغَةِ تعليمتِه التي حملت رقم 957[2].

لقد انجَرَّ عن رفض دو بولارديير[3] لطريقةِ ماسو في التعامُلِ معَ جبهة التّحرير الوطني أنْ تَلَقَّى في 15 أفريل 1957 أمرا بالسجن لمدّة 60 يوما في سجن القلعة (Forteresse) بأمر من الوزير بورجيس مونوري (Bourgès Maunoury)[4].

يُضافُ إلى ما تَقَدَّم أنَّ هناك أيضا الكثير من الجنود الفرنسيين الذين رفضوا التّعذيب، وقدَّموا شهادَاتِهِم عن تلك الممارسات القمعية التي شهِدَتها مدينة الجزائر خلال معركة الجزائر، ومنهم بيار لولييت (Pierre Leulliette) وهو أحَد العسكريين الفرنسيين الذين عمِلوا في الجزائر بين 1954 و1957، وكتَبَ عن تجْرِبَتِه تِلْكَ، ولعلَّ ممّا كتب ما يلي: "بما أنَّ التعذيب أصبح من الطرق الرسمية التي تُستعمل للبحث عن طريق ما

[1]Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, Op. Cit., p. 223.
[2]Ibid.
[3] كان بولارديير يسعى للدفاع عن كرامة الإنسان، سواءُ أكان القائِم بعمليات التعذيب أو ضحيته، فقد كان يُؤمِن بمبدأ "اللاعنف"، وهو أسلوب من أساليب المُحافظة على حق الإنسان في الحياة، فقد استنكر عمليات التعذيب واختفاء الكثير من الجزائريين بدون سبب يُذكَر، وكان يُلقبُ بالمُهذب والعنيد والرافض للمُساومة لأنَّه شق طريقه بصعوبة وسط استنكار الآخرين وتعرُّضِه للاحتقار من طرف سكان بلدتِه. أنظر باتريك افينو وبلانش...، المرجع السابق، ص 313
[4]Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie, Op. Cit., p. 26.

يُسمى "بالاستنطاق" للحصول على معلومات قصد التقليل من العمليات الفدائية وضبط الحركة النضالية، فإنَّ فرنسا قامت بتأسيس مؤسسات التعذيب أكثر من تأسيسها لمدارس التعليم ومستشفيات المرضى، إذْ يوجد في كل ثكنة جناح خاص للتعذيب ومُجَهَّز بأحدث الوسائل وأغلبها كانت مُستعملة من قِبل الجيش النازي، وكان المُعَذِبون يتمتعون بالمناظر البشعة، وكان هدفهم ينحصر في تعذيب المساجين من الصباح إلى الليل، تحت رقابة مشددة لهيئة الاستنطاق"[1].

جـ- دور بعض اليساريين الفرنسيين في معركة الجزائر وردود فعلهم حول التعذيب

إضافة إلى الدّورِ الذي أدَّاه بول تيتجن، لابُدَّ أيضًا من ذِكرِ الدّور الذي أداه بعض المثقفين اليساريين الذين نددوا بالممارسات القمعية التي كان تُطبَّق على الجزائريين، ولعلَّ من هؤلاء يمكن ذكر جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre) وبيير فيدال ناكي (Pièrre Vidal-Naquet) وفرانسيس جونسون (Francis Jeanson).

قام سارتر بالتّنديد بشدّة بوحشية ممارسات الاستعمار الفرنسي خلال معركة الجزائر، وذلك من خلال بعض كتاباته ونشاطاته السياسية، ففي سياق تنديده بممارسة التّعذيب، كَتَبَ روايَةً مَسْرَحِيَةً بعنوان "Les séquestrés d'Altona"(سجناء ألطونا)[2]، وهي التي عُرِضَت لأولِ مرَّةٍ في عام 1959، أي بعدَ حوالي عامَيْن من أحداثِ معْرَكَة الجزائر[3]. وعلى الرّغم مِنْ أنَّ هذه المسرَحِيَة تُسَلِّطُ الضَّوْءَ في ظاهِرِها على بشاعَة ممارسات الجنود الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، غير أنَّ النُّقادَ يروْنَ أنَها في الحقيقة نابِعَةٌ مِنْ صميم الأحداث التي عاشَها الجزائريون خلال معرَكَة الجزائر، فقد حاول

[1] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر، المرجع السابق، ص-ص 102-103

[2] تُعالج هذه المسرحية التعذيب والجرائم المُرتكبة في الجزائر، حيث ركَّز على العدو- المتعاون مع الاستعمار- وأوروبا المستعمرة وعلى النظام الرأسمالي، وتُظهر المسرحية أنَّ البطل فرانس هو وصف حقيقي لسياسة فرنسا الاستعمارية.

[3] جان بول سارتر، أسرى التونا، ترجمة: عكاوي رحاب، دار الحرف العربي، لبنان، 2010، ص 18 .

سارتر فيها أنْ يفضح التعذيب أمام الرأي العام الفرنسي[1]، وكان ينتقد الاستعمار بقوله: "إنَّ الاستعمار الجديد هو إنسان تخبط في متاهات الضلال مادام يعتقد أنَّه في مكان تحسين النظام الاستعماري... إنَّ الشيء الوحيد الذي يجب أنْ نُقدِمه للجزائريين اليوم هو أنْ نؤازِرهم في جهادِهم لتحريرهم وتحرير الفرنسيين من وصمة الاستعمار"[2]، فلم يلتزم سارتر الصمت أو السكوت تجاه تصرُّفات وسلوك الجلادين نحو المُعذَّبين الجزائريين، وإنَّما ندَّد بشدة الحكومة الفرنسية وبوحشية السلطات العسكرية.

إنَّ مِنَ المثقفين اليساريين الفرنسيين أيضًا، والذين انتقدوا المستعمر الفرنسي وممارسته التعذيب في الجزائر، نجد فرانسيس جونسون"Francis Jeanson"[3]وزوجته كولات (Collette)، اللَّذَيْن كانا على علاقة بالمناضِلين السياسيين الجزائريين بفرنسا والجزائر، وقد رغِبا في التعرُّف أكثر على الثورة الجزائرية وعلى صانعيها وتأليف كتاب حولها، وكانا لهُما ذلك إذْ أصدرا كتابهما المُعَنون بـ: "L'Algérie hors la loi"(أي: الجزائر الخارجة عن القانون)، وذلِكَ في عام 1956، والذي أحدث ضَجَّةً كبيرة بسبب عنوانه الذي وُصِفَ بـ"المثير"[4]، فقد تحدَّث فيه جونسون عن الوضعية الاقتصادية

[1]Contat Michel. La genèse sociale des Séquestrés d'Altona de Jean-Paul Sartre. In: Genesis (Manuscrits-Recherche-Invention), numéro 26, 2005. Théâtre / Nathalie Léger, Almuth Grésillon. pp. 91-99;p. 91

[2] جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، ترجمة: عايدة سهيل إدريس، منشورات دار الآداب، بيروت، 1958، ص 27

[3] من مواليد جويلية 1922 بمينة بوردو الفرنسية، كاتب وفيلسوف ومفكر فرنسي، يعود اكتشافه للمشكلة الجزائرية إلى زمن الحرب العالمية الثانية عندما تطوع جونسون في الجيش الفرنسي وعمِل في الجزائر، وتعرَّف عن قرب على مأساة الشعب الجزائري، وفي سنة 1948 زار الجزائر رفقة زوجته "كوليت " وقضى بها عدة أشهر، حيث تسنى لهُما التعرُّف عن كثب على أحوال المسلمين وعن مظاهر القمع والعنف التي يتعرَّضون لها، خاصة في أحداث 8 ماي 1945، وفي عام 1950 ألقى محاضرة في الجزائر وقال: " إنَّ ما رأيتُه وسمِعتُه خلال هذه الرحلة شكَّل الصفحة الثانية من معلوماتي عن الجزائر فمشهدُ الحكام والمُستوطنين، هذه الطبقة المغرورة بامتيازاتها يُوضِّح بجلاء التحليل الذي قدَّمه أصدقائي الوطنيون(الجزائريون)..." وهكذا يكون جونسون قد اكتشف حقائق مهمة عن مشكلة الجزائر، للمزيد أنظر : هيرفي هامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب، المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر، ترجمة: حسين العودات ونور الدين سكوتي، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 24.

[4]رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، ترجمة: مصطفى ماضي، دار خطاب، الجزائر، 2012، ص 144

والاجتماعية المتدهورة في الجزائر، وأكدَّ أنَّ اندلاع الثورة التحريرية جاءت نتيجة وعي الشعب الجزائري ورغبته في البحث عن الاستقلال، حيث انتقد فيه سياسة الاستعمار الفرنسي ودافع عن حقوق وحرية الشعب الجزائري، وكان رأيُه في الحرب الدائرة في الجزائر في قوله: "إنَّ هذه الحرب ظالمة بالمُطلق، علاوة على ذلك، مزدوجة الحماقة، غبية لا مخرج لها"[1].

يُعَدُّ جونسون مناضلا في صفوف اتحادية التحرير بفرنسا، واتصل مراتٍ عديدة بقيادة فدرالية جبهة التحرير الوطني[2] التي كان يرأسُها صالح لوانشي وبعدَه عمر بوداود، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن إدانته مسؤولية الجمهورية الفرنسية في حرب تحرير الجزائر، وقد ذهب جونسون إلى أبعد من ذلك لأنَّ أُمنيَتَهُ أنْ تعترِف الجمهورية الفرنسية بأنَّ الحرب التي خاضتها في الجزائر لم تكن حربًا عادلةً[3]، وكان يعتبر الكلمات سلاح لا يكفي وإنما يجب مساعدة جبهة التحرير الوطني بشيء ملموس[4].

قام جونسون بإنشاء شبكة سرية لدعم كفاح الشعب الجزائري في فرنسا وأُطلِق عليها اسم "شبكة حَمَلَة الحقائب"، وهي مجموعة من ناقِلي الرسائل الذين كانُوا ينقُلون الأموال الخاصة بجبهة التحرير الوطني بين فرنسا والجزائر لغرض دعم الثورة الجزائرية عن طريق حمل المال والسّلاح[5]، حيث بلغ حجم المبالغ المُحصَّل عليها حوالي 500 مليون فرنك فرنسي (ملأ حوالي 6 أو 8 حقائب) سنة 1958[6] ، كما عمِلت الشبكة على توفير

---

[1] فرانسيس جونسون، حربنا، ترجمة: ميشال سطُّوف، منشورات ضشح، الجزائر، 2006، ص 34

[2] هي المنظمة الرئيسية لجبهة التحرير الوطني على التراب الفرنسي خلال حرب التحرير الوطني 1954-1962، تأسست بداية في بداية1955 من قِبَلِ محمد بوضياف وتكفلَتْ بتعبئة الجالية الجزائرية المُهاجِرة من أجل استقلال البلاد، أنظر عاشور شرفي، معلمة الجزائر(القاموس الموسوعي)، ترجمة: عبد الكريم أوزغلة وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 1116 .

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المرجع السابق، ص 73 وانظر أيضًا: رشيد خطاب، المرجع السابق، ص 145

[4] Ted Morgan: Ma Bataille d'Alger, Témoignage, édition: Tallandier, Paris, 2016, p. 298

[5] Ibid

[6] فرانسيس جونسون، المصدر السابق، ص 41

السكن للمناضلين الجزائريين في فرنسا، ومُساعدتهم على تجاوز الحدود بجوازات سفر مزورة[1].

كما نجد الكاتب جول روي (Jule Roy)، الذي نشر كتابه بعنوان " J'accuse le général Massu" (أي: أتهم الجنرال ماسو)، الذي تحدث فيه عن التعذيب وعن الأساليب التي استعملها المستعمر وخاصة الجنرال ماسو وفرقته[2].

أمَّا المؤرخ بيير فيدال ناكي(Pierre Vidal-Naquet)[3] وهو عضو مؤسس في "لجنة موريس أودان" فقد نشر عدة كتب حول التعذيب في الجزائر ولعلَّ أهمها كتاب "L'affaire Audin" (أي: قضية أودان) الذي صَدَرَ لأول مرّة في 1958، حيث تحدّث فيه عن قضية اختطاف المناضل الفرنسي المتضامن مع الحرب الجزائرية "موريس أودان"، فأثار حينها ضجَّةًكبيرة وكان له الأثر في تحريك الرأي العام الفرنسي[4].

ولا ننسى أيضًا الكاتب بيير هنري سيمون (Pierre-Henri Simon) الذي ألَّف كتابا بعنوان "Contre la torture" (أي: ضد التعذيب)، والذي تحدث فيه عن أساليب التعذيب التي كانت تُستخدم من طرف السلطات الفرنسية على الجزائريين بهدف الحصول على بعض المعلومات[5].

إضافة إلى الدور الذي قامت به جيرمان تيون، خاصة بعد اللقاء الذي جمعها مع مسؤول المنطقة المستقلة ياسف سعدي ورفاقه (علي لابوانت، زهرة ظريف) في 4 جويلية 1957، حيث شرحوُا لها الأعمال القمعية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي ضد الشعب

[1]Kader Benamara et Fritz Keller: Solidarité en action soutien européen à la résistance Algérienne 1954-1962, Edition Barkat, Alger, 2013, p.57.

[2]Jules Roy, J'accuse le général Massu, éditions du seuil, Paris, 1972.

[3]مؤرخ وكاتب له عدة كتب حول التعذيب وجرائم فرنسا في الجزائر، وهو من أنصار الثورة الجزائرية، وكان في مقدِمة الكُتاب الذين فضحوا أساليب الاستعمار الفرنسي في الجزائر. أنظر سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 121

[4]Pierre Vidal Naquet: Affaire Audin, édition de minuit, Paris, 1958.

[5]بيير هنري سيمون، ضدَّ التعذيب في الجزائر، ترجمة: بهيج شعبان، دار العلم للملايين، بيروت

الجزائري، والتعذيب الذي يُسلَّطُ عليهم، ومحاصرة القصبة تحت إستراتيجية "الصيد بالشبكة" العزيزة على الجنرال ماسو[1]، كما تحدَّثُوا على زيادة عمليات الإخفاء القسري والتصفيات الجسدية خارج أية محاكمة وشرحُوا لها أنَّ قنابل جبهة التحرير الوطني ما هي إلاَّ ردّ فعل على قنبلة شارع طيبة والإعدامات العشوائية في حق الجزائريين الأبرياء[2]، واتفق الطرفان في النهاية على إمكانية إيجاد حلٍ، وذلك بإيقاف وضع القنابل من الطرف الجزائري في المقابل توقف السلطات الفرنسية سياسة الإعدامات بالمقصلة في حق الجزائريين داخل سجونها، ووعدتهم تييون بتقديم تقرير عن اللقاء الذي جرى بينهم، وبالفعل غادرت الجزائر نحو باريس في نفس اليوم، وفي فرنسا التقت مع الجنرال ديغول وغي مولي، وتحدَّثت معهم عن الإعدامات في السجون في حق الجزائريين وعن التعذيب الذي يتعرَّض له الشعب الجزائري، وقد كانت تييون من المدافعين عن فكرة "النداء من أجل هدنة مدنية"[3]، والابتعاد عن التعذيب والاعتقالات نظرًا لما تعرَّضت له في معتقلات النازيين، فقد كانت من المُعارضين للتعذيب وحالات الإخفاء القسري للجزائريين، وهذا ما يظهر في رسائل وجهّتها إلى الجنرال ماسو، حيث تتهمه فيها بأنَّه كان يقوم بحماية عمليات التعذيب[4]، وإعدام كل من يشك فيه بأنه موالي للنضال داخل مدينة الجزائر، وقدّمت مثالا عن إعدام المناضل باداش بن حمادي وهو المناضِلُ المُتهَم بقتل أميدي فروجي ، وقد ردَّ عليها ماسو بأنّه فترة مقتل أميدي فروجي لم يكن متواجدًا في الجزائر، فردت جيرمان تييون بأنَّ باداش بن حمادي تمّ اعتقاله في 25 فيفري 1957 أي في الفترة الزمنية التي كان الجنرال ماسو التحق فعلاً بمنصِبِه بالجزائر، وقد تمَّ إعدام باداش بالمقصلة من دون أدلة سوى تلك التي أُنْتُزِعت منه بشتى طرق التعذيب، وأضاف أنّ

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 500

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 503-505

[3] المصدر نفسه، ص 506

[4] باتريك إيفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داوود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص-ص 261-262

التفجيرات التي كانت تقوم بها جبهة التحرير ما هي إلاّ ردّ فعل عن تلك الإعدامات، إضافة إلى التستر على قضية المفقودين، كقضية موريس أودان وأنَّ سياسته كانت ترتكز أساسًا على "مغالطة العدالة"[1].

إضافة إلى دور بعض المساجين الذين استطاعوا من خلال كتاباتهم أن يوصِلوا رسالة للعالم ككل عن حقيقة التعذيب المسلَّط على الجزائريين خاصة في مدينة الجزائر العاصمة، ومنهم "هنري علاق" من خلال كتابه "La question" (أي: الاستجواب)، الذي صَدَرَ في 1958، والذي شرح فيه كيف تم تعذيبه من قِبَل السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر، وكان أول من بلَّغ الرأي العام الفرنسي والعالمي عن طرق التعذيب المُمارسة على الشعب الجزائري.

أمَّا الكنيسة فقد انقسمت إلى فريقين، ففي حين كان فريقٌ يساند فِكْرَةَ التَّعذيب، أمثال "الأب دولار"، الذي كان المُرْشِدَ الدِّيني للفيلق العاشر للمظليين، والذي أباح للجنرال ماسو ورجاله ممارسة التعذيب عندما يُصبح حلاً اضطراريًا، كان في المقابل فريقٌ آخَرٌ عارضَ بِشَدَّة الأساليب القمعية التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في الجزائر للقضاء على الثورة التحريرية، ومنهم الكاردينال "ليون إيتيان دوفال"(Léon-Etienne Duval)، الذي كان من أوائل رجال الكنيسة المنددِّين بالتعذيب، كما دعا إلى المصالحة بين شتى الطوائف ونددَّ بالإرهاب المضاد الذي يُمارسه الأوروبيون[2]، كما نددَّ أنَّ التحقيق القضائي يجب أنْ يُبعِد التعذيب الجسدي والنفسي والكيماوي، لأنَّ هذا يضر بحق طبيعي حتى لو كان المُتهم حقيقة مجرِمًا، كما كافح ضدَّ استعمال التعذيب باحتجاجات مكتوبة وموجهة إلى أعلى المسؤولين المدنيين والعسكريين في الجزائر[3].

---

[1] باتريك إيفينو وجون بلانشايس، المرجع السابق، ص-ص 264-266

[2] بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص-ص 123-124

[3] بوعلام نجادي، المرجع السابق، 217

د: لجنة حِفظ الحقوق والحريات الفردية

تشكَّلت لجنة حِفْظ الحقوق والحريات الفردية في أفريل 1957 بأمر من غي مولي (Guy Mollet)، قبيل سقوط حكومته في 21 ماي من نفس العام، وذلِكَ مِنْ أجل القيام بإجراء تحقيقات حول عمل الأجهزة الأمنية بخصوص انتهاك الحريات الفردية وحقوق الإنسان، نظرا لما ترتَّب عن الممارسات التي كانت سائِدَةً في الجزائر خلال فترة معركَة الجزائر، والتي وَصَلَ صداها إلى أروقة الأمم المُتَّحِدَة، بل وأدَّت أيضًا إلى تحَرُّك المُثَقَّفين الفرنسيين، وأيضًا إلى انقسام في الرَّأي في أوساط السياسيين الفرنسيين[1]. على إثر تأسيس هذه اللّجنة، قام غي مولي، الذي نفى نفيا مطلقا استعمال الطُّرق المذكورة من طرف الجيش، بتكليف المحامي موريس غارسون بالقيام بالتحقيق في الجزائر حول إمكانية "استعمال القوة أو القيام بأفعال منافية للعدالة[2]."

يقول المؤرخ ريسبوتي(Riceputi) عن عمل هذه اللجنة: "لقد تولّى الأستاذ موريس غارسون(Maurice garsan) القيام بمهمّته بمسؤولية، فحدَثَ عكس ما كان مرجوا من القيام بهذه المهمّة –وهو تكذيب مزاعم ممارسة التّعذيب من طرف الجيش الفرنسي– فقد تركّزَت تحقيقاته في أوساط السُّلُطات الفرنسية"[3]، مِمَّا يعنِي أنَّ حكومة غي مولي أرادَت التَستُّرَ على ممارسة القمع على الجزائريين، وأرادت في نفس الوقت إثباتَ عَدَم وجود تلك الممارسات، غَيْرَ أنَّه يبدو أنَّ أفراد لجنة حفظ الحقوق والحريات، وعلى رأسِهم المحامي موريس غارسون، أخَذوا الأمْرَ بِشَكْلٍ جِدِّي، ووجَّهوا التّحقيقَ بِشَكْلٍ موضوعي في الممارسات القمعية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي[4]، ولِذلِكَ قاموا باستدعاء شخْصِياتٍ هامَّة تضطَلِعُ بمسؤولياتٍ حسَّاسة في أجْهِزَةِ السّلْطَةِ الاستعمارية من أجل سماعِ

[1]Raphael Branche, La commission de sauvegarde pendant la guerre d'Algérie: chronique d'un échec annoncé, in *Vingtième Siècle,* n° 61, janvier-mars 1999, pp. 14-29, p. 14
[2]Fabrice Riceputi, L'impossible recherche …, Op. Cit.
[3]Fabrice Riceputi, Ibid.
[4]Raphael Branche, La commission de sauvegarde pendant la guerre d'Algérie: chronique d'un échec annoncé, In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°61, janvier-mars 1999. pp. 14-29; p. 14.

شهادتِهِم، وكان من بين الذين استَمَعت إليهم الأمين العام لِشُرْطة ولاية الجزائر، بول تيتجن، كما سَبَقَ ذِكْرُه.

في المقابل، يبدو أنَّ اللّجنة المذكورة فَشِلَت في أداءِ مهامِّها نظرا للعراقيل الكثيرة التي واجهتها من أجل الوصول إلى الحقيقة، وهذا ما أدّى بأعضائِها إلى تقديم استقالاتهم تباعًا كوسيلة وحِيدة للتّعبير عن رفضِهِم التّستُّرَ على تِلْكَ الجرائم[1]، وبالتّالي رفضِهِم أن يكونوا كِباش فِداء، غَيْرَ أنَّه في 12 جوان من عام 1957 قام المحامي موريس غارسون بتقديم تَقرِير عن عَمَلِه أمام اللجنة على الرّغم من أنَّه لَمْ يَتَضَمَّن سِوَى حالَةٍ واحِدَةٍ من حالات ممارسة القمع، وهي حالة تعذيب الشّهيد خالد بروالة وإخفائه بشكل قسري واغتياله، وهُوَ ما سَبَقَ التفصيل فيه وفي كيفية العثور عليه. في هذا السِّياق، يقول فابريس ريسبوتي أنَّ موريس غارسون ذَكَرَ حالة واحِدة من حالات المفقودين على الرّغم من أنَّه حاول معرفة حالات أخرى عن طريق السّلطات الفرنسية في مدينة الجزائر، فقد قدّم طلبا إلى محافظة الجزائر للسّماح له بالاطّلاع على وثيقة عَلِمَ بوجودها عن طريق بول تيتجن على الأرجح، والتي يُسمِّيها "liste" (أي: قائمة)أو "fichier" (أي: ملف)الأفراد الموقوفين والذين تَّمَّ التصريح بكونهم "مفقودين"، غير أنَّه استنكر عدم حصوله على ترخيص يسمح له بالاطّلاع على الوثيقة المذكورة بسبب اعتراض أحد ممثلي المحافِظ، وهو سيرج باري (Serge Baret)، غَيْرَ أنَّ غارسون قام بالفعل باستدعاء الموَظّف الذي كان مُكَلَّفا بالملف المذكور، واسمُه رامبو (Rambaud)، لكن رامبو لم يكن بإمكانه قول أي شيء، لأنَّ رئيسه بيير بولوت (Pierre Bolotte)كان حاضِرًا معه دون أن يُوَجَّهَ له استدعاء للحضور، وكان يتكلَّم بدلَ مرؤوسِه، كما أنَّه رفض اطِّلاع غارسون على المِلَف المذكور دون أن ينكِرَ عدم وجوده[2].

[1]Raphael Branche,Ibid, p. 24.
[2]Fabrice Riceputi, L’impossible recherche, op. cit.

يُضيف ريسبوتي أنَّ تقرير موريس غارسون المذكور يشير إلى أنَّ "ممارسة العنف" في حقِّ المتّهَمين خلال عمليات الاستجواب هي، حسب الأشخاص الذين أجابوا على أسئِلته "معروفة للجميع" وقام بسرد تفاصيل تتعلّق ببعض الشكاوى التي تم إيداعُها بمدينة الجزائر بخصوص هذا الشّأن. ثمّ إنّه يصل إلى ما يصِفُه بأحداث "ذات خطورة مقلِقَة كثير": "لقد أُخبِرْنا عن وجود أفراد تمَّ القبض عليهم من طرف السّلُطات المَدَنِية أو العسكرية دون وجه اتِّهام واضِح ولم يظهروا بعدها أبدا" وأضاف: "من هنا يمكننا القول يأنّ هؤلاء قد قضوا نتيجة تعرُّضِهِم لممارسات عنيفة وأنَّ جثثهم قد تمَّ إخفاؤُها، لم يكن هناك سوى خطوة واحدة. لقد تمَّ إخبارُنا عن هذه الحادثة كثيرا وهو أمر في غاية الخطورة، بحيث لا يمكن تعليق النّظر في مسألة كهذه."[1] ويُوضِّح الجدول أدناه طرق القتل المُتَبَعَة من طرف القوات الفرنسية.

أشكال القتل	طرق القتل	تفسير سبب القتل
القتل العمدي	النزهة في الغابة جمبري –بيجار	– الإيمان المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها
		– الوطنية العالية
		– الاشتراك بعمل مسلح
	القتل الاحترازي(اخفاء اثار التعذيب)	الخوف من إقدام المعتقل على رفع شكوى قضائية
		فضح الممارسات التي يقوم بها الجيش
القتل نتيجة التعذيب	ممارسة ابشع اساليب التعذيب	بالاستنطاق بممارسة ابشع اساليب التعذيب

جدول يبين أشكال وطرق القتل العمدي وتفسيراتها[2]

[1]Fabrice Riceputi, L'impossible recherche, op. cit.

[2] رشيد زبير، ظاهرة المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية الجزائرية (1957–1962)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، الجزائر، جانفي 2019، ص 119

لقد أدَّى هذا الوَضْع إلى استقالة أعضاء اللجنة، وفي هذا السِّياق تُعلِّقُ المؤرِّخَة برانش على استقالة أحَدِ الأعضاء وهو روبير دولافينييت (Robert Delavignette)، فتَصِفُ رِسالَة استقالته التي وَجَّهها إلى إيبير بوف ميري (Hubert Beuve-Méry)[1] وكذا الرّئيس بيير بيتاي (Pierre Béteille)[2] بأنْ كان لها أثَرٌ قَوِيٌ نظرًا لمعارَضَتِهِ الواضِحَة لِنظام القمعِ الذي كان سائِدًا، وذلِكَ مُقارَنَة بموقِف المحامي غارسون الذي اكتَفَى بذكر عَدَم قُدْرَة المُحَقِّقين[3]، كما عَرَضت المؤرخة برانش جزءا من رسالة دولافينييت كما يلي: "تجري الأمور كما لو أنّ هناك إجراءان اثنان مسموحٌ بالقيام بهما في الوقت نفسه، أحَدُهُما يخُصُّ لجنة حفظ الحقوق المُكَلَّفَة بتَهدِئَةِ النُفوس، بينَما يَخُصُّ الثاني ممارَسَة التّعذيب كونَها الإجراء الوحيد الذي يكفُلُ تفوق الجيش الفرنسي على الثوار الجزائريين، حيث ستقوم اللجنة بمعارَضَةِ التّعذيب من جهة، ولكن من جهة أخرى ستتواصَلُ ممارسة التّعذيب على الرّغم من معارضة اللجنة. يا لهذا التّزامن[4] !"

رَفَعَ رئيس اللّجْنَة بيير بيتاي تقريره إلى بورجيس مونوري (Bourgès-Maunoury) في 14 سبتمبر 1957، وكان تَقريرُه مُقَسَّمًا إلى ثلاثة فصول؛ بِحيث يَستعرِض في الفصل الأول الظروف التي تشكَّلت فيها اللّجنة، والأهداف التي سطَّرها أعضاؤُها، ويتناوَلُ الفصل الثاني المعاينات التي قامت بها اللجنة والاستنتاجات التي

[1] وهو مؤسس صحيفة لوموند.

[2] الذي كان رئيس اللّجنة.

[3] Raphael Branche, La commission de sauvegarde : chronique d'un échec annoncé, Op. Cit., p. 24

[4] Raphael Branche, La commission de sauvegarde : chronique d'un échec annoncé, Op. Cit, p 24

توصَّلت إليها فيما يخُص قمع الحريات والحقوق الفردية، كما يقترِحُ الفصل الإصلاحات التي يجب اتّخاذُها لتصحيح تلك الممارسات، في حين يعرض في الفصل الثالث التوصيات والنتائج التي توصَّلت إليها اللَّجنة[1].

إنَّ ما يُمْكِنُ قَوْلُهُ استنادًا إلى ما سَبَق هو أنَّ اللجنة المذكورة لم تَنْجَح في وضْعِ حَدٍّ للممارَسات القمعية التي كان يتَعَرَّضُ لها كلٌّ من يُسانِدُ القضية الجزائرية سواء أكان من أصولٍ أوربية أو مسلمة.

هـ: موقِع 1000autres.org

هو موقِعٌ الكتروني على شَبَكَةِ الانترنت، أطلَقَتهُ جمعية موريس أودان بالتعاون مع الموقع الالكتروني www.histoirecoloniale.net، وكان ذلِكَ في يوم السبت 15 سبتمبر 2018، وذلِكَ بالاعتماد على الأبحاث التي قام بها مجموعة من المؤرخين على غرار فابريس ريسبوتي، ومليكة رحال، وجيل مانسيرون[2]. أمَّا هَدَف هذا الموقع فهو جمع أكبر عدد ممكن من الشّهادات المُتَعَلِّقَة بقضية المفقودين خلال حرب الجزائر بشكل عام وأثناء معرَكَة الجزائر بشكل خاص[3].

[1]Pierre Béreille, Le rapport de Synthèse de la commission de sauvegarde des droits et des libertés individuels, Journal Le Monde, Article publié le : 14 décembre 1957, récupéré le : 25/1/2022, à 12:21.
[2] Samir Ghezlaui, Un site internet dédié aux disparus de la Bataille d'Alger : Maurice Audin et les 1000 autres, El Watan, 21 septembre 2018, récupéré le 12/1/2022, à 15 :48, sur www.elwatan.com
[3]Le site 1000autres.org suscite de nombreux témoignages, publié le 23 septembre 2018, récupéré le 12.1.2022, à 16 :01, sur www.histoirecoloniale.net.

تأسيسا على ما سبَق، يمكِن القول بأنَّ المعاناة التي مرَّ بها الشعب الجزائري جرّاء التعذيب والجرائم المُرتكبة يوميًا في حقه من طرف زبانية الجيش الفرنسي هو أمرٌ لا شكَّ فيه، وأنَّ هدَفَ تِلْكَ المُمارَسات القمعية لم يكُنْ مُجَرَّدَ الحصول على المعلومات كما ذَكَر ماسو وأوساريس وغيرُهما مِمَّن نهجوا نهجهم، بل يبدو أنَّ الهَدَف مِنْ ذلِكَ كان تحطيم هذا الشّعبِ الأعزل وإشعارِه بالضّعف أمام هذا الكيان الغاصِب الذي صارَ يَخْشَى أن يُمنى بهزيمة أخرى بعد هزيمتين إحداهُما في الهند الصينية والأخرى في قناة السويس المصرية.

إنَّ تَفَطُّنَ الرَّأْيِ العام العالمي لِمَا كان يحدُثُ في الجزائر من مجازر وجرائم ضد شعب كان يسعى للتحرر من براثين هذا المستعمر المستبد لم يكُن لِيَتأتّى لولا مُساهمات الشّخْصِيات التي قرَّرت عدَمَ السّكوت عن تلك الجرائم، وعلى الرغم من أنَّ تلك الشّخصيات استَخْدَمت في معارَضَتِها تلك أدواتٍ تنوَعت بين التقارير الرَّسْمِية والمقالات الصحفية اليومية والمؤلَّفات، إلّا أنَّها تَشْتَرِكُ جَمِيعًا في تَوَجُّهِها الرافِض لقمْعِ الجزائريين.

2: ردود الفعل الدّولية حول التعذيب وعمليات الإخفاء القسري

بالإضافة إلى ردود الفِعْلِ التي صَدَرت عن الفرنسيين الذين عايَشوا ممارسة التّعذيب خلال معركة الجزائر، توجد هناك ردود فعل دَوْلِية، لعَلَّ أبرَزَها تِلْكَ التي صَدَرت عن مُنَظَمَتين حقوقيتين هما مُنَظَمَةِ العَفو الدَّولِية (Amnesty International)، ومُنَظَّمَةِ مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch).

أ: ردّ منظَمَة العفو الدّولِية

اعترف أوساريس أنّه شارك شخصيًا في عدد من أعمال التعذيب، والتي أدت في معظمها إلى وفاة الضحايا، وأضاف أنّه شارك بصفة مباشرة في عدد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في حق بعض مناضلي جبهة التحرير الوطني بما فيهم العربي بن مهيدي، وأضاف أنّ كل هذه الأنشطة نالت موافقة المسؤولين في أعلى مستوى في الحكومة الفرنسية، كما صرّح أوساريس أيضًا أنّه كان يبلغ رئيسه المباشر–الجنرال ماسو– عن نشاطه يوميًا، والذي كان يُبلِغ القائد العام، وكان من الممكن لأيّ سلطة سياسية أو عسكرية مسؤولة أن تضع حدًا لذلك، كما كتب في كتابه "مصالح خاصة" فيما يتعلق باستخدام التعذيب، أنّه تم التسامح معه، إن لم يكن موصى به. كان لفرانسوا ميتران، وزير العدل، مبعوثًا إلى الجنرال ماسو وهو القاضي جان بيرار الذي كان يُغطي لنا كلّ ما كان يحدث في الليل.

لَقَد رَدَّت منظمة العفو الدّولية عن ممارسة التّعذيب في الجزائر خاصة بعد اعترافات الجنرال أوساريس، في مناسبتين على الأقل عن طريق بيانين صحفيين، صَدَرَ البيان الأول في 24 نوفمبر 2000، وصَدَر البيان الثاني في ماي 2001[1].

جاء البيان الصُّحُفي الأول بَعْدَ يَوْمٍ واحِدٍ مِن اعترافات الجنرال بول أوساريس بممارستِه للتَّعذيب خلال معركة الجزائر، وذلِكَ في 23 نوفمبر 2000، عِنْدَما حاوَرَتْهُ صحَفِية جريدة لوموند الفرنسية فلورانس بوجي. وحملَ البيان عنوان: "فرنسا/الجزائر: الجرائم ضِدَّ الإنسانية لا تسقُط بالتّقادُم"[2].

[1] Human Rights Watch: Lettre envoyée au président Jacques Chirac demendant l'ouverture d'une enquéte sur les crimes de guerre, publié le 14 mai 2001, source: www.hrw.org/ legacy/ press/2001/05/ chirac2-ltr0515
[2] Communiqué d'Amnesty International,France/Algérie : les crimes contre l'humanité sont imprescriptibles, publié le 24 novembre 2000, Index n° 21/007/2000, source : www.amnesty.org.

لقد دعت منظمة العفو الدّولية في بيانِها المذكور السُّلُطات الفرنسية إلى مقاضاة المتسببين في جرائم الحرب والجرائم ضِد الإنسانية، فقالت: "إنَّ عَدَدًا مِنَ المسؤولين العسكريين الفرنسيين خلال حرب الجزائر (الذين من بينهم الجنرالين جاك ماسو وبول أوساريس) يعترِفون اليوم علنا بإصدارِهم أوامِر ممارسة التّعذيب والقيام بعمليات الإعدام خارِج الإطار القانوني أو بقيامِهم بأنفُسِهم بتلك الأفعال، في الوقت الذي يتواصَلُ فيه صمت آخرين. إنَّ هذه الجرائم لا تزال في منأى عن العِقاب."

إنَّ مِمَّا وَرَدَ في بيان المُنَظَمَة أيْضًا هُوَ ضرورة تطبيق الأحكام التي نصّت عليها اتفاقية جنيف، وذلِكَ بتحويل الأفراد المتورّطين في قضايا التَّعذيب إلى المحاكمة، خاصَّةً بعدَ تَصريحات ماسو وأوساريس. كما شَجَّعت المنَظَمَةُ في بيانِها السُلطات في فرنسا لتنفيذ القانون، وذَكَّرَتها بأنَّها حَيَّت اعتقال الجنرال بينوتشي في انجلترا، وأنَّها تنتظِرُ منها القيام بخطوةٍ مماثِلَةٍ على أراضيها.

إنَّ ما أكَّدت عليه المنَظَمة في بيانِها أيضًا هو أنَّ هذا النَّوع من الجرائم لا يسقُط بالتَّقادُم أبدا وذلِك تنفيذا للقانون الدّولي. وخَتَمت المُنَظَمَة في بيانِها بأنَّ صَمْتَ الحكومات المتعاقِبَة في فرنسا وعدَم وجود الإرادة الكافِية تجاه مسألةِ تجريم التَّعذيب هو ما أدَّى إلى اعتبار هذه الجرائم "أدواتٍ ضرورية"، وذَلِكَ استنادًا إلى تبريرات ماسو وأوساريس.

أمَّا البيان الثاني الذي صَدَرَ في ماي 2001، فقد جاء خصيصا للرَّد على كِتاب بول أوساريس (مصالح خاصّة) "Services Spéciaux"، الذي اعتَرَفَ فيه بممارسة التّعذيب على الجزائريين خلال معركة الجزائر.

إنَّ مِمَّا ذُكِرَ في البيان هو تذكير بطلب المُنَظَمَة من السُّلُطات الفرنسية معاقبة المتورطين في التَّعذيب خلال حرب الجزائر، غير أنَّها أكَّدَت أيضا أنَّ فرنسا لا تزال

تحمي أولئك المتورطين على الرّغم من أنَّها أعرَبت عن ارتياحِها لاعتقال بينوتشي في انجلترا، وهو الأمر الذي أورَدَتْهُ المنَظَمة في بيانَيْها الاثنين.

ب: ردّ منَظَمَة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) (Human Rights Watch) "HRW"

في 14 ماي 2001، كتبت المنظمة رسالةً إلى الرّئيس جاك شيراك[1] تدعوه فيها إلى إطلاق تحقيق مُسْتَقِل في مزاعم الجنرال أوساريس أنَّ الحكومة الفرنسية أمرَت أو سمَحَت بممارسة التّعذيب وعمليات الإعدام الموجز (خارج الإطار القانوني) ضِدَّ الدّاعين إلى استقلال الجزائر خلال منتصف الخمسينات. كما دعت المُنَظَمَة الرّئيس إلى تنفيذ الإجراءات الجزائية ضِدَّ الجنرال أوساريس. وقالت المُنَظَمة أنَّه في حال ثَبَتت صِحَة تصريحات الجنرال أوساريس، فإنَّ من الممكن اتّهام فرنسا بانتهاك أحكام المادَّة الثالثة من اتفاقية جنيف. كما يمكن أن تُشَكِلَ الممارسات التي صرَّحَ بها أوساريس جرائم ضِدَّ الإنسانية، وهو الأمر الذي يَضَع الجنرال أمام إمكانية المقاضاة الدَّولية، وبالتالي عَدَم الاستفادة من الحصانة ضِدَّ المتابعة القضائية أو من العفو[2].صرَّح جاك شيراك عقِبَ تصريحات أوساريس بأنَّه كان مصدوما من تلك التَّصريحات، فَرَدَّت عليه مُنَظَمة حقوق الإنسان أنَّ أقواله لا تكفي للتَّعامُل مع تصريحات أوساريس وأنَّ هذا الأخير لابُدَّ أن تَطَالَهُ عقوبات قانونية وأن يُجَرَّد مِن وسام جوقة الشَّرف (Légion d'honneur).

إنَّ ما يُمْكِنُ استِنتاجُهُ مِمَّا سَبَق هو أنَّه على الرّغم من أنَّ المُنَظَمَتين الحقوقيتين المذكورَتين قد طالبتا بتنفيذ عقوبات ضِدَّ الأشخاص الذين قاموا بممارسة التّعذيب خلال معركة الجزائر، غير أنَّ هَذِه المطالبة تبدو مُتأخِّرَةً بالنَّظَرِ إلى مرور فترة طويلة منذ

[1]أنظر الملحق رقم37ص ص 314-316

[2]Yves Beigbeder, Judging War Crimes and Torture : French Justice and International Criminal Tribunals and Commissions (1940-2005), Martinus Nijhoff Publishers, Netherlands, 2006, p. 122

ارتكاب تلك الممارسات وبالنَّظَرِ إلى تاريخ تأسيس هاتين المُنَظَمَتين، فقد أُنشِئَت منظمة العفو الدّولية في عام 1961، أي قبل خروج المُحْتَل الفرنسي من الجزائر وبالتّالي أثناء قيامِ هذا المُحْتَل بممارسة التّعذيب في ظل وجود هذه المُنَظَمة. أمَّا مُنَظَمة مراقبة حقوق الإنسان فقد تأسست في عام 1978، أي خلال العشرية التي صَدَرَ فيها كتاب جاك ماسو (La vraie bataille d'Alger)، وبالتّحديد عام 1971، خاصَّةً وأنَّه اعترَفَ بممارسة التّعذيب، بل وبرَّرَه في ظل وجود المنَظَمتين المذكورَتين، وفي ظل وجود نص قانوني دولي أيضا هو نص اتفاقية جنيف لاسيما المادَّة الثالثة منها.

المبحث الثاني: المرأة والجنرال جاك ماسو خلال معركة الجزائر

لعبت المرأة الجزائرية دورًا هاما إلى جانب أخيها الرجل في التصدي للعدوان الفرنسي، فقد كانت العنصر الفعَّال في الثورة سواء في الأرياف أو في المُدُن؛ ففي الأرياف كانت الأعمال التي تقوم بها تتمثل في الطهي وخياطة وغسل الملابس للمجاهدين وكانت منهنَّ من تقوم بالتمريض وذلك بإسعاف الجرحى من المجاهدين، كما كُنَّ يقُمنَ بنقل المعلومات بينَهم ومساعَدَتِهِم في الاختباء عند الضرورة، أمَّا في المدن فقد كُنَّ يقُمْنَ بنقل المعلومات والأسلحة للمناضلين ونقلهم من مخبأ لآخر، فقد اخترن مواجهة القوات الفرنسية المسلحة بوضع القنابل، واخترن التخلي عن اللباس التقليدي العاصمي المتمثل في الحايك ولبسن ملابس الأوروبيات لتجنب لفت أنظار العدو[1]،أي أنهنَّ كُنَّ يقُمْنَ بعمل الفدائي في المدن.

من جهة أخرى، ليس المقصود من المرأة في سياق معرَكَة الجزائر المرأَةَ الجزائرية المُسْلِمَة الأصل فقط، بل المقصود أيضا هو المرأةَ ذات الأصول الأوربية. ولذلك، سيُحاوِلُ البحثُ إبرازَ هذا الدّورِ في عنصرين هما دور المرأة الجزائرية ذات الأصول المسلمة، ودور المرأة ذات الأصول الأوربية.

[1]Gilbert Meynier, histoire intérieure du FLN, Op-Cit, p 326.

المطلب الأول: أمثِلة عن دور المرأة الجزائرية ذات الأصول المُسْلِمَة خلال معركة الجزائر.

لعبت المرأة الجزائرية ذات الأصول المسلمة دورا هامًّا لا يقل عن دور الرّجل، وقد برزت عِدّة شّخصيات نسوية منهن: المجاهدتين زهرة ظريف، وجميلة بوحيرد، والشهيدة حسيبة بن بوعلي.

1: زُهرة ظريف

ولدت في ديسمبر 1934 في تيارت، وهي من أسرة ميسورة الحال[1]، وكان والدها قاضيا، انتقلوا للعيش في مدينة فيالار (تيسمسيلت)، وهناك درست في المدارس الفرنسية أين تحصلت على شهادة السيزيام[2]، ثم تابعت دراستها في ثانوية "فرومانتين" بالجزائر العاصمة، وهناك التقت بصديقة الحياة والجهاد سامية لخضاري، وقد كانت تُعاملا بالعنصرية والعداء من طرف بعض المعلمين والزملاء الفرنسيين، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنعهما من الحصول على شهادة البكالوريا[3]، سجلت في كلية الحقوق في الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة في 1954 أي مع بداية الثورة التحريرية[4]، وبعدما أصدرت جبهة التحرير الوطني أمر التحاق الطلبة بصفوفها في سبتمبر 1956، استجابت زهرة لهذا النداء رفقة زميلتها في الكلية سامية لخضاري وكان عمرها 22 سنة، وقد ساعدها في الانضمام لجبهة لتحرير زميلها في الدراسة بوعلام أوصديق[5]، وبعد قيامها بعدة مهام

---

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 21

[2] المصدر نفسه، ص-ص 27-30

[3] خديجة مقدم، زهرة ظريف مجاهدة من جبهة التحرير الوطني الناحية المستقلة للجزائر العاصمة، مجلة إنسانيات، ص-ص 65-66، http://journals.openedition.org/insaniyat/14918، 2014، mis en ligne le , 31 août 2016, consulté le 20 janvier 2022

[4] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 66-67

[5] زهرة ظريف، المصدر نفسه، ص-ص 107-109

كُلِّفت بها من طرف الجبهة، قرَّرت الانضمام إلى المجموعات الفدائية بالجزائر العاصمة وبالضبط في حي القصبة[1].

بعدها غادرت زُهرة الحي الجامعي واستقرت في بيت مصطفى بوحيرد الذي كان يلجأُ إليه مناضلو جبهة التحرير الوطني، وهناك تعرفت على العديد من المناضلين منهم: حسيبة بن بوعلي، وعلي لابوانت، وياسف سعدي، وجميلة بوحيرد، وقد شاركت مع هؤلاء في العمل الفدائي في القصبة، أين كانت تعيش في سرية تامة خوفًا من كشفها من طرف السلطات الفرنسية أو اكتشاف أمرها من طرف أحد الطَّلبة في الجامعة، شاركت في إيصال الرسائل إلى المناضلين[2]، كما شاركت في وضع القنابل كقنابل 30 سبتمبر 1956، فكانت المسؤولة عن وضع القنبلة في مقهى ميلك بار(Milk Bar)، التي انْفَجَرَت مُخَلِّفَةً مَقْتَلَ ثلاثة نساء واثني عشر جريحًا[3]، كما شاركت في معركة الجزائر، وكان لها دور كبير أثناء إضراب الثمانية أيام من خلال دعوتها وتوعيتها لنساء القصبة بضرورة الامتثال لأوامر الجبهة والمشاركة في إنجاح هذا الإضراب، كما كان لها دور في إرشاد المناضلين ونقل الرسائل فيما بينهم، كما التقت مرتين مع جيرمان تيون (Germane Tillion) من أجل حل القضية الجزائرية ، ففي اللقاء الأول معها والذي كان في 03 جويلية 1957، تمَّ الاتفاق على أن توصل تييو مطلبهم إلى لسلطة الفرنسية وهي إيقاف الإعدام بالمقصلة في حق المناضلين الجزائريين في المقابل يوقف المناضلون الجزائريون زرعهم للقنابل في الأوساط الفرنسية[4]، أمَّا اللقاء الثاني مع تييو فكان في 09 أوت 1957 وهذا بعد تراجع الحكومة الفرنسية مؤقتًا عن تنفيذ أحكام الإعدام وبررت هذا

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص –ص 111-113

[2] المصدر نفسه، ص،ص،ص 239، 244، 256

[3] بلحسن بالي، المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962، ترجمة: صاري علي حكمت، منشورات ثالة، الجزائر، 2014، ص 41

[4] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 504-507

بالضغوطات التي تعاني منها حكومتها من طرف الأوساط النافذة في فرنسا والجزائر وداخل الجيش، واقترحت اللقاء مع القادة السياسيين للجزائر لتبادل وجهات النظر حول موضوعات محدّدة[1].

عند اكتشاف أمر المناضلة زهرة ظريف من طرف السلطات الفرنسية بقيت مخفية في القصبة، لكن السلطات الفرنسية تَمَكَّنت من اكتشاف مخبئها وتم القبض عليها رفقة ياسف سعدي في 25 سبتمبر 1957، وحُكِم عليها بعشرين سنة مع الأعمال الشاقة بتهمة الإرهاب، وسُجِنت بسجن "بربروس" (سركاجي حاليًا بالعاصمة)[2]، وقد نشرت شهادة في السجن عنوانها: "La mort de mes frères"(أي: موت إخوتي)، وهناك التقت بمجموعة من الأخوات مثل جميلة بوحيرد، ثم تمَّ تحويلها إلى سجن بمدينة "Rennes" في فرنسا، أين تَمَّتْ مُحاكمتها، وهناك قامت زُهرة رفقة أعضاء من جبهة التحرير الوطني بالإضراب عن الطعام لاتهامهم بالإرهاب وليس بأصحاب حق يُدافعون عن استقلالهم وحرية وطنهم[3].

بقيت ظريف في السجن إلى غاية إعلان استقلال الجزائر، عِنْدَها أُطلِق سراحها، وعند عودتها للجزائر واصلت دراستها في الحقوق، وهي أم لثلاثة أبناء، وزوجة المجاهد السيد رابح بيطاط الذي كان قائدًا على الولاية الرابعة عند اندلاع الثورة التحريرية[4].

2: جميلة بوحيرد

وُلِدت جميلة بوحيرد سنة 1935 بحي القصبة بالجزائر العاصمة، في أحضان عائلة من الطبقة الوسطى، درست في المدرسة الابتدائية الفرنسية[1]، بدأت جميلة العمل

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 367-369

[2] محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 144

[3] محمد الشريف ولد الحسين، عناصر للذاكرة حتى لا تُنسى، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 134

[4] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 626-627

مع الثوار وعمرها عشرون سنة، وكانت آنذاك طالبة في معهد الخياطة والتفصيل، فقد جُندت في الأول كضابطة اتصال، ثم أصبحت فدائية في شبكة قنابل منظمة حديدوش، ثم أصبحت مساعدة شخصية لياسف سعدي (أمينة سره)[2].

شاركت في عدة عمليات فدائية أهمها العملية التي وقعت بتاريخ 30 سبتمبر 1956 من تنفيذها هي وزميلتاها زهرة ظريف وسامية لخضاري، وطبقًا لتعليمات ياسف سعدي فقد انفجرت القنابل الأولى في "ميلك بار"، بشارع ايزلي (بن مهيدي حاليًا) من قبل زهرة ظريف، والثانية في "كافيتيريا"، بشارع ميشلي (ديدوش مراد حاليًا)، وقد نفذتها سامية لخضاري، لكن القنبلة الثالثة التي كانت من المفروض أن تنفجر في قاعة استقبال شركة الخطوط الجوية الفرنسية في عمارة "موريتانيا" بعد أو وضَعَتْها جميلة بوحيرد[3]، فلم تنفجر لِسَبَبٍ تقني حسب قول ياسف سعدي[4]، وقد خلَّفت هذه التفجيرات قتلى وجرحى كما سبقت الإشارة إليه.

أمَّا فيما يتعلق بدورها خلال إضراب الثمانية أيام، فقد عملت جميلة كغيرها من المناضلات على إنجاحه، حيث عملت خاصة مع زميلتها زُهرة ظريف، حيث تقول هذه الأخيرة أنها كانت هي وجميلة بوحيرد وحسيبة بن بوعلي يتجولنَّ في منازل القصبة ويعقدنَ اجتماعات مع نساء القصبة لإخبارهنَّ بأوامر جبهة التحرير الوطني بالقيام بالإضراب لمدة أسبوع ودعوتهنَّ لادِّخار ما يكفيهم من المواد الغذائية التي يحتاجونها طيلة أيام الإضراب وتقديم المساعدات للعائلات المحتاجة، فأصبحت جميلة بعد هذا الإضراب من المطلوبين من طرف السلطات الفرنسية هي وزميلاتها في النضال[5].

---

[1] بلحسن بالي، المصدر السابق، ص 53

[2] Yacef Saadi, la Bataille d'Alger, t1, Op-Cit, p-p. 279-280

[3] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 204

[4] Yacef Saadi, la Batailled'Alger , t1,Op-Cit, p 280

[5] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص–ص 363–365

على الرغم من اختباء المناضلة ومحاولتها عدم التجول أمام السلطات الفرنسية إلاَ أنها وقعت في الأسر في 9 أفريل 1957 بشوارع القصبة بعد إصابتها في كتفها بالرصاص، وكانت تحمل معها وثائق تخص الثورة وجيش التحرير الوطني[1]، وعلى إثْرِ ذلِكَ، تَمَّ نَقْلُها إلى مستشفى مصطفى باشا ثم إلى المستشفى العسكري "مايو"، وهناك بدأت رحلتها مع التعذيب والاستنطاق التي دامَت سبعة عشر يومًا[2]، وفي هذا السياق، تقول جميلة: "استجوبني عِدَّةُ أشخاص بينهم ثلاثة ضباط وثلاثة مفتشي شرطة وثلاثة مظليين يعتمرون قبعات حمراء، ولم يترددوا في ضربي بقبضات أيديهم لِحَمْلِي على الكلام[3]".

لكن جميلة أبت أن تُقِر بأيِّ معلومة، وحاولت جبهة التحرير تهريبها من المستشفى وكان المُخطِّط لذلك هو ياسف سعدي، لكن دون جدوى فقد نُقِلت جميلة إلى مكان مجهول وهناك تعرَّضت للتعذيب على يد القائد "O" (أُ)، نِسْبَةً إلى الجنرال بول أوساريس، لِيَتِمَّ بعد ذلك تسليمها إلى قوات المظليين بقيادة الجنرال ماسو، هذا الأخير الذي سلَّمها إلى النقيب "غرازياني" لمواصلة التعذيب[4].

بعد ذلك، نُقِلت بوحيرد إلى السجن، وتمت محاكمتها وبعد عدة جلسات صدر قرار الإعدام ضدَّ جميلة بتاريخ 15 جويلية 1957، وأقرت المحكمة العسكرية تورط بوحيرد في عمليات شارع ميشلي وكوك هاردي، وكان من الممكن أنْ يمُر قرار إعدام جميلة كما مرَّت قرارات الإعدام الأخرى لو لم يظهر إلى الساحة المحامي الشهير "جاك

[1] الطاهر يحياوي، جميلة بوحيرد شهيدة لم تمت، أطفالنا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 10

[2] لحسن جاكر، موقف الرأي العام من الحكم بالإعدام على المجاهدة جميلة بوحيرد 1957-1958، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 5، جامعة معسكر، ص 207

في الوقت الذي يذكر فيه الكاتب الفرنسي بيار بيليسيي (Pierre Pellissier) أنَّ بوحيرد تعرَّضت لاستنطاق واحد فقط ليلة 17-18 أفريل 1957 دون عنف ودون تعذيب (أنظر: Pierre Pellissier: La Bataille d'Alger, Editions Talantikit, Algerie, 2012, p. 217

[3] جورج أرنو وجاك فرجاس، دفاعًا عن جميلة.. بطلة العرب في الجزائر، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ص 51

[4] Yve Courriére: La guerre d'Algérie, Casbah Editions, Alger, 2005, p-p. 451-452

فرجاس"(Jacques Vergès)، ليتولى الدفاع عن جميلة، بعد أن أوكَلَتْهُ عائلة بوحيرد بمساعدة زهرة ظريف[1]، وقد طالب هذا المحامي بِتعليق الاستنطاق، وأنَّ المناضلة أودعت شكوى تحت عنوان "تعذيب وحجز تعسفي" ورفضت الإجابة على الأسئلة المطروحة، ونظرًا لسمعة هذا المحامي فقد قابله القاضي بالرفض ومنع الاعتماد عليه،وتمَّ منعُه من الاطلاع على مِلفِها إلى ما بعد التحقيق معها، ووصل بهم الأمر إلى التخطيط لاختطافه ومحاولة اغتياله[2]، وكان لقضية جميلة وأربع نساء أخريات حُكِم عليهن بالإعدام أثرٌ على الرأي العام العالمي خاصَّةًبعدَ أنْ أصْدَرَ المحامي جاك فرجاس مع جورج آرنو (Georges Arnault) في خريف 1957 كتابهما "من أجل جميلة"، الذي ندَّدَا فيه بممارسة الجيش الفرنسي للتعذيب[3]، فكان ذلِكَ بِمثابَةِ نداءٍ للضَّغط على فرنسا بخصوص حكم الإعدام في حق جميلة بوحيرد، هذه الأخيرة التي أدلت بتصريح إلى القضاة:" أيها السادة إني أعلم أنكم حكمتم عليَّ بالإعدام لأنَّ الذين تخدِمونهُم مُتعطِشون للدم"[4]، نتيجة للضغوطات على الحكومة الفرنسية بشأن حكم الإعدام، الذي تَمَّ إلغاؤُه من أجل تهدئة الأوضاع ولتحسين صورتها المشوَهَة أمام العالم أصلا، وبهذا بقيت جميلة سجينة، حيث تمَّ نقلها إلى سجن باريس وبقيت هناك إلى غاية الاستقلال أين تمَّ الإفراج عنها وعن زميلاتها[5].

3: حسيبة بن بوعلي

[1]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص–ص 432–435

[2]جورج أرنو وجاك فرجاس، المصدر السابق، ص،ص 54، 63

[3] لحسن جاكر، المرجع السابق،ص 208

[4]جورج أرنو وجاك فرجاس، المصدر السابق، ص 69

[5]بلحسن بالي، المصدر السابق، ص 40

وُلِدت حسيبة في جانفي 1938 في مدينة الشلف ونشأت وسط عائلة ميسورة الحال فتابعت دراستها الابتدائية في مسقط رأسها، وبعد انتقال عائلتها إلى الجزائر العاصمة واصلت دراستها بثانوية "عمر راسم" حاليًا، وقد كانت متفوقة بفضل فطنتها وذكائها الحاد.

انخرطت في صفوف الكشافة الإسلامية، هذه الأخيرة التي كانت تأخذهم في رحلات إلى المناطق الداخلية، وهنا لاحظت حسيبة حقيقة معاناة الشعب الجزائري من خلال هذه الرحلات، فقررت الالتحاق بصفوف الثورة سنة 1955، وكان عمرها أربعة عشر عامًا، حيث كانت في البداية مساعدة اجتماعية، وبفضل كفاءتها أصبحت عضوًا ناشطًا في جماعة الفدائيين سنة 1956[1]، وأصبحت مُكلفة بصنع القنابل ونقلها، وهنا استغلت وظيفتها في مستشفى مصطفى باشا للحصول على بعض المواد الكيميائية التي تدخل في تركيبة صنع القنابل، كما ساهمت بقوة في معركة الجزائر بعد أن غادرت البيت العائلي نهائيًا والتحقت بصفوف المجاهدين في القصبة وواصلت كفاحها إلى أن اكتشفت السلطات الفرنسية مخبأها فحاصرت المكان وأمام رفض حسيبة ورفقائِها تسليم أنفسهم، فَجَّرَت القوات الفرنسية المبنى بكامله، فاستشهِدت حسيبة مع علي لابوانت وعمر الصغير وعمار بوحميدي في 09 أكتوبر 1957[2].

المطلب الثاني: أمثلة عن دور المرأة ذات الأصول الأوربية خلال معركة الجزائر

1: أني ستينر (Annie Steiner)

لم تَكُن أني ستينر منضوية تحت لواء أي حِزب بعينِه. وإنَّما كانت تعمَلُ في المجال الانساني الواسِع؛ فقد كانت مساعِدَةً لدى المَراكز الاجتماعية (Centres sociaux)[3] برفقة

[1] بلحسن بالي، المصدر السابق ، ص 40

[2] بلحسن بالي، المصدر نفسه ، ص 41

[3] على الرغم من أنّ فكرة هذه المراكز لها مُنطَلَق يبدو إنسانيا باعتبار أنَّها تأسست بمبادرة من جيرمان تيون، غير أنَّ جاك سوستيل (Jacques Soustelle) رحَّبَ بِها من أجل تلميع صورة فرنسا الاستعمارية لدى الرّأي العام الجزائري=

جيرمان تيون (Germaine Tillion)[1]، وهنا أدْرَكت ستينر حجم المعاناة التي كان يُقاسيها الجزائريون، وأنَّ العاملين في المراكز الاجتماعية كانوا مُتعاطِفين أيضا مع الجزائريين، وفي هذا السِّياق تقول ستينر "كان الأشخاص الذين كنت أعمل معهم متعاطفين مع الجزائريين مثلي، أمَّا أنا فقد ذَهبت أبعَدَ من مجرّد التّعاطف"[2]. وأمَّا عمَّا قَدَّمَتْهُ لمعرَكَة الجزائر فهو أنَّها كانت تعملَ على توصيل الرسائل بين قيادة ج. ت. و والفدائيين بعد أن طلبت منها صديقَتُها هيلين غوترون (Hélène Gautron)[3] ذلك، ولابُدَّ مِنَ التَّركيز هنا على أنَّها أقبلَت على مُساعَدَة الثّورة التّحريرية والانضمام إلى شبكة القنابل تحت قيادة ياسف سعدي عن قناعة منها، وقد ذكَرَت بعض المصادر ما قالته في هذا السِّياق: "لقد اكتَشَفتُ بعد مرحلة المُراهقة وجودَ فجوةٍ كبيرةٍ بين تعاليم المسيح كما أقرأُها في الكتاب المُقَدَّس، وبين ما كُنت أراه وأسمَعُه يَقَعُ حولي، وفي الشارع وفي الكنيسة، وهنا أدرَكتُ أنَّ الجزائريين هم في الحقيقة من كان يَقْصِدُهم المسيح بإخوتنا الذين يستحقون مُساعَدَتنا[4]". وقد لَخَّصَت ستينر مَهَمَّتها بقولِها: "لم يُطْلَب مني أبدا أن أشارِك في وضع القنابل، وكنت أقوم بنقل المؤلَّفات التي تهتم بموضوع صنع المتفجِرات، وكنت بشكل خاص أقوم بنقل الرسائل التي بفضلِها تمَّ التوصل إلى اتفاق بين ج ت و والحزب الشيوعي الجزائري"[5]،

=وكذا تحرير المرأة المُسْلِمَة وبالتالي ضَرْب المجْتَمَع الجزائري المُحافِظ في أعَز ما يملِكَ وهو هويته الإسلامية (للاستفاضة، ينظر: Neil MacMaster, Burning the Veil : The Algerian War and the « Emancipation » of Muslim Women, 1954-1962, Manchester University Press, UK, 2009, p. 70-72).

[1] المعروفة بتاريخِها الحافل في فرنسا ونشاطِها الثّوري خلال الحرب العالمية الثانية.

[2] Terrienne, Carole-Filiu Mouhali, Mort d'Annie Fiorio-Steiner : le choix de l'Algérie, TV5 Monde, publié le 25/4/2021, consulté sur information.tv5monde.com.

[3] André Dore-Audibert, Des françaises d'Algérie dans la guerre de libération, Editions Karthala, Paris, 1995, p. 221 وهي متعاطفة مع الثورة التحريرية

[4] Jean-Robert Henri et Abderrahmane Moussaoui, L'église et chrétiens dans l'Algérie indépendante : études et témoignages, Editions Karthala, Paris, 2020, p. 42.

[5] Terrienne, Carole-Filiu Mouhali, Mort d'Annie Fiorio-Steiner : le choix de l'Algérie, TV5 Monde, publié le 25/4/2021, consulté sur information.tv5monde.com.

وإلى ذلِكَ تُضيف ستينر: "استَطعت تقديم الكثير منَ المُساعَدَة لأنّني لم أكُن معروفة عِندَ الشرطة الفرنسية، غير أنّ ذلِكَ لا يعني أنَّي كنت الأفضل."[1]

أُلْقِيَ القَبْض على المناضِلَة ستينر في 15 أكتوبر 1956، وحُكِمَ عَلَيْها بالسَّجن[2]، في سجْنِ بربروس، وكان ذلِكَ الحُكْمَ الأوَلَ الذي نُطِقَ في حَقِّها، وتوالت بعد ذلِكَ خمسة أحكام أخرى بالسَّجْن[3]. في سجن بربروس، إلتقت ستينر مع من وَصَفَتْهُنَّ بأخواتها، على غرار بعض السجينات اللاتي كُنَّ يعْمَلن ممرضات مع المجاهدين في الجبال. في مارس 1957، أعيدَ سَجْنُها في سِجْن ميزون كاري (Maison Carée)، وتروي لصحفية قناة تي في 5 (TV5) بأسى ما حَدَثَ لها في ذلِكَ السّجن بقولِها: "في بادئ الأمْر، وُضِعْتُ في زنزانة مع سجينة مريضة عقليا أين توجّبَ عليَّ أنْ أمضِي عِدَّة أيام، ثُمَّ أخَذَتني مراقبة السّجن إلى "أقفاص الدجاج"، وهي عبارة عن مرقد كبير جِدًّا وبه زنزاناتٌ جِدُّ ضيِّقَة."[4] لكن، على الرغم من ذلِكَ، إلَّا أنَّ السّلطات الاستعمارية لم تتمكّن من تثبيط عزيمة ستينر، بل أصرَّت على تقديم العون للثّورة الجزائرية، ولِذلِكَ تَمَّ سَجْنُها مَرَّةً أخرى، وكان ذلِكَ السّجن في البليدة، وفي هذا السِّياق، وتروي عن كيفية وصولِها إلى هذا السّجن بقولِها: "تَمَكَّنا من التّحدُّث إلى اللجنة الدّولية للصّليب الأحمر (CICR)، عِنْد زيارَتِها للسجن الذين كنت أسيرة فيه، وقد أكَّدتُ للمدير أنَّ اللحم الذي كانوا يقدّمونه لنا هناك كان به ديدان، وكانت النتيجة أنْ أُرسِلتُ إلى سِجْن البليدة"[5]. هناك، مُنِعَت ستينر منَ الخروج من زنزانتها، فقامت بإضراب عن الطّعام وتحَصّلت على إثرِه على حق الخروج من الزنزانة لنِصْف ساعة فقط[6]. بعد ذلِكَ، أرسِلَت إلى فرنسا، لِتُسْجَنَ في سِجن بوتيت روكيت (Petite Roquette) في باريس (Paris)، وسجن ران (Rennes)، وأخيرا سجن بو (Pau).

[1] Terrienne, Carole-Filiu Mouhali, Op. Cit.
[2] Neil MacMaster, The Algerian War and the « Emancipation » of Muslim Women, 1954-1962, Manchester University Press, UK, 2009, p. 100.
[3] حوار على قناة Canal Algérie بُثَّت يوم 25 جويلية 2020، من تقديم أمير نباش.
[4] Terrienne, Carole-Filiu Mouhali, Op. Cit.
[5] Terrienne, Carole-Filiu Mouhali, Ibid
[6] Ibid

تحَدَّثت المناضلة أيضا عن تَمَكُّن زوجِها من أخذ ابنتيها بالقوة، وعن خسارَتِها للقضية أمام المحاكم السويسرية. وفي هذا السياق بالذات، ذكرت ستينر أنَّ النائب العام اتَّهَمها بكونِها لم تكترث أبدا بأمومتِها في السابق، مشيرا إلى تركيزها على مساعَدة الثورة، وتخليها عن دورِها كأم، فرَدَّت قائلة: "سيدي النائب العام، لقد تعجَّلت بالحكم عليَّ ...، فلتعلم سيدي أنَّ لا شيء سهل، وأنَّ هذه المرأة كانت أمًّا في سابق الأيام. (...) هل سبق لك أن جرَّبْتَ؟ هل سبق أن سمعت تلك الصّرخات الصامِتَة؟ المأساة؟ هل سبق وأن رأيت عيون الأطفال وهم يعانون؟ هل سبق وأن لامَسْتَ أجسادَ الأطفال وهم يعانون؟ وإن سَبَقَ ولامست أجساد الأطفال الذين هم من صلبك، هل تَمَكَّنت قطُّ من النَّوم؟ إذا، هذه المرأة كانت جديرة بحق بلقب الأمومة سيدي النائب العام."[1]

عندما استَقَلَّت الجزائر في 1962، اختيرت بين العودة إلى بلَدِها أو البقاء في الجزائر، فاختارت البقاء في الجزائر، واستَغْنت بالجنسية الجزائرية عن أية جنسية أخرى[2]. توفيت في 21 أفريل 2021 عن عمر 93 عاما. قالت عَنْها المجاهِدَة لويزات إيغيل أحريز أنَّها كانت أختَها، وأنَّها تتَذكَّرُ بأسى عِنْدَما أُخِذَ منها أولادُها عنوةً، وقالت عنها المجاهِدَة سليمة بوعزيز[3] أنَّها: "من أولئك الذين على الرّغم من أنّهم من أصول فرنسية، غير أنَّهم رفضوا أن يبيعوا معاناة الجزائريين، بل آمنوا بحق هؤلاء الجزائريين في الحصول على استقلالهم، أن درجة نكرانهم لانتمائهم إلى فرنسا الاستعمارية؛ فعلى الرغم منْ أنَّها كانت قادِرَة على اختيار الجنسية الفرنسية، إلا أنَّها أبت إلا أن تختار الجنسية

[1] حوار على قناة Canal Algérie مع مجموعة من الباحثين والسينمائيين مثل جون أسيلمايير (Jean Asselmeyer) بُثَّ يوم 25 جويلية 2020، من تقديم أمير نباش.

[2] الحوار نفسُه.

[3] المنضوية تحت لواء ج ت و في فرنسا.

الجزائرية، وهذا ما يُفَسِّر سبب إلحاق التّعذيب بالجزائريين ذوي الأصول الأوربية أكثر مقارنَةً بالجزائريين: ذلِكَ لأنَّهم اعتُبِروا خونَة[1]."

2: جاكلين قروج (Jacqueline Guerroudj)

وُلدت جاكلين في مدينة رووان الفرنسية سنة 1919 وزاولت تعليمها هناك، وفي سنة 1948 نزلت بأرض الجزائر، فعملت كمدرسة للغة الفرنسية في مدرسة ابتدائيةببلدية شتوان التابعة لولاية تلمسان[2]، وما أن وطئت قدماها أرض الجزائر حتى بدأت تكشف حقيقة بلادها الرسمية المدَّعِية التحضر والعدل والمساواة، حيث لم تر سوى مظاهر الظلم والاستبداد والتهميش والاستعباد التي يعاني منها الشعب الجزائري تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، فكانت الإنسانية لغتها الوحيدة التي تجاوزت بها كل الاعتبارات، فلا العرق ولا الانتماء ولا الديانة حالت دون استنكارها لسياسة فرنسا، وانحازت إلى الحق موجِّهة صفعة لبني جلدتها[3].

تزوجت جاكلين من المجاهد عبد القادر قروج المدعو جيلالي، وبدأت مسيرتها النضالية بقلمها وفكرها، ثم انضمت إلى شبكة لجنة الدفاع عن الحريات وبعدها إلى الحزب الشيوعي الجزائري، قبل أن تلتحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1956، وبالضبط إلى جبهة العاصمة أين عُيِّنت كعضو اتصال حيث كانت تقوم بنقل المعلومات والسلاح[4]، فقد كُلِّفت بنقل قنبلتين من طالب عبد الرحمان وتسليمها للمناضل الشيوعي فرناند افتون، وكانت القنبلتين مهيأتين للانفجار تمَّ وضعهما داخل علب أحذية ثمَّ وُضِعت

[1]Algérie presse service (APS), Emouvant obsèques de la moudjahida Annie Fiorio-Steiner à Alger, Publié le : 22 avril 2021, consulté sur www.aps.dz, le 16/09/2021.

[2] جريدة الشروق، المناضلة جاكلين قروج بطلة خالدة في اكرة الوطن ، www.echoroukonline.com ، يوم: 21 جانفي 2015

[3] بلحسن بالي، المصدر السابق، ص-ص 27-28

[4]عثمان سعدي، المناضلة الفرنسية في صفوف الثورة الجزائرية جاكلين قروج مذكورة في الشعر العربي، صحيفة رأي اليوم: المصدر: www.raialyoum.com ، الجزائر، 28-12-2016

في أكياس، والتقت جاكلين مع افتون وسلَّمته القنبلتين، لكن محفظته لم تتسع لهم فأخذ واحدة وبقيت الثانية مع جاكلين، وقد كان توقيت انفجار القنبلة الثانية مكتوبًا على ورقة أُلصِقت على القنبلة الأولى، وعندما تمَّ القبض على إفتون عُثِر على الورقة وتفطنت الشرطة إلى وجود قنبلة ثانية، فقاموُا بالطبع بتعذيب إفتون بوحشية كي يعترف بمكان القنبلة الثانية، لكنه لم يعترف وقدَّم معلومات خاطئة عن مكانها وعن الشخص الذي سلَّمه القنبلة، وربما كان هذا هو سبب قتله لأنَّ العدو كان يُدرك تمامًا أنه يعرف تفاصيل العملية لكِّنه لم يُبلغ عن أحد لأنَّ اعتقاله لم يكن متبوعًا باعتقالات أخرى، أمَّا القنبلة الثانية فقد سلَّمتها جاكلين لمناضلين بقيادة يحي بريكي حيث قاموا بوضعها تحت كرسي سيارة الشرطة، لكن القنبلة لم تنفجر[1].

بعد ملاحقات حثيثة من طرف السلطات الفرنسية، تمَّ القبض عليها واعتقالها سنة 1957، فتعرَّضت لأبشع أنواع التعذيب والتنكيل، وحُكِم عليها بالإعدام إلى جانب مجموعة من المناضلين من ضمنهم فرناند إيفتون، لكن تلك الفترة شهدت دعمًا دوليًا واسعًا للقضية الجزائرية، وقامت العديد من المنظمات الحقوقية بحملات دولية تطالب بالإفراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم بالإعدام، من بينهم جاكلين وزوجها عبد القادر[2].

بعد الإفراج عن جاكلين قررت العيش في الجزائر إلى أن وافتها المنية يوم 19 جانفي 2015، ودُفِنت بمقبرةالعالية بالجزائر يوم 20 جانفي 2015.

المبحث الثالث: نتائج معركة الجزائر وانعكاساتها

لقد خلَّفت معركة الجزائر العديد من النتائج، التي يمكِن تصنيفُها إلى إيجابية وسلبية بِحَسْبِ تأثيرِها على مسار الثورة التّحريرية.

[1] بلحسن بالي، المصدر السابق، ص-ص 30-31

[2] جريدة الشروق، المرجع السابق.

المطلب الأول: النتائج السلبية

لقد ترتَّب عن مَعْرَكة الجزائر العديد من النّتائِج السّلبية التي أثَّرت بالخصوص على معنويات الجزائريين بشكل عام والمناضلين والفدائيين بشكل خاص. ولعلَّ أهَمَّ هذه النّتائج كان حَمْلَةَ الاعتقالات والاغتيالات التي قادَها الجيش الفرنسي، وذلِكَ بواسِطَةِ الاعتماد على أساليب تكتيكية منها ما تستعمِلُها لأوّل مرّة على غرار عملية لابلويت، التي سيأتي التّفصيل فيها في العنصر الموالي.

1: عملية "لابلويت" ودورها في تفكيك التنظيم الثوري للمنطقة المستقلة

يُعَرِّف بينجامين ستورا عَمَلِيَة "لابلويت" (« Opération « La Bleuite) بأنَّها عَمَلِيَةُ أطلَقَتها المصالِح السرية الفرنسية منذ 1957 – 1958، وهي تقوم على فكرة وضع قوائم بأسماء أفراد كانوا مُتعاوِنين مُحتَمَلين مع الجيش الفرنسي، ومن ثَمَّ إيصالُهم إلى مراكز الثوار الجزائريين، وقد تَمَّ التوصل إلى تحرير هذه القوائم بطرق شتّى منها استغلال القوائم التي تمّ العثور عليها على جثث "الثوار" الذين تمّت تصفيتهم[1]. وقد تكون هذه العَمَلِيَة حسب الموسوعة الدّولية للتاريخ العسكري (International Encyclopedia of Military History) أكثر الإجراءات المخابراتية الفرنسية نجاحًا خلال معرَكَة الجزائر، والذي طُبِّق بين ماي وسبتمبر 1957[2]. أمَّا عثماني مسعود فيرى أنَّ لابلويت قد تكون أعظم انتصار تحققه السلطات الفرنسية خلال ولاية "لاكوست"، وهو يعرّفُ هذا المُصْطَلَح بأنه ذلك الاختراق الذي سجلته المخابرات الفرنسية ضدَّ الثورة التحريرية خلال صائفة 1957م، والذي ضرب التنظيم السياسي والعسكري للجبهة في الصميم، وتمكن في ظرف وجيز من تفكيك خلايا الجبهة بالمنطقة المستقلة والإطاحة بالعديد من الإطارات[3]، أُشتُهِر

[1]Benjamin Stora, Les mots de la guerre …, Op-cit, p-p. 24-25
[2]James C. Bradford (ed.), International Encyclopedia of Military History, Routledge, Taylor & Francis, USA, 2006. p. 41.
[3]عثماني مسعود، المرجع سابق، ص 273

هذا التنظيم باسم "الزَرْقَوِيَة" أو "الزُرْقْ" أو"لابلويت" نسبة للتّسمية الفرنسية La bleuite، وتتمثل مهمة هذا التنظيم في اختراق جيش التحرير الوطني أو جبهة التحرير الوطني بواسطة أشخاص كانوا ينتمون إليها فتمَّ اعتقالهم في ظروف مختلفة وبعد أنْ تُؤَثر عليهم المصالح السيكولوجية الموجودة في الأجهزة العسكرية الفرنسية بوسائل الضغط المعنوية والمادية (كالتعذيب)[1]، يُصبح هؤلاء عُمَلاء ومُخبرين لدى السلطة الفرنسية التي تُلبِسُهم البذل الزرقاء التي تظهر للعيان من بعيد، وتُرغِمُهُم على مرافقة الدوريات في وسط أزقة القصبة[2]، وبفضل هذا التنظيم تَمَكَّنَت السُّلُطات الفرنسية من إلقاء القبض على أغلب مسؤولي العاصمة والكشف عن مخططهم التنظيمي وهذا في إطار ما يُسمى بالحرب النفسية[3].

أمَّا بخصوص مَن كُلِّفَ بالقيام بهذه المهمة، فقد ذَكَرَت بعض المصادِر أنَّه النقيب "بول ألان ليجي" (Paul-Alain Léger) نظرًا لخبرته في هذا العمل والذي سبَقَ أنْ طَبَّقَهُ عندما كان مُحاربًا في الفيتنام، فقد عمل على تأليب الجنود الفيتناميين ليكسب ثقتهم ويجعل منهم أصدقاء أوفياء مما يمكّنه من ضرب عدوه، وهو ما أسماه ب "فن الحرب النفسية"، ثم قدِم إلى الجزائر وعمره آنذاك 36 سنة فوصل إليها في شتاء 1957[4] .

وهنا بدأت حَمْلَةُ الاعتقالات العشوائية، وكذا الاغتيالات، فكانت السلطات الفرنسية تعتقل كل شخص مُشْتَبَه فيه، والتي تضاعفت منذ بداية سنة 1957، خاصة بعد وضع المسؤوليات الأمنية وجهاز البوليس المدني في يد الجنرال ماسو، فقد قام بتطبيق العقوبات على سكان مدينة الجزائر، وهذا ما تمَّ نشره في الجرائد[5]، هذا لم يمنعها في كثير من

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 455

[2] زهرة ظريف،المصدر نفسه، ص 455

[3] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 273

[4] مسعود عثماني، المرجع نفسه، ص 323

[5] L'Echo d'Alger, "Le général Massu dresse le bilan de l'activité de ses parachutistes dans le grand Alger: 488 arrestations en 24 jours", jeudi 14 févier 1957, N^0 16388, p 10 voir aussi

الأحيان من الوصول لبعض الشخصيات المُسَيرة للمنطقة المستقلة واعتقالها، ومن الشخصيات التي استخدمتها فيما بعد كدليل لها للوصول إلى مسؤولي المنطقة المستقلة نجد أحسن غندريش.

- دور أحسن(حسان) غندريش في اعتقال مسؤولي المنطقة المستقلة

أُلقيَ القبض على غندريش المعروف بزروق (زرق العينين) ثم صافي–وهو الذي كانَ مسؤولًا على الناحية الثالثة للمنطقة المستقلة–، من طرف الشرطة الفرنسية يوم 6 أوت 1957م، وكان برفقته كل من سعيد بقال وزهية تاغليت، وقامت السلطات الفرنسية بتعذيبه أشد العَذَاب وقد خيَّرته بين التعذيب حتى الموت أو العمالة مع فرنسا فاختار الثاني نظرًا لبشاعة التعذيب، فألبسته السلطات الفرنسية البذلة الزرقاء[1]، وأصبح عنصرًا في فرق الزرق، وبقي في تواصل مع قائد المنطقة المستقلة ياسف سعدي، هذا الأخير الذي لم يكن بدراية أنَّ غندريش أصبَحَ عميلا للمخابرات الفرنسية، وبقي يُطلعه على كل المستجدات في المنطقة المستقلة، وهو بدوره ينقل الأخبار للسلطات الفرنسية التي كانت تُفشِل كل محاولات جبهة التحرير ضدهم وهذا يعود لفرق الزرق.

2: حَمْلَة الاعتقالات والاغتيالات

لقد سُجِلت في مدينة الجزائر وحدها عدد رهيب من الاعتقالات، فقد وصل عددهم سنة 1956 إلى حوالي 800 شخص ليرتفع العدد في سنة 1957 إلى حوالي 4000 شخص، ثم ارتفع العدد ليصل حوالي 220 ألف حالة منتصف سنة 1958، وقد كان

- L'Echo d'Alger, "Bilan de L'opération paras déclenchée lundi: 217 suspects arrêtés ", jeudi 01 aout 1957, N^0 16531, p 01

[1] ذكر بينجامين ستورا أنَّ البدلة الزرقاء أو كما يُطلَق عليها بالفرنسية Bleu de chauffe كانت ترمُزُ إلى عملاء فرنسا الذين تَمَّ تجنيدهم في إطار عملية لابلويت.

المُعتَقَلون يمرون بالعديد من مراكز العبور قبل فرزهم فكانوا يُختارون من بين السياسيين والمثقفين والطلبة ويُوزعون على حسب درجة خطورتهم حسب تقدير ضباط الأمنالعسكري، كما تباينت معاملة السلطات الفرنسية للمعتقَلين، فكانت لا تسمح لهم إلاَّ بالنوم لمدة ساعتين فقط خلال 24 ساعة، أمَّا الأكل فكانت تُقدم لهم وجبة عبارة عن حساء مكون من ماء وملح في إناء صغير وهذا خلال يوم وليلة، بالإضافة إلى التعذيب الليلي الذي يتلقاه المجاهدون بواسطة الكلاب وضربات حراس السجن، وحتى المرأة لم تَسلم من عملية التعذيب فعومِلت بوحشية حيث انتهكوا شرفها وعرضها، هذا كله في الشهر الأول من اعتقالهم، أمَّا في الشهر الثاني فيتم الاعتماد على أساتذة مختصين في علم النفس متحصلين على رتبة عسكرية (ضابط صف) من أجل التأثير أكثر على عقول المُعتقَلين وكسب ثقتهم لتسهيل عملية تصنيفهم[1].

لقد لعبت المُعتقلات دورًا ثقافيًا ووطنيًا رائعًا عل عكس ما أرادت السلطات الفرنسية، حيث كان بعض المُعتقَلين السياسيين يقومون بتدريس وتعليم الآخرين باللغتين العربية والفرنسية، والآخرون كانوا يلقون محاضرات على بقية المعُتقَلين والتي تعالج القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أ- اعتقال عْمَارة علي المدعو "عليلو"

في 24 جويلية 1957، تمَّ اعتقال عليلو وهو أحسن أعوان ياسف سعدي للاتصال وأكثرهم وفاءًا وصدقًا، فبعد اعتقاله تعرَّض للتعذيب الرهيب بالكهرباء، حوض المياه الملوّثة، القنينة، شُعلة النار" الشاليمو"، قلع الأظافر وقطع من الجلد وعَقِبِ القَدمِ بالكمّاشة، فتمَّ تحطيمه وحُولَ إلى رجل من الزْرُوقَة ببذلته الزرقاء يُرافق المظليين في دوراتهم التفتيشية عبر أزقة ومنازل القصبة، وهو يعْرُج قليلاً ويقفز بسبب آلام العقِبِ،

[1]رشيد زبير، جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص-ص 114-109

ولكن ياسف سعدي قد أعاد تنظيم كل هياكل المنظمة منذ أفريل 1957، وكان عليلو يجهل تمامًا الإجراءات الجديدة في مسائل صناديق البريد والمخابئ وأعوان الاتصال والخطة الإجمالية لمنطقة الجزائر المستقلة[1]، وبالرغم من وسائل التعذيب الرهيبة التي تعرَّض لها عليلو لم تتمكن السلطات الفرنسية من الحصول على معلومة واحدة صالحة، وبقيت ذاكرته ملطَّخة بما تعرَّض له من آلام وتعذيب في سجون النظام الاستعماري الفرنسي، تقول زهرة "بأنَّ عليلو كان ضحية ولم تعتبره خائنًا لأنه لم يتسبب في اعتقال ولا وفاة واحد من إخوتنا ولا أخواتنا، ويبقى عليلو في نظري ضحية من بين آلاف ضحايا مصنع التعذيب الرهيب والرعب المنظم والمطبق على نطاق واسع من طرف السلطة الفرنسية، وقد كان عليلو واحدًا من أكبر المناضلين التزامًا ووفاءً للثورة التّحريرية في بلدنا[2]".

ب- اعتقال دحمان

اعتقلته السلطات الفرنسية في أفريل 1957، حينما خرج بعد الإفطار ليلتحق بأصدقائه من أجل مباراة الدومينو كالعادة، ولاقتناء المعلومات المتعلقة باعتقال أو قتل أو موت واحد مناضلي المنطقة المستقلة، ويحكي دحمان ما حدث له فيقول: "بعد أنْ خرجت من الدار بعد الإفطار مباشرة ذهبت إلى شارع "لالير"، وما إنْ وضعتُ قدماي على قارعة ذلك الشارع حتى أوقفتني دورية من المظليين، قيَّدوني ودفعوني داخل مركبة وجدت بها أربعة أو خمسة أشخاص، عصبُوا عيوننا وانطلقت المركبة لمسافة قصيرة، ثمَّ أنزلونا بالركَلات وضربات أخمص البندقية واستولوا على بطاقات هويتنا، وضعوني داخل غرفة وأقعدوني فوق كرسي، وبدأوا بضربي، ثم أخضعوني لتعذيب الكهرباء لساعات طويلة، وكانوا يصرُخ: أين علّي لابوانت؟ أين ياسف؟ ومع إنكاري وصمتي كانوُا

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 457

[2] زهرة ظريف، المصدر نفسه، ص458

يواصلون تعذيبه لي بالنار التي أحرقوُا بها كامل جسدي تقريبًا، ثمَّ تركوني وهددوني بعودتهم لتعذيبي بطريقة أخرى، لكنهم تركوُا الباب مفتوحًا فتمكنت من الفرار لأنَّ المكان هو مسجد كتشاوة وكنت أعرِفُه وقد حوَّله ماسو إلى ثكنة للتعذيب، وقد أعانني اللّه على الفرار من ذلك المكان، إلى أنْ وصلتُ إلى مخبأ 7شارع باب جديد، أين كان يتواجد رامل وزوجته حورية، وهما من أخبرا ياسف وعلي لابوانت بمكاني، وقد أرسلا كل من زهرة وحسيبة لمداواتي من هذه الحروق"[1]، فتقول زهرة عند وُصولها وحسيبة عنده:" قد وجدنا جسده مليء بالحروق فقامت حسيبة بدهن كامل جسده بمرهم تقليدي "البرهم" ووضعت ضمادات مبللة بماء الزهر على جفونه وشفتيه، وتقول زهرة بأنَّ السلطات الاستعمارية كانت تبحث عن الرجل صاحب الأسنان الذهبية، ألا وهو دحمان، فكان لزامًا علينا أنْ نقلع له جميع الأسنان المغلفة بالذهب، وتحضير أوراق هوية مزيَّفة وإرساله إلى الجبال عند المجاهدين، وبما أنه ليس لدينا ولا لدى مساندينا طبيب أسنان، فتطلب منا قلعُها الطريقة التقليدية، ما سبب له آلامًا أخرى تحمَّلها بصبر، إلى أنْ استُشهِد[2].

ج- اغتيال ذبيح الشريف[3] وحاجي عثمان

تمكنت السلطات الفرنسية من القضاء على أهم عنصرين فدائيين في المنطقة المستقلة وهما: ذبيح الشريف المدعو "سي مراد" وحاجي عثمان المدعو "رامل" وكان ذلك

[1] زهرة ظريف،المصدر السابق، ص-ص 461-466

[2] زهرة ظريف، المصدر نفسه، ص 467

[3] من مواليد 10ماي 1926 بالجزائر العاصمة من أسرة محافظة، التحق بالمدرسة الإبتدائية الفرنسية، ونظرًا لصعوبة الحياة والعيش، ترك مقاعد الدراسة في سن مبكرة وتوجه للحياة العملية، ثمَّ التحق بالكشافة الإسلامية، عايش وشاهد معاناة أبناء وطنه الذي كان تحت الاستعمار الفرنسي، بعد مجازر 8 ماي 1945 التحق بصفوف حزب الشعب ثمَّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 غادر الجزائر وعاد إليها مع اندلاع الثورة سنة 1954، ثمَّ التحق بالنضال في الجبل سنة 1955، بعدها للجزائر في سنة 1956 ، وبالعاصمة كُلِف كمسؤول سياسي وعسكري لقيادة العمل الفدائي بالعاصمة، فقام بإنشاء شبكات الدعم والإسناد وصناعة المُتفجرات التي أُستُخدِمت لضرب أهداف العدو ردًا على أعماله الإجرامية ضدَّ المواطنين الأبرياء. للمزيد أنظر: سهام.ب، الشهيد ذبيح الشريف واحد من الأبطال الذين صنعُوا مجد الجزائر، جريدة الشعب، 30 أوت 2014، ech-chaab.com

يوم 26 أوت 1957م، وهذا بعد التعرف على مكان اختبائهما بفضل مساعدة عناصر الزرق، فبدأ تنظيم المنطقة المستقلة يتفكك تدريجيًا بسبب خيانة بعض عناصرها، فقد كان هؤلاء بمثابة قنابل داخلية موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة، كانُوا مخبرين متحالفين سِرًا مع العدو، يقتفون أثر أعوان الاتصال العاملين مع الفدائيين[1]، وعن هذا تقول زهرة ظريف: "كان عون اتصال الأخوين رامل وسي مراد فردًا من أفراد العائلة التي تؤويهما، خرج هذا الأخير من بيته كعادته كل صباح، فأوقفه رجال "الزْروقة" قرب درب غرناطة، في حوالي الساعة العاشرة، أدخلوه إلى سقيفة منزل وأشبعوه ضربًا، بعد لحظات وصلت دورية من المظليين وجرّوه بدمائه إلى غاية سيارة الجيب المتوقفة في شارع راندون، ثم شيئًا فشيئًا تمَّت محاصرة القصبة[2].

تفاجأ رامل وسي مراد بغلق حيِّهما واحتلال المظليين للسطوح والأزقة المجاورة، فحاولا الخروج من البيت لكن دون نجاح، قررا المقاومة وإحداث أكبر خسارة ممكنة في صفوف المظليين قبل أن يُقتلا،نادى سي مراد على المظليين من الكوة الصغيرة لمخبئهما في الطابق الأول للمنزل، وأخبرهم بأنه وصديقه قد قررا الاستسلام ويُريدان الحديث مع الكولونيل بيجار ليُخبراه بشروط استسلامهما[3]، والتي سيبعثها في قفة وإذا قُبِلت يجب أنْ يُوقِعها بيجار بيده، فتقدم هذا الأخير إلى المكان الذي كان يَعُج بالجنود الذين كانوا يتابعون النزول البطيء لقفة صغيرة مربوطة بحبل تحتوي على شروط استسلامها، لكن في آخر لحظة تفطن أحد ضباط العدو، الكولونيل جان بيار، للفخ الذي كانوا سيقعون فيه، فدفع الكولونيل بيجار قبل انفجار قنبلة كانت بداخل تلك القفة الصغيرة، والتي ألحقت بعض الخسائر في صفوف الفرنسيين فقد وقع قتلى منهم القائد شابان وجرحى ونجى

[1] سهيلة عميرات، عمر الصغير، المرجع السابق، ص 142.

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق ص550

[3] زهرة ظريف، المصدر نفسه، ص 550-551

بيجار من هذا الانفجار بأُعجوبة[1]، وبعد انفجار القنبلة قرر رامل الخروج ومواجهة الجيش الفرنسي وعند نزوله نحو باب الخروج جرح وقتل الكثير، واصل تقدمه وهو يُطلق رصاصاته الأخيرة قبل أن يتلقى وابلاً من رصاص العدو ألقته شهيدًا، أمَّا سي مراد صانع القنابل، فقد احتفظ بواحدة أخيرة، ضبطها وألصقها بصدره ينفجر معها وسط العسكريين، ومع خروجه أُسْتُقْبِلَ بوابل من الرصاص الذي لم يتوقف إلاَّ بعد أنْ انفجر[2]. وبهذا سقط الأخوين شهيدين مدافعين عن وطنهما رافضين للخضوع للعدو والاستسلام.

د-اعتقال ياسف سعدي وزهرة ظريف 24 سبتمبر 1957

تمكَّن المظليون من مُحاصرة واعتقال ياسف سعدي وزهرة ظريف في 24 سبتمبر 1957 الذين كانا في مخبئِهما الواقع في شارع كاتون رقم 4، وكان يتشارك معهم هذا المخبأ كل من علي لابوانت، حسيبة بن بوعلي، عمر بوحميدي وعمر ياسف"عمر الصغير"، وكان في واجهة هذا المسكن في المنزل رقم 3 بنفس الشارع يوجد مسكن فتيحة أرملة مصطفى بوحيرد عم جميلة بوحيرد، والذي قتله الجنود الفرنسيون، وكانت ظروف الأمن في هذا المسكن الثاني أكثر توافرًا من الأول، وكان ياسف سعدي وباقي الفدائيين هم من خلقوا هذه الظروف وهذا ما يُؤكده ياسف سعدي بقوله: " ...إذْ أوحينا إلى فتيحة بأنْ تتصل بضباط الجيش الفرنسي وتتظاهر بأنها تريد التعاون مع قسم المخابرات ولكي تجعل تصرفها هذا مقبولاً أظهرت رغبتها على أنها تريد الانتقام من جبهة التحرير الوطني التي كانت السبب الوحيد في قتل زوجها، وكانت الاتصالات السرية بين فتيحة والضباط تتم في طريق جاميتا داخل "مدرسة ساردي" والتي تحوَّلت فيما بعد إلى ثكنة حربية وكان بها مقر الكابتن شابان، وقد أصبحت الاتصالات منظمة شيئًا فشيئًا، وكانت فتيحة تقدم لهم معلومات مصطنعة بمعرفتنا في كل مرة، وقد ذهب بنا الأمر إلى حد تسليمها صورًا

[1] مشاهد من فيلم معركة الجزائر

[2] ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص 79

لبعض أشخاص لتسليمها للضباط فاعتبروها في النهاية معاونة ذات قيمة ونتيجة ذلك تسلَّمت بطاقة مرشدة ومُستند رسمي يُحرم على الدوريات تفتيشها أو تفتيش حتى مسكنها، فالفضل في وجود الأمن الذي ضمِنَاه لمخبئنا يرجع إلى جرأة هذه الأم ودورها الخطير الذي كُلِفت به"[1].

أمَّا بخصوص اعتقال ياسف سعدي فيقول:"سرعان ما أصبح كل ذلك عديم الجدوى، إذْ أنني في الواقع كنت قد فقدت نفسي منذ أنْ تمَّ الاتصال من جديد بيني وبين غندريش"، هذا الأخير الذي ظهر جُبْنُه بمُجرد اعتقاله فأصبح أحد عملاء السلطات الاستعمارية، فقد أُعيد الاتصال بينه وبين ياسف سعدي بناءًا على طلب هذا الأخير، إذْ أنه كان لا يزال يعتبره أحد المسؤولين في المنطقة المستقلة للجزائر، واستمرت عملية تبادل الرسائل بينهما، وكانت زوجته هي الوسيط[2]، ولمَّا تأكد رجال الجيش أنهم حددوُا بدقة مخبأ ياسف قام المظليون بمحاصرة القصبة بأكملها ليلاً ثمَّ أحاطوا باب المنزل واقتحموا المبنى وأخذوا يُطلقون النار في الهواء لإرهاب سكان المنزل الذين يهرولون في كل اتجاه، وفي لحظة أصبح الجنود مسيطرين على كامل المنزل ثمَّ أخذوا بتفتيش الغرف، فاضطر كل من ياسف سعدي وزهرة ظريف على الاختباء في مخبئهما وقد ساعدتهم جميلة على ذلك، ثمَّ فتحت الباب للمظليين وأظهرت لهم شهادة القبطان شابان الذي من المفروض أنْ يحمينا ضدَّ المُداهمات المتكررة للمظليين والقوات الأمنية الأخرى، وتقول زهرة ظريف:"بعد دخولنا للمخبأ جلسنا في انتظار مغادرة المظليين، فجأة ارتفع صوت قوي واخترق جدران مخبئنا السميك والعازل للصوت، وهو يردد:" ياسف، ياسف، نعرف بأنك هنا، سلِّم نفسك، ليس لك أيُ حظ للنجاة"، ولكن ياسف كان ممددًا في نصف

[1] ياسف سعدي،ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص- ص 87-88

[2] ياسف سعدي، المصدر نفسه، ص -ص 88-89

غيبوبة، لأنه كان مصابًا بالحمَّى المرتفعة والتهاب الحنجرة، وعندما لم نرد على المظليين خيّمَ الصمت، فاعتقدنا أنَّ المظليين قد غادروا[1]،

لكن فجأة انهارت ضربات قوية على واجهة الجدار بالوتد والمطرقة الحديدية، فقد باشر المظليون تكسير الصفيحة الإسمنتية التي تسد فتحة مخبئنا، فأسرعت بإحراق جميع الوثائق التي كانت بحوزتي، ثمّ استجمع ياسف قواه وألقى قنبلة يدوية والتي انفجرت وسط عساكر المظليين الذين كانوا مجتمعين في أدراج السلالم ، وتبادل ياسف والعساكر طلقات الرصاص حيث أُصيب عدد من الجنود وأُصيب الكولونيل جان بيير، ثمَّ ارتفع الصوت من جديد: "ياسف سلِّم نفسك، انتهى كل شيء، أنت وحدك الآن، لقد استسلم جميع إخوانك، صافي معنا، صافي(غاندريش) في صفنا، وقد أحنيت رأسي وناديت على صافي إن كان موجودًا معهم فردَّ بأنه معهم، فصرخت واصفته بالبياع القذر، واعترتني حيرة لما مسؤولنا العسكري خائن ويُسلِمُنا إلى ماسو ونحن مقيّدو اليدين والرجلين، وأضافوا أنَّ كمال أيضًا معهم، وتحدث معي وكان وجهه كله كدمات، فقد اعتقلوه وعذّبوه[2]،

ثمَّ سمعنا صوت جميلة وعند اقترابها من فتحة المخبأ المتواجدة فوق السلالم وقالت بأنهم قرَّروا تفجير الدار والحي إنْ رفضنا الاستسلام، لأنهم لا يُريدون خسارة أخرى في صفوفهم، وقد أرادتنا أن نستسلم حفاظًا على حياتنا وحياة علي لابوات وحسيبة وعمر وبوحميدي الذين كانوا في المنزل المقابل، ولكن ياسف باعتباره قائدًا يملك إحساسًا حادًا بمسألة الشرف، لذلك يرفض تسليم نفسه للعدو، ولكنه كقائد سياسي وعسكري لجبهة وجيش التحرير في المنطقة الجزائر المستقلة، يُحتِّم عليه الواجب المقدس الحفاظ على حياة إخوانه المكافحين وحياة شعبه[3] ، ويضيف ياسف سعدي: " لقد حاول الكولونيل

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص-ص 584-585

[2] زهرة ظريف، المصدر نفسه ، ص-ص 587-589

[3] المصدر نفسه ، ص- ص 589-593

غودار عدة مرات أنْ يتفاوض معي، فرفضت، وعندما لاحظ الجنود رفضي الدخول معهم في المفاوضة ولجهلهم أنني لا أملك ذخيرة أخرى قرَّرُوا نسف المبنى، فوضعوا كمية عظيمة من المواد المتفجرة بالقرب من مخبئي، وبعد ذلك أعطوني مهلة عشرة دقائق للخروج من مخبئي مع إعطائي تعهدًا بشرف فرنسا العسكري بأن يعتبروني أسير حرب"[1].

تقول زهرة ظريف:"في هذه المهلة قال لي ياسف علينا أنْ ننزل للحفاظ على جميع أسر السكان الذين كانوا معنا في المنزل هذا من جهة، ومن جهة أخرى من أجل حماية الأخت فتيحة التي تعرَّضت للتعذيب من قبل، وقد لا تَقْدِر على المقاومة إذا ما تعرَّضت للتعذيب مرة أخرى وبالتالي تبوح بمخبئ علي ومحمود وعمر الصغير والأخت حسيبة حيث كان مخبؤهم في المنزل المواجه لمنزلنا والمتواجد على بعد عدة أمتار منه"[2].

يضيف ياسف قائلاً: "قبِلت التفاوض مع غودار الذي أعطاني وعد شرف بصفته ضابطًا فرنسيًا بأنني سأُعامل كأسير حرب، فطلبت منه بأن يُعطيني كلمة شرف بأنَّ فتيحة وسائر السكان لن يُصابوا بشيء، وأنْ يُعطيني كلمة شرف بأنْ يَعْتَبِر زهرة ظريف زميلتي في الجهاد كأسيرة حرب، وكان غودار يُعطيني في كل مرة كلمة الشرف، وبعد حصولي على ذلك نزلت من مخبئي مع زهرة، وقادونا إلى فيلا الناظور وبقيت هناك اثنين وعشرين يومًا وقد فصلوني عن زهرة ونقلوني فيما بعد إلى سجن بربروس"[3]، أمَّا زهرة ظريف فتقول:"بعد نقلي إلى فيلا الناظور تمَّ وضعُي في غرفة مظلمة، فقد قاموا بعزلي وإبقائي في السرِّية التامة، حيث كان يحرسني عسكري يقيم معي داخل الزنزانة، وفي جميع أوقات الليل والنهار، وهدفهم من ذلك هو عدم إفشاء خيانة صافي، ليُعيد هذا الأخير الاتصال بعلي وحسيبة وهو ما يؤدي إلى معرفة مكانهما وإلقاء القبض

[1] ياسف سعدي، المصدر السابق، ص- ص 91-92

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص -ص 594-595

[3] ياسف سعدي، المصدر السابق، ص- ص 92-93

عليهما"[1]،وتُضيف زهرة :" لقد تمَّ تقديمي أنا وياسف للصحافة وكان غرضُهُم من ذلك هو تحقيق ثلاثة أهداف هي: واحد: التأكيد على حقيقة "معركة الجزائر" لماسو، واستعراض القوة المزعومة للجيش الفرنسي الذي تمكَّن من إيقاف ياسف سعدي عدو ماسو ولاكوست وكل المدنيين الأوروبيين، اثنان: طمأنة الكولون المدنيين الأوروبيين المُتعطشين للاعتقالات والإعدامات والرجم ودماء الأهالي، ولكنهم مرعوبون من سماع اسم ياسف سعدي أو علّي لابوانت، ثلاثة: تدمير الأسطورة الحية لدى سكان الأهالي التي يُمثلها ياسف سعدي، الرجل الذي استحال القبض عليه، والذي تجرَّأَ على ضرب المدينة الأوروبية، وطهرَّ مدينته العتيقة من "المافيا"، وكان واضحًا أنَّ مصالح ماسو الدعائية ستستغل لصالحها أفضل استغلال اعتقال ياسف سعدي"[2].

لقد حضر عدد كبير من الضباط لزيارة ياسف وزهرة، بعضهم لمجرد إلقاء نظرة عليهما، والبعض الآخر لاستجوابهما، وحضر الجنرال صالان، والجنرال ماسو، الذي أخبر ياسف بأنَّه يعتبره كمحارب[3]، أمَّا الكولونيل غودار الذي أخبره هو الآخر كمحارب وأنَّه لولا وجود مسألة القنابل لصافحه يدًا بيد[4].

حسب ما ذكره ماسو فإنّ كل من ياسف سعدي وزهرة ظريف لم يتعرضا للتعذيب واستدل على ذلك بشهادتين موقعتين من طرفهما[5]. وبعد عدة قضايا وعدة محاكمات وعدة أحكام بالإعدام، صدر قرار جماعي بإبدال الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة[6].

---

[1]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 614

[2]زهرة ظريف، المصدر السابق ، ص 613

[3]Ted Morgan, Op-Cit, p 290

[4]ياسف سعدي،ذكريات معركة الجزائر، المصدر السابق، ص 93

[5] أنظر الملحق رقم 38 ص 317

[6]ياسف سعدي ، المصدر السابق، ص 94

أثناء قيام المظليين بعمليات التفتيش تمّ العثور على رسالة للمجاهدة زُهرة ظريف وفيها تتهم المظليين بالقتلة وبالمُتعدِّين على ممتلكات الغير وبالسرقة أيضًا، وأنّها توجه خطابًا إلى وكيل الجمهورية في الجزائر العاصمة لتقديم شكوى، حيث أنها تقول أنّ المظليين أثناء دخولهم للمنزل بحثًا عن أخيها الذي كان متواجدًا في فرنسا، قد قامُوا بسرقة عدة أغراض تخص أخاها بما في ذلك الملابس.[1]

3- استشهاد علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي ومحمود بوحميدي وعمر الصغير

بعد اعتقال كل من ياسف سعدي وزهرة ظريف في شارع كاتون ، فقد قرر علِّي لابوانت والآخرون تغيير مخبئِهم من نفس الشارع إلى شارع " أبديرام" وبالضبط إلى المنزل رقم 5، ثمَّ فكَّر علي في إعادة الاتصال مرة ثانية بالخائن غاندريش (صافي)، حيث تقول زهرة ظريف في هذا الصدد: "أنَّ القبطان "دي لابوردوناي" قد وضع ورقة من كراس مدرسي إلى جانبي، فتعرَّفت على كتابة حسيبة، لقد أعادا-علّي وحسيبة- الاتصال مع الخائن غاندريش، قرأت الرسالة المبعوثة إلى "صافي" ، وبالتالي إعادة الاتصال مع الاستخبارات للجيش الفرنسي، إذن الموت الحتمي لهما[2].

لقد قام علي بربط الخيط من جديد بصافي وأعطى له التعليمات اللازمة، ذلك أنَّ علّي كان يجهل خيانة صافي العظمى، وكانت زهرة وياسف هما الوحيدَين اللذين بإمكانها تحذيره من هذا الخائن ولكن بعد اعتقالهما تمَّ إبقاؤهما في السرية التامة، ضف إلى ذلك اعتقال فتيحة أيضًا، وهذا كله لمنع وصول خبر هذا الخائن إلى علّي، وفي واحدة من الرسائل التي بعثها علّي إلى الخائن غاندريش، وقد نشرت الصحف مقتطفات منها، حيث يعترف أخونا بأنَّ "المنظمة السياسية والعسكرية قد تمَّ تدميرها"، ويختِم الرسالة ب: "لا

[1] للاطلاع على فحوى الشكوى، أنظر الملحق رقم 39 ص 318

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 616

تخشَوا شيئًا، سنتلقى الأسلحة قريبًا" (جورنال دالجي)، 11 أكتوبر 1957، و(لاديباش كوتيديان)، 11 أكتوبر 1957[1].

بعد نقل عمر هذه الرسالة إلى حي "سوسطارة" وبالضبط إلى محل الحلاقة ومنها إلى الخائن غندريش، وفي طريقه لاحظ أنَّ هناك من يتبعه، ولكنَّ عمر الصغير استطاع بذكائه أن يتجاوز هذا الشخص، ولكنَّ الخائن استطاع من خلال هذه الرسالة أنْ يعرِف مخبأ الفدائيين الأربعة لأنَّ علي كتب ذلك في الرسالة.

الخطر يتهدد الفدائيين الأربعة، يتوجب عليهم الخروج من القصبة في أقرب وقت ممكن، فخططوا للهرب عن طريق شاحنة القمامة التي ستمر بشارعهم لجمع القمامة قبل حظر التجول، وهي فرصتهم الأخيرة للخروج من القصبة، ولكن مع الأسف سارت الأمور بما لا يشتهي أعضاء الفوج، ذلك أنَّ العدو المجرم كان هناك قبل أنْ يكتسح نور الفجر ظلام الليل كلية.[2]

في يوم 8 أكتوبر 1957، وقبل ساعتين بالضبط عن الموعد المتفق عليه، يكسر العدو الصمت، يُحاصر المظليون القصبة كلية ويُغلِقون جميع منافذها، الجنود المتخصصون في صناعة القنابل حاضرون بعين المكان أمام المنزل رقم 5 بشارع "أبديرام" على أتم الاستعداد يعلمون أنَّهم في مواجهة علّي لابوانت، الرجل الأكثر خطورة في التنظيم[3].

دخلت القوات الفرنسية البيت لكّن حسيبة وعلّي والطفل عمر ومحمود بوحميدي فرّوا إلى المخبئ السري، ولم تجد القوات الفرنسية كيفية لدخول المخبئ لتواجده تحت الأرض، وبعد مُحاولات كثيرة، ارتفع صوت النقيب "آلار" "Alair"بمُكبر الصوت عاليًا: "سلِّمُوا

[1]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 623

[2]سهيلة عميرات، المرجع السابق، ص –ص 152–156

[3]سهيلة عميرات، المرجع نفسه ، ص 156، أنظر أيضًا: مشاهد من فيلم "معركة الجزائر".

أنفسكم وسيُخفف عليكم الحكم"، وتكّرر القول عدّة مرات "سلِّمُوا أنفسكم، لا مفر من المقاومة"، لكنَّ المناضلين الأربعة رفضُوا الاستسلام، وفضلوُا الاستشهاد على الاستسلام وبالتالي تعرُّضهم للتعذيب، بعد هذا الرفض قرّر الرائد "غيرو" "Guiraud" الذي كان يقود مفرزة المظليين تفجير المدخل السّري، فوضع الجنود المُختصون بالمتفجرات قنبلتين مضادتين للدبابات، من أجل التمكن من تحطيم المدخل حتى وإن كان مُضادًا للمُتفجرات، وأدى ذلك إلى نسف المكان بما فيها المنازل المجاورة لمخبئِهم[1]، وبهذا أُستُشهِد الأربعة ومعهم العديد من المدنيين الجزائريين من الجيران، حيث ذكر حدده هنري علاق بحوالي 30 جزائري[2]، أمَّا جريدة "L'Echo d'Alger" فحدد عدد القتلى ب 12 شخص[3]، أمَّا تاد مورغان فحدّده ب 21 شخص[4].

أمّا فيما يخص قضية الوصول لمخبئ علي لابوانت، فإنَّ أوساريس يتهم ياسف سعدي باعترافه بمخبئ علي لابوانت الذي كان يختبئ في إحدى منازل القصبة[5]، و ذكرت جريدة الجزائر أنَّ كتاب الجندي الأمريكي السابق "تاد مورغن" (Ted Morgan) الصادر مترجمًا للفرنسية في عام 2016، بعد أنْ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006 بعنوان "معركتي للجزائر" قد أعاد الجدل مُجددًا بخصوص من يتحمل مسؤولية التبليغ بمخبأ الشهيد علي لابوانت، وبحسب هذا الجندي فإنَّ المسؤولية يتحمَّلها المجاهد ياسف سعدي الذي قضى حسبه اثنين وعشرين يومًا، وهو أمام قاضي التحقيق الفرنسي، ومن بين الأمور التي أدلى بها "المكان الذي يختبئ فيه علِّي لابوانت رفقة حسيبة بن بوعلي، محمود بوحميدي وعمر ياسف"[6]،فأثناء تواجُد ياسف في سجن بربروس

[1]Ted Morgan, Op-Cit, p. 292
[2]Henri Alleg, La Guerre d'Algerie, Op-Cit, p 451
[3]L'Echo d'Alger, "12 nouveaux cadavres ont été retirés des décombres", jeudi 10 octobre 1957, N° 16591, p. 10.
[4]Ted Morgan, Op-Cit, p. 293

[5]بول أوساريس، المصدر السابق، ص153

[6] هذه حقيقة استشهاد علّي لابوانت،جريدة الجزائر(1)، يوم 18 ديسمبر 2019، تمّ الاطلاع عليه يوم 23 جانفي 2023، على الساعة 13:30، للمزيد انظر: aljazair1.com

تلقى زيارة من والدته التي أخبرته بأنّ السلطات الفرنسية تبحث عن علي لابوانت وأنّ عمر الصغير –الذي يُعتبر حفيدها– والبلغ 12 عام يتواجد معه ويجب إيجاد حل لانقاضه من هناك، –وحسب تاد مورغن– فإنّ ياسف سعدي قرّر إخبار السلطات الفرنسية بمكان علي لابوانت، وأنهم يتواجدون في 05 شارع أبديرام[1]، ويضيف النقيب "بوتيل"[2] الذي شارك في المأساة التي حدثت بالقصبة، في 5 نهج أبديرام، والذي يذكر أنَّ العنوان الذي كان فيه علّي لابوانت قد تحصلوُا عليه في الأخير من ياسف سعدي، وفي المقابل طلب الأمان لحياة علّي، وبالخصوص ابن أخيه عمر[3]، أمَّا ياسف سعدي فينفي ذلك تمامًا، وكان ردُه على مُؤلف "معركتي للجزائر" بأدلة موثقة، فقد دافع عن نفسه من تُهم الخيانة وإفشاء أسرار الثورة بشدة وذلك بالأدلة التي تُظهرها وثائق كان يحتفظ بها، حيث أنَّ المجاهد لا يتحمل مسؤولية وصول الاستخبارات الفرنسية إلى معرفة مخبأ علي لابوانت الكائن ب 5 شارع أبديرام، حيث تُحيل وثائق الأرشيف التي بحوزة العائلة إلى أنَّ العقيد بيجار قد استعان بأحد العملاء لمعرفة مخبأ الشهداء الأربعة، ومنهم المدعو زروق الذي كان مسؤولاً عسكريًا عن العمليات الفدائية على مستوى الجزائر شرق، وذلك بعد أنْ تمَّ إلقاء القبض عليه، وقد قرر ياسف رفع دعوى قضائية ضدَّ مورغان بتهمة تزييف التاريخ والرغبة في زرع الشكوك في المجاهدين أدلة مزورة، وتقديم ياسف للوثائق والدلائل القاطعة التي تُثبت صحة ما كتبه هو في مُذكراته[4] ونفس الرَّد كان على ما ورد في مذكرات أوساريس، وما كَتَبَهُ النقيب بوتيل بشأن وشاية ياسف بمخبأ علي لابوانت والآخرين.

---

[1]Ted Morgan, Op-Cit, p. 291

[2]لويس بونيل كان نائبا للنقيب آلير، ضابط الاستعلامات REP للمجموعة الأولى للمظليين الأجانب الذي "ركَّب" العملية.

[3]كيف انتهى علّي لابوانت، موقع الصوت الآخر، 7أكتوبر 2017، الساعة 5:24، للمزيد أنظر: assawt.com

[4]مجيد.ذ،ياسف سعدي يبرئ نفسه من خيانة علّي ، جريدة صوت الأحرار، العدد 5617، السنة السابعة عشر، الجزائر، 13 جويلية 2016.

المطلب الثاني:الاهتمام بالأطفال والشباب كأداة من أدوات التّهْدِئَة

يبدو أنَّ الجنرال جاك ماسو وزوجَتِه سوزان ماسو كان لَهُما اهتمامٌ خاصٌّ بالأطفال، وهذا ما سيُحاوِلُ هذا العُنْصر الإجابة عنه.

1- جمعية تكوين الشباب (Association pour la formation de la jeunesse)

في خضم أحداث العنف التي عرفتها مدينة الجزائر، وبالتّحديد في أفريل 1957، أنشأت زوجة ماسو سوزان ماسو (Suzane Massu) جمعية للتكفل بالأطفال ورعايتهم، وأطلقت عليها اسم جمعية تكوين الشباب (Association pour la Formation de la Jeunesse). في هذا السياق، يجدر بالذكر أنَّ سوزان ماسو كانت قد فقدت طفلا في 1931، اسمه باتريس (Patrice)، وكان في الرابعة من عمره، وقد ذكر الباحثون أنَّ هذه الحادثة بالتحديد هي التي أثرت في توجُهِها نحو التكفل بالأطفال؛ بِحيث كانت تستقبل أطفال الشوارع الذين كانوا في مدينة الجزائر، وتقوم بتوفير أجواء إنسانية لهم[1].

قامت سوزان ماسو في 6 جوان 1957 (أي بعد شهرين من إنشاء الجمعية) بفتح مركز للشباب في حي Koechlin بباب الواد، وبالتحديد في المبنى الذي كانت فيه يومية ألجي ريبوبليكان(Alger Republicain)،الذي قام ماسو بمصادرته وإعادة تهيئته[2].

أمَّا عن أهداف المركز المُعْلَنَة فكانت كما يلي: التكفل بأطفال حي القصبة، الذين كانوا في وضعية صعبة، والذين كانوا يكسبون قوتهم من أعمال مُعَيَنَة من قبيل مسح الأحذية وحمل الأغراض، وغير ذلك، بالإضافة إلى التسول والسرقة.

وقد ذُكِرَ أن عدد هؤلاء الأطفال في مدينة الجزائر كان يتراوح بين حوالي 6000 و7000 طفل[3]. كما ذُكِرَ أنَّ المركز تمكن من استقبال 60 طفلا، ثمَّ 82 طفلا[4]، وهو

[1] Yves Denéchère, Art. Cit., p. 126.
[2]Jacques Massu, La vraie Bataille d'Alger, Op. Cit., p. 193.
[3] Yves Denéchère (2017/ n° 64/03), Les enfants de Madame Massu : Œuvre sociale, politique et citoyenneté pendant et après la guerre d'Algérie (1957 - 1980) Revue de l'histoire moderne & contemporaine, pages : 125 – 150, p. 126.
[4] Yves Denéchère, Ibid, p. 130

عدد ضئيلٌ جدا بالمقارنة مع عدد الأطفال الذين تمّ إحصاؤُهم لهذا الغرض (كما ذُكِرَ سابِقًا)، وقد يكون مرَدُّ هذا الإحجام عن الالتحاق بالمركز هو وعي الطِّفل أثناء معركة الجزائر بقدسية رسالة جبهة التّحرير الوطني وأنَّ هذا المركز كانت له أهداف خفية، بحيث كان بمثابة أداةٍ كانت تستعملها السلطة الاستعمارية سعيا منها إلى الوصول إلى الشباب وكسبهم قبل أن تضفَرَ بهم جبهة التّحرير الوطني. والملفت للنظر في هذه المسألةهو أنَّ مؤطِّري المركز المذكور كانوا عسكريين، ولم يكونوا مدنيين، وهو ما ذكره دونيشير[1]، وعليه، فإنَّ هذا الأمر من شأنه أن يؤَدِّي إلى التشكيك في الأهداف التي من أجلها تمّ إنشاء المركز في الأساس.

يبدو تأسيسا على ما سَبَق أنَّ التحاق عدد من الأطفال بمركز الشباب الذي أنشأته زوجة ماسو لم يؤَثِّر في عزيمة الأطفال والشباب الذين كانوا يؤازرون جبهة التحرير الوطني ويساهمون بشتَّى الوسائل في إنجاح الكفاح من أجل الظفر بالاستقلال، ولعل من بين أوجه تلك المساهمات نذكر مساهمة الفدائي الطِّفل عمر وكذا.

إن من بين الأحداث التي ذكرها ماسو في سياق الدور الكبير الذي كان يؤديه مركز تكوين الشباب هو أنَّ هذا المركز استقبل في يوم من الأيام طفلا في الرابعة عشر من عمره، وكان اسم هذا الطّفل العربي بشير، وأنّ هذا المركز استقبله واعتنى به، وأنّ العربي بشير صار اسمُه العربي ميشال، وأنّه صار بعد استقلال الجزائر قائدا كشافًا في مركز الشباب في بيرن (Bearn) بفرنسا[2].

بالإضافة إلى ما سبق، قام ماسو بتبني طِفلَين جزائريين في 1958 و1959، وهُما مليكة ورودولف، كما سيأتي ذِكْرُه.

[1] Yves Denéchère, Ibid.
[2]Jacques Massu, La vraie Bataille d'Alger, Op. Cit., p- p. 193 – 194.

2- تبني الأطفال الجزائريين

كتب ماسو إهداءً لابنته الوحيدة فيرونيك بمناسبة إصداره لكتابه " le torrent et la digue" في عام 1972 فقال: "إلى فيرونيك التي سَمحَت بحسِّها الأخوي النبيل إدماج مليكة ورودولف في عائلة ماسو."[1]

كان لِماسُو وزوجَتِه سوزان إبْنَةٌ وحيدَةٌ تُسَمَّى فيرونيك (Véronique)، غَيْرَ أنَّ أُسْرَتَهُم عَرَفت تطورات هامَّة أثناء تواجُدِهما في الجزائر، إذْ تَبَنّى جاك ماسو طِفْلَين جزائريين هُما مليكة ورودلف (Rodolphe).

لقد روى ماسو بنوعٍ مِنَ التّفصيل كيف أنَّ مليكة مسقّم (Malika Mességuem)[2] ذات الخمسة عشَرَ عامًا انضمَّت إلى أُسْرَتِهِ المُتَكَوِّنَةِ من ثلاثةِ أفراد كما سبق ذِكْرُه، وقال أنَّه في يوم 28 ماي 1958، اجتَمَع حوالي 30 ألف شَخصٍ بينَ أوروبيين ومُسلِمين من أجل التّعبير عن فَرَحِهِم بقدوم الجنرال ديغول[3]، وأنَّ الكلِمَةِ أعْطِيَت لبعضِ سُكَّان تِلْكَ المنطقة للتّعبير ثِقَتِهُم في الجنرال ديغول، غير أنَّه –يروي ماسو– تأثَّرَ بموقِف مليكَة التي طَلَبت من الجندي الذي كان يحمِل الميكروفون من أجل توجيه كلِمتِها للحضور، غَيْرَ أنَّ الجندي ظنَّ أنَها طِفْلَةٌ صغيرة نظرا لِصِغَرِ جِسْمِها، لَكِنَّها تَسَلَّلت بين الأشْخاص وأخَذت الميكروفون، وذكَرَ ماسو ما قالته كما يلي: "أنا أحبُّ الفرنسيين، جميعنا مُتَّحِدون خلْف الجيش، وقد أقْسَمنا بعدم الاستسلام من أجل أن تحيا الجزائر وفرنسا معا. أنا أتَمَنّى من صميم قلبي أن تبقى الجزائر فرنسية، وعلى الفلاقة أن يعرفوا أنْ لا يَدًا أجْنَبِيَةً ستتجرأُ على الجزائر [بفضل الجيش الفرنسي][4]".

---

[1] Jacques Massu, Le torrent et la digue, Paris, Plon, 1972.

[2] أنظر: https://www.whoswho.fr/decede/biographie-jacques-massu_3319

[3] على إثرِ انقلاب الجنرالات في 13 ماي 1958، وهو ما سيأتي التفصيل فيه في العناصر الموالية.

[4] Jacques Massu, Le torrent et la digue, Paris, Plon, p. 107.

لقد كان خِطاب مليكة سَبَبًا في أنْ تتَلَقَّى أُسْرَتُها العديد من رسائل التّهديد بالقتل، وكان والِدُ مليكَة مُزارِعًا مُتواضِعًا وأُمِّيًا، وكانت أمُّها أمِّيَةً أيضًا، ولِذلِكَ رأت أسْرَتها أنّه كان من الضروري الاتّصال أنْ تَلْجَأ إلى مركز التضامُنِ النِسوي الذي كانت تُديرُهُ زوجة ماسو من أجل توفير نوع من الحماية المُؤَقتَة لابنَتِهِم، غير أنَّ سوزان ماسو أرادت أنْ تبْقَى الفتاة معهم، وذلِكَ ما حَدَثَ بَعْدَما وافَقَ الوالِدان على طَلَبِ سوزان ماسو نظرا لأنَّ ابنَتَهُما كانت في سِنِّ المُراهِقَة وأنَّها كانت على أبواب الزّواج، وهو ما سيكون أمرا سيِئًا بالنِّسْبَةِ لَهُما[1].

أمَّا بالنّسبة لتبنيه لرودولف فيروي ماسو أنَّ ذلِكَ كان في مارس 1959، عِنْدَما قَدِمَت به زوجةَ ضابِطٍ عَسْكَرِي إلى مركز التضامن النسوي، وكان في عُمْرِه خمْسُ سنوات، وقالت أنَّ أصلَه من منطقة القبائل، وأنَّ زوْجَها أتَى به إلى منزِلِهما منذ فترة، غير أنَّها لا تريد أن يبقى معهما لأنَّهما كانا يعيشان ظروفا صعبة. وأمَّام هذا المَوقِف، أخَذت زوجة ماسو الطِّفلَ إلى بيتها وعرَضَت الأمر على زوجِها، الذي وافَقَ على تبنيه، لكن الطِّفْلَ لم يكُن لديه اسمٌ معَيّن، وكان اسمُ رودولف من نسج الجنود المظليين الذين شَبَّهوه بِشَخْصِيَةٍ كارتونية آنذاك، فلجَأ ماسو إلى القَضاء، الذي حَكَم بتبنيه للطِّفْل ومنحِه لقب "ماسو" واسم "رودولف".[2]

وهكذا، تَبَنّى ماسو مليكة ورودولف، فصارَت أسْرَتُهُ تَظُمُّ طِفْلتين وطِفلًا، هم فيرونيك ومليكة ورودولف.

يقول ماسو في سياق الحديث عن مَسْألَة اهتمامِه بالأطفال والشّباب الجزائريين[3]: "إنَّ من الضروري الاهتمام بالأطفال الذين يتسكّعون أفواجا أفواجا في أحياء باب الواد

[1]Jacques Massu, Le torrent et la digue, Paris, Plon, 1972, pp. 108 – 110.
[2]Jacques Massu, Ibid, pp. 114 – 116.
[3]لَقَدْ تساءَلَ دونيشير عَمَّا إذا كان من الأصَحِّ استعمال مُصْطَلَح "الأطفال المسلمين" أو "أطفال الفرنسيين المسلمين"، باعتِبارِ أنَّ السُلُطات الفرنسية كانت تعتَبِرُ جميعَ سُكّانِ الجزائر قبل 1962 فرنسيين. في هذا السّياق، يقول دونيشير

وفي أماكن أخرى، من أجل أنْ نبقيهم قدر الإمكان في مأمن وخارج دائرة التفجيرات والهجمات التي لا تحمد عقباها[1]". غير أنَّهناك من الباحثين من يرى أنَّ القول المذكور يتَمّيَّزُ بنوعٍ مِنَ التّظليل وتزييف الحقائق، على غرار ياف دونيشير (Yves Denéchère)، الذي قال أنَّ السُّلُطات الاستِعمارية، مَدَنِية وعسكرية، كانت ترى في الأطفال والشباب الجزائريين رهانا سياسياهامًّا، وهدفا من أهداف الحرب النّفسية في ميدان الحرب[2]. وهذا يُشير إلى أنَّ تبنِّي الأطفال الجزائريين قد يكون عُنْصُرا من عناصِرِ سياسة التّهْدِئَة التي كان يُنَفِّذُها جاك ماسو، في إطار هذه الفكرة، هناك مَنْ يرى أنَّ الغرض من قيام ماسو بتبنِّي طفلين كان تشجيعَ آخَرين على القيام بنفس الشيء، غير أنَّ ذَلِكَ لم يحدُث، وهو ما أدَّى بماسو إلى توجيه أمْرٍ إلى الكولونيل غودار (Godard) والرّائِد نافارو (Navarro) بتبنِّي طِفلٍ لكل واحِدٍ منهما[3].

إنَّ ما يتبيَّنُ مِمَّا سَبَقَ هو ماسو كان يرى أنَّ تَقدِيمَ المُساعدةِ للأطفال الجزائريين تكون عن طريقِ تَبَنِّيهم أو استقبالِهم في مراكِزَ مُخَصَّصة لهم، غير أنَّ الهَدَف من هَذِه المُساعَدَة لا يبدو بريئًا، نَظَرًا لأنَّ هَوِيَة أولئِكَ الأطفال أصبَحت في خَطَر بمجَرَّد تبنيهم، في هذا السِّياق لابُدَّ من ذكْرِ أنَّ هناكَ صورة لمليكة، وهِي الطفلَةَ الأولى التي تبناها ماسو، وهِيَ تَحْمِلُ صليبا بيدِها، ما يدُلُّ على أنَّها قد تكون اعتنقت المسيحية وتخلَّت عن

أنَّه طَرَح هذا التّساؤل لأنَّه استذكَرَ قانون الانتخابات المؤرَّخ في 1947، الذي يعتبر أنَّ كل صوتٍ لفرنسي أوربي يعادل ثمانية أصوات لفرنسيين مسلمين (أي الجزائريين). وحينها تساءَلَ دونيشير عن موقع الأطفال من هذه المسألة فقال: هل نُسمِّي أطفال الجزائريين بالأطفال المسلمين أم نسميهم بأطفال الفرنسيين المسلمين، غير أنَّه يتدارَكُ الأمر ويستعين بشارل روبير أجيرون (Charles Robert Ageron)، ويخلُص إلى إمكانية تسميتهم بالأطفال الجزائريين؛ وهم السكّان الجزائريون الذين لم يكونوا أبناء معمرين أوربيين ولا أبناء عسكريين فرنسيين. (أنظُر: Yves Denéchère (2017/ n° 64/03), Les enfants de Madame Massu : Œuvre sociale, politique et citoyenneté pendant et après la guerre d'Algérie (1957 - 1980) Revue de l'histoire moderne & contemporaine, pages : 125 – 150, p. 125.)

[1]Jacques Massu, La vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p. 191

[2] Yves Denéchère (2017/ n° 64/03), Les enfants de Madame Massu : Œuvre sociale, politique et citoyenneté pendant et après la guerre d'Algérie (1957 - 1980) Revue de l'histoire moderne & contemporaine, pages : 125 – 150, p. 126.

[3]Yves Denéchère, Art. Op- Cit., p. 126.

ديانَةِ والِدِها المفقود في 1959، كما أنَّ الأمْر يبدو نَفسُه مع الطِفْل بشير العربي الذي صارَ اسمُه ميشال العربي.

المطلب الثالث: النتائج الإيجابية لمعركة الجزائر

بالرغم من السلبيات التي خلَّفتها معركة الجزائر على الجانب الجزائري إلاَّ أنها خلّفت نتائج إيجابية، لعلَّ أهمها:

1- تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة (نوفمبر 1956- مارس 1957)

سعت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، فبعد انعقاد مؤتمر باندونغ ، تقدّم وفد آفرو-أسيوي في أكتوبر 1956 بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر، وقد وقّع على الطلب خمسة عشر دولة، وأرفقت هذه الدول طلبها بمذكرة إيضاحية أعربت فيها عن استيائها للحالة في الجزائر، وعن الاعتقالات الجماعية وخرق القوات الفرنسية لحرمة البيوت وهو أمر ينذر بخطورة الوضع في الجزائر، كما أعربوا للأمم المتحدة بأنَّ استمرار الحالة على ما هي عليه من شأنه أنْ يُشكل تهديدًا للسِلم والأمن العالميين، وفي 12 نوفمبر 1956 سلَّم وفد جبهة التحرير الوطني بقيادة محمدي يزيد مذكرة لرئيس الدورة زكَّى فيها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة[1].

تمكنت دول المجموعة الإفريقية الأسيوية من إقناع مجلس الجمعية الذي أوصى بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر، والتي شرعت في مناقشة القضية الجزائرية في جلساتها المنعقدة مابي 4 – 13 فيفري 1957، وخلال هذه الجلسات حاول

[1] أحمد سعيود، تدويل القضية الجزائرية، جامعة الجزائر، مجلة المصادر، العدد 15، asjp- cerist، ص 131

المندوب الفرنسي كريستيان بينو " Christian Pineau"، المرافعة لفائدة مشروع رئيس الحكومة غي مولي المعروف بـ"ثالوث غي مولي" " le triptyque de Guy Mollet"، وذلك بتقديم حجج أنَّ برنامج غي مولي يحمل في طياته إصلاحات لفائدة الشعب الجزائري، وأنَّ فرنسا قد اكتسبت الجزائر بقوة القانون لكونها لم تكن خاضعة لأيِّ سلطان، وبذلك اعتبرتها قضية داخلية، فلا يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة في نظره إصدار أيِّ قرار أو توصية بشأن القضية[1].

بعد الانتهاء من المداخلات تعددت الآراء والمشاريع التي اقْتُرِحت على الجمعية العامة، وتمسكَّت فرنسا بموقفها السابق، وتقدمت ثمانية عشر دولة إفريقية آسيوية في بداية النقاش بمشروع قرار رقم 195، ونصَّ المشروع على ما يلي:

نظرًا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر والتي تسبب كثيرًا من الآلام وتهدِّد العلاقات بين الأمم واعترافًا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقًا لمبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، فإنَّ على الجمعية أنْ:

1- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري ممارسة حقوقه السياسية في تقرير المصير؛

2- تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول فورًا في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميًا طبقًا لميثاق الأم المتحدة؛

3- تطلب من السكرتير العام للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر القادمة أنْ يُساعد الطرفين على إجراء التفاوض[2].

---

[1] عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، جامعة الجزائر، مجلة أفكار وآفاق، العدد 08، 2016، aspj-cerist.dz، ص 68

[2] أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 134

عندما عُرِض المشروع للتصويت لم ينل الأغلبية لرفض فرنسا وحلفائِها له، فأعادت الدول الموافقة عليه عرضه ، وعندما انعقدت الدورة التالية في 15 فيفري 1957 أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بالإجماع قرارًا توفيقيًا يعبر عن الأمل في أنه يوجد حل سلمي ديمقراطي يتفق مع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة[1] ، وصادقت الجمعية العامة بأغلبية سبعة وسبعون صوت على المشروع الذي يحمل رقم 1012 على ما يلي: "إنَّ الجمعية العامة بعد سماعها لتصريحات مختلف الوفود ومناقشة القضية الجزائرية واعتبارًا للوضع السائد الذي يُسبِب الكثير من المآسي والخسائر البشرية تأمل في أنَّ روح التعاون في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل طِبقًا لميثاق الأمم المتحدة"[2].

بعد هذا القرار يمكن القول أنَّه بالرغم من أنّهَ يمثل انتصارًا جزئيًا فقط وليس كامل بالنسبة للجزائر إلاَّ أنه أكسب القضية الجزائرية نهائيًا صبغة دولية مُحطِمة بذلك ادعاءات فرنسا بعدم بأنَّ القضية الجزائرية، قضية داخلية تخص الشأن الفرنسي، ولا يحقللهيئة الأممية مناقشتها واتخاذ القرارات بشأنِها[3]، وقد سببت هذه الانتكاسة الدبلوماسية في استقالة الحكومة الفرنسية التي يرأسُها غي مولي في 21 ماي 1957.

2- الأزمة الاقتصادية في فرنسا

إنَّ من بين الانعكاسات التي خلَّفتها معركة الجزائر، تأثر سلبي للاقتصاد الفرنسي خاصة في السداسي الثاني من عام 1957، فقد صدر في جريدة المجاهد في العدد 16 ليوم 15 جانفي 1958، مقال تحدث فيه كاتبُه عن أزمة لعملة الصعبة في فرنسا وبوادر إنهيار إقتصادي كبير[4]، ومن أبرز ما جاء في المقال ما يلي: " إنَّ نُدرة العملة الصعبة التي

[1] جوان جليسي، الثورة الجزائرية، ترجمة: عبد الرحمان صديقي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص 178

[2] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 65

[3] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 490

[4] للاطلاع على ما ورد في المقال، أنظر الملحق رقم 40 ص 319

شهدتها فرنسا في العام الماضي [1957] كانت كبيرة إلى الحدِّ الذي توقع فيه الخبراء إيقاف فرنسا لكل وارداتها من المواد الأولية، وبالتالي بداية بطالة كبيرة".

يتبين ممّا سبق أنَّ تحقق التوقعات السابقة الذكر قد يؤدي أيضا إلى وقوع أزمة اجتماعية واسعة النطاق في فرنسا، وهذا التأثر السلبي كان بسبب الحروب التي خاضتها فرنسا منذ 12 سنة في مجموعة من البلدان كالهند الصينية وتونس، وعلى الرغم من التأثير النسبي لمعركة الجزائر إلاَّ أنَّ فرنسا قد سخرت وصرفت الكثير من الأموال للقضاء على الثورة التحريرية بصفة عامة ومعركة الجزائر بصفة خاصة، وكانت فرسا مضطرة إلى دفع 200 مليون دولار لقاء شرائها لأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، أمَّا بخصوص البطالة الذي يؤثر على الجانب الاجتماعي فقد استشهد المقال بتوقعات الاقتصاديين الفرنسيين نفسِهم بأنَّ المؤسسات والشركات الفرنسية سيتعيَّن عليها خفض ساعات العمل وقد يصل الأمر إلى تقليص العمال ب30 ألف عامل في قطاع البترول، و65 ألف في قطاع المطاط، و800 ألف في قطاع النسيج ومشتقاته.

توجهت فرنسا إلى الاستدانة للاستمرار في سياستها الاستعمارية الإجرامية، ففي عام 1956 أنفقت فرنسا 32 بالمائة من ميزانيتها العامة على النفقات العسكرية وهذا يعني بأنَّ ثُلث النفقات غير موجه للانتاج بل لإثقال كاهل الاقتصاد الذي بدأ في الانهيار، كما أنَّ الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر قد كلفتها أكثر من 77 مليار فرنك فرنسي سنويا.

قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ رسالة احتجاج[1] وجهتها إلى رئيس الجمهورية التونسية والسفير المغربية وجميع الدول التي لها تمثيليات دبلوماسية في تونس تحتج فيها لديهم بقيام منظمات دولية على رأسِها صندوق النقد الدولي بتقديم إعانة مالية لفرنسا تُقدر ب

[1] للاطلاع على محتوى هذه الرسالة، أنظر الملحق 41 ص 320

450 مليون دولار من أجل إنقاض الاقتصاد الدولي، غير أنه في الواقع هذه الإعانة ستسمح باستمرار فرنسا في مواصلة ممارسة أعمالِها الاستعمارية الإجرامية في الجزائر.

3: أزمة 13 ماي 1958 وسقوط الجمهورية الرابعة

أ: أسباب أزمة 13 ماي 1958

بعد إدراج القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أعطت نفسًا جديدًا للثوار الجزائريين ببوادر استقلالاً بدأت تظهر في الأفق، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أصبح الجيش الفرنسي عاجزًا عن إرجاع الأمن إلى الجزائر، وهذا رغم محاولاتها فصل لشعب عن قادتهم، فقد برهن الشعب الجزائري رغم القمع والاضطهاد والدعاية الكاذبة بالتهدئة المزعومة على التفافه حول جبهة التحرير الوطني، وهذا ما أدى إلى تزايد الاحتجاجات من طرف المعارضة الفرنسية لسياسة الحكومة الفرنسية والمطالبة بزيادة الإمدادات العسكرية لمواصلة الحرب[1].

لقد أثرت الثورة الجزائرية على علاقات فرنسا مع الدول الآسيوية والإفريقية، وهذا ما أدى إلى ظهور أزمات وزارية منذ سقوط حكومة ماندیس فرانس في فيفري 1955 إلى نهاية الجهورية الرابعة نجدها جميعًا دوناستثناء قد نشأتعن مشكلات تتعلَّق بشمال افريقيا عامة، وبالجزائر خاصة، وقد وقع انقلاب ماي 1958 إبان أزمة من هذه الأزمات الوزارية[2] ، ونتيجة للوضع المُتأزم الذي حلَّ بفرنسا سقطت حكومات فرنسا الواحدة تلوى الأخرى، ناهيك عن النفقات الباهظة التي كانت تصرِفُها على جنودها في حربها ضد الثورة الجزائرية[3]، وسقوط العديد من القتلى في صفوف الجيش الفرنسي خاصة خلال

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص 55

[2] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، 1963-1964، ص 95

[3] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ، الجزائر ماقبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 155

الثلاثي الأول من سنة 1958، وتعتبر الإحصائيات التي قدَّمها الجنرال ماسو خير دليل على ذلك[1].

ضف إلى ذلك فإنَّ ما حدث لفرنسا أخطر بكثير مما تحاول أن تُظهِره، فقد حطمت حرب الجزائر فرنسا عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا وفقدت مركزها كدولة كبرى في العالم[2].

كما أدرك قادة الجيش الفرنسي الخيبة التي لحقت بهم نظرًا لسقوط الحكومات المتوالي، فبحثُوا عن ستار يتخطون به هذه الخيبة والهزيمة، فكان انقلاب 13 ماي1958 الذي حاولُوا أنْ يُظهِروه في شكل انتصار سياسي كبير[3].

حسب ماسو فإنَّ انقلاب 13 ماي 1958، وقع لظهور ثلاث جبهات حسبه على الساحة ، فالجبهة الأولى هي جبهة الجزائر العاصمة التي بدأت تظهر فيها الفوضى، فذكر أنّ جهوده أدت إلى استتاب الأمن فيها ففي 1957 أرجع الهدوء إلى هذه المدينة التي كانت حَسْبَهُ عُرضة للإرهاب وخاصَّة عمليات التفجير التي كانت تستهدف المسلمين والأوروبيين على حدٍ سواء، أمَّا الجبهة الثانية وهي جبهة الداخل الفرنسي – على الأراضي الفرنسية– كانت تتهاوى بسبب الحكومات المعاقبة الضعيفة المشتتة وغير القادرة على إصدار قرارات قوية، وذلك راجع في نظره إلى أنَّ قادة تلك الحكومات تتواصل بشكل سري مع العدو، وتدفع الجيش الفرنسي إلى تقديم جهود أكبر[4]، أمَّا الجبهة الثالثة فتمثَّلت في جبهة معركة السِّلم والإدماج بحيث أصبح مشروع إدماج الجزائريين المسلمين ضِمن الهوية الفرنسية أمرًا صعبًا ممَّا يُؤثر في نظره على أجيال وأجيال من المعمرين والعمال والتجار والحرفيين الأوروبيين المُتواجدين في الجزائر منذ عشرات السنين، كما سيؤثر على

[1]أنظر الملحق رقم 42 ص 321

[2]مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 12

[3]داعي محمد: انقلاب 13 ماي وتبلور 1958 التطرف على الجمهورية الرابعة، مجلة متون، العدد الرابع، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 158

[4]Jaques Massu, le torrent et la digue, Op-cit, p. 14

المُسلمين أيضًا حسبَهُ تأثروُا بما وصفه بالمنهج القمعي الذي مارسته جبهة التحرير الوطني على الجزائريين، ويخلص إلى القول إلى أن كل العناصر التي ذكرها جعلت الفئات المذكورة تعيش وضعًا يتميَّز بالغموض والإحباط[1].

نظرًا للأوضاع المتردية التي انتشرت في فرنسا، كتب ماسو رسالته[2]، في 13 ماي وأرسلها في اليوم نفسه، وهي رسالة دعا فيها رفاق سِلاحِه بشكل فردي لأن يقوموا بدورهم بالتوقيع كُلٌ باسمه على رسالته، وإرسالها إلى فرنسا من أجل المطالبة بتوحيد الصفوف خلف الجيش الفرنسي وخلف فكرة الجزائر فرنسية.

كتب ألان دو سيرينيي (Alain de Sérigny)[3]، مدير يومية ليكو دالجي (L'écho d'Alger)، مقتطف من الرسالة[4]، التي أوردها الجنرال ماسو في كتابه le torrent et la digue، ووجَهَها إلى الجنرال شارل ديغول ونَشَرَها في يومية Dimanche Matin (وهي يومية ملحقة بيومية ليكو دالجي)، داعيا إياه أن يعود إلى الخدمة.

ويبدو أنَّ لهذه الرسالة أهمية خاصّة، استدعت أن يختارَها ماسو للاستشهاد بها في كتابه، ذلِكَ أنَّ لها تأثيرٌ على الرأي العام الفرنسي، وأيضًا على التّوجُّهات السياسية الفرنسية من أجل تزكية الجنرال شارل ديغول[5]، لاسيما وأنَّ الرجل (ألان سيرينيي) معروف بخبرتِه في التأثير على التوجُّهات السياسية في فرنسا عن طريق الكتابة الصحفية.

---

[1] Jaque Massu, , le torrent et la digue, Op-Cit, p-p. 14-15

[2] للاطلاع على محتوى الرسالة أنظر الملحق رقم 43 ص322

[3] ألان دو سيرينيي (Alain de Sérigny) ، هو مدير يومية ليكو دالجي (L'écho d'Alger)، اليومية المحسوبة في صف المنادين بالجزائر فرنسية، يصِفُه ماسو بأنّه رجلٌ كثير الكلام، يجيد الحوار، وقلّما يتمكّنُ من يتحدَّث معه بمقاطعته نظرا لتواصُلِ كلامِه .كان له تأثير على انقلاب 13 ماي من خلال كتاباته التي نشرها في افتتاحيات مجموعة من أعداد يومية ليكو دالجي، لعل من أبرَزِها ما عنونه بـ(Parlez, parlez vite mon Général !) ، و(Il faut en sorti) للمزيد أنظر Jaque Massu, , le torrent et la digue, Op-Cit, p. 26

[4] للاطلاع على محتوى الرسالة أنظر الملحق رقم 44 ص 323

[5] Laura Schmitt, Alain Sérigny : Homme de presse et acteur politique, Vingtième Siècle , revue d'histoire, n° 130 Avril – Juin 2016, pp. 80-101.

إنَّ من أهم ما ورد في المقتطف هو أنَّ سيرينيي أراد أن يدعو شارل ديغول إلى الخروج من صمتِه، وأنْ ينبِّهه إلى أنَّ ما يجدُرُ الاهتمام به ليس الجانب العسكري وإنَّما ما سمّاه بـ "الجبهة الدّاخِلية" (Le front intérieur)، أي ما كان يحدُث في فرنسا، لاسيما الانقسامات التي شهدِها المشهد السياسي الفرنسي العام، مشيرا إلى أنَّ روبير لاكوست لم يتردّد في التّحذير مما شمّاه أيضًا "ديان بيان فو ديبلوماسي"، وأنَّ الجزائر (الفرنسية) لابُدّ أن تدعو البرلمان إلى إسكات الأبواق التي تعارِض تشكيل حكومة إنقاذ عام[1].

كما قام الجنرل ماسو بإرسال منشور من أجل توزيعه في فرنسا[2]، حمَلَ المنشور العنوان الآتي (L'arrière ne tient pas)، (أي: من هم في الخلف لا يمكنهم الصمود أكثر) ويبدأ المنشور بالعبارة التالية: (Le Gouvernement nous a confié la mission de libérer l'Algérie)، (أي: أسندت لنا الحكومة مهمّة تحرير الجزائر)، ويبدو أنَّ هذه العبارة تُلَخِص محتوى المنشور، بِحيث أنَّها تُمَهِّد لأسباب وتبريرات يذكُرُها ماسو من أجل إحداث انقلاب على حكومته بفرنسا التي قرَّرت تنصيب فليملان "Pflimlin"، ويدعو ماسو في منشورِه الحكومةَ التي أسندَت للجيش مهمة تحرير الجزائر حسب قوله أن تدعمه في هذا التّوجُّه من خلال توفير الغطاء اللازم له سواء على المستوى الدّاخلي عن طريق قمع جميع الأنشطة العدائية للمحتل الفرنسي، أو على المستوى الدّولي عن طريق تكثيف الجهود الديبلوماسية.

ثم ينتَقِلُ ماسو إلى صميم منشوره بقوله أنَّ أصدقاءَه الذين في فرنسا عليهم واجب مساعدة الجيش الفرنسي بأن يقفوا ضِدَّ من يصفهم بالخونة، وهم حسب رأيه أولئك الذين يدّعون أنّهم مُثقَّفون، ويقومون بحملات عدائية ضِدَّ الجيش.

يختم ماسو منشوره بعبارات على شكل أوامر كما يلي:

---

[1]Laura Schmitt, Alain Sérigny, Ibid

[2]للاطلاع على محتوى المنشور، أنظر الملحق رقم 45 ص324

"ساعدونا، قوموا بكشف الخونة، وسنضمن لكم أننا سننقذ الجزائر، وأن فرنسا ستحيا".

إضافة إلى أسباب أخرى كانت وراء انقلاب 13 ماي 1958، فيذكر شارل ديغول في مذكراته أنه بتاريخ 12 ماي أي عشية الانقلاب كان "بيار فليملان"[1] على وشك النجاح في تخطي المرحلة إلاَّ أنه تمَّ في جو لم يكن أحد يعتقد بفاعليته، فقد كان الاضطراب يزداد عنفًا في الجزائر حتى أنَّ الوزير لاكوست أعلن عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل ل "ديان بيان فو"، كما لمَّح الجنرال راؤول صالان في برقية بعثها إلى الحكومة الفرنسي عن احتمال حدوث رد فعل من طرف الجيش[2].

ب: سير أزمة 13 ماي 1958 ونتائجها

سادت الفوضى في فرنسا والجزائر منذ سقوط حكومة فليكس غايار في أفريل 1958 إلى 13 ماي 1958، فقد تشكَّلت لجنة سميت بـ"لجنة الإنقاذ العام" (Comité du Salut Public) والتي تضم جميع التنظيمات الأوروبية المعارضة للنظام وتريد إسقاطه، وقامت بمظاهرات بحضور عدد كبير من الأوروبيين حاملين شعارات "الجيش في السلطة، يسقط النظام، الجزائر فرنسية"[3]، وقد تمَّ اختيار يوم 13 ماي لأنه اليوم الذي كان مُحددًا لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة "فليملان"، وقد صعد المُتظاهرون إلى مقر الحكومة العامة بقيادة الجنرال جاك ماسو ومعه كل من "جوهو، آلار، بينو، صالان" وهم من المنادين بالجزائر الفرنسية، حيث قامُوا باقتحامها وأنشِأت لجنة الإنقاذ برئاسة الجنرال ماسو ومُنِحت السلطات المدنية والعسكرية للجنرال صالان

[1] هو الشخص الذي قرَّر البرلمان الفرنسي تنصيبه على رأس الحكومة الفرنسية الجديدة، لكنه كان مرفوضًا من طرف المستوطنين والجيش الفرنسي على حدٍ سواء .

[2] شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1971، ص 24

[3]Henri Alleg, La guerre d'Algérie, T 2, Editions Temps actuels, Paris, 1981, p. 587. Voir aussi annexe n° 46, p. 325

الذي أصبح حاكم الجزائر، وقد ألَحَّ أنصار ديغول على ماسو وصالان أن يقومُوا بدعوة ديغول[1]، فأعلن الجنرالات استلامهم الحكم ثمَّ أذاعوُا ما سموه بمجلس الثورة العسكري، ووجهُوا نداءًا للجنرال ديغول ودعوْه لتسلم الحكم في فرنسا، وعلى إثر ذلك اضطربت الأمور في فرنسا وكادت أن تندلع حرب أهلية[2]، أمَّا في الجزائر فكانت على وشك الانفجار من طرف الضباط والمعمرين والأوروبيين الداعين إلى إبقاء الجزائر فرنسية، فحدث خلاف بين المظليين والمشاة، وكان هناك تذمر من القيادة العامة للجيش تحت تأثير وزعامة "صالان"[3]، وقد كان الهدف من هذا الانقلاب ودعوة ديغول لتولي الحكم هو اعتقادهم أنَّه سيقضي على تيار الشيوعية في فرنسا، واعتقد آخرون أنَّ الجيش إأ تولى السلطة تحت قيادته أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوئام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية، كما شعر آخرون بأنَّ هيبة الجيش معلَّقة بالانتصار في الجزائر[4].

لقد تثاقل ديغول في الرد على قبوله لتولي الحكم حتى يوم 15 ماي أين أصدر بيانًا جاء فيه: "ليعلم الشعب أني مُستعد لتولي سلطات الجمهورية"، وفي 26 ماي التقى مع "بيير فليملان"، وشرح له استراتيجيته، وفي 28 ماي قدَّ فليملان استقالته، وفي 1 جوان 1958 أُعلِن رسميًا ونهائيًا عن عودة الجنرال ديغول وقيام الجمهورية الخامسة[5].

في 4 جوان 1958 قدِم ديغول إلى الجزائر ولقي ترحابًا من طرف مناصريه، وفي خطبته التي ألقاها امامهم ذكر ما يلي: "أنَّه لا يمكن دمج الجزائريين المسلمين بالشعب الفرنسي، ويذكر أنَّ هذا الدمج كان ممكِنًا لو تمَّ منذ مائة سنة أو بعد إحدى الحربين

[1]صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص، ص–ص 79، 80–88

[2]داعي محمد، المرجع السابق، ص 162

[3]علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 177

[4]صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 97

[5]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 80

العالميتين، أمَّا الآن في سنة 1958 فإنَّ منبت الأسرة الإسلامية ودينها وطرق معيشتها جعلها تتمتَّع بشخصية قوية جدًا بحيث لا تدع أحدًا يُمزق كيانها أو يسودها، وأضاف أنَّهيريد أن يجعل من فرنسا طليقة اليد وأنْ تتولى التغييرات التي يقتضيها العصر وتُمارس نشاطها في الخارج دون قيد، وأنْ ترفع جيشها إلى مصاف الدول العظمى الحديثة، وذلك بمنح الجزائر حق تقرير المصير بنفسها رغم فشل ما كان الفرنسيون يحلمون به بالأمس وما يأسفون عليه اليوم، وحق تقرير المصير كان مضمونًا ولكن وفق شروط"[1].

لقد رَكَّزَ الفَصْلُ الثالِث من البحث على أحداثِ مَعْرَكَة الجزائر التي تَلَت إضراب الثمانية أيام، وما انَجرَّ عَنْها من قَضايا صارَت تَشْغَلُ الرَّأي العام الفرنسي والدّولي، وعلى رأس هذه القضايا قضيتا التعذيب والمفقودين، بِحيث حاول البحث أن يُعْطِيَ معلوماتٍ إحصائية عن أعداد ضحايا ممارسات الجنرال ماسو وأتباعِه، كما استعْرَض الفصل أيضًا شهادات بعضِ الشّخصيات الفرنسية والمؤسسات الفرنسية والدّولية التي عبَّرَت عن رَفْضِها لتلك الممارسات.

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص–ص 52–54

خاتمة

خاتمة

لعبت مدينة الجزائر دورًا فعالاً أثناء ما سُمِيَ بـ "معركة الجزائر"، فقد شهدت الكثير من الأحداث التي يمكن توضيحها في النقاط التالية، والتي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه:

– شكل اندلاع الثورة التحريرية مفاجأة كبيرة للسلطات الفرنسية، فقد عاشت مدينة الجزائر عدة عمليات في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، والتي أثارت الهلع في الأوساط الفرنسية، هذه الأخيرة التي أخذت تبحث عن طريقة لتهدئة الأوضاع داخل المدينة خاصة في أوساط المستوطنين.

– مع التطورات المُتسارعة التي عرفتها الثورة، راحت السلطات الفرنسية تبحث عن وسائل وأساليب جديدة للقضاء على الثورة، خاصة بعد العمليات الفدائية التي عرفتها مدينة الجزائر، إلاَّ أنَّ العمل المسلح قد استمر من طرف التنظيم الثوري خاصة فيها، حيث تمكن بإمكانياته البسيطة من زرع الرعب والخوف في نفوس الأوروبيين والقوات الاستعمارية، هذه الأخيرة التي عملت على إعادة الأمن والاستقرار إلى مدينة الجزائر، حتى تُبيِّن للشعب الفرنسي أنَّ فرنسا قد ربِحت الحرب في الجزائر، بعد أنْ خسِرتها في الهند الصينية.

– عرفت مدينة الجزائر العديد من الأحداث خاصة بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي يعتبر الحدث البارز في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث ازدادت بفضله الثورة تماسُكًا وتنظيمًا وامتدت لتشمل سائر البلاد، وأيُّ قراءة لمحتوى وثيقة الصومام تنتهي إلى الإقرار بأنَّ الجوانب الإيجابية في مقرَّراته كانت تتعلَّق بالتنظيم السياسي والهيكلة العسكرية وتشكيل الهيئات القيادية وتحديد العلاقة مع الجماهير كما كان المؤتمر إجراءً حتميًا لتزويد الثورة بقيادة وطنية موحدَّة والمُتمثلة في جبهة التحرير

الوطني، وهي بمثابة الممثل الشرعي والوحيد التي التف حولها الشعب الجزائري لتحرير بلادهم من قبضة الاحتلال الفرنسي.

– إنَّ من بين قرارات مؤتمر الصومام هو تأسيس المنطقة المستقلة والتي كانت مقرًا للجنة التنسيق والتنفيذ، ومركزًا للعمليات الفدائية التي قادتها جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر، فقد تقرَّر نقل النضال من القرى إلى المدن خاصة مدينة الجزائر التي كانت مقرًا للسلطة الفرنسية، ومركز تواجد الصحافة العالمية، وكان الهدف أيضًا منها هو التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العالمي.

– تمَّ الاعتماد على العمل الفدائي في مدينة الجزائر، وذلك بالقيام بعمليات دقيقة وواسعة تستهدف أساسًا معاقبة الخونة وفرض نظام الجبهة، وردع الغلاة من المستوطنين، وضرب المصالح الحيوية للعدو، واستدراج القوات الفرنسية إلى المدن للتخفيف عن الأرياف.

– أنشأ عمر أوعمران وعبان رمضان شبكة الفداء في مدينة الجزائر والتي كانت مُشكلَةً من عدة مجموعات قادها عدة قادة منهم: مصطفى فتال، مختار بوشافة، ياسف سعدي، وانتقل الإشراف على نظام الفداء بعد مؤتمر الصومام إلى العربي بن مهيدي ومُساعده ياسف سعدي، حيث تمَّ تنفيذ عدة عمليات وصلت للأحياء الأوروبية، وكان من أهمها تفجيرات 30 سبتمبر 1956 التي هزت عدة أماكن كان يتردَّدُ عليها المُستوطنون، فقد اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها بتوسيع نطاق العمليات الفدائية بمدينة الجزائر، وذلك ردًا على حملات العدو الهمجية وإعدامه للأسرى دون محاكمة، وإرهاب سكان القصبة بالقنابل منذ وضعهم قنبلة في قلب القصبة في أوت 1956 .

– كان للعمل الفدائي نتائج هامة في إثبات حضور وقوة الثورة، وفي تصفية مناوئي الثورة وقوات العدو، وكانت الجبهة تهدف أساسًا إلى التأثير النفسي على خصمها

وخاصةً غلاة المستوطنين الذين أحسُوا أنهم في أحيائهم الراقية بعيدون عن جحيم الحرب.

– عملت السلطات الفرنسية على فرض سلطتها وسيطرتها على المناضلين في مدينة الجزائر، فأصبح كل جزائري في نظر الفرنسيين محل شك واتهام فزادت السلطات الفرنسية من عمليات القتل والاعتقالات من دون سبب، لكن جبهة التحرير كانت لها بالمرصاد، فكل إعدام وقتل يُقابلُه تفجيرات في الأحياء الفرنسية، وهو ما زاد من غضب المستوطنين، فسارع روبير لاكوست إلى إيجاد الحل في نظره والمُتمثل في نقل كل السلطات في مدينة الجزائر إلى يد العسكريين وبالضبط إلى يد الجنرال ماسو وفرقته المظلية العاشرة.

– تمَّ استدعاء الجنرال ماسو ذو الماضي العسكري في الحرب العالمية الثانية والهند الصينية وقناة السويس، ووُضِعت كل السلطات الفرنسية في الجزائر بين يديه، وكُلِّف بإعادة النظام والهدوء إلى مدينة الجزائر والقضاء على مسؤولي النظام الفدائي بها، خاصة بعدما قرَّرت جبهة التحرير الوطني القيام بإضراب الثمانية أيام من 28جانفي إلى 04 فيفري 1957، ومع مجيئه بدأ في عملياته التعسفية، بداية من محاصرة المنطقة المستقلة وبالضبط حي القصبة أين كان يتواجد مسؤولو المنطقة المستقلة، فبدأت المواجهة بين الطرفين، وبدأ ما اصْطُلِح عليه ب "معركة الجزائر".

– عمل الجنرال ماسو في البداية على تطبيق سياسة التهدئة الذي كان يهدف من وراءها إلى استمالة بعض الجزائريين وتوجيه ضربة لمسؤولي المنطقة المُستقِلة، لكن سياسته هذه باءت بالفشل، فلجأ إلى سياسة أخرى تعسفية مبنية على فرض زيادة الاعتقالات في صفوف الجزائريين وانتشار التعذيب بشتى أنواعه وبمختلف الوسائل من أجل الوصول إلى مسؤولي المنطقة المستقلة، فلم يستثني في التعذيب النساء والشيوخ فقد عمل على تعذيب كل من يشك فيه، وأقام لذلك عدة مراكز للتعذيب في مدينة

الجزائر، ثمَّ انتقل إلى تعذيبهم في منازلهم، ولإفشال الإضراب قام باتباع سياسة الترغيب والترهيب، فالأولى كانت بتوزيع مناشير مزيفة تحمل ختم جبهة التحرير وإلقائها على الأحياء الجزائرية لإيقاف الإضراب، وكذا إنشاء إذاعة مزيفة دعا من خلالها الجزائريين التراجع عن هذا الإضراب، وبعد فشل سياسته الأولى لجأ على الثانية المُتمثلة في إعادة العمال إلى أماكن عملهم بالقوة، وفتح المتاجر وتخريبها وسرقة بضائعها وكذا معاقبة العُمال المُضربين.

– نجح الإضراب بالرغم من سياسة القمع والتعذيب التي تعرَّض لها المناضلون فقد استجابُوا كلهم لنداء الجبهة وبرهنُوا من خلاله أنَّها هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، وكان من النتائج الإيجابية للإضراب تدويل القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وتمت مناقشتُها، وخلُصَت لتوصيات تثبت أنَّ القضية الجزائرية تنطبق عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير، وبذلك تعززت الثورة الجزائرية بالدعم الداخلي والخارجي، واعتراف دول العالم بالكيان الخاص للشعب الجزائري.

– تعرَّض الجزائريون إلى التعذيب بشتى أنواعه على يد السلطات الفرنسية خاصة على يد جلادي الفرقة المظلية العاشرة وخاصة الجنرال ماسو، هذا الأخير الذي اعترف بأنَّ التعذيب كان ضروريًا لحل بعض المسائل، فقد استخدمه على نطاق واسع بمختلف الوسائل خاصة التعذيب بالكهرباء.

– اقترن اسم الجنرال ماسو بمعركة الجزائر والتي اُستُخدِم فيها التعذيب بشتى أنواعه، وظهر خلالها ما اصْطُلِح عليه ب "ظاهرة المفقودين"، حيث أخذت هذه الظاهرة في التزايد وكان السبب في زيادتها هو إعطاء الضوء الأخضر للجيش وعلى رأسهم لجنرال ماسو، والسماح لهم بممارسة بعض السلوكات والأفعال المخالفة للقانون الدولي الإنساني، وهذا من أجل القضاء على الثورة التحريرية، ولهذا الغرض أنشِأت عدة

أجهزة مختصة في الاستنطاق والاستجواب، والتي أُنشِئت لها عدة مراكز بعيدة عن الأنظار، وهي بمثابة مخابر للتعذيب مُجهزة بكل أدوات التعذيب، فمع بداية معركة الجزائر تمَّ استحداث هذه الأجهزة والتي كانت وراء تفشي ظاهرة المفقودين.

– قامت الصحافة اليسارية الفرنسية بفضح هذه الظاهرة خاصة بعد اختفاء بعض الشخصيات اليسارية التي كانت تدعم الثورة الجزائرية على غرار موريس أودان، الذي اعْتُقِل من طرف السلطات الفرنسية ثمَّ تعرَّض للتعذيب واختفى.

– بتزايد هذه الممارسات القمعية ضدَّ الجزائريين سواء العامة أو المناضلين ، ظهرت عدة شخصيات فرنسية رافضة لهذه الأعمال كالأمين العام لشرطة ولاية الجزائر "بول تيتجن" والجنرال "دوبولارديير" اللذين قدَّما استقالتهما للجنرال ماسو كرد فعل منها على التعذيب الذي كان يُطبق على الجزائريين وأمام تحفظات الحكومة الفرنسية على هذه الممارسات،فقد اعترف الفرنسيون أنفسهم في مذكراتهم بممارسة الضباط الفرنسيين للتعذيببمباركة السلطات العليا الفرنسية والتي خصصت له عدة مراكز، على غرار ما ذكره الجنرال بول أوساريس في مذكراته، وما اعترف به الجنرال ماسو –بوجود التعذيب– في جريدة لوموند الفرنسية "Le Monde " سنة 2000 قائلاً: "لا التعذيب ليس ضروريًا في زمن الحرب يمكننا تجاوزُه ...، عندما أفكر مُجددًا في الجزائر أتأسف لأنَّ ذلك كان جزءًا من الجو السائد...، كان بإمكاننا القيام بالأشياء بطريقة مختلفة... "

– لعبت المرأة الجزائرية دورًا هامًا أثناء معركة الجزائر، فقد انخرطت في العمل الفدائي خاصة بمدينة الجزائر، حيث كانت تقوم بنقل البريد والمناشير والأدوية، والقنابل التي وضعتها في الأماكن التي كان يتردَّد عليها الأوروبيين كالملاهي والمقاهي، كما عملت على شرح مبادئ الثورة وتوجيهاتها في أوساط النساء وهذا ما ظهر أثناء إضراب الثمانية أيام، وقد استطاعت أن تخترق كل الحواجز الأمنية التي وضعها الجنرال ماسو، خاصة في حي القصبة، وأن تكون سندا لإخوانها المناضلين، ولكن العدو تمكن من القبض على

العديد منهن، وتمَّ تعرضهُن للتعذيب و الإهانة، وحُكِم على أخريات بالإعدام مثل: جميلة بوحيرد، حسيبة بن بوعلي، زهرة ظريف، لويزة إيغيل أحريز...، دون أنْ ننسى دور بعض النساء ذات الأصول الأوروبية أثناء معركة الجزائر، فقد حملت راية الدفاع عن القضية الجزائرية نظرًا لما عايشنه في الجزائر، فقد قمن هي الأخريات بنقل القنابل والبريد وإيواء المناضلين الجزائريين ونقلهم بالسيارات الخاصة بهنَّ، فوقع بعضُهُنَّ في الأسر وتعرَّضن للتعذيب والسجن.

– لقيت معركة الجزائر صدى كبيرا لدى الرأي العالمي نتيجة ما كانت الصحف الأوروبية تتداوله عن الأحداث التي كانت تجري أثناء هذه المعركة، كما حظيت معركة الجزائر بمساندة من بعض الشيوعيين الفرنسيين المثقفين وعلى رأسهم فرنسيس جونسون، جون بول سارتر، وهنري علاق وهذا من خلال كتاباته، فقد عملُوا على دعم الثورة الجزائرية بعد تيقُنِهم للأعمال الوحشية التي كانت السلطات الفرنسية تُطبِقها على الشعب الجزائري، وقد تعرَّض بعض هؤلاء المثقفين للسجن والتعذيب نتيجة تقديمهم الدعم للثورة الجزائرية سواءً ماديًا أو معنويًا .

– اعتبر الجنرال ماسو أنه ربِح معركة الجزائر كما سماها، وهي الفترة الممتدة كما حدَّدها بعض المؤرخين من وصول الجنرال إلى الجزائر وتوليه كل الصلاحيات في 07 جانفي 1957، وهي معركة غير عادلة بين الطرفين، ولذلك فقد أدت إلى نتائج وخيمة في المجال السياسي والعسكري، وهو ما فرض على جبهة التحرير الوطني أن تعيد النظر في استراتيجيتها العسكرية وكيفية استمرار الكفاح المسلَّح في ظل العديد من المستجدَّات والظروف الصعبة من أهمها: تفكيك الجهاز السياسي والعسكري الذي تشكَّل في المنطقة المستقلة والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، التي اضطرت إلى مغادرة الوطن واللجوء إلى تونس وسط ظروف صعبة خاصة بعد اغتيال محمد العربي بن مهيدي، وهذا لم يمنع اللجنة من التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج.

– أدت معركة الجزائر إلى احتلال المنطقة المستقلة وخاصة حي القصبة من طرف قوات المظلّيين تحت قيادة الجنرال ماسو والذي عاث فيها فسادًا، بأمره للمظلّيين باستخدام العنف ضدَّ سكانها دون تمييز، فتولوْا تفكيك الشبكات الفدائية المتواجِدة بها عن طريق تفجير مخابئ المناضلين بها مثلما حدث لمجموعة علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي في 8 أكتوبر 1957، واعتقال ياسف سعدي وزهرة ظريف في 24 سبتمبر 1957، وهو ما أتبَعَه القضاء على غالبية الإطارات الفدائية التي تكونت في مدينة الجزائر بسبب اعتقالها أو مُغادرتها الأراضي الجزائرية.

– أمّا من أهم النتائج الإيجابية لمعركة الجزائر، فقد أدت إلى توسيع نطاق تدويل القضية الجزائرية التي أصبحت تشكل انشغالاً دوليًا هامًا لدى بعض الدول الأوروبية مثل: سويسرا، إيطاليا، بلجيكا، بريطانيا، ألمانيا، ولدى الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تعد هذه الدول تُخفي تضامُنها مع الجزائر، فقد عبّر السيناتور الأمريكي جون كنيدي " John Kennedy"عن رغبة الولايات المتحدة في إيجاد حل للقضية الجزائرية عندما صرّح قائلاً: "لم تعد الجزائر مسألة فرنسية بحتة".

– أدت المواجهات بين الجزائريين والفرنسيين إلى ضعف الحكومات الفرنسية، والتي توالت في السقوط أمام جبهة التحرير الوطني، وأدى ذلك إلى اضطراب داخل الحكومة الفرنسية وحدوث انقلابات بين الجنرالات كانقلاب 13 ماي 1958 الذي أدى إلى استدعاء الجنرال ديغول وتنصيبه على رأس الحكومة الخامسة، وكان على رأس الجنرالات الذين انقلبُوا على الحكومة الرابعة: الجنرال ماسو.

الملاحق

الملحق رقم 01: الأفواج العسكرية في ناحية الجزائر العاصمة عشية أول نوفمبر 1954[1]

[1] نبيلة لرباس: حرب المدن، المرجع السابق، ص 312

الملحق رقم (2) : ردود صحيفة ليكو دالجي على عمليات الفاتح من نوفمبر 1954[1]

ATTENTATS TERRORISTES EN ALGÉRIE : 8 morts

L'ÉCHO D'ALGER

AGIR VITE ET FORT

M. Mendès-France a reçu hier le général Kœnig

— ancien ministre — de la Défense nationale

Le président du Conseil rencontrera à nouveau vendredi les "pressentis" socialistes

Les États-Unis votent aujourd'hui

Les républicains dirigés par Eisenhower conserveront-ils la majorité au Congrès ?

Près de 65 % d'abstentions sont à craindre

EISENHOWER a mis son prestige en jeu

Les dépouilles des victimes ont du être ramenées à dos d'hommes

LES CORPS SERONT TRANSPORTÉS A NICE LE VAR AUJOURD'HUI

Lyon a fait à S.M. HAILÉ SÉLASSIÉ un accueil digne du "roi des rois"

[1] L'Echo d'Alger , N° 15674 , 2 Novembre 1954

الملحق رقم (3) : ردود صحيفة لوموند على عمليات الفاتح من نوفمبر 1954[1]

DERNIÈRE ÉDITION

Le Monde

ABONNEMENTS

LES ÉTATS-UNIS VOTENT MARDI

LES DEMOCRATES RESTENT FAVORIS malgré une sensible reprise des républicains

Elections sans passion

TERRORISME EN AFRIQUE DU NORD

PLUSIEURS TUÉS EN ALGERIE au cours d'attaques simultanées de postes de police

DES RENFORTS

[1] Le Monde, N° 3045, 02 novembre 1954

الملحق رقم (4): أثار تدمير حي تاب بالقصبة 1956 [1]

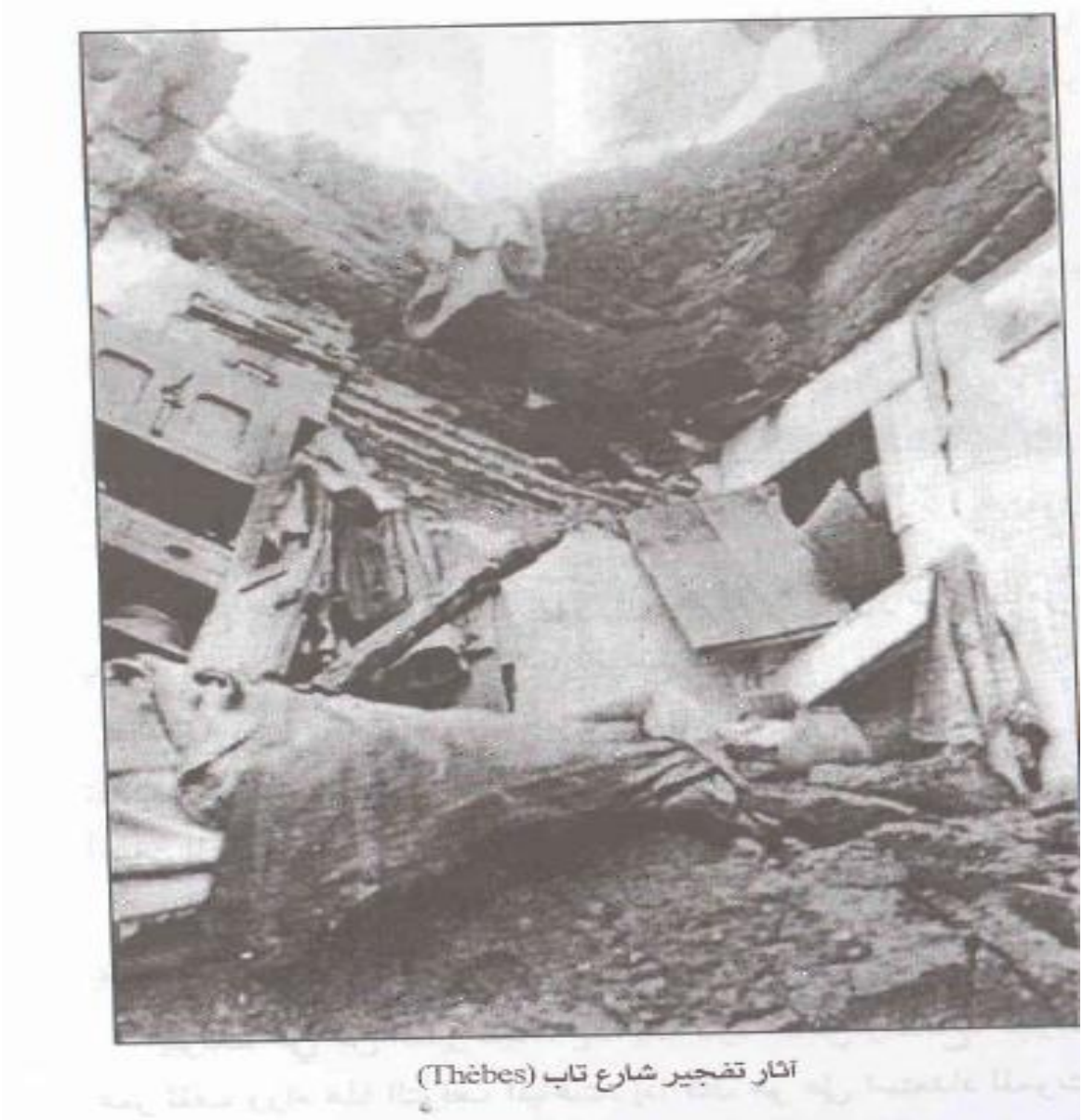

آثار تفجير شارع تاب (Thèbes)

[1] سهيلة عميرات: المرجع السابق، ص 97

الملحق رقم 05: مخطط لشبكة القنابل بمدينة الجزائر[1]

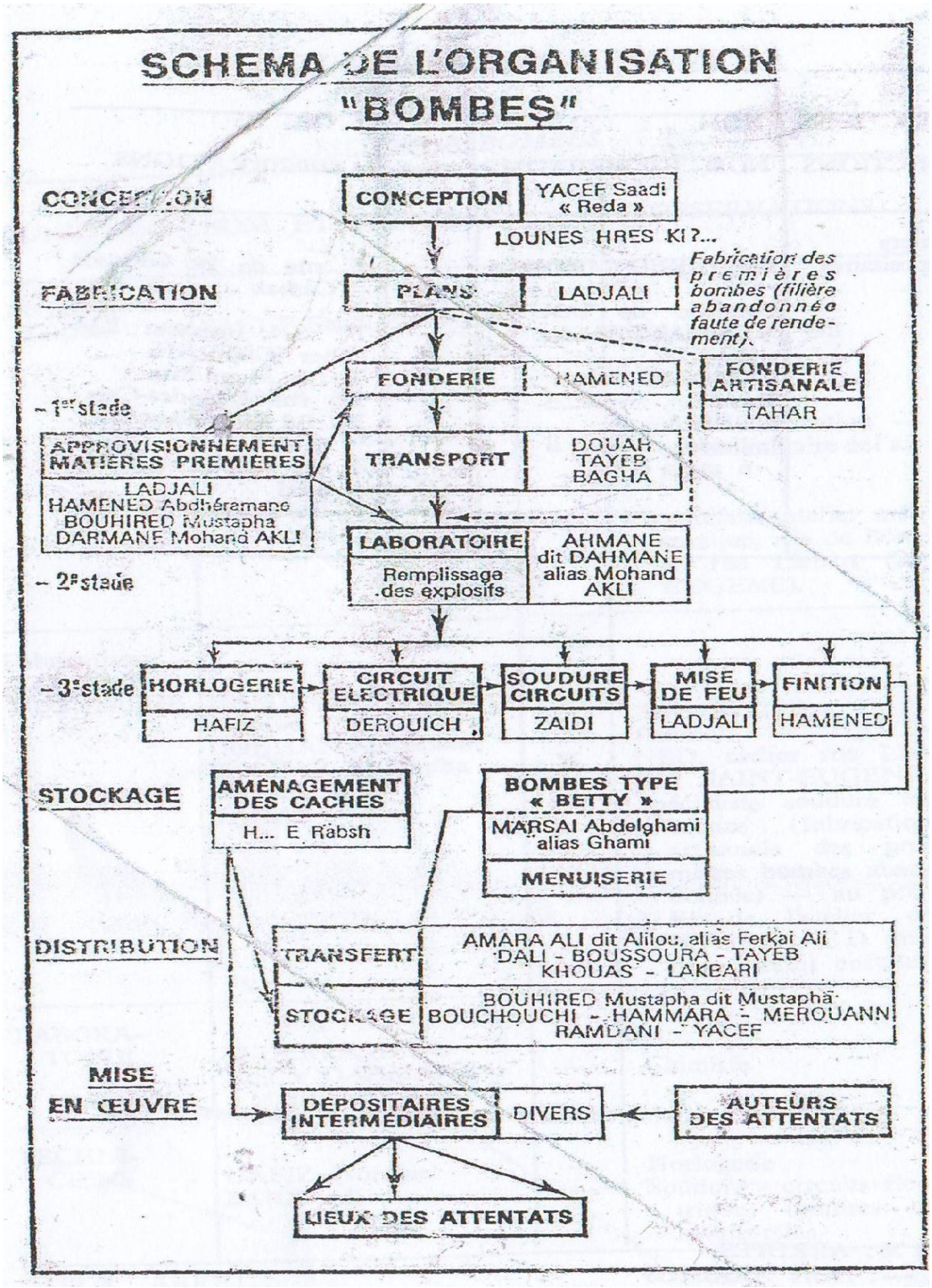

[1] Général Massu: La Vraie Bataille d'Alger, Op-Cit, p 388

الملحق رقم 06: استجواب الراهبات بخصوص ريموند بيشار[1]

Extrait d'un interrogatoire de la Supérieure Générale des Sœurs missionnaires de Notre-Dame d'Afrique, révélant qu'elle hébergea Raymonde Peschard en décembre 1956.

sept

quatorze mars

GEVAUDAN Honoré, Commissaire Principal

vu les instructions reçues,
en la présence de Monsieur le Lieutenant Colonel BROTIER commandant le Ier R.E.P et de Monsieur le Chanoine GIROU vicaire général,
mandons et entendons la personne ci-aprés désignée qui répond comme suit à nos interpellations successives :
S.I. Je me nomme CHARPY Marthe, âgée de 60 ans, en religion Sœur Louise Marie, Supérieure Générale des Soeurs Missionnaires de Notre Dame d'Afrique.
S.I. Il est exact que, au début de décembre 1956, toutefois avant le huit, une assistante sociale dont j'ignore le nom s'est présentée à notre établissement en compagnie d'une jeune femme européenne en nous demandant si nous pouvions héberger cette derniére pendant quelques jours.
S.I. D'aprés ce qu'elles ont dit, la jeune femme avait peur de rester à ALGER et elle désirait rester chez nous pendant quelques jours.
S.I. Cette jeune femme ne nous a pas dit son nom le premier jour.
S.I. L'assistante sociale est repartie tout de suite.
S.I. Au cours de son séjour dans notre établissement, cette jeune femme nous a dit se nommer Raymonde PESCHARD. A ce même moment, les journaux d'ALGER ont parlé de cette personne et ont même publié sa photographie. Nous avons alors considéré que nous ne pouvions plus garder cette personne chez nous.
Nous lui avons fait part de notre décision et, huit jours environ aprés son arrivée, Raymonde PESCHARD est partie.
S.I. J'ignore l'endroit ou elle s'est rendue.
J'ignore également le moyen qu'elle a employé pour partir de chez nous.
S.I. Je savais par les journaux qu'elle appartenait au Parti Communiste et il est fort possible qu'elle l'ait dit aussi.
S.I. Je répéte que j'ignore le nom de l'assistante sociale qui nous a amené Raymonde PESCHARD. Je ne savais pas qu'elle se nommait FORGET Nelly.
S.I. Je ne connais pas l'abbé BARTHES et je n'ai jamais eu aucun rapport avec lui.
S.I. Le séjour de Raymonde PESCHARD a bien duré huit jou

[1] Jacque Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p 278

الملحق رقم 07: تصريح بالمرور للمناضلة الشيوعية ريموند بيشار[1]

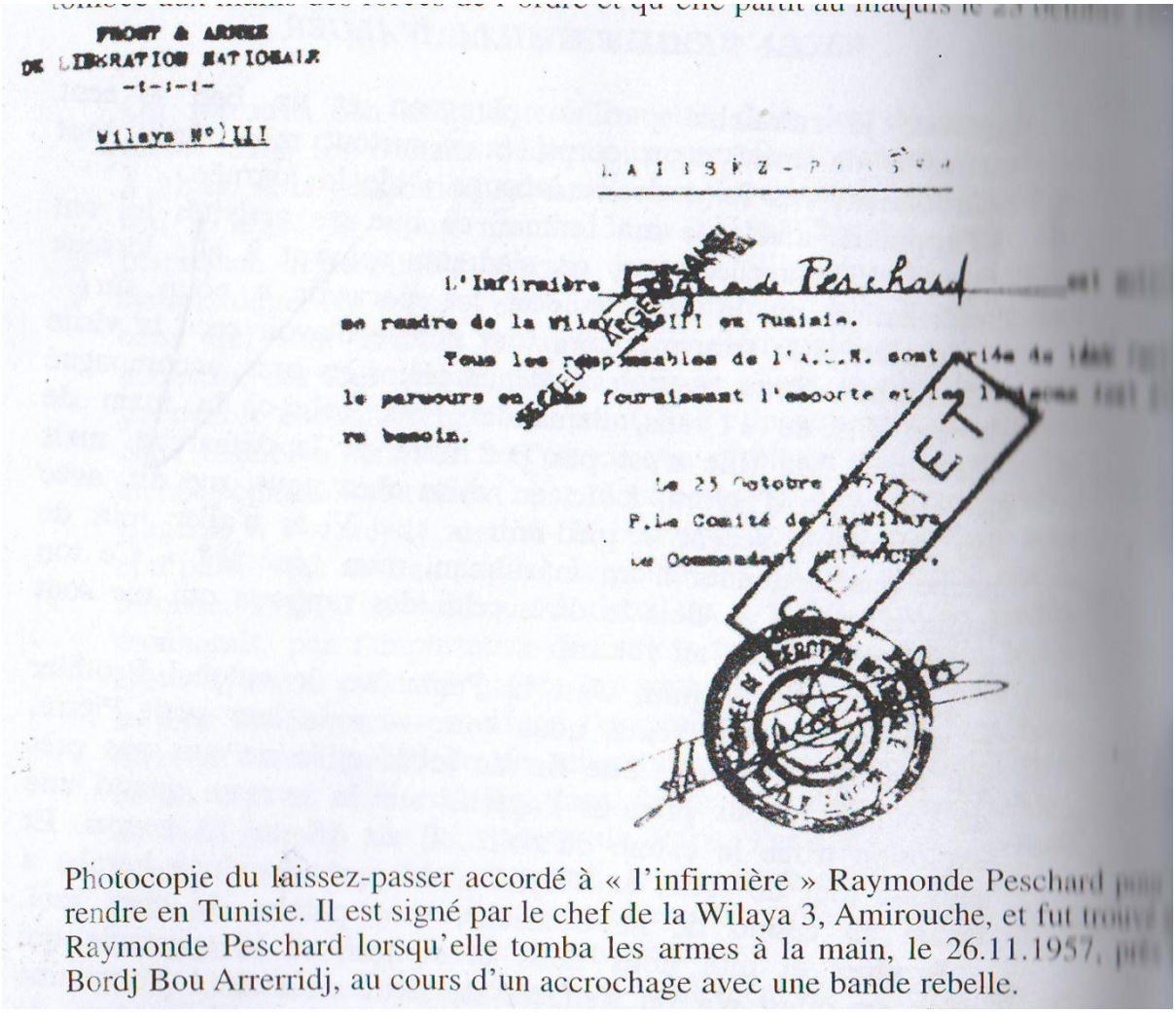

FRONT & ARMEE
DE LIBERATION NATIONALE
-t-i-t-

Wilaya N°III

L A I S S E Z - P A S S E R

L'Infirmière Raymonde Peschard

se rendre de la Wilaya III en Tunisie.

Tous les responsables de l'A.L.N. sont priés de lui faciliter le parcours en lui fournissant l'escorte et les renseignements en cas de besoin.

Le 25 Octobre 1957

P.Le Comité de la Wilaya

Le Commandant Amirouche.

SECRET

Photocopie du laissez-passer accordé à « l'infirmière » Raymonde Peschard pour se rendre en Tunisie. Il est signé par le chef de la Wilaya 3, Amirouche, et fut trouvé sur Raymonde Peschard lorsqu'elle tomba les armes à la main, le 26.11.1957, près de Bordj Bou Arrerridj, au cours d'un accrochage avec une bande rebelle.

[1] Jacque Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p 278

الملحق رقم 08: سؤال موجّه للوزير المقيم في الجزائر يتعلّق باغتيال أميدي فروجي خلال جلسة يوم 15 جانفي 1957[1].

L'application de cette mesure lèse à la fois les intérêts:

1° Des commerçants détaillants qui limitent ou suppriment la vente de la viande de mouton;

2° Des éleveurs, étant donné que les achats des bouchers sont désormais extrêmement réduits;

3° Des consommateurs qui ne peuvent plus se procurer un aliment particulièrement apprécié.

Il lui demande d'envisager dans l'intérêt général l'abrogation de l'arrêté du 7 décembre 1956 et le retour aux dispositions de l'arrêté du 4 septembre 1953 (n° 835).

IV. — M. Jean Reynouard demande à M. le ministre des affaires économiques et financières s'il ne serait pas possible d'accorder le bénéfice des distributions de tabac gratuites ou à prix réduit aux malades bénéficiant de l'assistance médicale gratuite (n° 836).

V. — M Jean Bertaud demande à M. le président du conseil quelles mesures il entend prendre pour assurer la réquisition au profit de la défense nationale des stocks d'essence abusifs constitués par certains particuliers, au détriment des besoins normaux de la population et de l'économie nationale, dès qu'ils ont eu connaissance des intentions du Gouvernement de limiter la consommation de ce produit de première nécessité (n° 827). (Question transmise à M. le secrétaire d'Etat à l'industrie et au commerce.)

VI. — M. Joseph Raybaud, considérant les conséquences qu'a pour l'économie française la pénurie actuelle en produits pétroliers, demande à M. le secrétaire d'Etat à l'industrie et au commerce quelles mesures ont été prises par son département pour constituer — en plus des stocks nécessaires en période normale — des stocks supplémentaires indispensables au pays en période de crise, d'une manière analogue aux dispositions prises avant septembre 1939 (n° 832).

VII. — M. Joseph Raybaud expose à M. le secrétaire d'Etat à l'industrie et au commerce que les dispositions de la loi du 8 octobre 1919, modifiées par celles de la loi du 2 août 1927, instituant, pour les voyageurs, représentants et placiers exerçant de manière exclusive et constante, l'obligation sous peine de sanctions pénales de détenir une carte professionnelle d'identité, viennent d'être provisoirement infirmées par un télégramme de son département ministériel adressé aux préfets, suspendant provisoirement la délivrance de ces cartes, mettant ainsi dans le cas d'infraction et d'éventuelles sanctions pénales les titulaires présumés de ce titre d'identité professionnelle.

Il lui demande, en conséquence, de bien vouloir lui indiquer:

1° Si la suspension de la délivrance de la carte d'identité professionnelle, dont l'institution est prévue par la loi, peut être décidée par un acte d'autorité administrative notifié par télégramme;

2° Si les tribunaux ont reçu des instructions pour que les voyageurs, représentants et placiers qui, malgré leur diligence, ne détiendraient pas la carte professionnelle, ne soient pas poursuivis;

3° Pour quelle durée est prévue la suspension de la délivrance de la carte dont il s'agit (n° 833).

VIII. — M. René Plazanet demande à M. le ministre de l'intérieur de quelles sanctions sont passibles les maires de certaines communes suburbaines qui ont refusé systématiquement d'appliquer les décisions gouvernementales concernant la journée nationale du 18 novembre en faveur de la Hongrie.

Les drapeaux n'ont pas été mis en berne sur les édifices communaux.

Aucune quête sur la voie publique n'a été organisée, les maires en cause s'étant refusés à prendre contact avec les associations philanthropiques existant dans leur cité et qui étaient animées du désir de participer aux collectes dont il s'agit.

Cette attitude irrespectueuse des ordres du Gouvernement risque de créer un précédent regrettable et lui paraît susceptible de mettre en cause la légalité républicaine.

Il ose donc espérer que les insubordinations constatées seront sévèrement réprimées (n° 831).

IX. — M. André Armengaud expose à M. le ministre des affaires étrangères:

1° Qu'au cours de la deuxième séance de l'Assemblée nationale du 22 novembre 1956 le représentant du Gouvernement a déclaré que des « abus » avaient été vraisemblablement commis à l'occasion du payement ou du remboursement des frais de voyage de certains représentants des Français de l'étranger au conseil supérieur des Français de l'étranger;

2° Que ce propos paraît inattendu de la part du principal collaborateur du ministre des affaires étrangères, président du conseil supérieur des Français de l'étranger;

Lui demande:

1° Sur quels faits le représentant du Gouvernement se serait fondé pour tenir publiquement un tel propos;

2° Au cas où ces faits n'existeraient pas, quelles mesures il compte prendre pour lever publiquement une suspicion blessante pour les membres dudit conseil supérieur (n° 834).

X. — M. Antoine Colonna demande à M. le président du conseil comment une personnalité telle que le regretté président Amédée Froger, aussi notoirement menacé par le terrorisme antifrançais, a pu être si facilement assassinée à la porte même de son domicile, en plein centre d'Alger, et surtout au lendemain de l'attentat commis contre le président Ait Ali.

Il demande si les conditions dans lesquelles ces forfaits ont été perpétrés, après d'autres, n'ont pas mis en lumière les responsabilités encourues, à différents échelons, par les autorités spécialement chargées de veiller au maintien de l'ordre et à la sécurité des personnes (n° 838). (Question transmise à M. le ministre résidant en Algérie.)

Discussion du projet de loi, adopté par l'Assemblée nationale, modifiant l'article 19 de la loi du 19 octobre 1946 relative au statut général des fonctionnaires. (N°s 56 et 183, session de 1956-1957, M. Dentschmann, rapporteur de la commission de l'intérieur [administration générale, départementale et communale, Algérie].)

Discussion de la proposition de résolution de MM. Méric, Pierre Marty, Suran, Sempé, Nayrou, Verdeille, Baudru, Paul-Emile Descomps et des membres du groupe socialiste et apparentés tendant à inviter le Gouvernement à prendre d'urgence les mesures nécessaires pour remédier à la situation critique de l'économie de la région toulousaine. (N°s 475, année 1955, et 66, session de 1956-1957, M. Méric, rapporteur de la commission des affaires économiques, des douanes et des conventions commerciales.)

Discussion des conclusions du rapport fait par M. Brettes au nom de la commission de l'agriculture sur les propositions de résolution: 1° de MM. Paul-Emile Descomps, Sempé et des membres du groupe socialiste et apparentés, tendant à inviter le Gouvernement à prendre toutes dispositions pour venir en aide aux exploitants agricoles du département du Gers, victimes des orages de grêle des 14 et 15 avril et 30 mai 1956; 2° de MM. Chazette, Pauly et des membres du groupe socialiste et apparentés, tendant à inviter le Gouvernement à prendre toutes dispositions pour venir en aide aux exploitants agricoles et aux collectivités locales du département de la Creuse, victimes des orages de grêle des mois de mai et juillet 1956; 3° de MM. Auberger et Southon tendant à inviter le Gouvernement à accorder un secours aux sinistrés bourbonnais, victimes des orages de grêle survenus les 6 et 7 septembre 1956 et à envisager en leur faveur des dégrèvements fiscaux et des prêts pour la remise en état de leurs bâtiments endommagés par la grêle (n°s 530, 717, session de 1955-1956, 8 et 112, session de 1956-1957).

Il n'y a pas d'opposition ?...

L'ordre du jour est ainsi réglé.

Personne ne demande la parole ?...

La séance est levée.

(La séance est levée à dix-huit heures trente-cinq minutes.)

Le Directeur du service de la sténographie du Conseil de la République,

PAUL VAUDEQUIN.

[1] Journal officiel de la République française, Conseil de la République, n° 1 C.R., du mercredi 16 janvier 1957, Paris, France, p. 17.

الملحق رقم 09: جواب وزير الدولة الفرنسية المكلف بالشؤون الداخلية عن سؤال يتعلّق باغتيال أميدي فروجي خلال جلسة يوم 29 جانفي 1957[1].

Rappellerai-je que l'élevage du mouton a baissé dans des proportions considérables, en France, pendant ces dernières années — c'était l'élevage des régions pauvres, des exploitations familiales — à tel point que le troisième plan de modernisation considère qu'il serait opportun d'augmenter de 50 p. 100 la production de moutons en France. C'est en partie pour cette raison qu'en 1953 le Gouvernement avait décidé de laisser la liberté au marché du mouton.

Je reconnais très volontiers que vous avez peut-être eu à lutter contre des hausses excessives, mais je suis obligé de constater que la répercussion de votre décision s'est fait sentir uniquement au stade de la production.

En effet, après une grève d'achat qui n'a pas été très longue, car les fêtes de fin d'année arrivaient, les bouchers ont acheté à nouveau du mouton et la reprise du commerce s'est faite fort normalement.

Si je ne conteste pas les chiffres que vous m'avez indiqués tout à l'heure dans leur énumération, je les conteste au point de vue référence car, par rapport à l'année précédente, par rapport au mois de janvier 1956, nous assistons à une baisse au stade de la production de 30 francs pour l'extra, 80 francs pour la première qualité, 60 francs pour la deuxième qualité, 30 francs pour la troisième qualité, ce qui tendrait à prouver que le consommateur n'a tiré aucun bénéfice de la décision que vous avez prise. En revanche, c'est le producteur qui a été lésé, pénalisé. Etait-ce vraiment le but poursuivi ? Alors dites-le franchement.

Je sais bien que cette décision provenait de cette espèce d'évangile des temps que nous vivons, l'évangile des 213 articles (*Sourires.*); je sais bien qu'il s'agit de triturer ces articles pour que leur prix ne monte pas trop. Je sais aussi que c'est cela qui est à la base de toutes les erreurs de notre vie économique. Je répète que cette politique a fait complètement faillite et que le maintien de ce régime ne se justifie pas.

Aussi, monsieur le ministre, je crois que vous pourriez peut-être revoir votre position dès maintenant, encore que vous m'avez fait la promesse, à terme, d'abroger cet arrêté du 7 décembre dernier. Reconnaître une erreur, n'est-ce pas se grandir ? Je crois que votre autorité ne s'en trouverait pas diminuée pour autant. (*Applaudissements.*)

ATTITUDE DE CERTAINS MAIRES LORS DE LA JOURNÉE NATIONALE EN FAVEUR DE LA HONGRIE

M. le président. M. Plazanet demande à M. le ministre de l'intérieur de quelles sanctions sont passibles les maires de certaines communes suburbaines qui ont refusé systématiquement d'appliquer les décisions gouvernementales concernant la journée nationale du 18 novembre en faveur de la Hongrie.

Le drapeaux n'ont pas été mis en berne sur les édifices communaux.

Aucune quête sur la voie publique n'a été organisée, les maires en cause s'étant refusés à prendre contact avec les associations philanthropiques existant dans leur cité et qui étaient animées du désir de participer aux collectes dont il s'agit.

Cette attitude irrespectueuse des ordres du Gouvernement risque de créer un précédent regrettable et lui paraît susceptible de mettre en cause la légalité républicaine.

Il ose donc espérer que les insubordinations constatées seront sévèrement réprimées (n° 831).

La parole est à M. le ministre de l'intérieur.

M. Gilbert-Jules, *ministre de l'intérieur.* Il est exact que, dans un certain nombre de communes du département de la Seine, les instructions gouvernementales concernant les manifestations de solidarité décidées à l'occasion de la journée de deuil organisée le 18 novembre en faveur des Hongrois n'ont pas été exécutées. C'est ainsi que certaines municipalités se sont abstenues de faire prendre livraison des insignes officiels et que d'autres n'ont pas mis en berne les drapeaux des édifices communaux.

Une telle attitude est tout à fait inadmissible et doit être stigmatisée. Toutefois, l'application automatique de sanctions telles que la suspension des magistrats municipaux responsables n'aurait pas été sans inconvénient. C'est la raison pour laquelle il n'a pas paru nécessaire, jusqu'à présent, de les prononcer.

Les faits signalés par l'honorable parlementaire sont d'ailleurs de peu d'importance, par rapport à l'immense élan de solidarité qui a soulevé le peuple français, et sont généralement passés inaperçus. Il n'y a, semble-t-il, aucun intérêt à donner une résonance qu'ils n'ont pas eue à des faits qui, au surplus, ont été désavoués par la sanction populaire. (*Applaudissements à gauche, au centre et à droite.*)

M. le président. La parole est à M. Plazanet.

M. Plazanet. Monsieur le ministre, je vous remercie de votre réponse. Je ne demandais pas de sanctions automatiques; mais j'ose espérer, à la suite de votre déclaration, que la légalité républicaine sera respectée par tous ceux qui, à des postes quelconques, détiennent une parcelle de la souveraineté nationale.

Pourquoi faut-il, monsieur le ministre, que certains élus, maires de communes, s'arrogent le droit de convoquer leur conseil municipal pour prendre une délibération sur l'affaire de Suez ou sur la question de l'Algérie ? J'espère que vous saurez imposer le respect de la loi à tous ceux qui veulent l'ignorer et qui ne nous prépareraient certainement pas « des lendemains qui chantent »! Je pourrais alors, sans arrière-pensée, en toute équité, loyalement, vous dire: « Vous avez rempli votre devoir sans sectarisme, mais aussi sans faiblesse ».

RESPONSABILITÉS DANS L'ASSASSINAT DU PRÉSIDENT AMÉDÉE FROGER

M. le président. M. Colonna demande à M. le président du conseil comment une personnalité telle que le regretté président Amédée Froger, aussi notoirement menacée par le terrorisme antifrançais, a pu être si facilement assassinée à la porte même de son domicile, en plein centre d'Alger, et surtout au lendemain de l'attentat commis contre le président Aït Ali.

Il demande si les conditions dans lesquelles ces forfaits ont été perpétrés, après d'autres, n'ont pas mis en lumière les responsabilités encourues, à différents échelons, par les autorités spécialement chargées de veiller au maintien de l'ordre et à la sécurité des personnes (n° 838).

(Question transmise à M. le ministre résidant en Algérie.)

La parole est à M. le secrétaire d'Etat à l'intérieur.

M. Maurice Pic, *secrétaire d'Etat à l'intérieur.* L'assassinat du président Froger s'insère parmi les actes de terrorisme visant à provoquer des réactions susceptibles de dresser l'une contre l'autre les deux communautés franco-musulmanes qui vivent fraternellement au sein de l'agglomération algéroise.

C'est dire le soin avec lequel les terroristes préparent ce genre d'opérations. Il n'apparaît pas nécessaire, chaque fois qu'ils réussissent dans leur criminelle entreprise, de supposer une défaillance quelconque des autorités chargées de veiller au maintien de l'ordre et à la sécurité des personnes. Chacun

[1] Journal officiel de la République française, Conseil de la République, n° 4 C.R., du mercredi 30 janvier 1957, Paris, France, p. 107.

الملحق رقم 10: الرسالة التي كتبها ماسو واستعمل فيها لفظة معركة الجزائر لأول مرة[1]

ALGER, le 13 juin 1957

ZONE NORD-ALGEROIS

N° 5736/2. S.

Le Général de Brigade MASSU
Commandant la Z.N.A. et la 10e D.P.
à
Monsieur le Préfet d'Alger
IGAME.

Suite à ma lettre n° 5646/2 en date du 11 juin 1957.

Les résultats obtenus par la 10e D.P. au cours de ce qu'on a appelé la Bataille d'Alger n'ont pas été sauvegardés, autant qu'il eût été nécessaire au maintien de l'ordre dans Alger, pour des raisons politiques et pour des raisons d'organisation.

Ces conditions politiques se sont améliorées.

Pour préparer le démarrage de la nouvelle organisation du secteur Alger-Sahel, et pour en étendre les effets à tout le territoire du département d'Alger, j'ai l'honneur de vous demander de mettre réellement à *mes ordres* les chefs *de toutes les polices,* ce que sous-entendait, à mes yeux, la délégation de pouvoirs de police que vous m'avez faite le 7 janvier 1957, mais ce qui n'est jamais passé dans les faits.

Je souhaite qu'au cours d'une réunion générale vous précisiez à tous les fonctionnaires directeurs des services de police qu'ils ne doivent plus avoir qu'une *seule fidélité,* leur fidélité au commandant de la Z.N.A., et par conséquent travailler personnellement en liaison étroite avec mon 2e bureau suivant les modalités que je leur fixerai.

Signé MASSU.

[1] Général Massu: La Vraie Bataille d'Alger, Op-Cit, p-p 366-367

الملحق رقم 11: القانون رقم 56-258 الذي يسمح للحكومة بتنفيذ برنامج توسعة اقتصادية، وإنماء اجتماعي، وإصلاح إداري في الجزائر، ويُؤَهلها إلى تطبيق جميع الإجراءات الاستثنائية من أجل حفظ النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات، وحماية الإقليم[1].

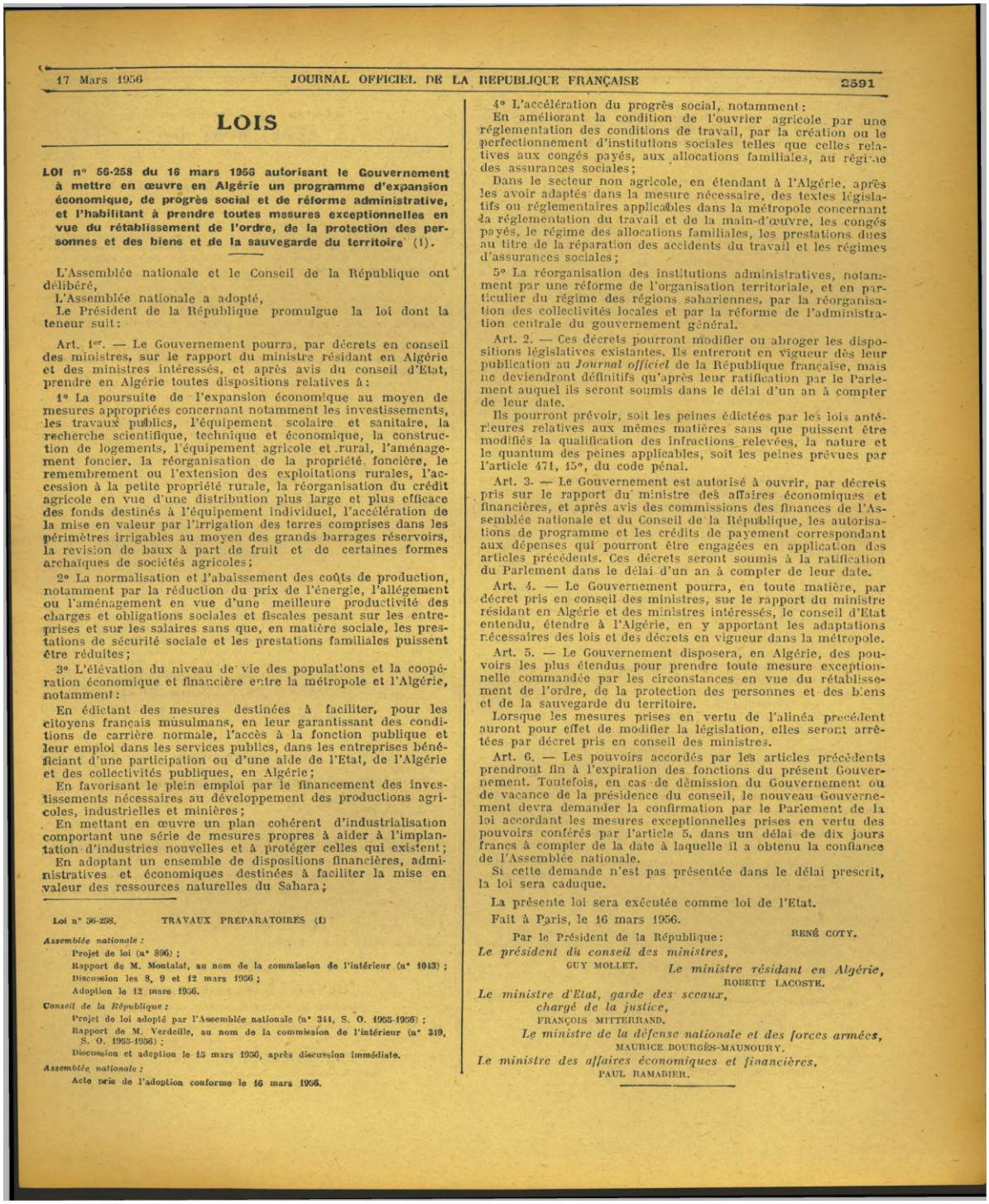

17 Mars 1956 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE 2591

LOIS

LOI n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire (1).

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Le Gouvernement pourra, par décrets en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, et après avis du conseil d'Etat, prendre en Algérie toutes dispositions relatives à :

1° La poursuite de l'expansion économique au moyen de mesures appropriées concernant notamment les investissements, les travaux publics, l'équipement scolaire et sanitaire, la recherche scientifique, technique et économique, la construction de logements, l'équipement agricole et rural, l'aménagement foncier, la réorganisation de la propriété foncière, le remembrement ou l'extension des exploitations rurales, l'accession à la petite propriété rurale, la réorganisation du crédit agricole en vue d'une distribution plus large et plus efficace des fonds destinés à l'équipement individuel, l'accélération de la mise en valeur par l'irrigation des terres comprises dans les périmètres irrigables au moyen des grands barrages réservoirs, la revision de baux à part de fruit et de certaines formes archaïques de sociétés agricoles;

2° La normalisation et l'abaissement des coûts de production, notamment par la réduction du prix de l'énergie, l'allégement ou l'aménagement en vue d'une meilleure productivité des charges et obligations sociales et fiscales pesant sur les entreprises et sur les salaires sans que, en matière sociale, les prestations de sécurité sociale et les prestations familiales puissent être réduites;

3° L'élévation du niveau de vie des populations et la coopération économique et financière entre la métropole et l'Algérie, notamment :

En édictant des mesures destinées à faciliter, pour les citoyens français musulmans, en leur garantissant des conditions de carrière normale, l'accès à la fonction publique et leur emploi dans les services publics, dans les entreprises bénéficiant d'une participation ou d'une aide de l'Etat, de l'Algérie et des collectivités publiques, en Algérie;

En favorisant le plein emploi par le financement des investissements nécessaires au développement des productions agricoles, industrielles et minières;

En mettant en œuvre un plan cohérent d'industrialisation comportant une série de mesures propres à aider à l'implantation d'industries nouvelles et à protéger celles qui existent;

En adoptant un ensemble de dispositions financières, administratives et économiques destinées à faciliter la mise en valeur des ressources naturelles du Sahara;

4° L'accélération du progrès social, notamment :

En améliorant la condition de l'ouvrier agricole par une réglementation des conditions de travail, par la création ou le perfectionnement d'institutions sociales telles que celles relatives aux congés payés, aux allocations familiales, au régime des assurances sociales;

Dans le secteur non agricole, en étendant à l'Algérie, après les avoir adaptés dans la mesure nécessaire, des textes législatifs ou réglementaires applicables dans la métropole concernant la réglementation du travail et de la main-d'œuvre, les congés payés, le régime des allocations familiales, les prestations dues au titre de la réparation des accidents du travail et les régimes d'assurances sociales;

5° La réorganisation des institutions administratives, notamment par une réforme de l'organisation territoriale, et en particulier du régime des régions sahariennes, par la réorganisation des collectivités locales et par la réforme de l'administration centrale du gouvernement général.

Art. 2. — Ces décrets pourront modifier ou abroger les dispositions législatives existantes. Ils entreront en vigueur dès leur publication au *Journal officiel* de la République française, mais ne deviendront définitifs qu'après leur ratification par le Parlement auquel ils seront soumis dans le délai d'un an à compter de leur date.

Ils pourront prévoir, soit les peines édictées par les lois antérieures relatives aux mêmes matières sans que puissent être modifiés la qualification des infractions relevées, la nature et le quantum des peines applicables, soit les peines prévues par l'article 471, 15°, du code pénal.

Art. 3. — Le Gouvernement est autorisé à ouvrir, par décrets pris sur le rapport du ministre des affaires économiques et financières, et après avis des commissions des finances de l'Assemblée nationale et du Conseil de la République, les autorisations de programme et les crédits de payement correspondant aux dépenses qui pourront être engagées en application des articles précédents. Ces décrets seront soumis à la ratification du Parlement dans le délai d'un an à compter de leur date.

Art. 4. — Le Gouvernement pourra, en toute matière, par décret pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, le conseil d'Etat entendu, étendre à l'Algérie, en y apportant les adaptations nécessaires des lois et des décrets en vigueur dans la métropole.

Art. 5. — Le Gouvernement disposera, en Algérie, des pouvoirs les plus étendus pour prendre toute mesure exceptionnelle commandée par les circonstances en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire.

Lorsque les mesures prises en vertu de l'alinéa précédent auront pour effet de modifier la législation, elles seront arrêtées par décret pris en conseil des ministres.

Art. 6. — Les pouvoirs accordés par les articles précédents prendront fin à l'expiration des fonctions du présent Gouvernement. Toutefois, en cas de démission du Gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau Gouvernement devra demander la confirmation par le Parlement de la loi accordant les mesures exceptionnelles prises en vertu des pouvoirs conférés par l'article 5, dans un délai de dix jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'Assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit, la loi sera caduque.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 16 mars 1956.

Par le Président de la République : RENÉ COTY.

Le président du conseil des ministres,
GUY MOLLET.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice,
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Loi n° 56-258. TRAVAUX PREPARATOIRES (1)

Assemblée nationale :
Projet de loi (n° 896) ;
Rapport de M. Montalat, au nom de la commission de l'intérieur (n° 1043) ;
Discussion les 8, 9 et 12 mars 1956 ;
Adoption le 12 mars 1956.

Conseil de la République :
Projet de loi adopté par l'Assemblée nationale (n° 344, S. O. 1955-1956) ;
Rapport de M. Verdeille, au nom de la commission de l'intérieur (n° 349, S. O. 1955-1956) ;
Discussion et adoption le 15 mars 1956, après discussion immédiate.

Assemblée nationale :
Acte pris de l'adoption conforme le 16 mars 1956.

[1] Journal Officiel de la République Française, n° 65 du 17 mars 1956, p. 2591

الملحق رقم 12: المرسوم رقم 56-272 المؤرخ في 17 مارس 1956 المتعلق بتنظيم القيادة في الجزائر[1].

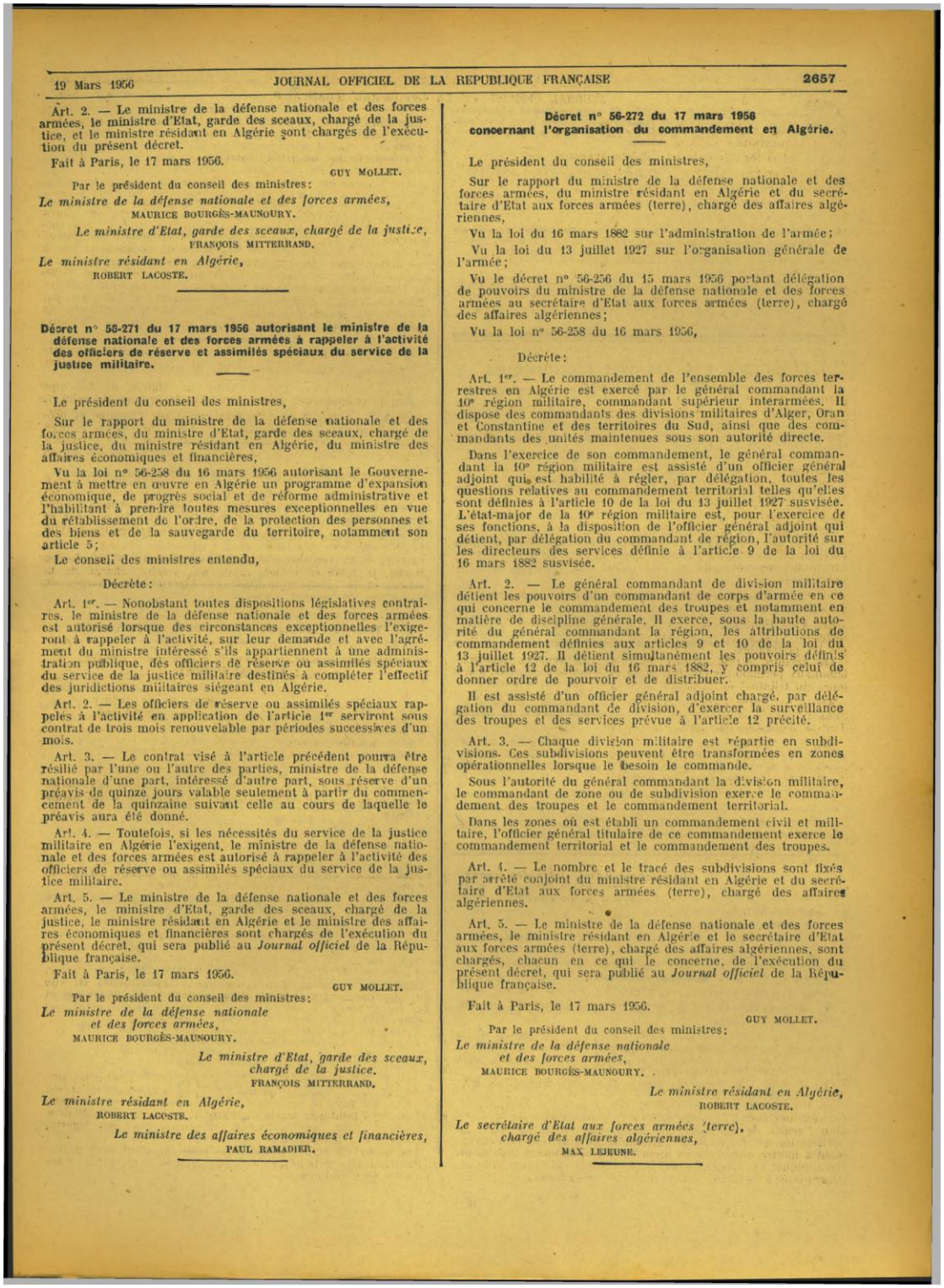

19 Mars 1956 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE 2657

Art. 2. — Le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, et le ministre résidant en Algérie sont chargés de l'exécution du présent décret.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

GUY MOLLET.

Par le président du conseil des ministres:

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice,
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Décret n° 56-271 du 17 mars 1956 autorisant le ministre de la défense nationale et des forces armées à rappeler à l'activité des officiers de réserve et assimilés spéciaux du service de la justice militaire.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, du ministre résidant en Algérie, du ministre des affaires économiques et financières,

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète:

Art. 1er. — Nonobstant toutes dispositions législatives contraires, le ministre de la défense nationale et des forces armées est autorisé lorsque des circonstances exceptionnelles l'exigeront à rappeler à l'activité, sur leur demande et avec l'agrément du ministre intéressé s'ils appartiennent à une administration publique, des officiers de réserve ou assimilés spéciaux du service de la justice militaire destinés à compléter l'effectif des juridictions militaires siégeant en Algérie.

Art. 2. — Les officiers de réserve ou assimilés spéciaux rappelés à l'activité en application de l'article 1er serviront sous contrat de trois mois renouvelable par périodes successives d'un mois.

Art. 3. — Le contrat visé à l'article précédent pourra être résilié par l'une ou l'autre des parties, ministre de la défense nationale d'une part, intéressé d'autre part, sous réserve d'un préavis de quinze jours valable seulement à partir du commencement de la quinzaine suivant celle au cours de laquelle le préavis aura été donné.

Art. 4. — Toutefois, si les nécessités du service de la justice militaire en Algérie l'exigent, le ministre de la défense nationale et des forces armées est autorisé à rappeler à l'activité des officiers de réserve ou assimilés spéciaux du service de la justice militaire.

Art. 5. — Le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, le ministre résidant en Algérie et le ministre des affaires économiques et financières sont chargés de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

GUY MOLLET.

Par le président du conseil des ministres:

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice.
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Décret n° 56-272 du 17 mars 1956 concernant l'organisation du commandement en Algérie.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre résidant en Algérie et du secrétaire d'Etat aux forces armées (terre), chargé des affaires algériennes,

Vu la loi du 16 mars 1882 sur l'administration de l'armée;

Vu la loi du 13 juillet 1927 sur l'organisation générale de l'armée;

Vu le décret n° 56-256 du 15 mars 1956 portant délégation de pouvoirs du ministre de la défense nationale et des forces armées au secrétaire d'Etat aux forces armées (terre), chargé des affaires algériennes;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956,

Décrète:

Art. 1er. — Le commandement de l'ensemble des forces terrestres en Algérie est exercé par le général commandant la 10e région militaire, commandant supérieur interarmées. Il dispose des commandants des divisions militaires d'Alger, Oran et Constantine et des territoires du Sud, ainsi que des commandants des unités maintenues sous son autorité directe.

Dans l'exercice de son commandement, le général commandant la 10e région militaire est assisté d'un officier général adjoint qui est habilité à régler, par délégation, toutes les questions relatives au commandement territorial telles qu'elles sont définies à l'article 10 de la loi du 13 juillet 1927 susvisée. L'état-major de la 10e région militaire est, pour l'exercice de ses fonctions, à la disposition de l'officier général adjoint qui détient, par délégation du commandant de région, l'autorité sur les directeurs des services définie à l'article 9 de la loi du 16 mars 1882 susvisée.

Art. 2. — Le général commandant de division militaire détient les pouvoirs d'un commandant de corps d'armée en ce qui concerne le commandement des troupes et notamment en matière de discipline générale. Il exerce, sous la haute autorité du général commandant la région, les attributions de commandement définies aux articles 9 et 10 de la loi du 13 juillet 1927. Il détient simultanément les pouvoirs définis à l'article 12 de la loi du 16 mars 1882, y compris celui de donner ordre de pourvoir et de distribuer.

Il est assisté d'un officier général adjoint chargé, par délégation du commandant de division, d'exercer la surveillance des troupes et des services prévue à l'article 12 précité.

Art. 3. — Chaque division militaire est répartie en subdivisions. Ces subdivisions peuvent être transformées en zones opérationnelles lorsque le besoin le commande.

Sous l'autorité du général commandant la division militaire, le commandant de zone ou de subdivision exerce le commandement des troupes et le commandement territorial.

Dans les zones où est établi un commandement civil et militaire, l'officier général titulaire de ce commandement exerce le commandement territorial et le commandement des troupes.

Art. 4. — Le nombre et le tracé des subdivisions sont fixés par arrêté conjoint du ministre résidant en Algérie et du secrétaire d'Etat aux forces armées (terre), chargé des affaires algériennes.

Art. 5. — Le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre résidant en Algérie et le secrétaire d'Etat aux forces armées (terre), chargé des affaires algériennes, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

GUY MOLLET.

Par le président du conseil des ministres:

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le secrétaire d'Etat aux forces armées (terre), chargé des affaires algériennes,
MAX LEJEUNE.

[1] Journal Officiel de la République Française du 17 mars 1956 n° 67, p. 2657.

الملحق رقم 13: مرسوم رقم 56-274، المؤرخ في 17 مارس 1956، المتعلق بالإجراءات الاستثنائية التي تهدف إلى حفظ النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات، وحماية الإقليم[1].

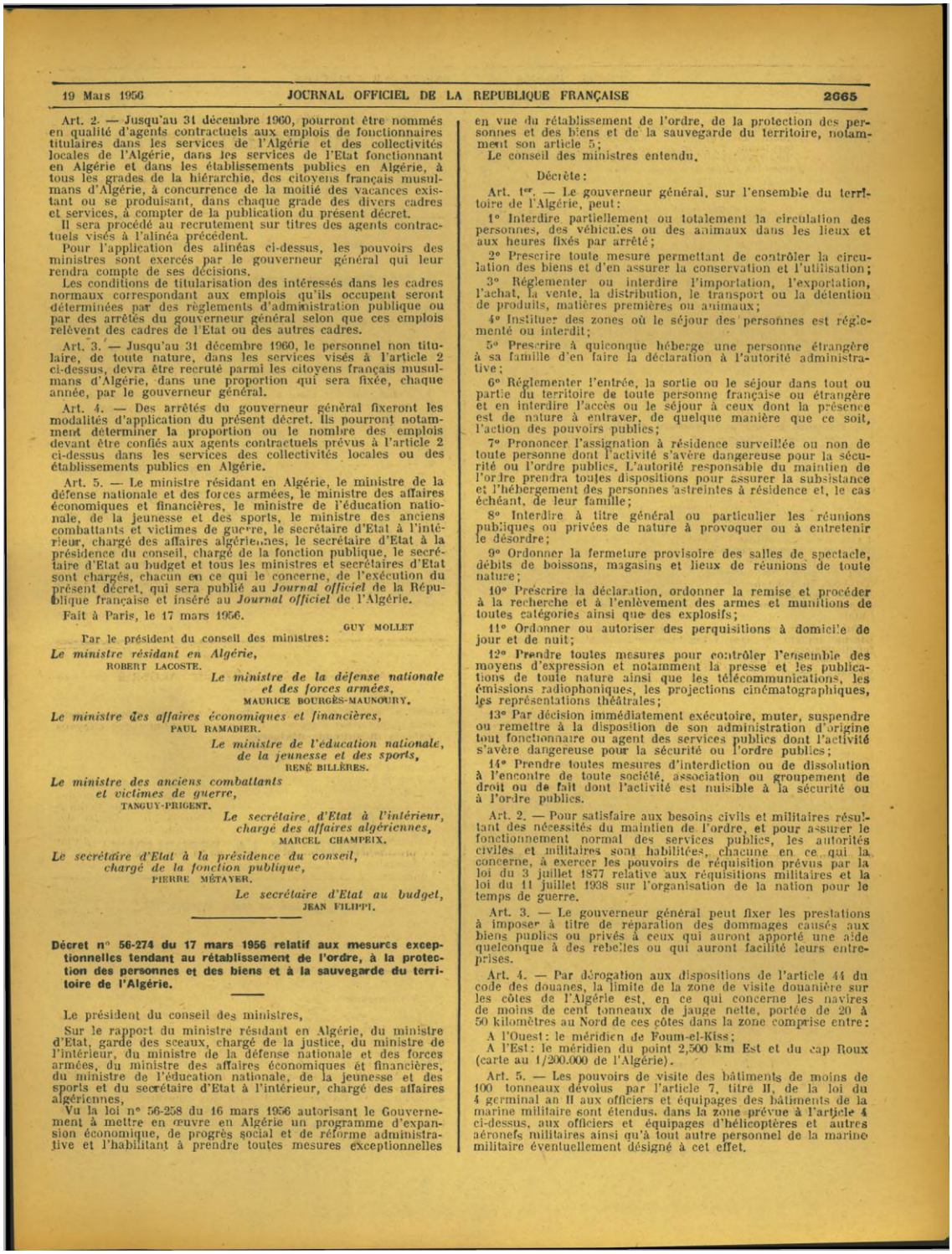

19 Mars 1956 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE 2665

Art. 2. — Jusqu'au 31 décembre 1960, pourront être nommés en qualité d'agents contractuels aux emplois de fonctionnaires titulaires dans les services de l'Algérie et des collectivités locales de l'Algérie, dans les services de l'Etat fonctionnant en Algérie et dans les établissements publics en Algérie, à tous les grades de la hiérarchie, des citoyens français musulmans d'Algérie, à concurrence de la moitié des vacances existant ou se produisant, dans chaque grade des divers cadres et services, à compter de la publication du présent décret.

Il sera procédé au recrutement sur titres des agents contractuels visés à l'alinéa précédent.

Pour l'application des alinéas ci-dessus, les pouvoirs des ministres sont exercés par le gouverneur général qui leur rendra compte de ses décisions.

Les conditions de titularisation des intéressés dans les cadres normaux correspondant aux emplois qu'ils occupent seront déterminées par des règlements d'administration publique ou par des arrêtés du gouverneur général selon que ces emplois relèvent des cadres de l'Etat ou des autres cadres.

Art. 3. — Jusqu'au 31 décembre 1960, le personnel non titulaire, de toute nature, dans les services visés à l'article 2 ci-dessus, devra être recruté parmi les citoyens français musulmans d'Algérie, dans une proportion qui sera fixée, chaque année, par le gouverneur général.

Art. 4. — Des arrêtés du gouverneur général fixeront les modalités d'application du présent décret. Ils pourront notamment déterminer la proportion ou le nombre des emplois devant être confiés aux agents contractuels prévus à l'article 2 ci-dessus dans les services des collectivités locales ou des établissements publics en Algérie.

Art. 5. — Le ministre résidant en Algérie, le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre des affaires économiques et financières, le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports, le ministre des anciens combattants et victimes de guerre, le secrétaire d'Etat à l'intérieur, chargé des affaires algériennes, le secrétaire d'Etat à la présidence du conseil, chargé de la fonction publique, le secrétaire d'Etat au budget et tous les ministres et secrétaires d'Etat sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française et inséré au *Journal officiel* de l'Algérie.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

GUY MOLLET

Par le président du conseil des ministres:

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports,
RENÉ BILLÈRES.

Le ministre des anciens combattants et victimes de guerre,
TANGUY-PRIGENT.

Le secrétaire d'Etat à l'intérieur, chargé des affaires algériennes,
MARCEL CHAMPEIX.

Le secrétaire d'Etat à la présidence du conseil, chargé de la fonction publique,
PIERRE MÉTAYER.

Le secrétaire d'Etat au budget,
JEAN FILIPPI.

Décret n° 56-274 du 17 mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre résidant en Algérie, du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, du ministre de l'intérieur, du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre des affaires économiques et financières, du ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports et du secrétaire d'Etat à l'intérieur, chargé des affaires algériennes,

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète:

Art. 1er. — Le gouverneur général, sur l'ensemble du territoire de l'Algérie, peut:

1° Interdire partiellement ou totalement la circulation des personnes, des véhicules ou des animaux dans les lieux et aux heures fixés par arrêté;

2° Prescrire toute mesure permettant de contrôler la circulation des biens et d'en assurer la conservation et l'utilisation;

3° Réglementer ou interdire l'importation, l'exportation, l'achat, la vente, la distribution, le transport ou la détention de produits, matières premières ou animaux;

4° Instituer des zones où le séjour des personnes est réglementé ou interdit;

5° Prescrire à quiconque héberge une personne étrangère à sa famille d'en faire la déclaration à l'autorité administrative;

6° Réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour dans tout ou partie du territoire de toute personne française ou étrangère et en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics;

7° Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille;

8° Interdire à titre général ou particulier les réunions publiques ou privées de nature à provoquer ou à entretenir le désordre;

9° Ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacle, débits de boissons, magasins et lieux de réunions de toute nature;

10° Prescrire la déclaration, ordonner la remise et procéder à la recherche et à l'enlèvement des armes et munitions de toutes catégories ainsi que des explosifs;

11° Ordonner ou autoriser des perquisitions à domicile de jour et de nuit;

12° Prendre toutes mesures pour contrôler l'ensemble des moyens d'expression et notamment la presse et les publications de toute nature ainsi que les télécommunications, les émissions radiophoniques, les projections cinématographiques, les représentations théâtrales;

13° Par décision immédiatement exécutoire, muter, suspendre ou remettre à la disposition de son administration d'origine tout fonctionnaire ou agent des services publics dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics;

14° Prendre toutes mesures d'interdiction ou de dissolution à l'encontre de toute société, association ou groupement de droit ou de fait dont l'activité est nuisible à la sécurité ou à l'ordre publics.

Art. 2. — Pour satisfaire aux besoins civils et militaires résultant des nécessités du maintien de l'ordre, et pour assurer le fonctionnement normal des services publics, les autorités civiles et militaires sont habilitées, chacune en ce qui la concerne, à exercer les pouvoirs de réquisition prévus par la loi du 3 juillet 1877 relative aux réquisitions militaires et la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.

Art. 3. — Le gouverneur général peut fixer les prestations à imposer à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés à ceux qui auront apporté une aide quelconque à des rebelles ou qui auront facilité leurs entreprises.

Art. 4. — Par dérogation aux dispositions de l'article 44 du code des douanes, la limite de la zone de visite douanière sur les côtes de l'Algérie est, en ce qui concerne les navires de moins de cent tonneaux de jauge nette, portée de 20 à 50 kilomètres au Nord de ces côtes dans la zone comprise entre:

A l'Ouest: le méridien de Foum-el-Kiss;

A l'Est: le méridien du point 2,500 km Est et du cap Roux (carte au 1/200.000 de l'Algérie).

Art. 5. — Les pouvoirs de visite des bâtiments de moins de 100 tonneaux dévolus par l'article 7, titre II, de la loi du 4 germinal an II aux officiers et équipages des bâtiments de la marine militaire sont étendus, dans la zone prévue à l'article 4 ci-dessus, aux officiers et équipages d'hélicoptères et autres aéronefs militaires ainsi qu'à tout autre personnel de la marine militaire éventuellement désigné à cet effet.

[1] Journal Officiel de la République Française, n° 67 du 17 mars 1956, p. 2665

الملحق رقم 14: بيان إضراب الثمانية أيام 28 جانفي– 4 فيفري 1957[1]

Arrivé le 26/1/57 122

FRONT DE LIBERATION NATIONALE

=ooo=

POUR UNE GREVE GENERALE DE HUIT JOURS

A PARTIR DU 28 JANVIER 1957 A ZERO HEURE !

=====ooOoo=====

PEUPLE ALGERIEN !

L'annonce de la grève générale de huit jours à l'occasion du débat à l'O.N.U. sur la question Algérienne a semé le désarroi chez les Autorités françaises. Le général MASSU menace de livrer les magasins des grévistes au pillage et l'Administration française de licencier les fonctionnaires. C'est la meilleure preuve de l'affolement qui règne dans les rangs colonialistes.

C'est une raison supplémentaire pour que le Peuple Algérien fasse de cette grève un succès total.

Les menaces du général MASSU resteront vaines. Nos commerçants savent les sacrifices qu'exige notre libération. Ils ne se laisseront pas intimider. Les meilleurs de nos fils tombent tous les jours. Les biens du peuple sont quotidiennement saccagés par la soldatesque française. Que le général MASSU instaure le pillage à ALGER, ce sera une nouvelle illustration de l'Ordre colonial et de la pacification. Cela n'ébranlera guère la détermination des Algériens d'arracher Leur Indépendance.

PEUPLE ALGERIEN !

Le Monde a les yeux fixés sur toi. Grâce à ta vaillance et à ton courage tu as affirmé ton existence à l'opinion universelle. Une fois de plus tu manifesteras ta volonté inébranlable d'en finir avec le colonialisme.

Les Commerçants fermeront leurs magasins en n'accordant aux menaces du général MASSU que le mépris qu'elles méritent. Les Ouvriers déserteront les chantiers et les usines, les Fonctionnaires abandonneront les bureaux. Les Employés de toutes catégories suspendront le travail.

Pendant huit jours, tous les Algériens manifesteront à l'unisson et en pleine communauté d'idées et de sentiments avec nos Délégués à l'O.N.U., nos Moudjahiddines, nos Moussebilines et Fidayines leur volonté de vivre LIBRES et INDEPENDANTS.

Pendant huit jours, le Peuple Algérien, uni et organisé, prouvera au Monde son unité derrière le FRONT DE LIBERATION NATIONALE.

Pour la liquidation du régime colonial;
Pour la libération de la Patrie Algérienne;
Pour l'instauration d'une République Algérienne démocratique et sociale;

EN AVANT POUR LA GREVE GENERALE DE HUIT JOURS A PARTIR DU 28 JANVIER 1957 A ZERO HEURE !

V I V E L ' A L G E R I E L I B R E E T I N D E P E N D A N T E !

=====

[1] Khalfa Maamri, Abane Ramdane Documents…, Op-cit, p 109

الملحق رقم 15: عزل شوارع القصبة وحصارها من قبل المظليين [1]

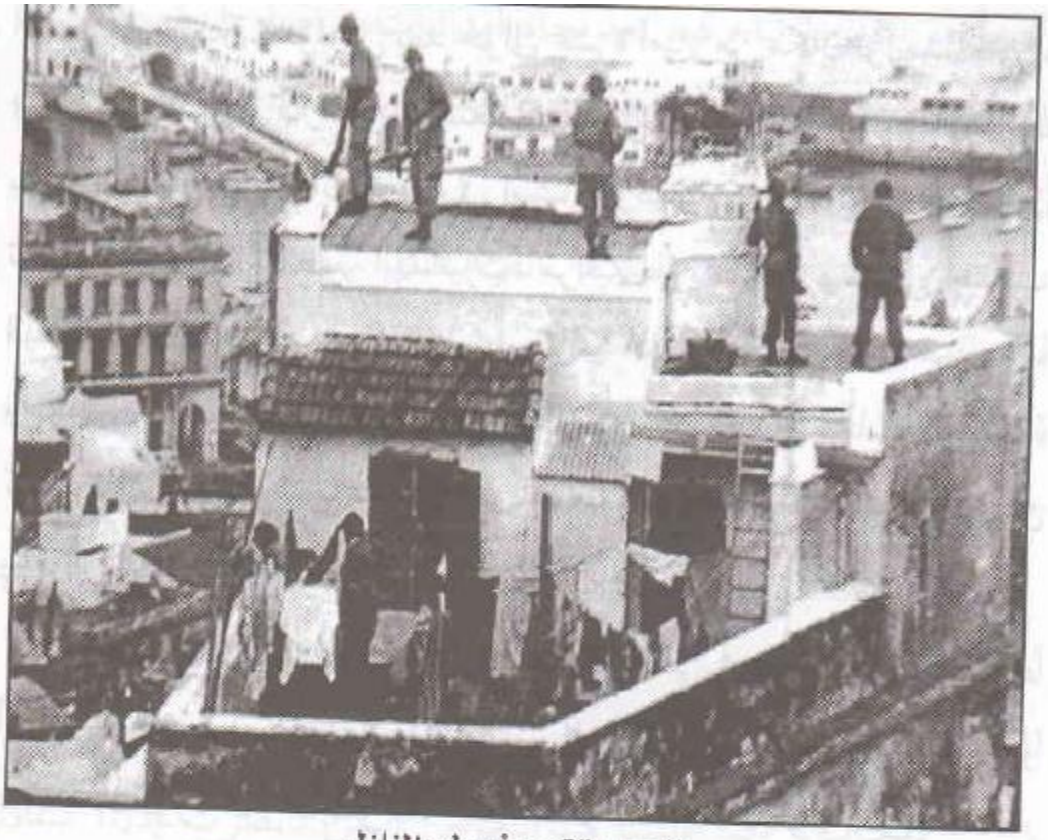

العدو يقتحم أسطح المنازل

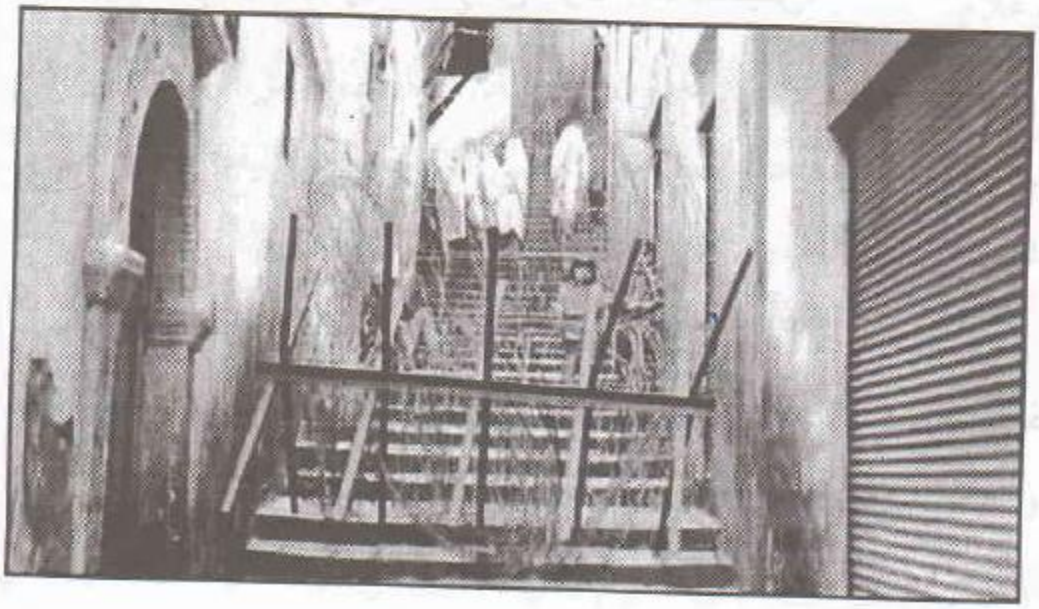

متاريس بأحد شوارع بالقصبة

[1] سهيلة عميرات: المرجع السابق، ص 108

الملحق رقم 16: مخططين للتنظيم السياسي والإداري للمنطقة المستقلة وضعهما الجنرال ماسو[1]

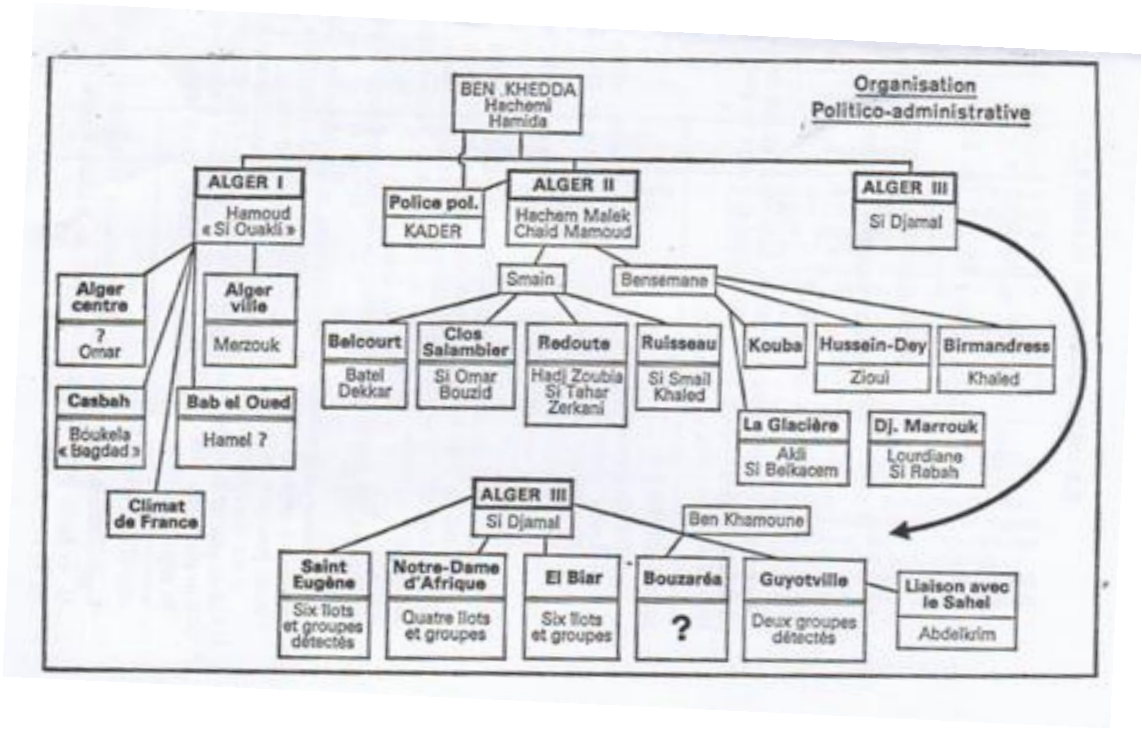

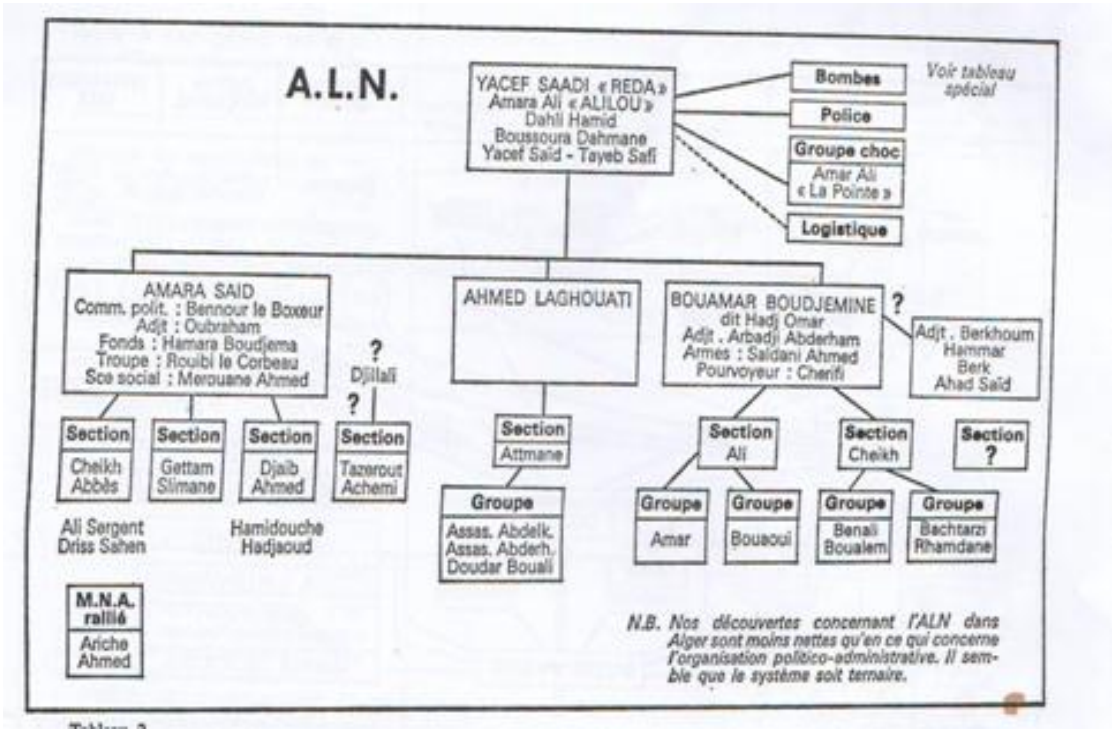

[1] Général Massu: La vraie Bataille d'Alger, Op-Cit, p-p 378-379

الملحق رقم 17: نداء مزيَّف نشرته السلطات الفرنسية لإفشال الإضراب[1]

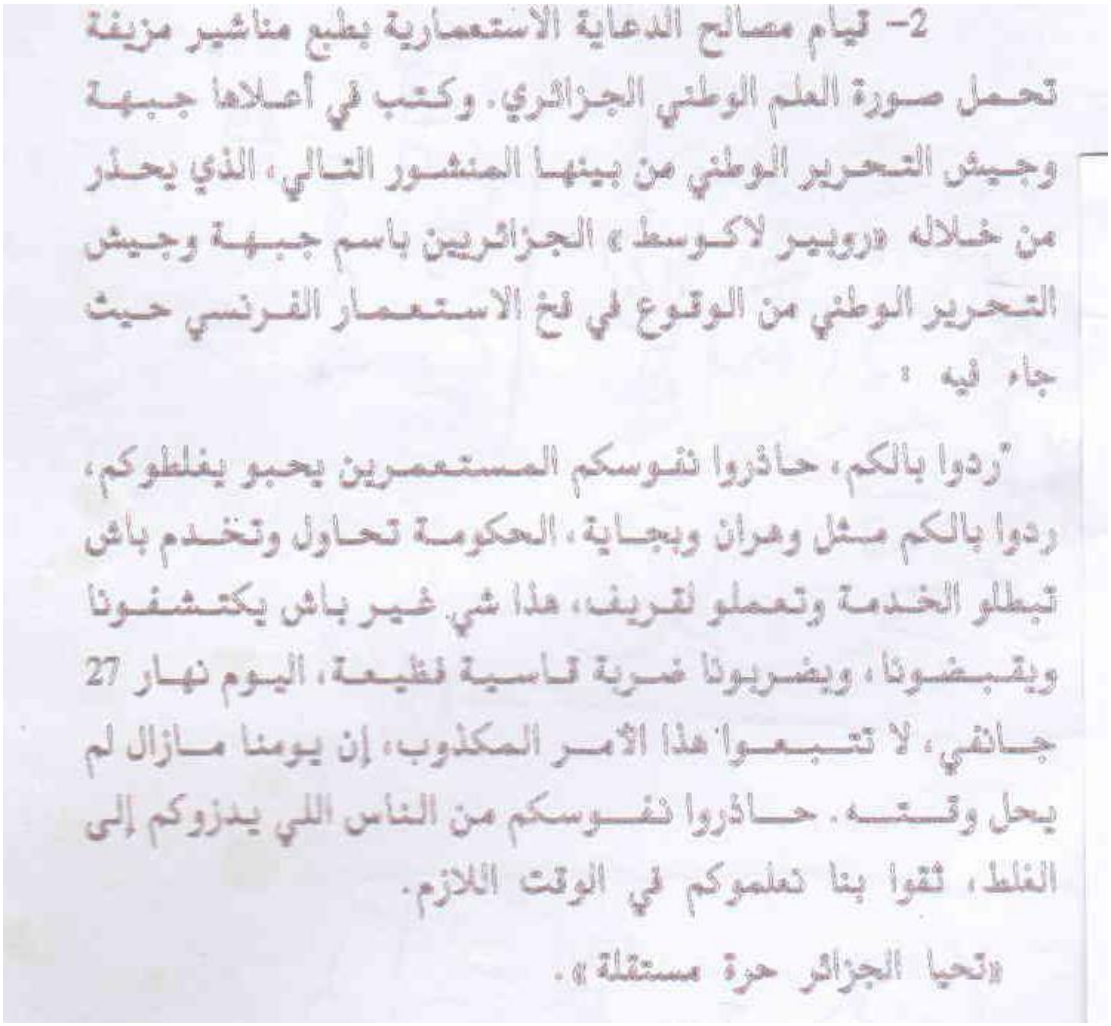

2- قيام مصالح الدعاية الاستعمارية بطبع مناشير مزيفة تحمل صورة العلم الوطني الجزائري. وكتب في أعلاها جبهة وجيش التحرير الوطني من بينها المنشور التالي، الذي يحذر من خلاله «روبير لاكوست» الجزائريين باسم جبهة وجيش التحرير الوطني من الوقوع في فخ الاستعمار الفرنسي حيث جاء فيه :

"ردوا بالكم، حاذروا نفوسكم المستعمرين يحبو يغلطوكم، ردوا بالكم مثل وهران وبجاية، الحكومة تحاول وتخدم باش تبطلو الخدمة وتعملو تقريف، هذا شي غير باش يكتشفونا ويقبضونا، ويضربونا ضربة قاسية فظيعة، اليوم نهار 27 جانفي، لا تتبعوا هذا الأمر المكذوب، إن يومنا مازال لم يحل وقته. حاذروا نفوسكم من الناس اللي يدزوكم إلى الغلط، ثقوا بنا نعلموكم في الوقت اللازم.

«تحيا الجزائر حرة مستقلة».

[1] أحسن بومالي: إضراب 28 جانفي 1957، المرجع السابق، ص 67

الملحق رقم 18: منشور فرنسي وزع في الجزائر العاصمة يوم 30 جانفي 1957 من طرف السلطات الفرنسية بطائرات الهيليكوبتر لمقاطعة الإضراب[1]

Des tracts sont lancés sur Alger par hélicoptère

invitant les Musulmans à reprendre le travail

ALGER. — Des hélicoptères ont jeté hier des tracts sur les différents quartiers d'Alger.

Ces tracts, de deux sortes, demandent d'une part aux habitants d'Alger de faire confiance aux services d'ordre, d'autre part aux Français-Musulmans de reprendre le travail.

Ce dernier document déclare notamment :

Français-Musulmans,

Répondant à l'appel de la raison, des milliers d'entre vous ont repris le travail.

En agissant ainsi, ils n'ont pas seulement permis à leur femme et à leurs enfants de manger à leur faim, ils ont aussi fait s'écrouler la dictature que le FLN communiste voulait leur imposer par la terreur.

— Les assassins ne sont pas maîtres d'Alger.

— L'ordre et le calme règnent dans toute la ville.

— Après ses défaites dans le bled, le FLN est aujourd'hui vaincu dans les villes.

Les tueurs et les menteurs ont cessé de régner.

Il faut les pousser dehors.

Travailleurs musulmans,

Les hommes libres doivent aujourd'hui :

— Proclamer bien haut leur opinion.

— Réfuter les mensonge flagrants.

— Renier les menteurs et le assassins.

— Refuser de céder devan la peur.

Ils doivent lutter par tou les moyens contre le crime.

Travailleurs,

Aujourd'hui le meilleur d ces moyens est le travail. E regagnant votre poste, votr chantier, votre atelier, montre que tous les travailleurs son unis.

— Prouvez que vous faite confiance à la France.

— Luttez contre les assas sins et les menteurs.

— Montrez que vous n'êtes pas des lâches !

RHUM BLACK c'est un produit CAZANOVE

[1] L'Echo d'Oran , N 30763 , 1 février 1957.

الملحق رقم 19: صورة توضح تفتيش المظليِّين لبعض الجزائريين داخل حمام-مرقد بمدينة الجزائر [1]

Rafle dans la Casbah Contrôle d'identités et fouille dans un dortoir et hammam d'Alger, le 27 janvier 1957. La « Bataille d'Alger », visant à contrecarrer toute action pour l'indépendance (grèves comme attentats) en démantelant les organisations actives (dont le FLN), vient de débuter. Cette photo montre la soumission et la peur des Algériens quand les militaires font soudainement irruption dans leur quotidien.

[1] Événement, Histoire, N^0 466, Décembre 2019, p 12

الملحق رقم 20: تقرير الجنرال ماسو حول اكتشاف شبكة القنابل بمدينة الجزائر[1]

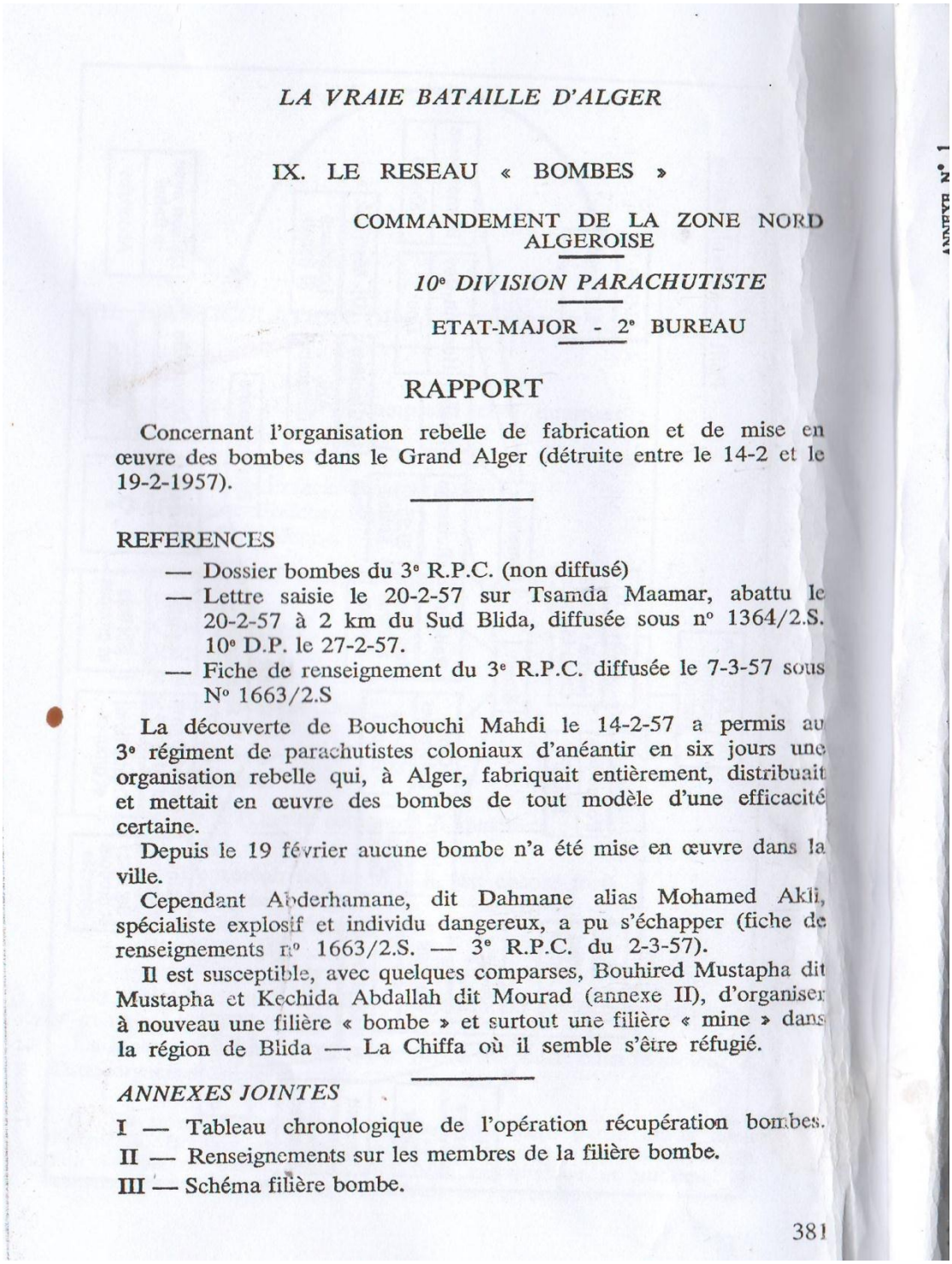

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

IX. LE RESEAU « BOMBES »

COMMANDEMENT DE LA ZONE NORD ALGEROISE

10e DIVISION PARACHUTISTE

ETAT-MAJOR - 2e BUREAU

RAPPORT

Concernant l'organisation rebelle de fabrication et de mise en œuvre des bombes dans le Grand Alger (détruite entre le 14-2 et le 19-2-1957).

REFERENCES

— Dossier bombes du 3e R.P.C. (non diffusé)
— Lettre saisie le 20-2-57 sur Tsamda Maamar, abattu le 20-2-57 à 2 km du Sud Blida, diffusée sous nº 1364/2.S. 10e D.P. le 27-2-57.
— Fiche de renseignement du 3e R.P.C. diffusée le 7-3-57 sous Nº 1663/2.S

La découverte de Bouchouchi Mahdi le 14-2-57 a permis au 3e régiment de parachutistes coloniaux d'anéantir en six jours une organisation rebelle qui, à Alger, fabriquait entièrement, distribuait et mettait en œuvre des bombes de tout modèle d'une efficacité certaine.

Depuis le 19 février aucune bombe n'a été mise en œuvre dans la ville.

Cependant Abderhamane, dit Dahmane alias Mohamed Akli, spécialiste explosif et individu dangereux, a pu s'échapper (fiche de renseignements nº 1663/2.S. — 3e R.P.C. du 2-3-57).

Il est susceptible, avec quelques comparses, Bouhired Mustapha dit Mustapha et Kechida Abdallah dit Mourad (annexe II), d'organiser à nouveau une filière « bombe » et surtout une filière « mine » dans la région de Blida — La Chiffa où il semble s'être réfugié.

ANNEXES JOINTES

I — Tableau chronologique de l'opération récupération bombes.
II — Renseignements sur les membres de la filière bombe.
III — Schéma filière bombe.

381

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p. 381

الملحق رقم 21: جدول يوضح بعض عناصر شبكة القنابل الموقوفين والفارين[1]

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

ANNEXE 2

FILIERE : BOMBES

FONCTIONS	NOM ET PRENOMS	Arrêté (1)	OBSERVATIONS
ORGANISATEURS	YACEF Saadi dit « Reda »	—	Cdt militaire Gd ALGER
	AMARA Ali dit « Alilou »	—	Plans de fabrication — commanditaire de l'affaire.
	LADJALI Mustapha	—	
	HAMENED Abderhamane	×	Propriétaire atelier mécanique, rue de Bône et rue Liebert (St-EUGENE).
Fabrication 1er Stade FONDERIE	HAMENED Abderhamane	×	Serrurier Tôlier
	DOUHAN Mohamed	×	Ouvriers de HAMENED, atelier rue Liebert SAINT-EUGENE.
	BACHAR Mustapha	×	Spécialiste soudure au bronze (fabrication artisanale des premières bombes abandonnée) — au profit de l'atelier de HAMENED (mis hors circuit ensuite).
	TAYEB Safi	—	
	TAHAR		
LABORATOIRE	ABDERRAMANE dit « DAHMANE » MOHAND AKLI	—	Chimiste
TECHNICIENS	HAFIZ Nordine	—	Horlogerie
	ZAIDI Ali	—	Soudure - circuits électriques montres ou réveils-piles

(1) X : ARRETES.
—: NON ARRETES

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

FONCTIONS	NOM ET PRENOMS	Arrêté (1)	OBSERVATIONS
TECHNICIENS	MARSALI Abdelghani dit « Ghami »	×	Menuiserie
	DEROUICHE Saïd	—	Electricien
	LADJALI Mustapha	—	Artificier
Autres individus actuellement en fuite et pouvant contribuer à réorganiser une autre filière bombe ou mine.	1/ KECHIDA Abdallah dit « Mourad ».		Né à Batna lle 22-4-1936 — Fiche P.J. — impliqué fabrication explosif à BIRKADEM. (Non identifié, ni localisé) semble être agent liaison entre Alger et Blida.
	2/ BOUKERRAN		
	3/ LOUNES « Lounés Areski »	×	
	4/ SAID soit : YACEF Saïd frère de YACEF Saïd frère de ALILA	×	
INTERMEDIAIRES TRANSPORT aux différents stades de fabrication.	BACHA Mustapha DOUDAH Mohamed	××	
Hébergement des spécialistes.	TAYEB Safi	×	
	BOUHIRED Mustapha	—	Fourni le local-laboratoire et assemblage des bombes.
Aménagement des locaux.	GELLATI Smain	—	Maçon
TRANSFERT	AMARA Ali dit « Alilou »	—	Transport en camionnette du laboratoire aux dépôts

(1) X : ARRETES.
—: NON ARRETES

385

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p-p. 384-385

الملحق رقم 22: رسالة الجنرال ماسو في 11 جوان 1957[1]

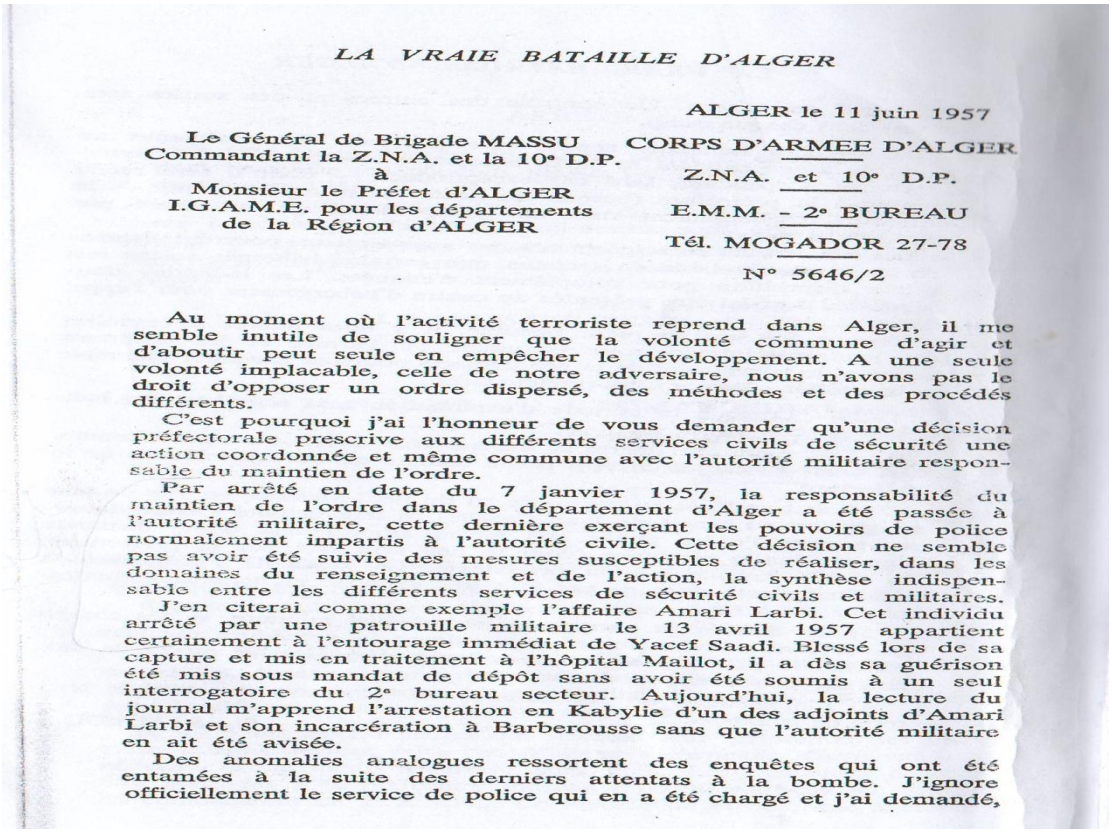

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

ALGER le 11 juin 1957

Le Général de Brigade MASSU
Commandant la Z.N.A. et la 10e D.P.
à
Monsieur le Préfet d'ALGER
I.G.A.M.E. pour les départements
de la Région d'ALGER

CORPS D'ARMEE D'ALGER
Z.N.A. et 10e D.P.
E.M.M. - 2e BUREAU
Tél. MOGADOR 27-78
N° 5646/2

Au moment où l'activité terroriste reprend dans Alger, il me semble inutile de souligner que la volonté commune d'agir et d'aboutir peut seule en empêcher le développement. A une seule volonté implacable, celle de notre adversaire, nous n'avons pas le droit d'opposer un ordre dispersé, des méthodes et des procédés différents.

C'est pourquoi j'ai l'honneur de vous demander qu'une décision préfectorale prescrive aux différents services civils de sécurité une action coordonnée et même commune avec l'autorité militaire responsable du maintien de l'ordre.

Par arrêté en date du 7 janvier 1957, la responsabilité du maintien de l'ordre dans le département d'Alger a été passée à l'autorité militaire, cette dernière exerçant les pouvoirs de police normalement impartis à l'autorité civile. Cette décision ne semble pas avoir été suivie des mesures susceptibles de réaliser, dans les domaines du renseignement et de l'action, la synthèse indispensable entre les différents services de sécurité civils et militaires.

J'en citerai comme exemple l'affaire Amari Larbi. Cet individu arrêté par une patrouille militaire le 13 avril 1957 appartient certainement à l'entourage immédiat de Yacef Saadi. Blessé lors de sa capture et mis en traitement à l'hôpital Maillot, il a dès sa guérison été mis sous mandat de dépôt sans avoir été soumis à un seul interrogatoire du 2e bureau secteur. Aujourd'hui, la lecture du journal m'apprend l'arrestation en Kabylie d'un des adjoints d'Amari Larbi et son incarcération à Barberousse sans que l'autorité militaire en ait été avisée.

Des anomalies analogues ressortent des enquêtes qui ont été entamées à la suite des derniers attentats à la bombe. J'ignore officiellement le service de police qui en a été chargé et j'ai demandé,

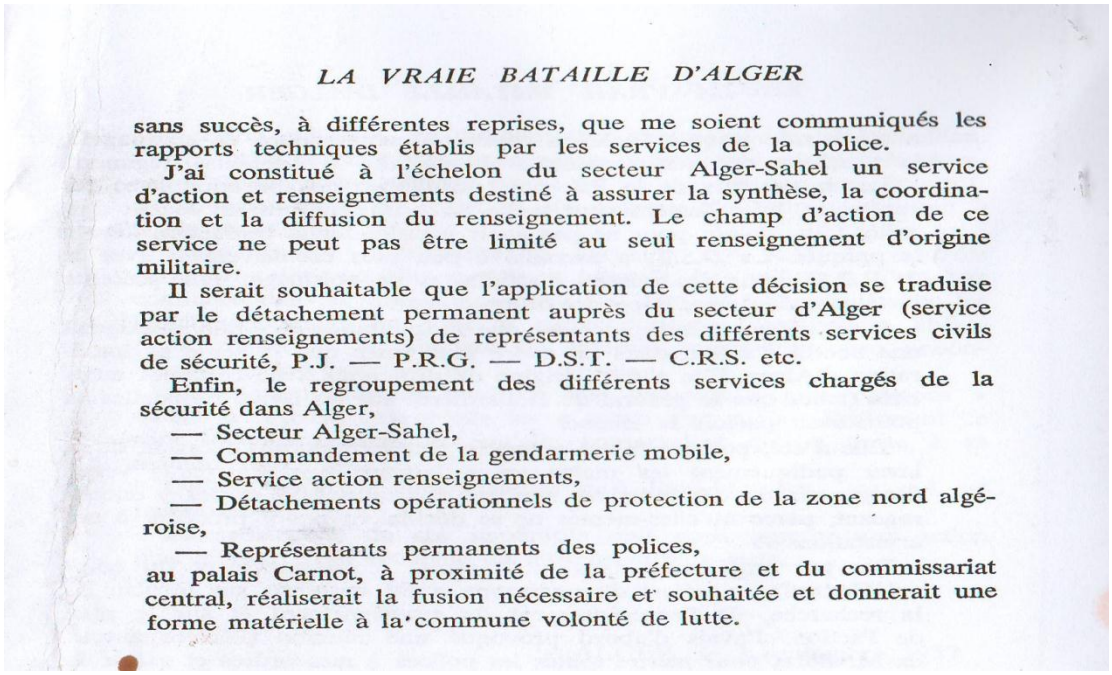

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

sans succès, à différentes reprises, que me soient communiqués les rapports techniques établis par les services de la police.

J'ai constitué à l'échelon du secteur Alger-Sahel un service d'action et renseignements destiné à assurer la synthèse, la coordination et la diffusion du renseignement. Le champ d'action de ce service ne peut pas être limité au seul renseignement d'origine militaire.

Il serait souhaitable que l'application de cette décision se traduise par le détachement permanent auprès du secteur d'Alger (service action renseignements) de représentants des différents services civils de sécurité, P.J. — P.R.G. — D.S.T. — C.R.S. etc.

Enfin, le regroupement des différents services chargés de la sécurité dans Alger,

— Secteur Alger-Sahel,
— Commandement de la gendarmerie mobile,
— Service action renseignements,
— Détachements opérationnels de protection de la zone nord algéroise,
— Représentants permanents des polices,

au palais Carnot, à proximité de la préfecture et du commissariat central, réaliserait la fusion nécessaire et souhaitée et donnerait une forme matérielle à la commune volonté de lutte.

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p-p. 365-366

الملحق رقم 23: رسالة الجنرال ماسو في 13 جوان 1957[1]

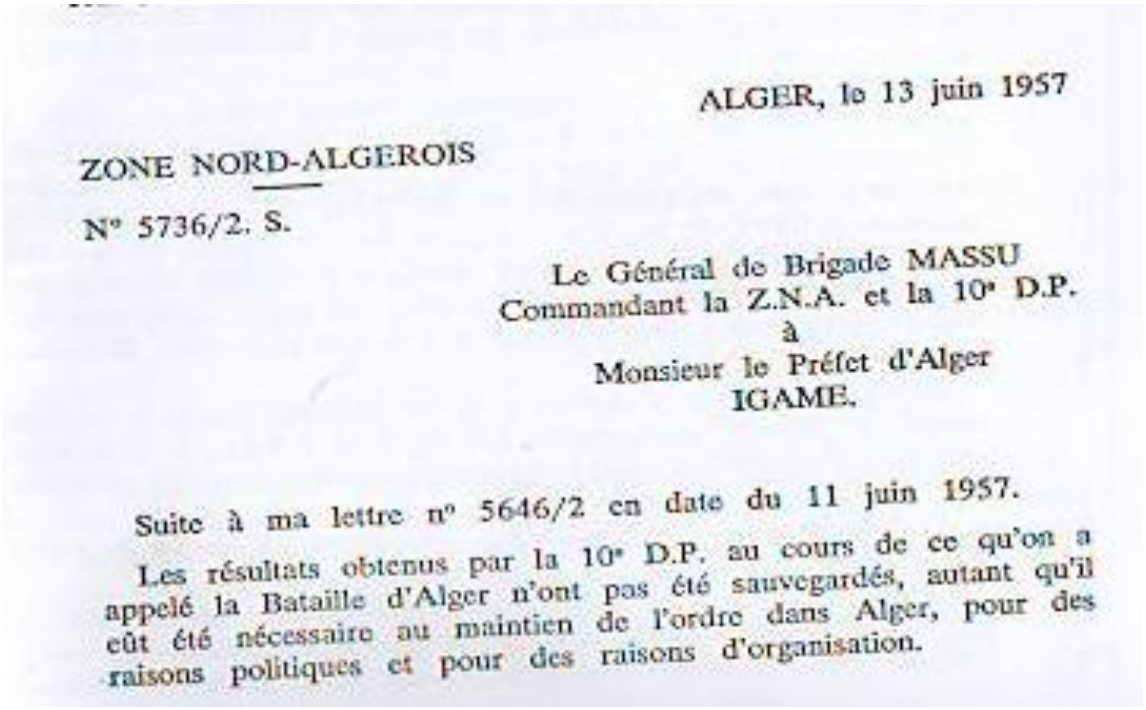

ALGER, le 13 juin 1957

ZONE NORD-ALGEROIS

N° 5736/2. S.

Le Général de Brigade MASSU
Commandant la Z.N.A. et la 10e D.P.
à
Monsieur le Préfet d'Alger
IGAME.

Suite à ma lettre n° 5646/2 en date du 11 juin 1957.

Les résultats obtenus par la 10e D.P. au cours de ce qu'on a appelé la Bataille d'Alger n'ont pas été sauvegardés, autant qu'il eût été nécessaire au maintien de l'ordre dans Alger, pour des raisons politiques et pour des raisons d'organisation.

Ces conditions politiques se sont améliorées.

Pour préparer le démarrage de la nouvelle organisation du secteur Alger-Sahel, et pour en étendre les effets à tout le territoire du département d'Alger, j'ai l'honneur de vous demander de mettre réellement à *mes ordres* les chefs *de toutes les polices*, ce que sous-entendait, à mes yeux, la délégation de pouvoirs de police que vous m'avez faite le 7 janvier 1957, mais ce qui n'est jamais passé dans les faits.

Je souhaite qu'au cours d'une réunion générale vous précisiez à tous les fonctionnaires directeurs des services de police qu'ils ne doivent plus avoir qu'une *seule fidélité*, leur fidélité au commandant de la Z.N.A., et par conséquent travailler personnellement en liaison étroite avec mon 2e bureau suivant les modalités que je leur fixerai.

Signé MASSU.

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p-p. 366-367

الملحق رقم 24: تعليمة من مدير الأمن الوطني الفرنسي بالجزائر إلى ضباط الشرطة[1]

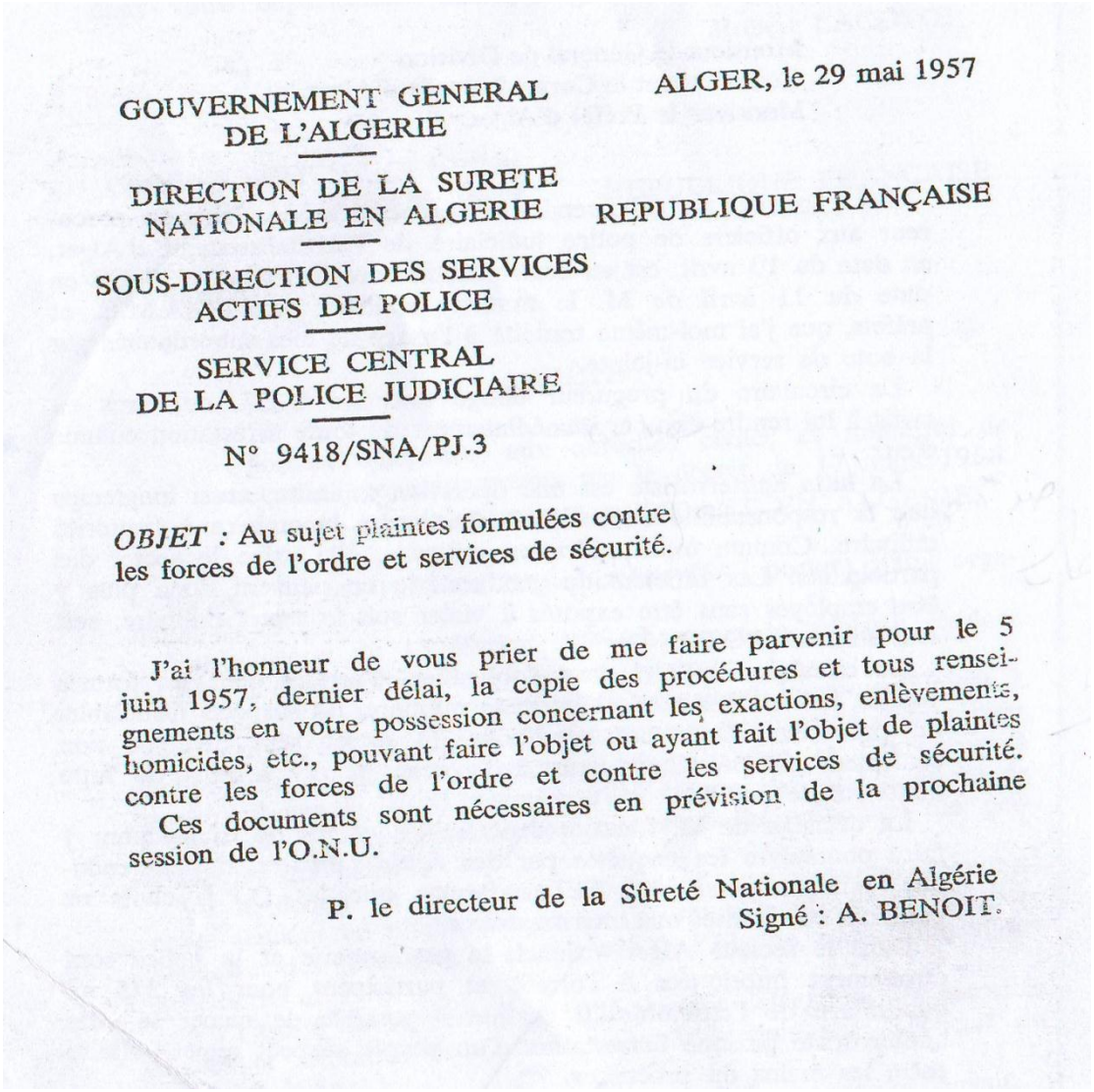

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

ALGER, le 29 mai 1957

DIRECTION DE LA SURETE
NATIONALE EN ALGERIE

REPUBLIQUE FRANÇAISE

SOUS-DIRECTION DES SERVICES
ACTIFS DE POLICE

SERVICE CENTRAL
DE LA POLICE JUDICIAIRE

N° 9418/SNA/PJ.3

OBJET : Au sujet plaintes formulées contre les forces de l'ordre et services de sécurité.

J'ai l'honneur de vous prier de me faire parvenir pour le 5 juin 1957, dernier délai, la copie des procédures et tous renseignements en votre possession concernant les exactions, enlèvements, homicides, etc., pouvant faire l'objet ou ayant fait l'objet de plaintes contre les forces de l'ordre et contre les services de sécurité.

Ces documents sont nécessaires en prévision de la prochaine session de l'O.N.U.

P. le directeur de la Sûreté Nationale en Algérie
Signé : A. BENOIT.

[1] Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p. 364

الملحق رقم 25: رسالة وكيل الجمهورية الفرنسية[1]

Parquet du Procureur
de la République

Alger, le 10 avril 1957

Le Procureur de la République d'Alger
à
Messieurs les Officiers de police
Judiciaire de l'Arrondissement d'Alger.

J'apprends que plusieurs personnes appréhendées au cours d'opérations effectuées par l'armée dans la région d'Alger seraient détenues en divers lieux et notamment à la villa Sésini.

Certaines d'entre elles auraient été entendues par des officiers de police judiciaire, saisis de crimes ou de délits conformément à l'article 48 du Code d'instruction criminelle.

Cependant, malgré les prescriptions des articles 53 et 54 du même code, mon parquet n'a pas été tenu informé de ces faits et des enquêtes ainsi effectuées.

J'ai enfin constaté, à l'examen des rares procès-verbaux d'enquête qui m'ont été transmis :

1) que de très longs intervalles de temps séparaient les auditions des personnes entendues,

2) que ces enquêtes étaient souvent fort anciennes,

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

3) qu'elles étaient effectuées en des lieux contrôlés par l'autorité militaire où les dites personnes étaient retenues.

Ces errements sont incompatibles avec les principes qui dirigent l'action de la police judiciaire.

Je vous prie en conséquence de faire parvenir *sans délai*, à mon parquet, les dénonciations, procès-verbaux et autres actes faits par vous dans les cas de votre compétence et surtout de me dénoncer aussitôt tous les crimes ou délits que vous êtes directement chargés de constater ou qui seraient portés à votre connaissance.

Ces prescriptions formellement énoncées par le Code d'instruction criminelle sont encore reprises par l'alinéa 2 de l'article 38 du code de justice militaire.

Je dois vous rappeler à cet égard le droit de réquisition qui vous a été attribué par l'article 32 du même code, pour la constatation des infractions et la compétence des tribunaux judiciaires dans un établissement militaire ou pour y arrêter un individu justiciable de ces tribunaux.

Ces règles conservent toute leur valeur, nonobstant l'application des décrets du 17 mars 1956.

Cette dernière réglementation spéciale, de caractère administratif, n'a pas modifié les textes ci-dessus visés qui concernent exclusivement l'action de la police judiciaire.

Enfin, sous réserve de l'application des mesures exceptionnelles prévues par le décret n° 56.274 du 17 mars 1956, je vous rappelle les prescriptions de l'article 119 du Code pénal relatif aux détentions illégales et arbitraires qu'il vous appartient de me dénoncer sans retard.

Vous noterez au demeurant que ce texte s'applique aussi bien aux fonctionnaires chargés de la police administrative qu'aux officiers de police judiciaire.

Il ne vous échappera pas que la violation de ces principes serait de nature à rendre inutile et vain le dur labeur que les circonstances vous imposent en raison de la suspicion qui pourrait s'attacher à des actes révélant de flagrantes illégalités.

Le respect de ces règles donnera à votre action toute sa valeur et à celle de la justice toute son efficacité.

En résumé, vous voudrez bien me rendre compte sans délai :

1) de toute réquisition qui vous sera adressée par l'autorité militaire aux fins d'effectuer des actes de police judiciaire,

2) des crimes et délits qui seraient portés à votre connaissance, par la même autorité,

LA VRAIE BATAILLE D'ALGER

3) de l'identité de leurs auteurs.

4) éventuellement du lieu et de la cause de la détention de ces derniers en vous conformant, à cet égard, aux prescriptions impératives de l'article 119 du Code pénal.

Je vous serais enfin obligé de m'accuser réception des présentes, en me faisant part, le cas échéant, de vos observations.

LE PROCUREUR DE LA REPUBLIQUE,
Signé : ILLISIBLE

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p-p. 355-357

الملحق رقم 26: مرسوم الوزير المقيم روبير لاكوست[1]

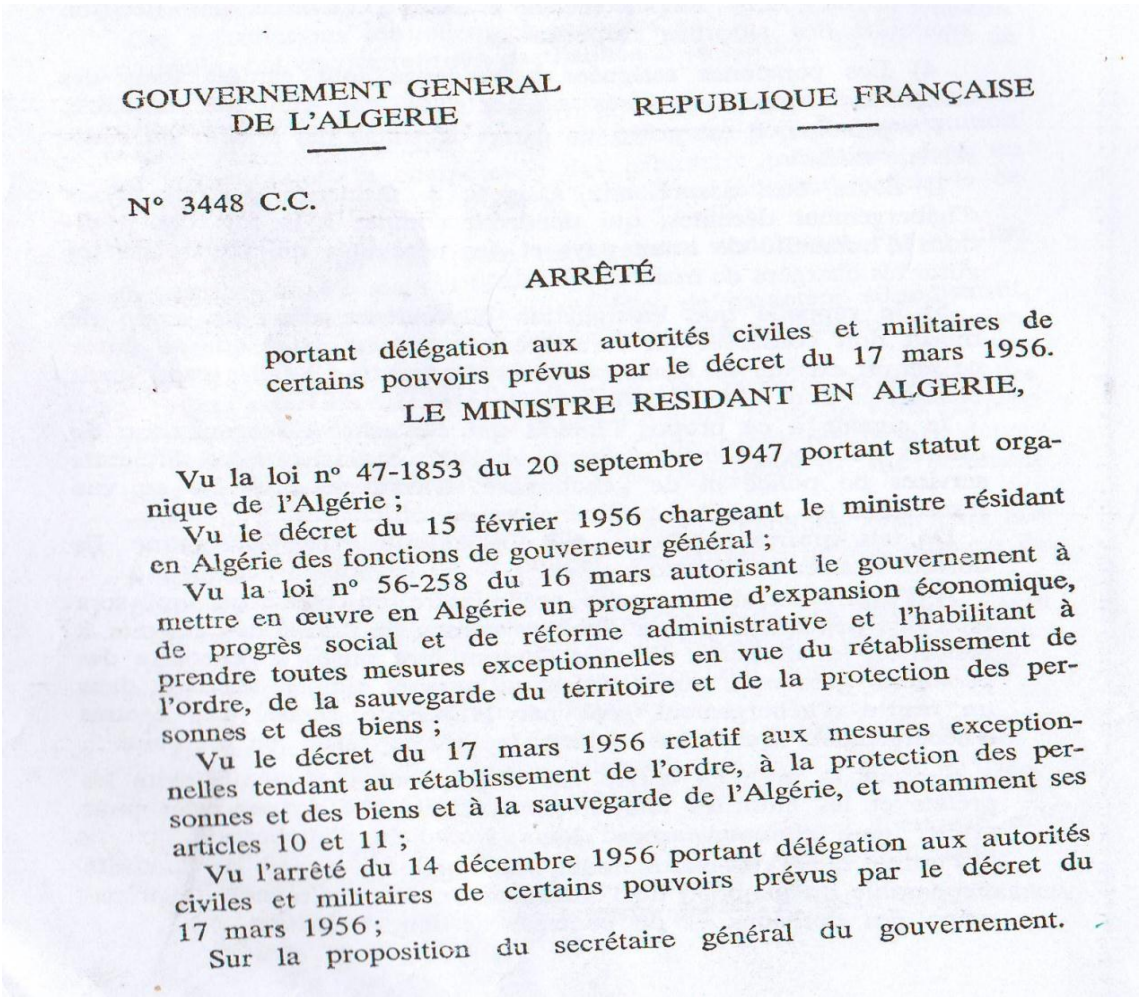

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

REPUBLIQUE FRANÇAISE

N° 3448 C.C.

ARRÊTÉ

portant délégation aux autorités civiles et militaires de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 mars 1956.

LE MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE,

Vu la loi n° 47-1853 du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie ;

Vu le décret du 15 février 1956 chargeant le ministre résidant en Algérie des fonctions de gouverneur général ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars autorisant le gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la sauvegarde du territoire et de la protection des personnes et des biens ;

Vu le décret du 17 mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde de l'Algérie, et notamment ses articles 10 et 11 ;

Vu l'arrêté du 14 décembre 1956 portant délégation aux autorités civiles et militaires de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 mars 1956 ;

Sur la proposition du secrétaire général du gouvernement.

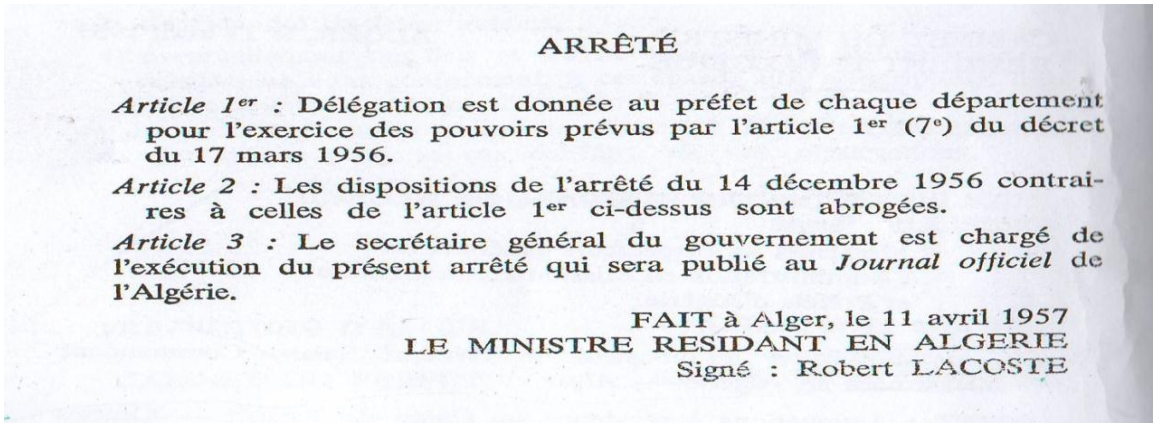

ARRÊTÉ

Article 1er : Délégation est donnée au préfet de chaque département pour l'exercice des pouvoirs prévus par l'article 1er (7°) du décret du 17 mars 1956.

Article 2 : Les dispositions de l'arrêté du 14 décembre 1956 contraires à celles de l'article 1er ci-dessus sont abrogées.

Article 3 : Le secrétaire général du gouvernement est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au *Journal officiel* de l'Algérie.

FAIT à Alger, le 11 avril 1957
LE MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE
Signé : Robert LACOSTE

[1]Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p-p. 360-361

الملحق رقم 27: أمر الجنرال ماسو بإنشاء مراكز الفرز والعبور والإقامة الجبرية[1]

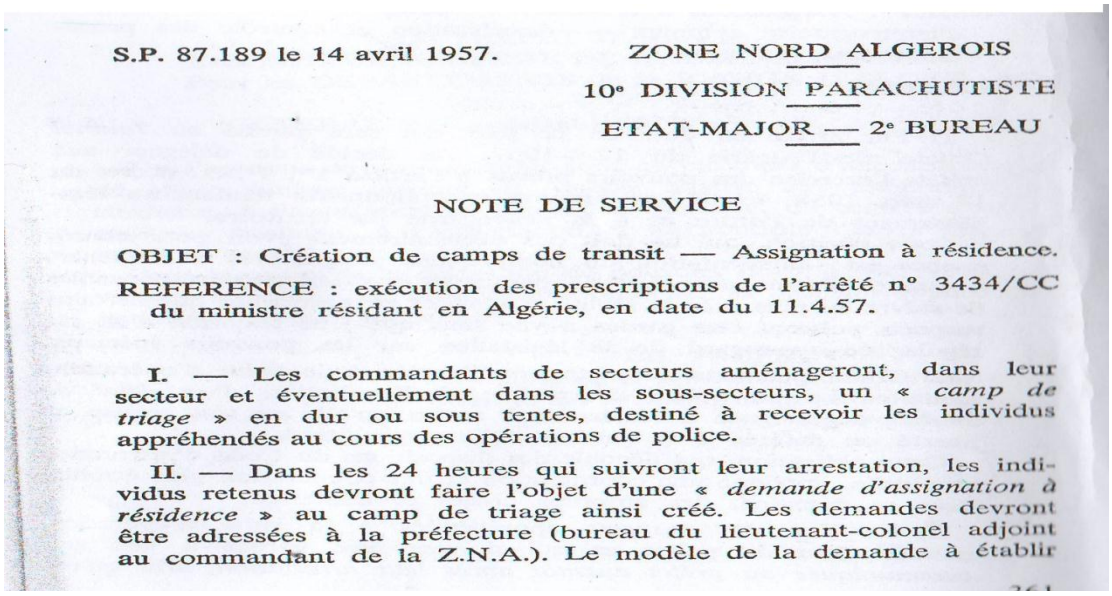

S.P. 87.189 le 14 avril 1957.

ZONE NORD ALGEROIS
10e DIVISION PARACHUTISTE
ETAT-MAJOR — 2e BUREAU

NOTE DE SERVICE

OBJET : Création de camps de transit — Assignation à résidence.

REFERENCE : exécution des prescriptions de l'arrêté n° 3434/CC du ministre résidant en Algérie, en date du 11.4.57.

I. — Les commandants de secteurs aménageront, dans leur secteur et éventuellement dans les sous-secteurs, un « *camp de triage* » en dur ou sous tentes, destiné à recevoir les individus appréhendés au cours des opérations de police.

II. — Dans les 24 heures qui suivront leur arrestation, les individus retenus devront faire l'objet d'une « *demande d'assignation à résidence* » au camp de triage ainsi créé. Les demandes devront être adressées à la préfecture (bureau du lieutenant-colonel adjoint au commandant de la Z.N.A.). Le modèle de la demande à établir

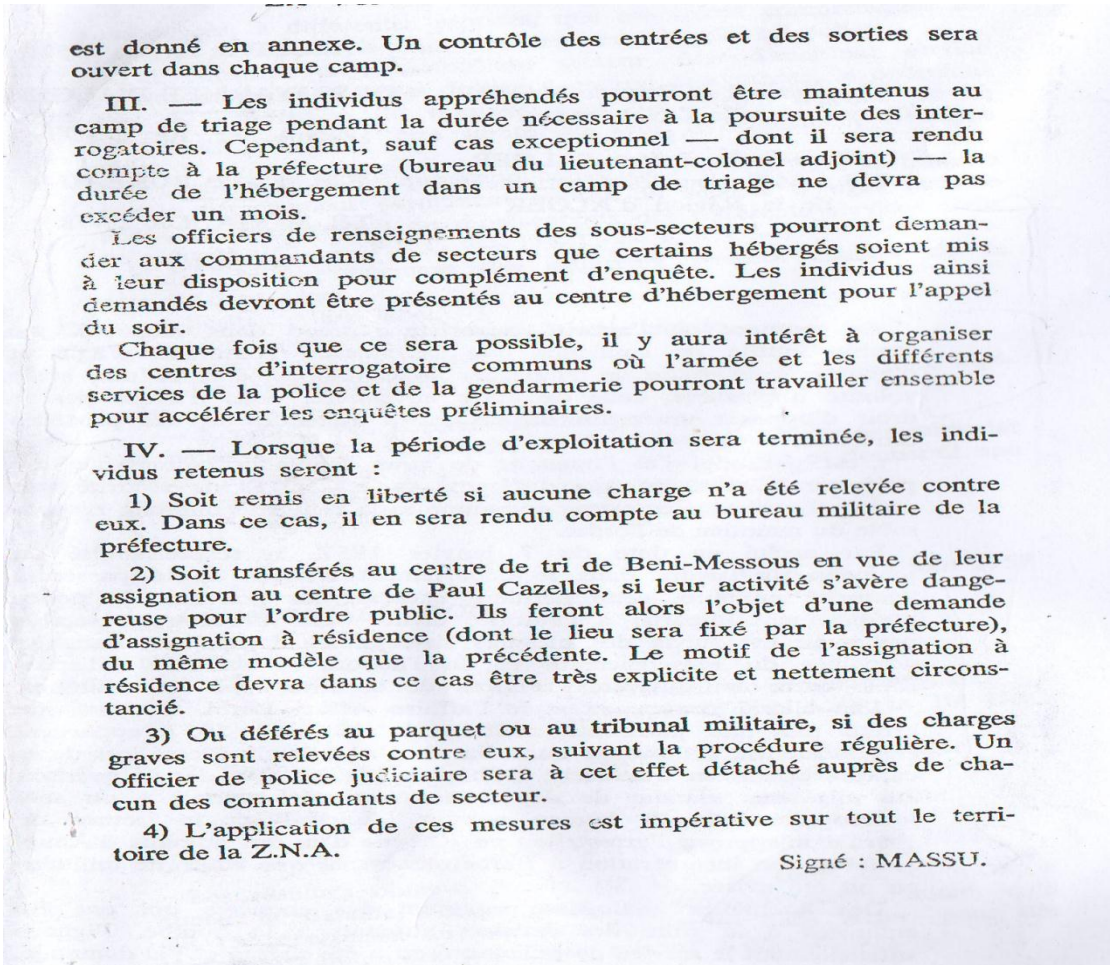

est donné en annexe. Un contrôle des entrées et des sorties sera ouvert dans chaque camp.

III. — Les individus appréhendés pourront être maintenus au camp de triage pendant la durée nécessaire à la poursuite des interrogatoires. Cependant, sauf cas exceptionnel — dont il sera rendu compte à la préfecture (bureau du lieutenant-colonel adjoint) — la durée de l'hébergement dans un camp de triage ne devra pas excéder un mois.

Les officiers de renseignements des sous-secteurs pourront demander aux commandants de secteurs que certains hébergés soient mis à leur disposition pour complément d'enquête. Les individus ainsi demandés devront être présentés au centre d'hébergement pour l'appel du soir.

Chaque fois que ce sera possible, il y aura intérêt à organiser des centres d'interrogatoire communs où l'armée et les différents services de la police et de la gendarmerie pourront travailler ensemble pour accélérer les enquêtes préliminaires.

IV. — Lorsque la période d'exploitation sera terminée, les individus retenus seront :

1) Soit remis en liberté si aucune charge n'a été relevée contre eux. Dans ce cas, il en sera rendu compte au bureau militaire de la préfecture.

2) Soit transférés au centre de tri de Beni-Messous en vue de leur assignation au centre de Paul Cazelles, si leur activité s'avère dangereuse pour l'ordre public. Ils feront alors l'objet d'une demande d'assignation à résidence (dont le lieu sera fixé par la préfecture), du même modèle que la précédente. Le motif de l'assignation à résidence devra dans ce cas être très explicite et nettement circonstancié.

3) Ou déférés au parquet ou au tribunal militaire, si des charges graves sont relevées contre eux, suivant la procédure régulière. Un officier de police judiciaire sera à cet effet détaché auprès de chacun des commandants de secteur.

4) L'application de ces mesures est impérative sur tout le territoire de la Z.N.A.

Signé : MASSU.

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p-p. 361-362

الملحق رقم 28: قرار الإقامة الجبرية بحق موريس أودان[1]

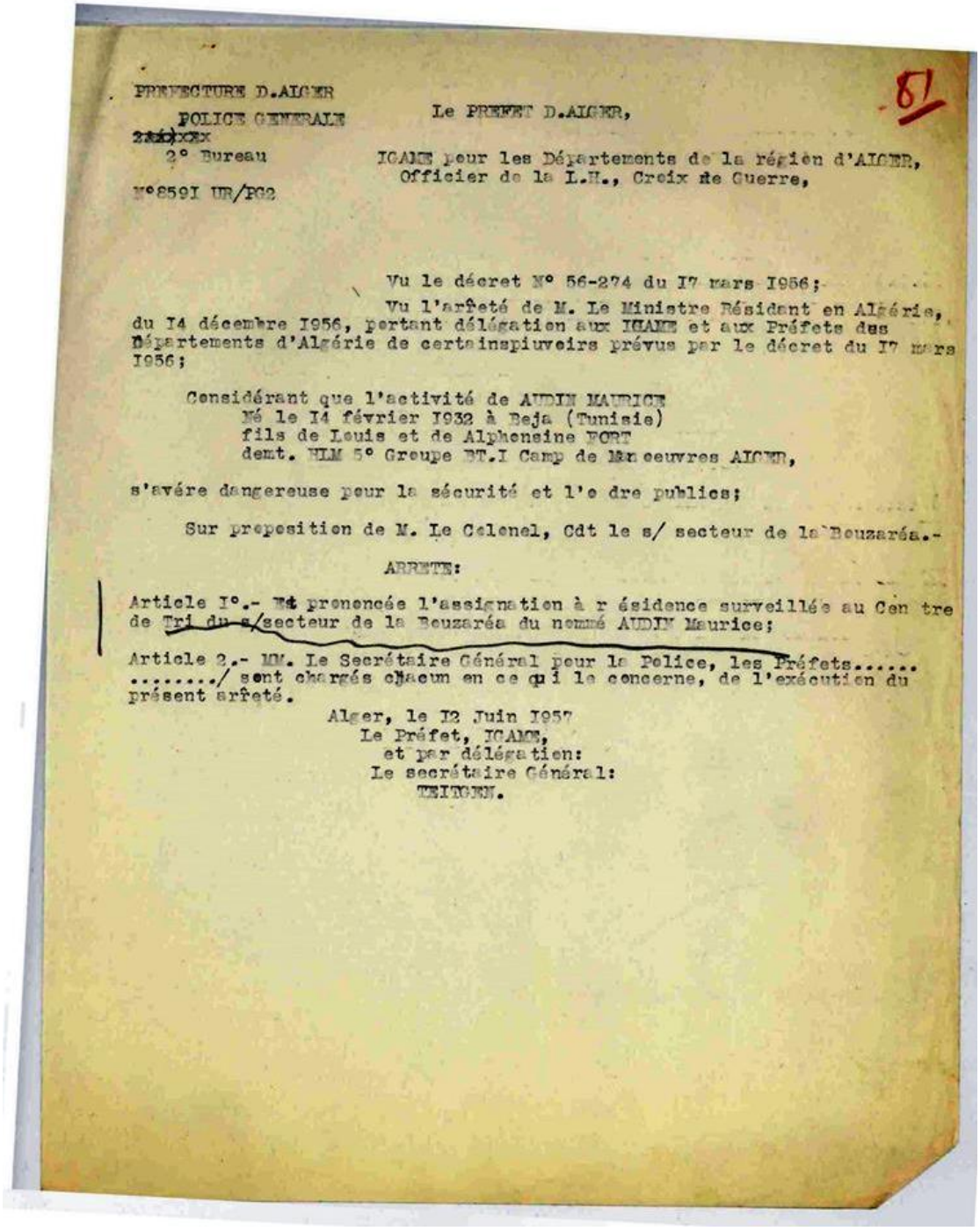

PREFECTURE D.ALGER
POLICE GENERALE
2ème Bureau
N°8591 UR/PG2

Le PREFET D.ALGER,
ICAMS pour les Départements de la région d'ALGER,
Officier de la L.H., Croix de Guerre,

81

Vu le décret N° 56-274 du I7 mars I956;

Vu l'arrêté de M. Le Ministre Résident en Algérie, du I4 décembre I956, portant délégation aux ICAMS et aux Préfets des Départements d'Algérie de certains pouvoirs prévus par le décret du I7 mars I956;

Considérant que l'activité de AUDIN MAURICE
Né le I4 février I932 à Beja (Tunisie)
fils de Louis et de Alphonsine PORT
demt. HLM 5° Groupe BT.I Camp de Manoeuvres ALGER,

s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics;

Sur proposition de M. Le Colonel, Cdt le s/ secteur de la Bouzaréa.-

ARRETE:

Article I°.- Est prononcée l'assignation à résidence surveillée au Centre de Tri du s/secteur de la Bouzaréa du nommé AUDIN Maurice;

Article 2.- MM. Le Secrétaire Général pour la Police, les Préfets..... ...../ sont chargés chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Alger, le I2 Juin I957
Le Préfet, ICAMS,
et par délégation:
Le secrétaire Général:
TEITGEN.

[1] Assignation à résidence de Maurice Audin, antidatée au jour connu de son arrestation par Paul Teitgen, afin d'attester de la responsabilité des militaires dans sa détention. Archives de l'EHESS, fonds P. Vidal-Naquet, PVN 34

الملحق رقم 29: بطاقتا معلومات لموريس أودان، الأولى صادرة في 27 جوان 1957[1]، والثانية في 17 جويلية 1957[2]

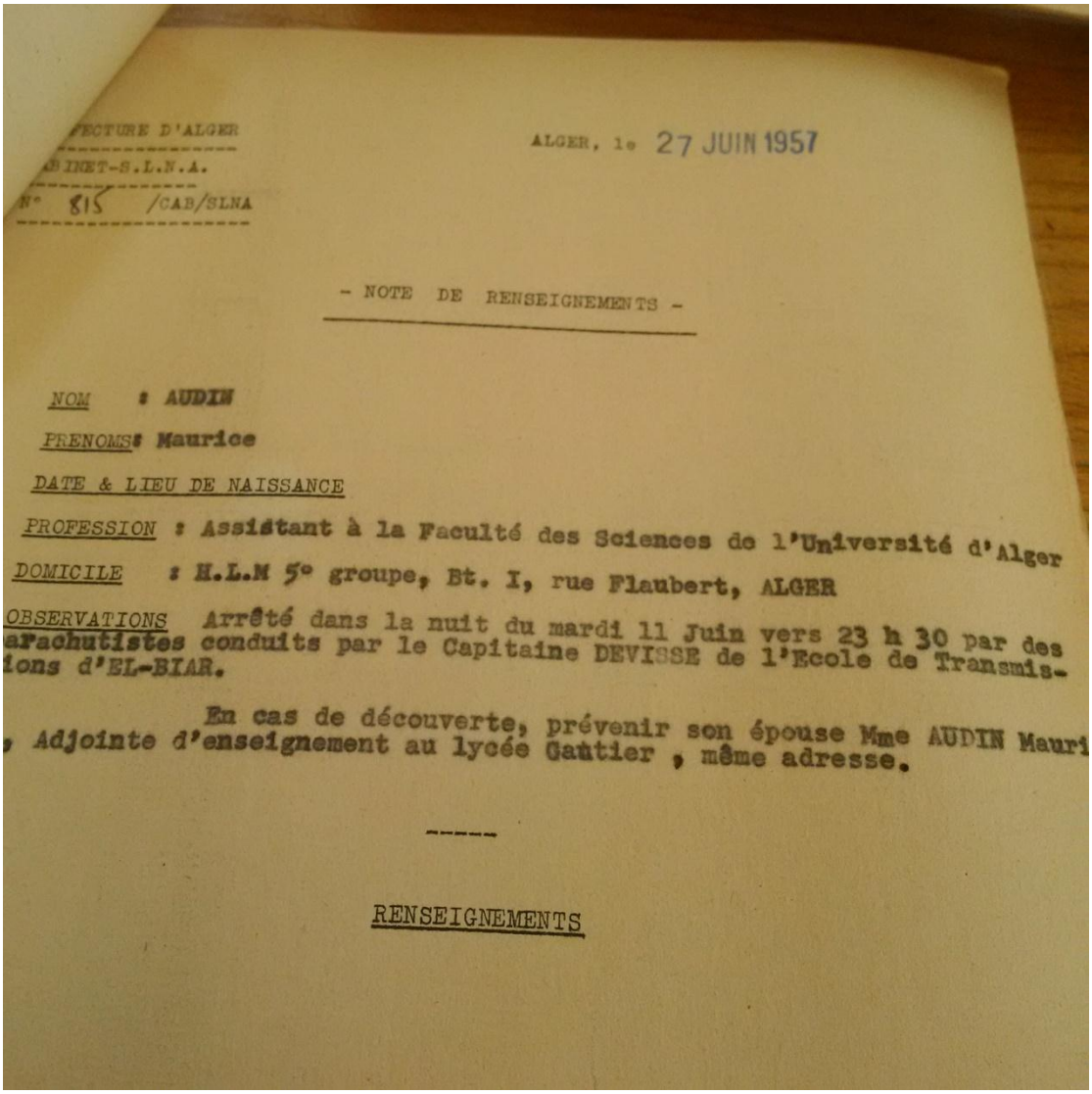

PREFECTURE D'ALGER
CABINET-S.L.N.A.
N° 815 /CAB/SLNA

ALGER, le 27 JUIN 1957

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

NOM : AUDIN
PRENOMS: Maurice
DATE & LIEU DE NAISSANCE
PROFESSION : Assistant à la Faculté des Sciences de l'Université d'Alger
DOMICILE : H.L.M 5e groupe, Bt. I, rue Flaubert, ALGER
OBSERVATIONS Arrêté dans la nuit du mardi 11 Juin vers 23 h 30 par des parachutistes conduits par le Capitaine DEVISSE de l'Ecole de Transmissions d'EL-BIAR.

En cas de découverte, prévenir son épouse Mme AUDIN Mauri, Adjointe d'enseignement au lycée Gautier, même adresse.

RENSEIGNEMENTS

[1] 1ère fiche de recherche (SLNA) « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/ 4 I 62

[2] 2ème fiche de recherche (SLNA), « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/ 4 I 62.

تابع الملحق 29

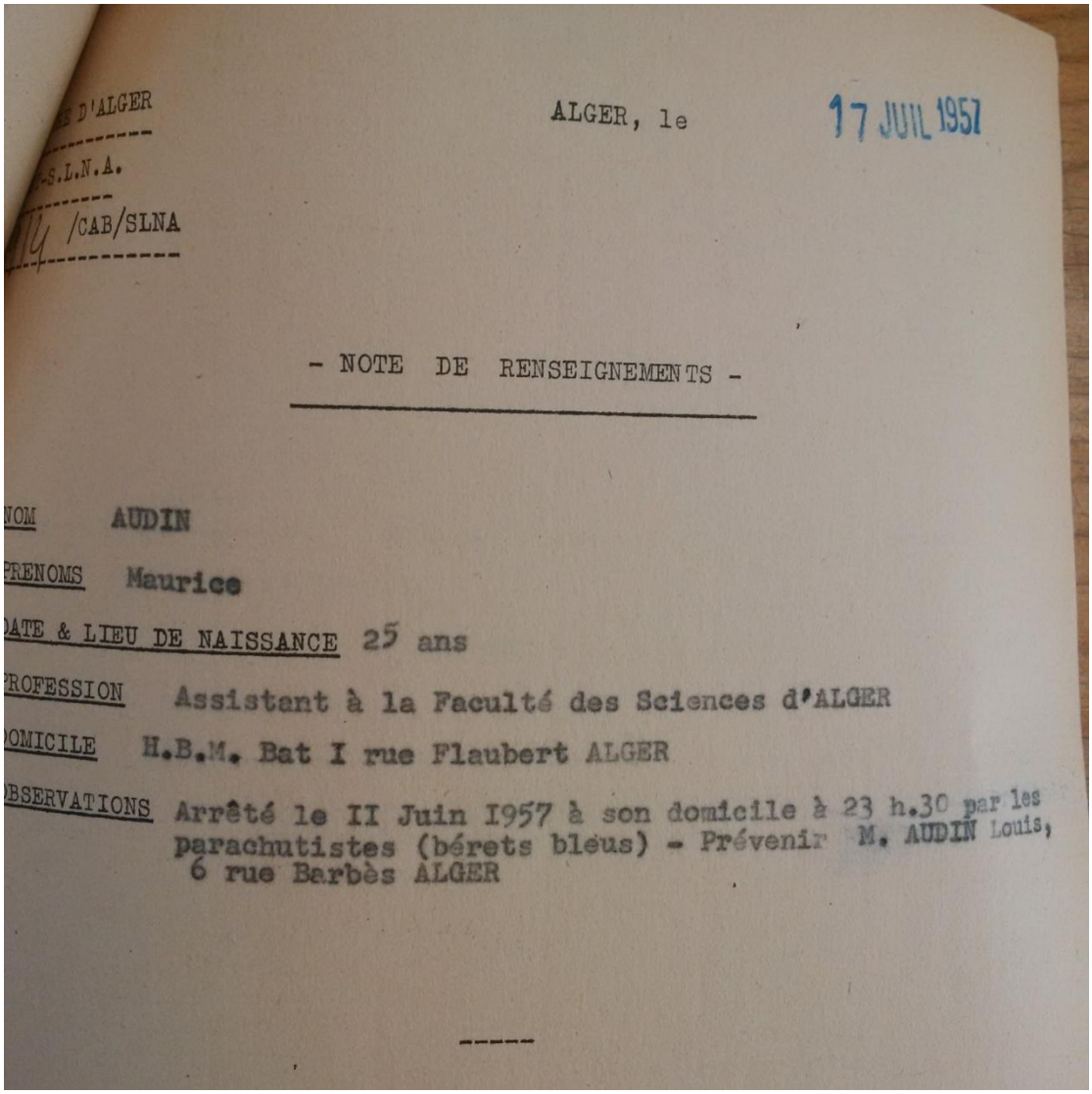

E D'ALGER

.S.L.N.A.

/CAB/SLNA

ALGER, le 17 JUIL 1957

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

NOM AUDIN

PRENOMS Maurice

DATE & LIEU DE NAISSANCE 25 ans

PROFESSION Assistant à la Faculté des Sciences d'ALGER

DOMICILE H.B.M. Bat I rue Flaubert ALGER

OBSERVATIONS Arrêté le II Juin I957 à son domicile à 23 h.30 par les parachutistes (bérets bleus) - Prévenir M. AUDIN Louis, 6 rue Barbès ALGER

الملحق رقم 30: شكوى زوجة موريس أودان بخصوص إختفاء زوجها[1]

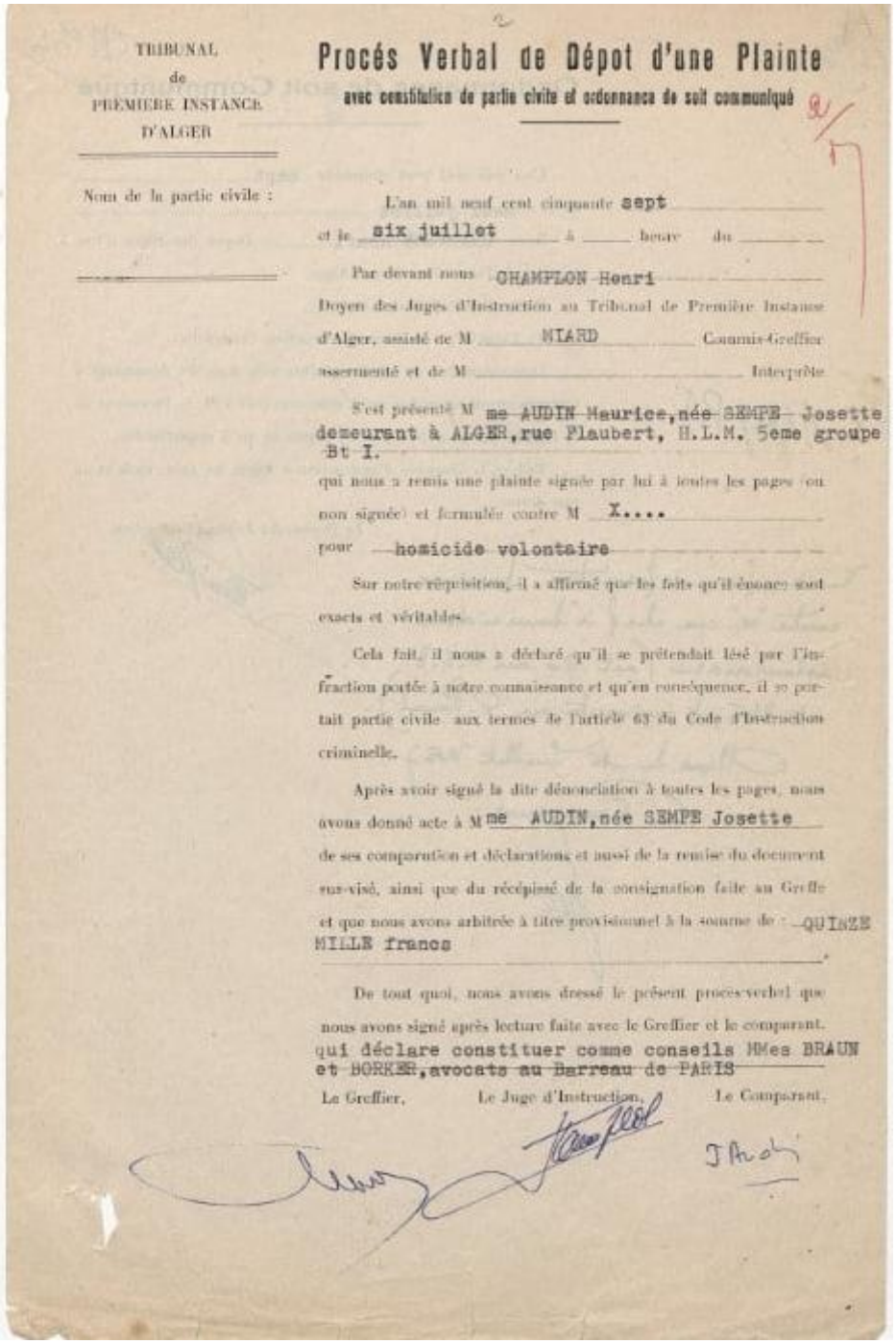

TRIBUNAL
de
PREMIERE INSTANCE
D'ALGER

Nom de la partie civile :

Procès Verbal de Dépot d'une Plainte

avec constitution de partie civile et ordonnance de soit communiqué

L'an mil neuf cent cinquante sept
et le six juillet à heure du

Par devant nous CHAMPLON Henri
Doyen des Juges d'Instruction au Tribunal de Première Instance d'Alger, assisté de M MIARD Commis-Greffier assermenté et de M Interprète

S'est présenté Mme AUDIN Maurice,née SEMPE Josette demeurant à ALGER,rue Flaubert, H.L.M. 5eme groupe Bt I.
qui nous a remis une plainte signée par lui à toutes les pages (ou non signée) et formulée contre M X....
pour homicide volontaire

Sur notre réquisition, il a affirmé que les faits qu'il énonce sont exacts et véritables.

Cela fait, il nous a déclaré qu'il se prétendait lésé par l'infraction portée à notre connaissance et qu'en conséquence, il se portait partie civile aux termes de l'article 63 du Code d'Instruction criminelle.

Après avoir signé la dite dénonciation à toutes les pages, nous avons donné acte à Mme AUDIN,née SEMPE Josette de sa comparution et déclarations et aussi de la remise du document sus-visé, ainsi que du récépissé de la consignation faite au Greffe et que nous avons arbitrée à titre provisionnel à la somme de : QUINZE MILLE francs

De tout quoi, nous avons dressé le présent procès-verbal que nous avons signé après lecture faite avec le Greffier et le comparant.
qui déclare constituer comme conseils MMes BRAUN et BORKER,avocats au Barreau de PARIS

Le Greffier, Le Juge d'Instruction, Le Comparant,

[1] Association Josette et Maurice Audin, Associatio- Audin.fr/ ses-action

الملحق رقم 31: شهادة هنري علاق حول تعذيب موريس أودان[1]

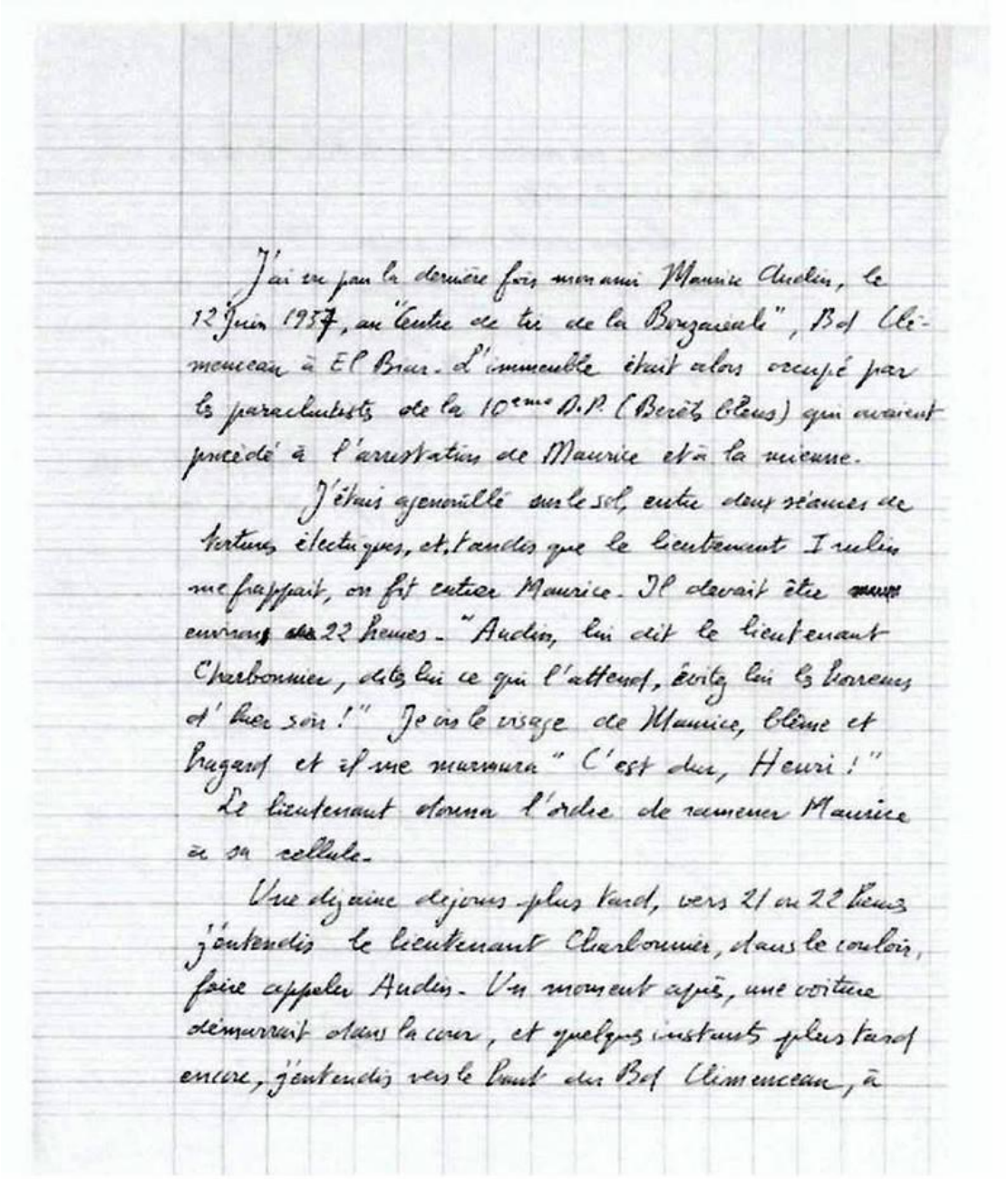

J'ai vu pour la dernière fois mon ami Maurice Audin, le 12 Juin 1957, au "Centre de tri de la Bourgaienne", Bd Clémenceau à El Biar. L'immeuble était alors occupé par les parachutistes de la 10ème D.P. (Bérêts Bleus) qui avaient procédé à l'arrestation de Maurice et à la mienne.

J'étais agenouillé sur le sol, entre deux séances de tortures électriques, et tandis que le lieutenant Irulin me frappait, on fit entrer Maurice. Il devait être environ 22 heures. "Audin, lui dit le lieutenant Charbonnier, dites lui ce qui l'attend, écrits lui ce qu'on a fait hier soir!" Je vis le visage de Maurice, blême et tragique et il me murmura "C'est dur, Henri!"

Le lieutenant donna l'ordre de ramener Maurice à sa cellule.

Une dizaine de jours plus tard, vers 21 ou 22 heures j'entendis le lieutenant Charbonnier, dans le couloir, faire appeler Audin. Un moment après, une voiture démarrait dans la cour, et quelques instants plus tard encore, j'entendis vers le Pont du Bd Clémenceau, à

[1] Témoignage d'Henri Alleg, Archives de l'EHESS, fonds P. Vidal-Naquet, PVN 34

la hauteur, me semble-t-il, de la Villa des Oliviers, une rafale de mitraillette.

Lorsque, par la suite, j'appris l'"évasion" de Maurice, je me mis aussitôt remémoré ces détails et je ne peux croire à la version officielle donnée par les "paras". Ceux-ci ont torturé Maurice, comme ils m'ont torturé moi-même et des centaines d'autres dans leur centre de supplices d'El Biar. Avant Maurice, d'autres ont "disparu" ou se sont "échappés" d'entre leurs mains. On sait ce que cela veut dire.

Comment Audin, abattu et affaibli, comme le sont tous ceux qui ont été torturés, et de plus enchaîné et encadré d'hommes armés, (je n'ai durant mon séjour chez les paras jamais voyagé autrement), aurait-il pu réellement s'évader?

Je suis évidemment prêt à répondre à toutes les questions qui pourraient m'être posées afin qu'éclate la vérité, afin de servir aussi la mémoire de mon ami Maurice Audin, patriote et intellectuel Algérien.

Henri Salem. Alger

Alger le 7-2-58

Prison civile

M. 923 cell 12.

الملحق رقم 32: طلب بحث عن المفقود آيت ديب موسى[1]

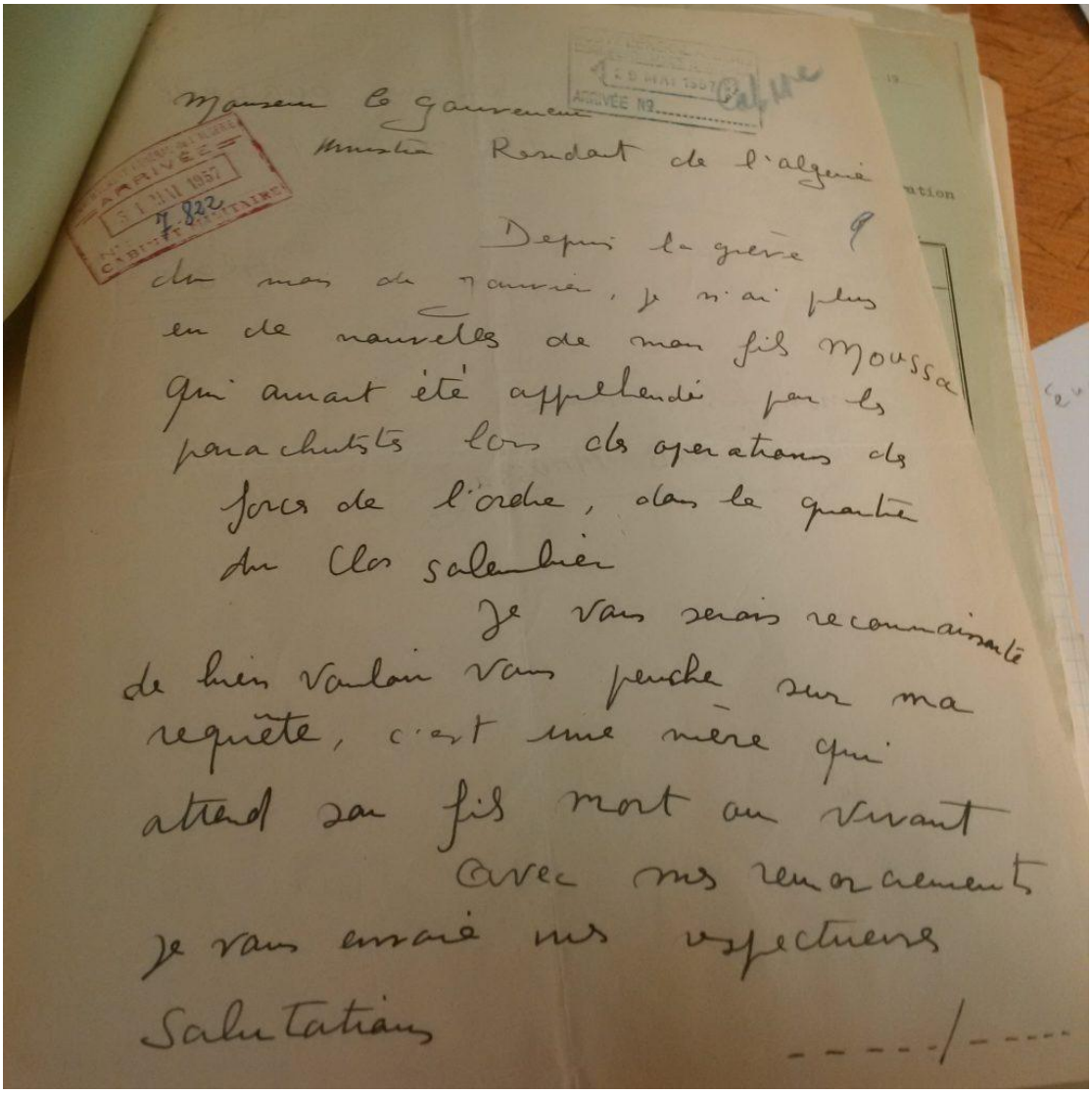

Monsieur le gouverneur
Ministre Resident de l'algerie

Depuis le grève
des mois de janvier, je n'ai plus
eu de nouvelles de mon fils Moussa
qui avait été appelendé par les
parachutistes lors des operations des
forces de l'ordre, dans le quartier
du Clos salembier
Je vous serais reconnaissant
de bien vouloir vous pencher sur ma
requête, c'est une mère qui
attend son fils mort ou vivant
Avec mes remerciements
je vous envoie mes respectueux
Salutations

[1] **SLNA** : « Fiches de renseignement » du Service des Liaisons Nord-Africaines : « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/ 4 I 62

تابع للملحق 32

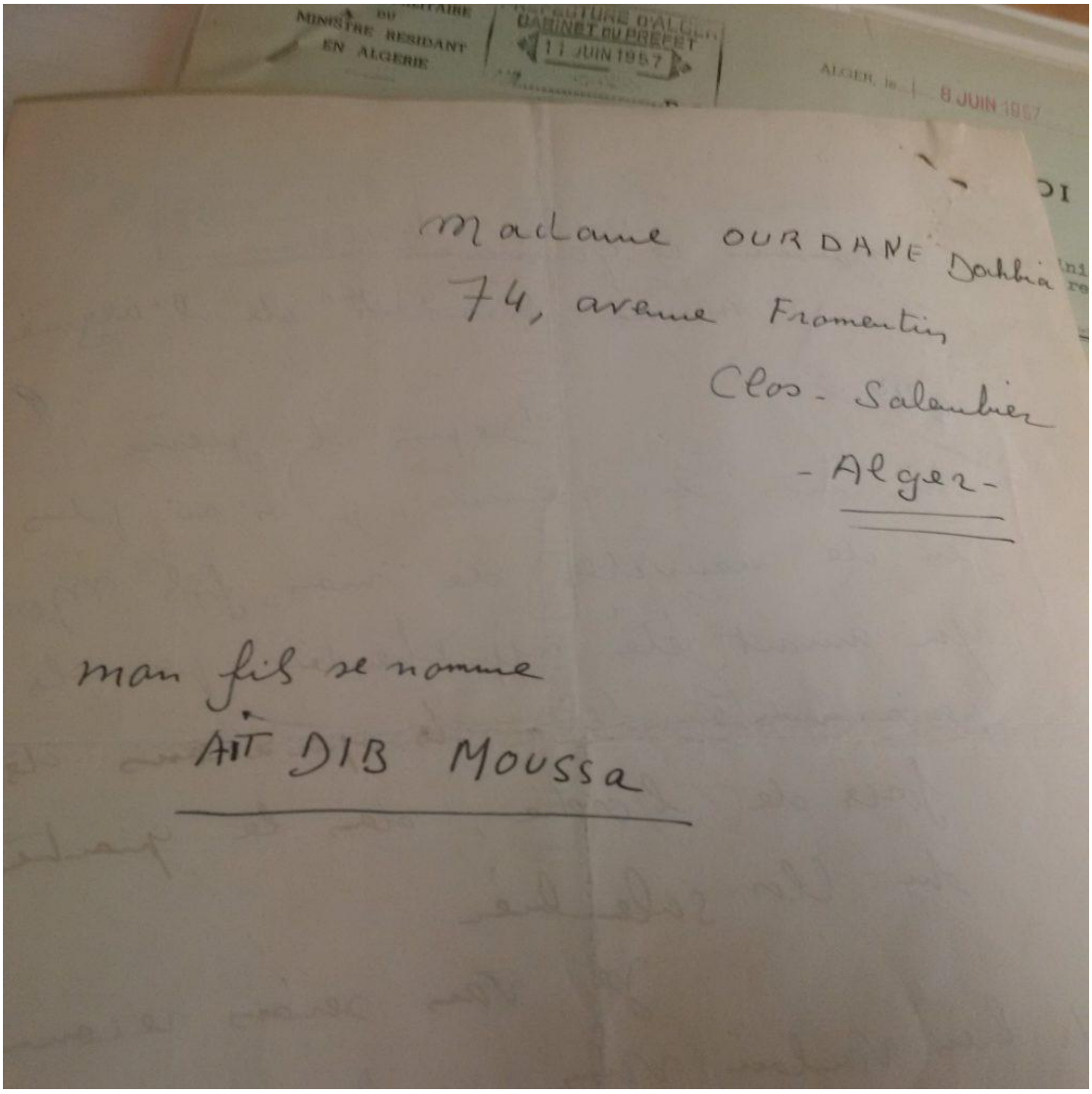

الملحق رقم (33) رد ماسو على إطلاق سراح المفقود معبد الطيب[1]

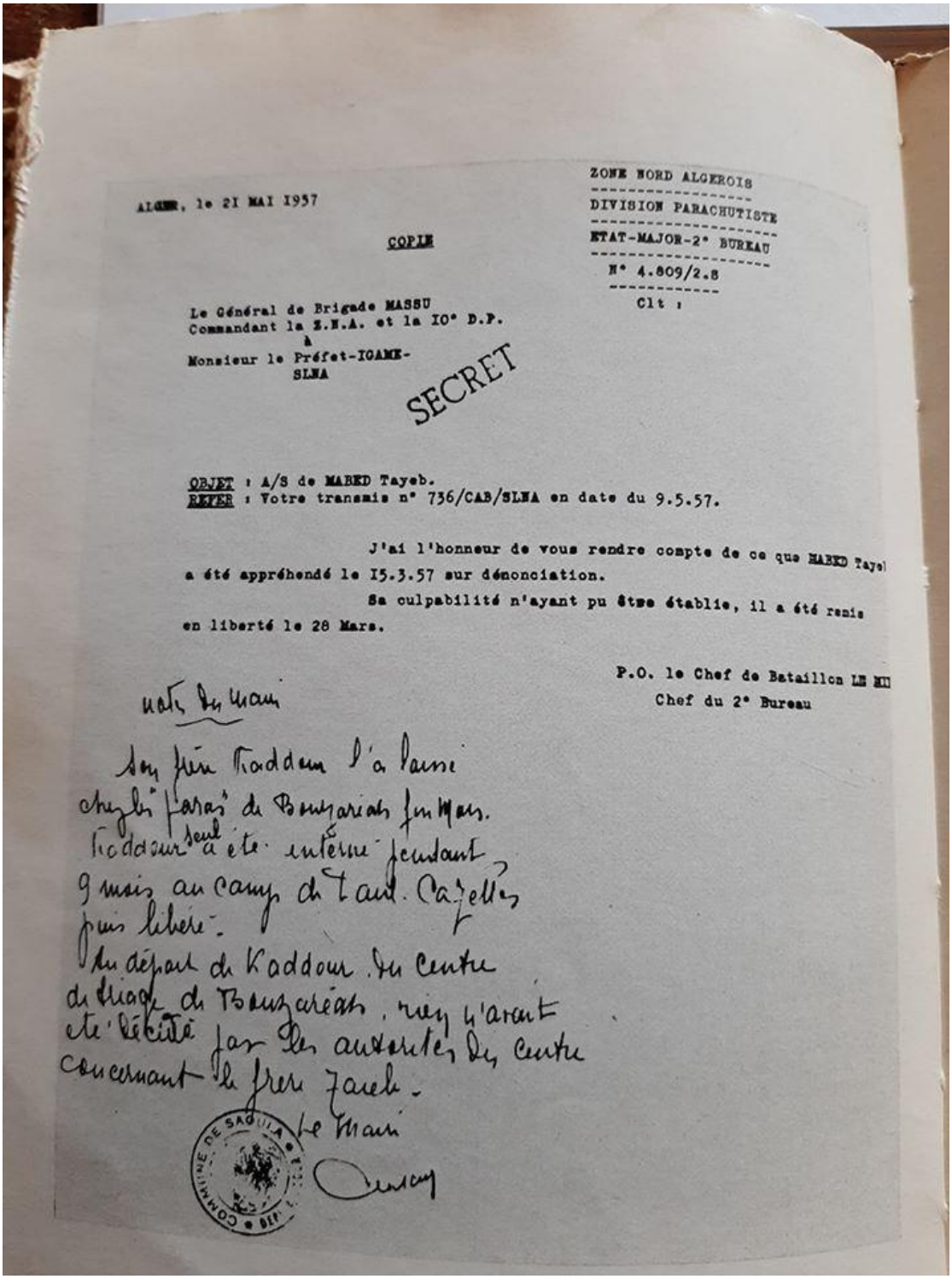

ZONE NORD ALGEROIS
DIVISION PARACHUTISTE
ETAT-MAJOR-2e BUREAU
N° 4.809/2.8
Clt :

ALGER, le 21 MAI 1957

COPIE

Le Général de Brigade MASSU
Commandant la Z.N.A. et la IO° D.P.
à
Monsieur le Préfet-IGAME-
SLNA

SECRET

OBJET : A/S de MABED Tayeb.
REFER : Votre transmis n° 736/CAB/SLNA en date du 9.5.57.

J'ai l'honneur de vous rendre compte de ce que MABED Tayeb a été appréhendé le 15.3.57 sur dénonciation.

Sa culpabilité n'ayant pu être établie, il a été remis en liberté le 28 Mars.

P.O. le Chef de Bataillon LE MU
Chef du 2e Bureau

Note du Maire

Son frère Kaddour l'a laissé chez le Garde champêtre de Bouzaréah fin Mars. Kaddour seul a été interné pendant 9 mois au camp de Lazaret puis libéré.

Au départ de Kaddour du Centre du Stade de Bouzaréah, rien n'avait été révélé par les autorités du Centre concernant le frère Tayeb.

Le Maire

[1] **SLNA** : « Fiches de renseignement » du Service des Liaisons Nord-Africaines : « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM, 91/ 4 I 62

الملحق رقم 34 شكوى زوجة المفقود شرشالي مصطفى[1]

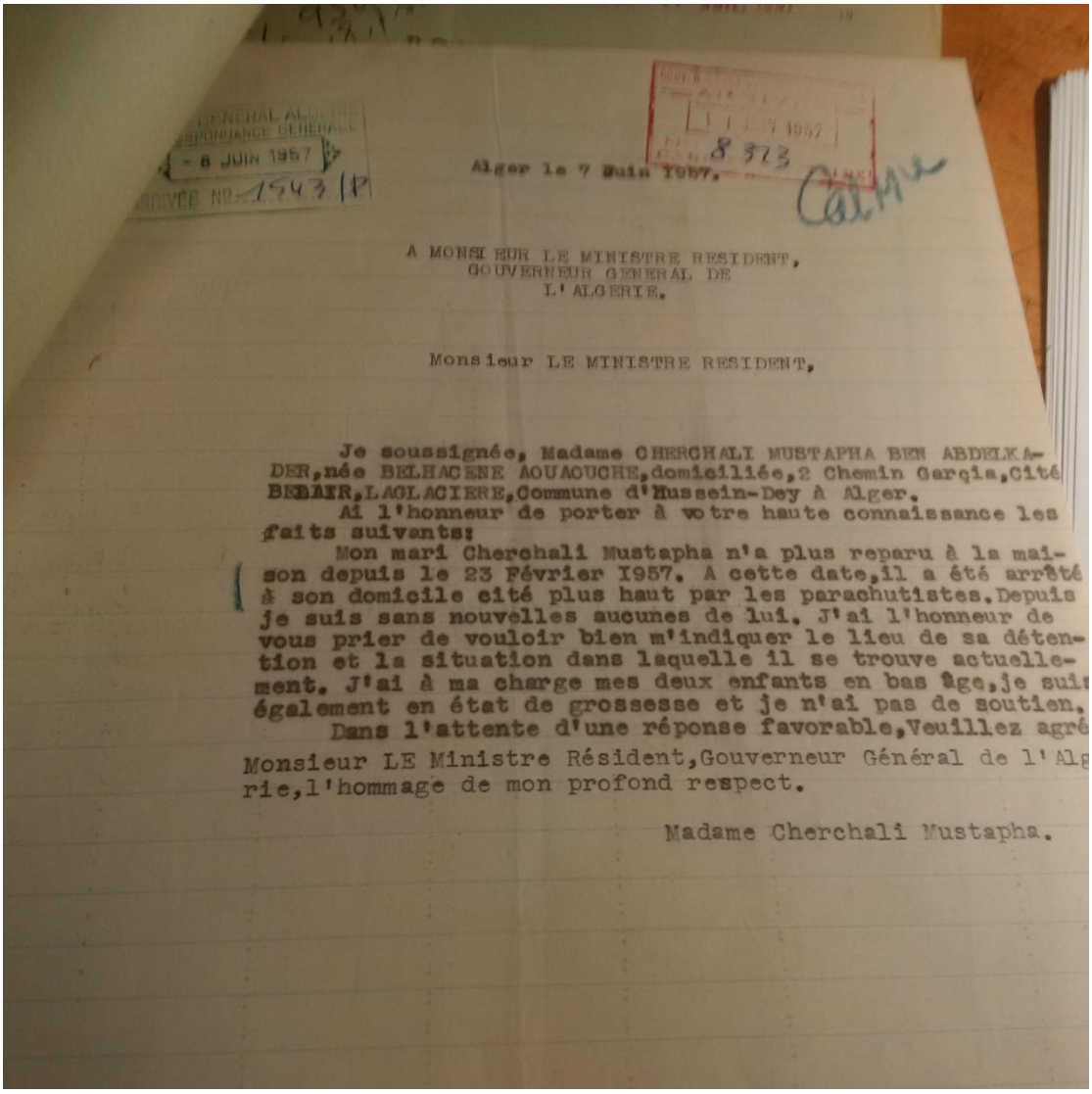

Alger le 7 Juin 1957.

A MONSIEUR LE MINISTRE RESIDENT,
GOUVERNEUR GENERAL DE
L'ALGERIE.

Monsieur LE MINISTRE RESIDENT,

Je soussignée, Madame CHERCHALI MUSTAPHA BEN ABDELKADER, née BELHACENE AOUAOUCHE, domiciliée, 2 Chemin Garçia, Cité BEDAIR, LAGLACIERE, Commune d'Hussein-Dey à Alger.

Ai l'honneur de porter à votre haute connaissance les faits suivants:

Mon mari Cherchali Mustapha n'a plus reparu à la maison depuis le 23 Février 1957. A cette date, il a été arrêté à son domicile cité plus haut par les parachutistes. Depuis je suis sans nouvelles aucunes de lui. J'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien m'indiquer le lieu de sa détention et la situation dans laquelle il se trouve actuellement. J'ai à ma charge mes deux enfants en bas âge, je suis également en état de grossesse et je n'ai pas de soutien.

Dans l'attente d'une réponse favorable, Veuillez agréer Monsieur LE Ministre Résident, Gouverneur Général de l'Algérie, l'hommage de mon profond respect.

Madame Cherchali Mustapha.

[1] Archives du cabinet du préfet d'ALGER, ANOM 91/4/62

الملحق رقم 35: نص رسالة استقالة بول تيتجن[1]

Voici le texte de la lettre de démission adressée par M. Paul Teitgen, secrétaire général à la préfecture d'Alger, le 24 mars 1957 à M. Robert Lacoste :

" Monsieur le ministre,

" Le 20 août 1956 vous m'avez fait l'honneur d'agréer ma nomination au poste de secrétaire général de la préfecture d'Alger chargé plus spécialement de la police. Depuis cette date je me suis efforcé avec conviction, et à mon poste, de vous servir - et quelquefois de vous défendre, - c'est-à-dire de servir, avec la République, l'avenir de l'Algérie française.

" Depuis trois mois, avec la même conviction et sans me n'être jamais offert la liberté vis-à-vis de qui que ce soit d'irresponsable de faire connaître mes appréhensions ou mes indignations, je me suis efforcé, dans la limite de mes fonctions et par-delà l'action policière nouvelle menée par l'armée, de conserver - chaque fois que cela a été possible - ce que je crois être encore et malgré tout indispensable et seul efficace à long terme : le respect de la personne humaine.

" J'ai aujourd'hui la ferme conviction d'avoir échoué et j'ai acquis la certitude depuis trois mois que nous sommes engagés non pas dans l'illégalité - ce qui dans ce combat est sans importance, - mais dans l'anonymat et l'irresponsabilité, qui ne peuvent conduire qu'aux crimes de guerre.

" Je ne me permettrais jamais une telle affirmation si, au cours des visites récentes aux centres d'hébergement de Paul-Cazelles et de Beni-Messous, je n'avais reconnu sur certains assignés les traces profondes des sévices ou des tortures qu'il y a quatorze ans je subissais personnellement dans les caves de la Gestapo de Nancy.

" Or, ces deux centres d'hébergement installés à la demande et par l'autorité militaire d'Alger sont essentiellement " pourvus " par elle. Les " assignés " qui y sont conduits ont d'abord été interrogés dans les quartiers militaires après une arrestation dont l'autorité civile, qui est celle de l'État, n'est jamais informée. C'est ensuite, et souvent après quelques semaines de détention et d'interrogatoire sans contrôle, que les individus sont dirigés par l'autorité militaire au centre de Beni-Messous, et de là, sans assignation préalable et par convois de cent cinquante à deux cents, au centre de Paul-Cazelles.

[1] www.lemonde.fr publié le 1 octobre 1960.

الملحق رقم 36: رسالة الجنرال دو بولارديير لإعفائه وجنوده من عمليات التعذيب[1]

Le combat du général de Bollardière

Le **8 mars 1956**, "L'Express" publie le premier épisode de "**Lieutenant en Algérie**", le livre que Jean-Jacques Servan Schreiber a tiré de son rappel sous les drapeaux. Le chapitre qui paraît dans "L'Express" met en scène de manière transparente, le général **Jacques Paris de Bollardière**, héros de la France libre et ancien chef des paras d'Indochine. "Bolo" est révolté par la torture, le dit, et va le payer de sa carrière. Pour le défendre, l'un des ses officiers, le colonel Robert Barberot racontera dans un livre intitulé "**Avec le général de Bollardière**" , le combat de son chef contre la torture. Le 19 juillet **1957**, "L'Express" en publie quelques extraits.

[…] "Mais, mon général, objectait un officier, si on ne petit obtenir de résultats qu'en employant certains procédés pour obtenir le renseignement...

"**Parlez clairement**. Qu'est-ce que vous entendez par "certains procédés" ? Si vous entendez par là simplement la lutte contre l'organisation politico-militaire rebelle. l'arrestation de suspects et la mise hors d'état de nuire des assassins, cela n'a rien que de parfaitement normal... Mais si, par "certains procédés" , vous entendez les moyens que je connais bien pour les avoir vu employer ailleurs : la baignoire, le courant électrique dans les..., etc., alors, parlez clairement et dites : les moyens de torture.

"**Admettons**, mon général, qu'il s'agisse de tortures. Je voudrais vous poser une question. Si en employant ces procédés, vous arrivez à faire une économie de vies humaines. Si vous obtenez, par ces moyens, et rapidement, des renseignements que vous n'auriez pas obtenus autrement et si vous évitez, par exemple, que vingt bombes explosent, qui auraient tué des dizaines de femmes et d'enfants innocents. Ça fait des dégâts. une bombe. Vous avez vu l'autre jour au stade. Sans parler des réactions de la population européenne qui. dans une explosion de fureur panique, peut parfaitement riposter, sans que vous puissiez l'en empêcher. par une véritable Saint-Barthélemy des musulmans. C'est un grave cas de conscience de penser que vous condamnez peut-être des innocents en refusant d'employer des moyens que vous estimez contraires à la morale. C'est très beau du point de vite moral, mais vous vous condamnez à être inefficace. Nous sommes plongés dans une guerre révolutionnaire et nous avons à faire face à une nouvelle forme de la barbarie. Nous devons prendre les moyens nécessaire pour y répondre.**Nous nous sommes battus pour défendre une liberté et une dignité de l'homme**

"**Enfin**, répondait Bollardière, vous n'allez quand même pas confondre la guerre révolutionnaire avec la torture. La guerre révolutionnaire est une guerre dans laquelle la population est l'élément essentiel et l'action que l'on peut avoir sur la population ne se résume pas à la torture. C'est une véritable déviation de l'esprit. "Comme si, ajoutait-il, les tortures avaient jamais été un moyen d'arrêter une rébellion. Dites-moi (encore que sur beaucoup de points cela ne soit pas comparable) si la Gestapo a jamais empêché la Résistance d'exister. Pour ma part, quand j'apprenais que les petits gars du maquis étaient passés à la baignoire on qu'on leur avait arraché les ongles et fait je ne sais quoi encore pour les faire parler, cela ne me donnait pas du tout envie de rentrer chez moi.

"Et c'est précisément contre cela que nous nous sommes battus, pendant cinq ans, pour défendre une liberté et une dignité de l'homme. Même si le système était efficace et si chaque individu "soumis à la question" parlait et donnait des renseignements permettant d'éviter des morts et des attentats - vous savez que ça n'est pas le cas et que ça ne peut être le cas - je ne serais tout de même pas convaincu. C'est à mon avis une preuve de faiblesse et d'impuissance et si vraiment on en est réduit là, c'est que nous n'avons plus rien à faire ici."

[1] " Le Combat du general de Bollardiere": L'Express, novembre 2000- janvier 2001, http:// www. L'EXPRESS. fr

الملحق رقم 37: رسالة منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى الرئيس جاك شيراك[1]

Lettre envoyée au Président Jacques Chirac demandant l'ouverture d'une enquête sur les crimes de guerre

New York, le 14 mai 2001

Monsieur le Président de la République
Palais de l'Elysée
Paris, France

Monsieur le Président de la République,

Human Rights Watch voudrait très respectueusement en appeler à votre autorité afin qu'il soit immédiatement ordonné une enquête complète et indépendante au sujet des allégations formulées par le Général Paul Aussaresses d'après lesquelles le gouvernement français a ordonné ou toléré le recours à la torture et aux exécutions sommaires à l'encontre des militants indépendantistes en Algérie au milieu des années 1950. Le Général Aussaresses ayant révélé sa propre implication dans la commission de ces actes, nous vous invitons également à ordonner l'ouverture, à son encontre, d'une procédure judiciaire.

Dans le livre " Services spéciaux, Algérie 1955-1957 " récemment publié, le Général Aussaresses révèle avoir personnellement pris part dans nombre d'actes de tortures ayant pour la plupart conduit à la mort des victimes. Il expose sa participation directe dans nombre d'exécutions extrajudiciaires des militants indépendantistes, parmi lesquels le dirigeant du FLN Larbi Ben M'Hidi.

Toutes ces activités, d'après les déclarations constantes du Général Aussaresses, recevaient l'approbation des responsables au plus haut niveau du gouvernement français. Dans une lettre adressée au quotidien le Monde, le Général écrit :

" J'ai rendu compte tous les jours de mon activité à mon supérieur direct, le Général Massu, lequel informait…le commandant en chef. Il aurait été loisible à toute autorité politique ou militaire responsable d'y mettre fin. "

Il a également écrit dans son livre ce qui suit :

" Quant à l'utilisation de la torture, elle était tolérée, sinon recommandée. François Mitterrand, le ministre de la Justice, avait, de fait, un émissaire auprès de [Général] Massu en la personne du juge Jean Bérard qui nous couvrait et qui avait une exacte connaissance de ce qui se passait la nuit. "

Si elles étaient avérées, les allégations du Général Aussaresses impliqueraient directement les responsables du gouvernement français dans la violation de l'article 3 commun aux conventions de Genève de 1949 ratifiées par la France en 1951. Cet article se lit comme suit :

" En cas de conflit armé ne présentant pas un caractère international et surgissant sur le territoire de l'une des Hautes Parties contractantes, chacune des Parties au conflit sera tenue d'appliquer au moins les dispositions suivantes:

[1] Human Rights Watch: Lettre envoyée au président Jacques Chirac demendant l'ouverture d'une enquéte sur les crimes de guerre, publié le 14 mai 2001, source: www.hrw.org/ legacy/ press/2001/05/ chirac2-ltr0515

1) Les personnes qui ne participent pas directement aux hostilités, y compris les membres de

forces armées qui ont déposé les armes et les personnes qui ont été mises hors de combat

par maladie, blessure, détention, ou pour toute autre cause, seront, en toutes circonstances, traitées avec humanité, sans aucune distinction de caractère défavorable basée sur la race, la couleur, la religion ou la croyance, le sexe, la naissance ou la fortune, ou tout autre critère analogue.

A cet effet, sont et demeurent prohibés, en tout temps et en tout lieu, à l'égard des personnes mentionnées ci-dessus:

a) les atteintes portées à la vie et à l'intégrité corporelle, notamment le meurtre sous toutes ses formes, les mutilations, les traitements cruels, tortures et supplices;
b) les prises d'otages;
c) les atteintes à la dignité des personnes, notamment les traitements humiliants et dégradants;
d) les condamnations prononcées et les exécutions effectuées sans un jugement préalable, rendu par un tribunal régulièrement constitué, assorti des garanties judiciaires reconnues comme indispensables par les peuples civilisés. "

Le fait que les forces indépendantistes algériennes aient régulièrement violé ces mêmes règles auxquelles elles étaient tenues, notamment en s'attaquant systématiquement à la population civile, n'a pas pu valablement justifier la pratique de la torture et des exécutions sommaires, pas plus qu'il ne doive constituer aujourd'hui, aux yeux des autorités françaises, un prétexte pour ne pas ordonner une enquête sur ces faits.

Les actes allégués pourraient constituer des crimes contre l'humanité. Ainsi que cela est généralement admis en droit international coutumier, les crimes contre l'humanité sont des actes spécifiques de violence commis dans le cadre d'attaques contre des personnes appartenant à un groupe déterminé, national ou non. De tels crimes sont considérés comme relevant du droit impératif général. En tant que tels, ces crimes sont régis par les règles de la compétence universelle. Ils ne peuvent être couverts par l'amnistie, ni par toute autre forme d'immunité de poursuites, même pour les Chefs d'Etat. Ils sont imprescriptibles et n'admettent pas de cause de justification tirée du " commandement de l'autorité " ni de " l'ordre du supérieur ".

A la lumière des révélations du Général Aussaresses, nous vous prions d'ordonner qu'une enquête complète et indépendante soit immédiatement ouverte pour déterminer si certaines politiques, règles de conduite ou pratiques suivies par l'armée française durant le conflit d'Algérie ont pu constituer -ou conduit directement à la commission par les forces françaises- des crimes de guerre ou crimes contre l'humanité. L'enquête devrait déterminer la responsabilité des autorités civiles et militaires dans la commission de ces crimes. Elle devrait également s'assurer que des mesures soient désormais en place pour prévenir la répétition de telles pratiques, mesures qui pourraient consister en l'enseignement des règles du droit humanitaire et en l'établissement d'un système rigoureux de responsabilité individuelle pour violation de telles règles. Une telle enquête serait conduite par un organe regroupant civils et militaires et ses conclusions devraient être entièrement mises à la disposition du public.

Human Rights Watch est d'avis que les faits décrits par le Général Aussaresses doivent faire l'objet d'une investigation complète et indépendante, et que toute personne convaincue d'avoir commis de graves violations du droit humanitaire, comme des crimes contre l'humanité, devra être déférée en justice. Ces crimes étant imprescriptibles et ne pouvant être couverts par amnistie, les lois françaises d'amnistie adoptées dans le cadre des événements d'Algérie ne peuvent ériger un obstacle aux poursuites judiciaires.

Monsieur le Président de la République,

La France honore une constante politique de promotion des conventions de Genève et de

l'ensemble du droit international humanitaire. Or, comme vous le savez, la force des normes du droit humanitaire dépend de leur mise en application. Ayant été, à bon droit, " horrifié " par les révélations du Général Aussaresses, vous avez exigé que des sanctions disciplinaires lui soient imposées et qu'il soit suspendu de la Légion d'Honneur. La gravité des atrocités commises par le Général Aussaresses exige cependant bien plus que ces mesures. Si la France choisit de laisser sans conséquence les allégations de crimes de guerre telles qu'elles ont été faites dans cette affaire, les efforts observés aujourd'hui de par le monde pour la mise en application des normes protégeant contre ces crimes pourraient être très sérieusement compromis.

C'est pour ces mêmes raisons que Human Rights Watch a récemment adressé des recommandations similaires au gouvernement des Etats-Unis après des revelations de l'ancien sénateur Bob Kerrey suggérant que les troupes de ce pays a vaient commis des violations du droit international humanitaire pendant la guerre du Vietnam.

Nous sommes conscients de la difficulté du débat qu'a suscité cette affaire au sujet de l'engagement de la France en Algérie il y a près de 50 ans. Mais l'obligation qu'a la France de poursuivre la vérité à tout prix est bien plus profonde que la plus profonde des traces laissées par le souvenir de la guerre. Dans pareilles circonstances un Etat de droit a l'obligation de déterminer si ses actions ont été conformes aux lois qui régissent la conduite de la guerre. Il a ensuite l'obligation de retenir les leçons pour sa participation future dans d'autres conflits armés. Nous formulons l'espoir que vous prendrez l'initiative de faire retenir pour le futur les leçons qui découlent des révélations du Général Aussaresses.

Vueillez croire, Monsieur le Président de la République, à l'expression de notre profond respect.

Kenneth Roth

الملحق رقم 38: شهادة بخط ياسف سعدي وزهرة ظريف بعدم التعرض للتعذيب بعد اعتقالهما حسب ماسو[1]

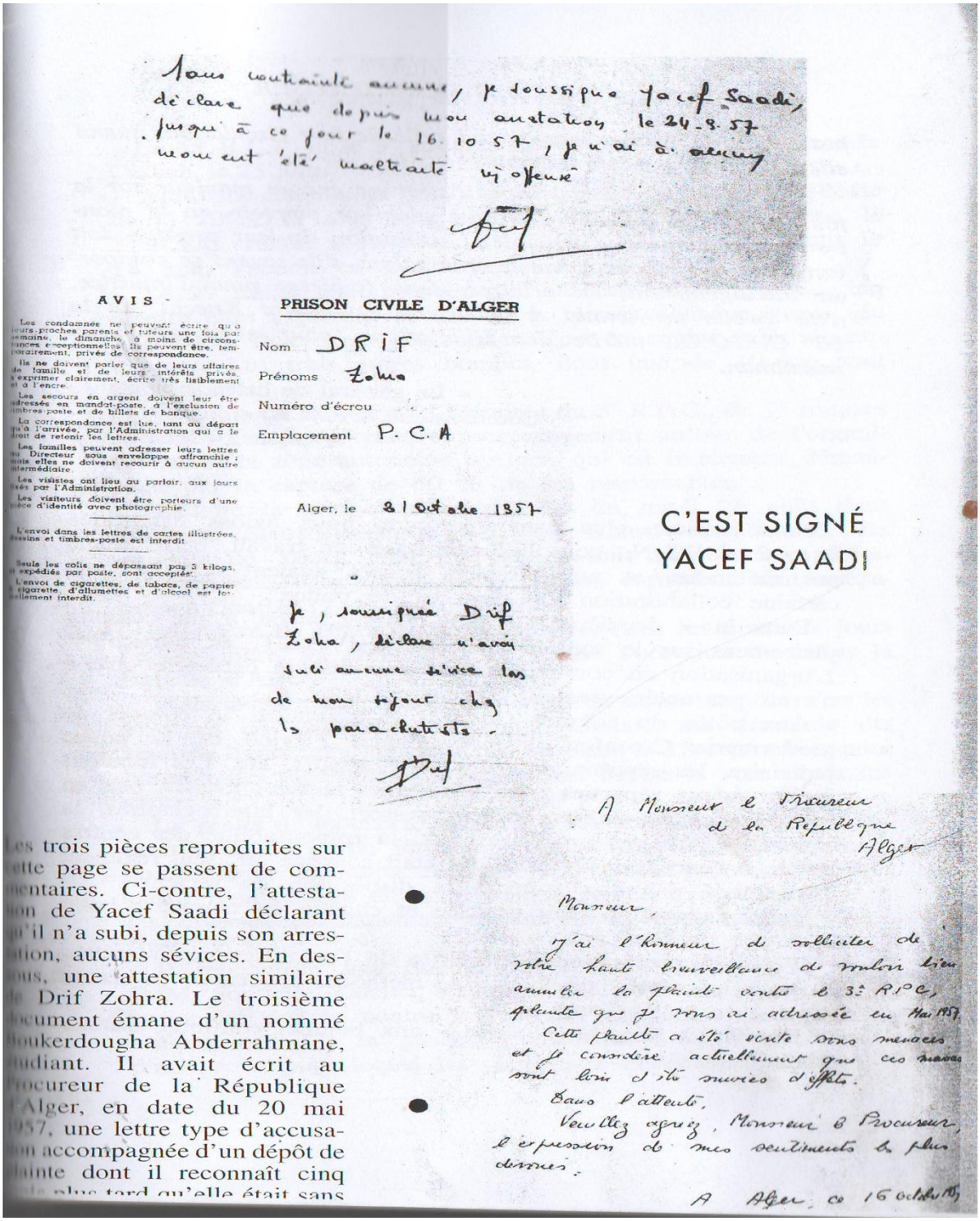

Sous contrainte aucune, je soussigné Yacef Saadi, déclare que depuis mon arrestation le 24-9-57 jusqu'à ce jour le 16-10-57, je n'ai à aucun moment été maltraité ni offensé

AVIS

Les condamnés ne peuvent écrire qu'à leurs proches parents et tuteurs une fois par semaine, le dimanche, à moins de circonstances exceptionnelles. Ils peuvent être, temporairement, privés de correspondance.

Ils ne doivent parler que de leurs affaires de famille et de leurs intérêts privés, s'exprimer clairement, écrire très lisiblement et à l'encre.

Les secours en argent doivent leur être adressés en mandat-poste, à l'exclusion de timbres-poste et de billets de banque.

La correspondance est lue, tant au départ qu'à l'arrivée, par l'Administration qui a le droit de retenir les lettres.

Les familles peuvent adresser leurs lettres au Directeur sous enveloppe affranchie ; mais elles ne doivent recourir à aucun autre intermédiaire.

Les visites ont lieu au parloir, aux jours fixés par l'Administration.

Les visiteurs doivent être porteurs d'une pièce d'identité avec photographie.

L'envoi dans les lettres de cartes illustrées, dessins et timbres-poste est interdit.

Seuls les colis ne dépassant pas 3 kilogs, expédiés par poste, sont acceptés.

L'envoi de cigarettes, de tabacs, de papier à cigarette, d'allumettes et d'alcool est formellement interdit.

PRISON CIVILE D'ALGER

Nom DRIF

Prénoms Zohra

Numéro d'écrou

Emplacement P. C. A

Alger, le 31 Octobre 1957

C'EST SIGNÉ
YACEF SAADI

Je, soussignée Drif Zohra, déclare n'avoir subi aucune sévice lors de mon séjour chez les parachutistes.

A Monsieur le Procureur de la République
Alger

Monsieur,

J'ai l'honneur de solliciter de votre haute bienveillance de vouloir bien annuler la plainte contre le 3e R.I.C., plainte que je vous ai adressée en Mai 1957.

Cette plainte a été écrite sous menaces et je considère actuellement que ces menaces sont bien et bien suivies d'effets.

Dans l'attente,

Veuillez agréer, Monsieur le Procureur, l'expression de mes sentiments les plus dévoués.

A Alger, ce 16 Octobre 57

Les trois pièces reproduites sur cette page se passent de commentaires. Ci-contre, l'attestation de Yacef Saadi déclarant qu'il n'a subi, depuis son arrestation, aucuns sévices. En dessous, une attestation similaire de Drif Zohra. Le troisième document émane d'un nommé Boukerdougha Abderrahmane, étudiant. Il avait écrit au Procureur de la République d'Alger, en date du 20 mai 1957, une lettre type d'accusation accompagnée d'un dépôt de plainte dont il reconnaît cinq mois plus tard qu'elle était sans

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p 278

الملحق رقم 39: رسالة زهرة ظريف تتهم فيها المظليين بالقتلة[1]

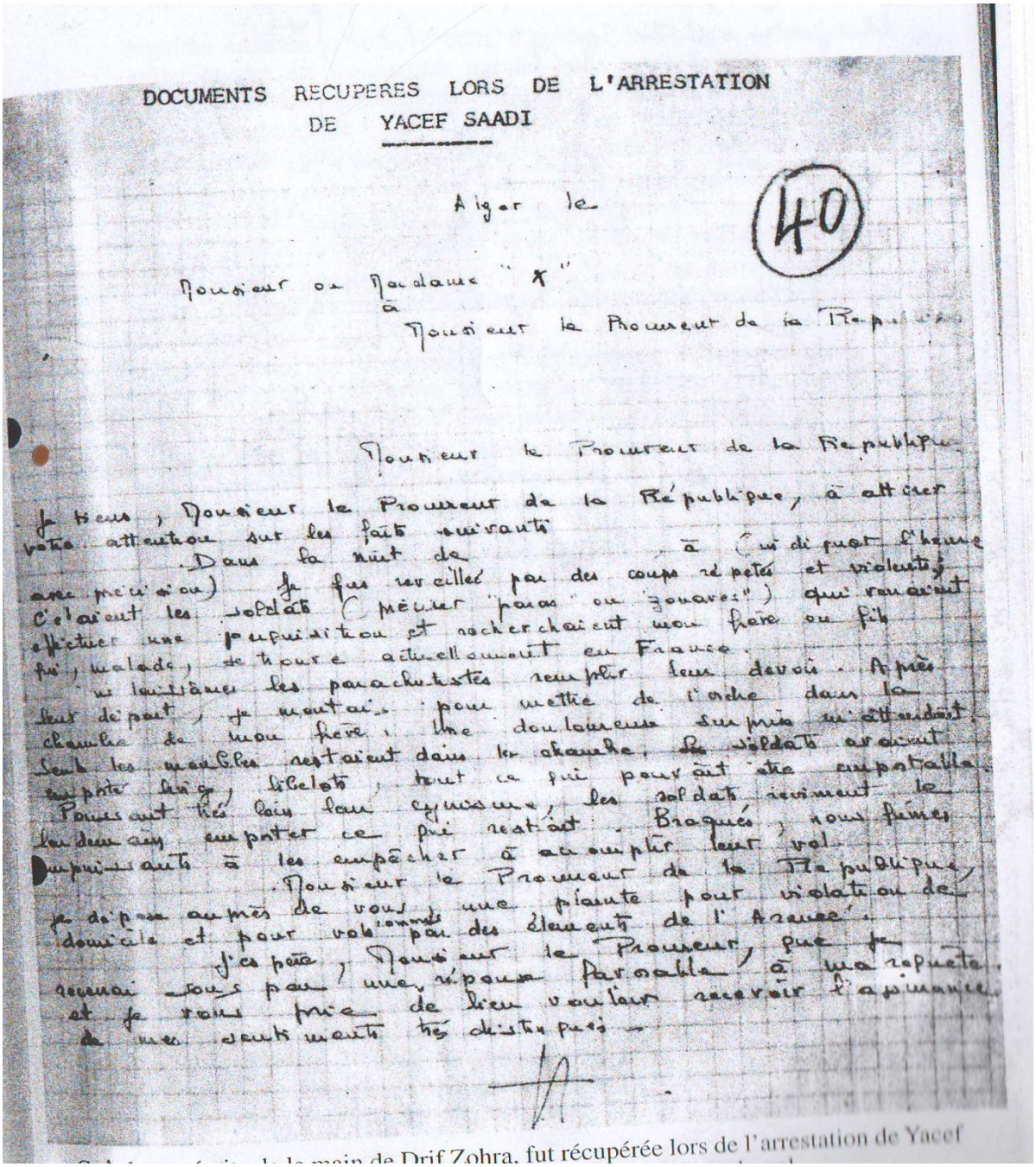

DOCUMENTS RECUPERES LORS DE L'ARRESTATION
DE YACEF SAADI

40

Alger le

Monsieur ou Madame "X"
à
Monsieur le Procureur de la Re...

Monsieur le Procureur de la Republique

Je tiens, Monsieur le Procureur de la République, à attirer votre attention sur les faits suivants
Dans la nuit de à (ou de peut-être) je fus réveillée par des coups répétés et violents. C'étaient les soldats (mêlés "paras" ou "zouaves") qui venaient effectuer une perquisition et rechercher mon frère ou fils qui, malade, se trouve actuellement en France.
Je laissais les parachutistes remplir leur devoir. Après leur départ, je montais pour mettre de l'ordre dans la chambre de mon frère. Une douloureuse surprise m'attendait. Seuls les meubles restaient dans la chambre, les soldats avaient emporté linge, bibelots, tout ce qui pouvait être emportable. Pouvant très bien leur épouse, les soldats viennent le lendemain emporter ce qui restait. Braqués, nous fûmes impuissantes à les empêcher d'accomplir leur vol.
Monsieur le Procureur de la République, je dépose auprès de vous une plainte pour violation de domicile et pour vol commis par des éléments de l'Armée.
J'espère, Monsieur le Procureur, que je recevrai sous peu une réponse favorable à ma requête et je vous prie de bien vouloir recevoir l'assurance de mes sentiments très distingués.

de la main de Drif Zohra, fut récupérée lors de l'arrestation de Yacef

[1] Jacques Massu, la vraie bataille d'Alger, Op-Cit, p. 279

الملحق رقم 40: الأزمة الاقتصادية في فرنسا في سنة 1958[1]

Numéro 16
1.172ème jour de la Révolution Algérienne
15 Janvier 1958

LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

EL MOUDJAHID

Organe Central du Front de Libération Nationale Algérienne

EDITORIAL

Opération « optimisme »

DEPUIS quelques semaines l'heure est à l'optimisme dans les sphères dirigeantes françaises.

Un optimisme effréné, ostentatoire, aggressif... M. Lacoste donne le ton à cette campagne bien montée. Tandis que les colonialistes les plus discrédités redressent la tête et réclament avec une assurance imperturbable la reddition de notre Armée de Libération, certains milieux, pourtant coriaces de longue date de l'inefficacité de la politique de force, baissent, l'échine, se retranchent dans un silence prudent, donnent l'impression de céder à l'optimisme officiel et, dans une certaine mesure, de le partager.

Le gouvernement français se félicite des « progrès de la pacification ». Il axe sa propagande sur « le calme » des centres urbains et tire vanité de l'évacuation combien précaire et laborieuse de quelques citernes de pétrole sahariens.

Pendant toute retenue, le gouvernement français répand l'espoir d'un essoufflement du F.L.N. et annonce l'écrasement tout proche de la Révolution. Les bons offices tuniso-marocains ne le touchent plus que d'une manière fort médiocre et il les repousse maintenant avec une froideur et un dédain non dissimulés. La loi-cadre recevrait très bientôt son application en Algérie où la domination française sortirait renforcée de la guerre actuelle.

Il y a un an, après le sursis accordé de justesse à la IIe session de l'ONU, le gouvernement français livrait Alger aux tortionnaires et bourreaux de Massu et cherchait avec acharnement à porter un coup décisif à la Révolution. Au lendemain de la 12e session et du deuxième sursis enlevé au prix des engagements les plus formels à mettre fin à la guerre, nous assistons au même processus.

Ni la paix, ni la négociation ne retiennent sérieusement l'attention des dirigeants français. L'écrasement du F.L.N. reste leur unique préoccupation.

Celle-ci ne serait pas cependant affichée aujourd'hui avec tant d'ostentation et de cynisme, si une autre préoccupation ne venait s'y ajouter : convaincre plus que jamais l'allié européen et surtout américain que la France joue gagnante en Algérie en dépit de sa mauvaise politique, afin d'encourager les capitaux à s'investir au Sahara et d'arracher l'aide financière qui doit ranimer un budget épuisé.

L'optimisme est une opération qui peut rapporter, à condition de le faire partager à l'intérieur par son opinion et à l'extérieur par ses créanciers.

Mais la guerre d'Algérie est une entreprise trop grave et trop périlleuse pour s'appuyer indéfiniment sur une politique du bluff. L'heure arrivera inéluctablement où en France et en dehors de la France, l'on s'apercevra que les débordements de l'optimisme actuel, loin d'être l'expression d'une bonne santé, ne furent que le signe de la fièvre qui montait dans un organisme en perdition.

EL MOUDJAHID.

LES DOLLARS ET LES MARKS AU SECOURS du colonialisme français en Algérie

LA pénurie de devises que la France a connue durant le second semestre de l'année écoulée a été d'une ampleur telle que l'on prévoyait sérieusement l'arrêt, dès les premiers mois de 1958, des importations de toutes matières premières et, en conséquence, le déclenchement d'un chômage massif.

Pour la plupart des matières premières nécessaires à l'industrie française, l'approvisionnement se fait à l'étranger. Ces biens sont payables en devises.

Or, depuis bientôt douze ans, la France poursuit des guerres sans fin de reconquêtes coloniales, dans lesquelles elle réduit en fumée aussi bien le matériel fabriqué dans ses usines que celui acheté à l'étranger (surtout aux USA), également réglé en devises.

C'est ainsi qu'en 1956 la France devait débourser 100 millions de dollars de matériel militaire. Le restant de sa dette à l'égard de l'Amérique se montait à 100 autres millions pour 1957 qui devaient s'ajouter, évidemment, aux commandes de matériel au titre de cette même année. Aussi, au début d'août 1957, le gouvernement français se voyait-il acculé à prélever le 1/3 de l'encaisse-or de la Banque de France. En septembre, ce prélèvement était complètement consommé.

Après avoir tiré la précieuse monnaie-devises de sa fortune-or et de la générosité américaine, la France se trouvait au bord de la faillite économique. Sans devises, il n'est d'importations : sans importations, pas de matières premières. Les économistes français envisageaient la réduction des heures de travail, voire du personnel parmi les 30.000 ouvriers de l'industrie du pétrole, les 65.000 du caoutchouc, et les 300.000 du textile et des industries annexes. Le principe d'une aide étrangère de 460 millions de dollars qui vient d'être accordé à la France est donc le ballon d'oxygène qui sauverait in-extrémis celle-ci de l'asphyxie.

S'il s'agissait simplement d'un prêt consenti par les nations occidentales pour éviter à leur alliée des troubles économiques et sociaux, le présent article n'aurait pas eu sa place dans nos colonnes.

Or, le gouvernement français sollicite un tel prêt dans le but essentiel de poursuivre sa criminelle politique coloniale. Déjà, pour l'année 1956 les dépenses militaires prévues (et qui furent largement dépassées) représentaient 32 % du budget général français. Un tiers des dépenses faites par la France est absolument improductif, et l'on comprend dès lors les raisons de son déficit permanent.

Le conflit algérien coûte au trésor français plus de 77 milliards de francs par an. L'aide financière négociée actuellement à Washington par M. Jean Monnet devrait régler environ le 1/3 de cette somme.

Nous nous devons donc d'étudier, à la lumière de la situation algérienne, l'aide des organismes financiers occidentaux au trésor français, et de situer les responsabilités de certains gouvernements d'Occident.

LES FOURNISSEURS OCCULTES DES ORGANISMES FINANCIERS INTERNATIONAUX

Pour le gouvernement Gaillard, l'année nouvelle commence comme la précédente s'était achevée : par des embarras financiers. C'est pourquoi il dépêche à Washington la mission chargée de négocier une aide financière. L'on espère que la présence à la tête de cette mission de M. Monnet qui, précise la presse française, « jouit d'un grand crédit personnel auprès des autorités internationales et spécialement

(Suite page 2)

NOTRE STAGE EN EUROPE: UNE EXPERIENCE RICHE DE PROMESSES

APRES un stage de trois mois, organisé en Belgique par la C.I.S.L. à l'intention des trois Centrales syndicales d'Afrique du Nord, marqué par de nombreux séjours dans différents pays européens la délégation de l'U.G.T.A. est de retour.

Ces jeunes cadres ont bien voulu confier à notre journal leurs impressions sur un voyage qui aura un effet décisif sur la formation de chacun d'eux.

Les résultats positifs de ce stage ne peuvent qu'inciter l'U.G.T.A. à multiplier les envois en Europe des meilleurs éléments, afin d'élever leur qualification et les préparer efficacement aux tâches qui les attendent.

C'EST dans le cadre de l'activité extérieure de l'U.G.T.A. et de ses relations avec la C.I.S.L. que notre délégation a participé au stage de formation de la C.I.S.L. du 21 septembre 1957 au 20 décembre 1957, avec 6 autres militants marocains et tunisiens. Nous avons séjourné en Belgique, en Suisse, en Allemagne et en Angleterre. Nous avons suivi 76 conférences importantes données par 71 conférenciers des mouvements ouvriers belge, suisse, allemand, anglais et de l'O.I.T.

Nous avons visité des usines, des coopératives, des mutualités, des centres de formation professionnelle et technique, des cliniques, des habitations, des écoles ouvrières, des Universités du travail, à Bruxelles, Anvers, Charleroi, Liège, Berne, Neuchâtel, la Chaux de Fond, Genève, Dusseldorf, Cologne et Londres.

Nous avons tiré un profit considérable pour notre propre formation. Nous avons vu comment sont organisés les syndicats de ces pays, participé à la vie des syndicats locaux, d'unions régionales et de fédérations. Nous avons appris tous les détails sur la structure des organismes centraux, les différentes conceptions de coordination avec les fédérations ainsi que les relations avec le monde politique.

Les conférences ont embrassé un domaine aussi intéressant que vaste : histoire du syndicalisme et syndicalisme international, types et structures des syndicats, négociations collectives et conflits de travail, salaires, sécurité et hygiène grève, coopération, cogestion, productivité...

(Suite page 3)

El Moudjahid, le journal clandestin publié par le FLN et écrit en français, 15 janvier 1958.

[1] Benjamin Stora, Tamor Quemeneur, Algérie 1954-1962, Op-Cit, p. 92

الملحق رقم 41: رسالة لجنة التنسيق والتنفيذ لتونس (بسبب تمويل فرنسا)[1]

Page 2 — EL MOUDJAHID — Numéro 16

(Suite de la page 4)

Les exploits de l'Armée de Libération Nationale

Bas de l'Est (Souk-Ahras)	4 Au djebel Salahoum, à Aïn Seynour, près de Chouket et El Hamri, près d'El Hamri.	4 A Oum Teboul (entre La Calle et Tabarka), sur la route de La Calle à Benzitouna (route Bône-Bouira), à Aïn Zana et sur la route La Calle-Lamy.	8 postes militaires ennemis bombardés au mortier et harcelés dont celui de Sidi Salah (au Nord d'Ouenza), ceux de la région La Calle-Lamy et de Ramel Souk. Le village de Munier a été harcelé par un commando.	150 mètres de voie ferrée détruits entre Mograss et Sidi El Heissi, 3 km. de barbelés détruits.	1 jeep saute sur une mine près de Sidi El Khamissi et 12 autres véhicules militaires ennemis sont détruits.	234	79	31	28
II (Kabylie)	6 A Bordj Menaiel, à Béni Chemoune, près de Michelet, dans la région de Lafayette, près de Maillot, et à Adélia.	3 près de Fort-National, à Bou Mahni, dans la région de Tigzirt, près de Tizi-Ouzou et à Sidi Yahia.	12 postes militaires ennemis bombardés et harcelés par nos éléments: Ouled Sebaa, Bordj Ménaiel, Tafoughalt, Tizi El Djemaa, Ahfir et Taourirt.	1.250 poteaux téléphoniques coupés 2 kms de voie ferrée déraillés. Deux ponts et 3 pylones à haute tension détruits.	14 véhicules militaires ennemis sautent sur des mines ou sont détruits au cours des différents engagements.	26	92	45	36
IV (Algérois)	6 Dans la région d'Orléansville, près de Blida, à 41 kms d'Alger, près de Ménerville, dans la région de Cherchel, près de Oued Sebt et dans la région de Mouzaiaville.	5 Près de Boufarik à l'Est de Blida, dans la région de Palestro, à 140 kms d'Orléansville et au Djebel Chénaoua	8 postes militaires ennemis bombardés et harcelés. 1 village situé à 12 kms d'Orléansville attaqué par un commando.	4 ponts dynamités, un train sauté sur une mine. 8 fermes occupées par l'armée ennemie attaquées et incendiées.	12 G.M.C. sautent sur des mines ou sont incendiés au cours des différentes actions	329	103	51	49

Les dollars et les marks au secours du colonialisme français en Algérie

(Suite de la page 1)

des milieux financiers américains », permettra de satisfaire au maximum la requête présentée. D'ailleurs, don maquignon, le ministre des finances français, qui a un besoin urgent de 400 millions de dollars pour payer les fournisseurs étrangers, et procurer l'approvisionnement des usines afin d'éviter une crise de chômage imminente, avance une demande de 600 millions de dollars de manière à se ménager des possibilités de marchandage au cours des négociations.

Celles-ci ne doivent plus désormais porter que sur le quantum puisque le principe de l'aide a été accepté par les représentants des organismes financiers internationaux qui, en réalité, ne servent que de paravents.

L'aide est en fin de compte ratifiée par Bonn et Washington.

Après que M. Per Jacobsen, directeur du Fonds Monétaire International, eut méticuleusement vérifié le projet du budget français, que M. von Mangold le représentant allemand, eut pris tous les éclaircissements auprès des fonctionnaires français des finances, M. Pflimlin recevait le Secrétaire d'Etat au Trésor des U.S.A. et le ministre des finances d'Allemagne occidentale. Une fois l'accord intervenu, la France déposait ses requêtes auprès du Fonds Monétaire International et de l'Union Européenne des Paiements, volle publique, sous lequel elle tendait sa sébile à ses alliées d'outre-Atlantique et d'outre-Rhin.

En effet, pour maintenir par la puissance de ses canons une domination coloniale anachronique, la France a accumulé à l'U.E.P. un déficit de 2 milliards et demi de dollars tandis que son ennemie d'hier, qu'elle avait « vaincue » en 1945, y dispose d'un crédit supérieur à 3 milliards de dollars.

Les Etats-Unis, de leur côté, dominent le F.M.I. qui doit emprunter sur leur marché ses disponibilités en dollars.

Ainsi, ce sont les crédits de l'Allemagne fédérale à l'U.E.P. et ceux des U.S.A. au Fonds Monétaire International qui permettent de répondre favorablement à la demande française et de financer, en conséquence, la guerre d'Algérie.

TROIS SOURCES POUR COMBLER LE DEFICIT FRANÇAIS

La mission Monnet compte puiser dans trois caisses.

Au Fonds Monétaire International

comme nous l'avons vu plus haut, d'une première avance déguisée du Trésor américain.

A l'Union Européenne des Paiements, la France sollicite 250 millions de dollars. Cette somme pourra aisément être puisée sur le solde créditeur allemand auprès de cette caisse.

A l' « Import-Export Bank » améri-

Note de protestation du C. C. E.

La note de protestations suivante a été remise au Président de la République Tunisienne, à l'Ambassadeur du Maroc et communiquée à tous les pays représentés à Tunis.

Le gouvernement français, dont la faillite financière est rendue chaque jour plus tragique par la guerre de reconquête coloniale imposée à l'Algérie, a présenté une demande d'aide à l'organisme du Fonds Monétaire International.

Les spécialistes allemands et américains de cet organisme, après un séjour à Paris, viennent de décider le principe d'une aide de 450 millions de dollars pour renflouer le Trésor français.

M. Jacobsen, délégué des organismes de l'Union Européenne des Paiements et du Fonds Monétaire International a souligné, avant son départ de Paris, le « caractère inconditionnel » de l'aide accordée.

« La France, a-t-il dit en substance, connaît des difficultés économiques à cause des lourdes charges qu'elle assume. Il est juste que les organismes européens lui viennent en aide ».

Il est donc clairement établi que le Gouvernement français — qui ne fait, au demeurant, aucune difficulté pour le reconnaître — s'apprête à recevoir une fois de plus, une aide « efficace et inconditionnelle » du Fonds Monétaire International pour faire face, en dernière analyse, au coût de la guerre d'Algérie.

[illegible] experts internationaux à plus de 700 milliards de francs par an.

[illegible] noter par ailleurs, que tant les apports périodiques [illegible] abordé, depuis longtemps, le problème

[1] Benjamin Stora, Tamor Quemeneur, Op-CIT, p 93

الملحق رقم 42: الجنرال ماسو يعرض حصيلة قتلى وجرحى الجيش الفرنسي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 مارس 1958[1]

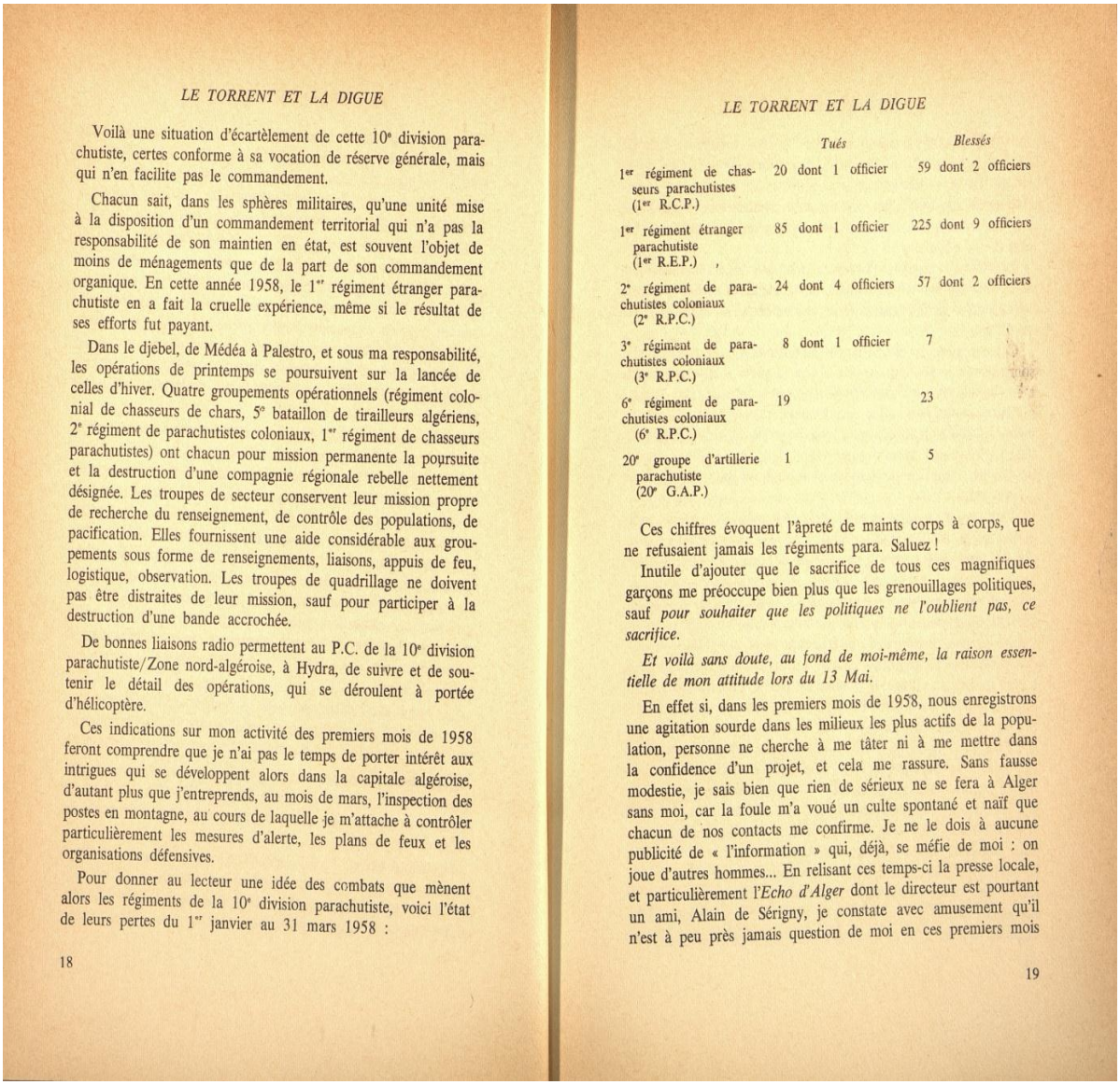

LE TORRENT ET LA DIGUE

Voilà une situation d'écartèlement de cette 10e division parachutiste, certes conforme à sa vocation de réserve générale, mais qui n'en facilite pas le commandement.

Chacun sait, dans les sphères militaires, qu'une unité mise à la disposition d'un commandement territorial qui n'a pas la responsabilité de son maintien en état, est souvent l'objet de moins de ménagements que de la part de son commandement organique. En cette année 1958, le 1er régiment étranger parachutiste en a fait la cruelle expérience, même si le résultat de ses efforts fut payant.

Dans le djebel, de Médéa à Palestro, et sous ma responsabilité, les opérations de printemps se poursuivent sur la lancée de celles d'hiver. Quatre groupements opérationnels (régiment colonial de chasseurs de chars, 5e bataillon de tirailleurs algériens, 2e régiment de parachutistes coloniaux, 1er régiment de chasseurs parachutistes) ont chacun pour mission permanente la poursuite et la destruction d'une compagnie régionale rebelle nettement désignée. Les troupes de secteur conservent leur mission propre de recherche du renseignement, de contrôle des populations, de pacification. Elles fournissent une aide considérable aux groupements sous forme de renseignements, liaisons, appuis de feu, logistique, observation. Les troupes de quadrillage ne doivent pas être distraites de leur mission, sauf pour participer à la destruction d'une bande accrochée.

De bonnes liaisons radio permettent au P.C. de la 10e division parachutiste/Zone nord-algéroise, à Hydra, de suivre et de soutenir le détail des opérations, qui se déroulent à portée d'hélicoptère.

Ces indications sur mon activité des premiers mois de 1958 feront comprendre que je n'ai pas le temps de porter intérêt aux intrigues qui se développent alors dans la capitale algéroise, d'autant plus que j'entreprends, au mois de mars, l'inspection des postes en montagne, au cours de laquelle je m'attache à contrôler particulièrement les mesures d'alerte, les plans de feux et les organisations défensives.

Pour donner au lecteur une idée des combats que mènent alors les régiments de la 10e division parachutiste, voici l'état de leurs pertes du 1er janvier au 31 mars 1958 :

18

LE TORRENT ET LA DIGUE

	Tués	*Blessés*
1er régiment de chasseurs parachutistes (1er R.C.P.)	20 dont 1 officier	59 dont 2 officiers
1er régiment étranger parachutiste (1er R.E.P.)	85 dont 1 officier	225 dont 9 officiers
2e régiment de parachutistes coloniaux (2e R.P.C.)	24 dont 4 officiers	57 dont 2 officiers
3e régiment de parachutistes coloniaux (3e R.P.C.)	8 dont 1 officier	7
6e régiment de parachutistes coloniaux (6e R.P.C.)	19	23
20e groupe d'artillerie parachutiste (20e G.A.P.)	1	5

Ces chiffres évoquent l'âpreté de maints corps à corps, que ne refusaient jamais les régiments para. Saluez !

Inutile d'ajouter que le sacrifice de tous ces magnifiques garçons me préoccupe bien plus que les grenouillages politiques, sauf *pour souhaiter que les politiques ne l'oublient pas, ce sacrifice.*

Et voilà sans doute, au fond de moi-même, la raison essentielle de mon attitude lors du 13 Mai.

En effet si, dans les premiers mois de 1958, nous enregistrons une agitation sourde dans les milieux les plus actifs de la population, personne ne cherche à me tâter ni à me mettre dans la confidence d'un projet, et cela me rassure. Sans fausse modestie, je sais bien que rien de sérieux ne se fera à Alger sans moi, car la foule m'a voué un culte spontané et naïf que chacun de nos contacts me confirme. Je ne le dois à aucune publicité de « l'information » qui, déjà, se méfie de moi : on joue d'autres hommes... En relisant ces temps-ci la presse locale, et particulièrement l'*Echo d'Alger* dont le directeur est pourtant un ami, Alain de Sérigny, je constate avec amusement qu'il n'est à peu près jamais question de moi en ces premiers mois

19

[1] Jacques Massu, Le Torrent et La Digue, Op-Cit, p-p 18-19

الملحق رقم 43: الجنرال ماسو يرسل رسالة إلى رفاق سلاحه بمناسبة أحداث 13 ماي 1958[1].

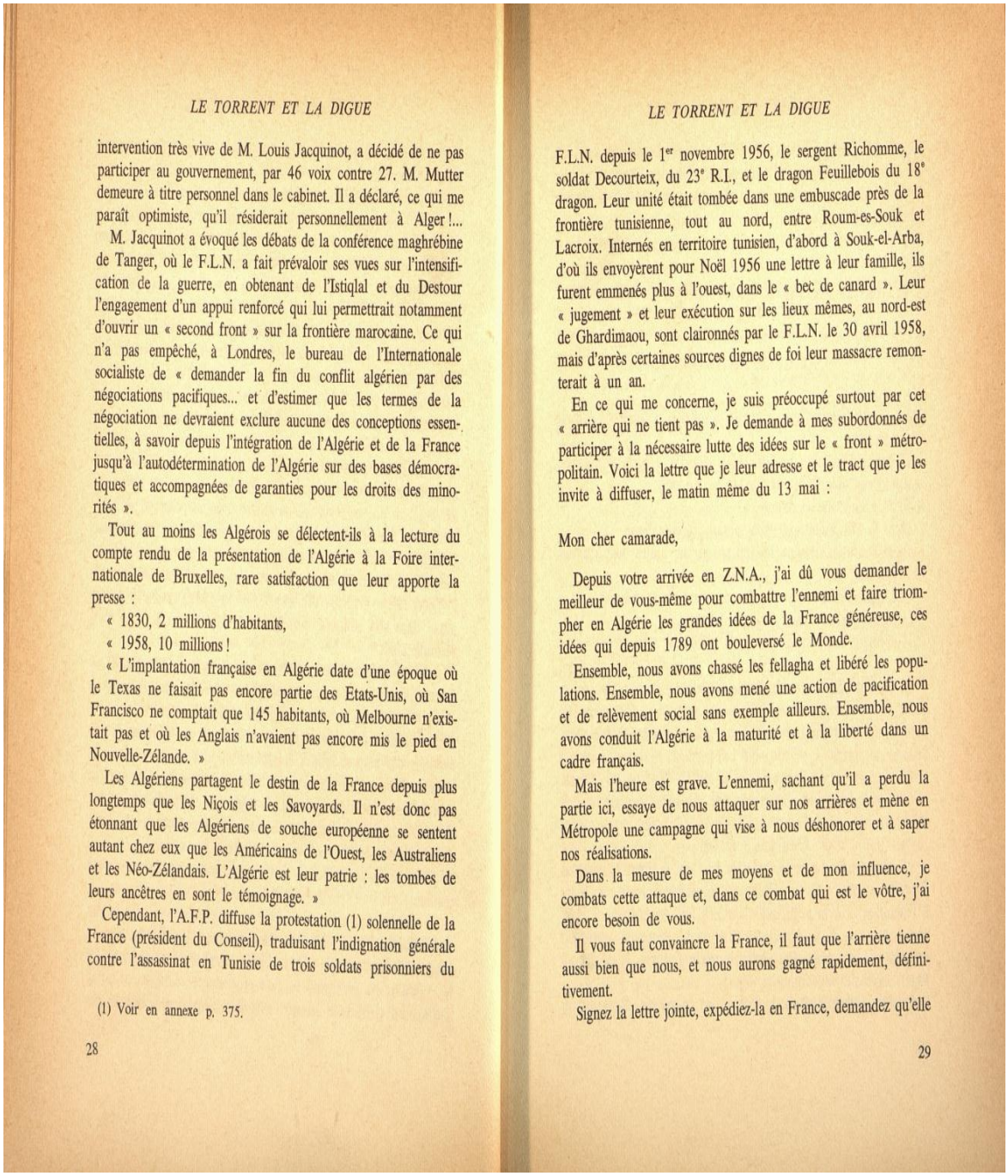

LE TORRENT ET LA DIGUE

intervention très vive de M. Louis Jacquinot, a décidé de ne pas participer au gouvernement, par 46 voix contre 27. M. Mutter demeure à titre personnel dans le cabinet. Il a déclaré, ce qui me paraît optimiste, qu'il résiderait personnellement à Alger !...

M. Jacquinot a évoqué les débats de la conférence maghrébine de Tanger, où le F.L.N. a fait prévaloir ses vues sur l'intensification de la guerre, en obtenant de l'Istiqlal et du Destour l'engagement d'un appui renforcé qui lui permettrait notamment d'ouvrir un « second front » sur la frontière marocaine. Ce qui n'a pas empêché, à Londres, le bureau de l'Internationale socialiste de « demander la fin du conflit algérien par des négociations pacifiques... et d'estimer que les termes de la négociation ne devraient exclure aucune des conceptions essentielles, à savoir depuis l'intégration de l'Algérie et de la France jusqu'à l'autodétermination de l'Algérie sur des bases démocratiques et accompagnées de garanties pour les droits des minorités ».

Tout au moins les Algérois se délectent-ils à la lecture du compte rendu de la présentation de l'Algérie à la Foire internationale de Bruxelles, rare satisfaction que leur apporte la presse :

« 1830, 2 millions d'habitants,

« 1958, 10 millions !

« L'implantation française en Algérie date d'une époque où le Texas ne faisait pas encore partie des Etats-Unis, où San Francisco ne comptait que 145 habitants, où Melbourne n'existait pas et où les Anglais n'avaient pas encore mis le pied en Nouvelle-Zélande. »

Les Algériens partagent le destin de la France depuis plus longtemps que les Niçois et les Savoyards. Il n'est donc pas étonnant que les Algériens de souche européenne se sentent autant chez eux que les Américains de l'Ouest, les Australiens et les Néo-Zélandais. L'Algérie est leur patrie : les tombes de leurs ancêtres en sont le témoignage. »

Cependant, l'A.F.P. diffuse la protestation (1) solennelle de la France (président du Conseil), traduisant l'indignation générale contre l'assassinat en Tunisie de trois soldats prisonniers du

(1) Voir en annexe p. 375.

28

LE TORRENT ET LA DIGUE

F.L.N. depuis le 1er novembre 1956, le sergent Richomme, le soldat Decourteix, du 23e R.I., et le dragon Feuillebois du 18e dragon. Leur unité était tombée dans une embuscade près de la frontière tunisienne, tout au nord, entre Roum-es-Souk et Lacroix. Internés en territoire tunisien, d'abord à Souk-el-Arba, d'où ils envoyèrent pour Noël 1956 une lettre à leur famille, ils furent emmenés plus à l'ouest, dans le « bec de canard ». Leur « jugement » et leur exécution sur les lieux mêmes, au nord-est de Ghardimaou, sont claironnés par le F.L.N. le 30 avril 1958, mais d'après certaines sources dignes de foi leur massacre remonterait à un an.

En ce qui me concerne, je suis préoccupé surtout par cet « arrière qui ne tient pas ». Je demande à mes subordonnés de participer à la nécessaire lutte des idées sur le « front » métropolitain. Voici la lettre que je leur adresse et le tract que je les invite à diffuser, le matin même du 13 mai :

Mon cher camarade,

Depuis votre arrivée en Z.N.A., j'ai dû vous demander le meilleur de vous-même pour combattre l'ennemi et faire triompher en Algérie les grandes idées de la France généreuse, ces idées qui depuis 1789 ont bouleversé le Monde.

Ensemble, nous avons chassé les fellagha et libéré les populations. Ensemble, nous avons mené une action de pacification et de relèvement social sans exemple ailleurs. Ensemble, nous avons conduit l'Algérie à la maturité et à la liberté dans un cadre français.

Mais l'heure est grave. L'ennemi, sachant qu'il a perdu la partie ici, essaye de nous attaquer sur nos arrières et mène en Métropole une campagne qui vise à nous déshonorer et à saper nos réalisations.

Dans la mesure de mes moyens et de mon influence, je combats cette attaque et, dans ce combat qui est le vôtre, j'ai encore besoin de vous.

Il vous faut convaincre la France, il faut que l'arrière tienne aussi bien que nous, et nous aurons gagné rapidement, définitivement.

Signez la lettre jointe, expédiez-la en France, demandez qu'elle

29

[1] Jacques Massu, Le Torrent et La Digue, Op-Cit, p-p 29-30

الملحق رقم 44: مقتطف من رسالة الجنرال ماسو إلى الجنرال ديغول لدعوته للعودة للخدمة[1]

envoyée dans sa retraite de Colombey. « Parlez, parlez vite, mon Général. »

On peut la lire dans le journal *Dimanche Matin* du 11 mai : «... Aujourd'hui, mon Général, la situation de l'Algérie et, partant, de la France, est positivement dramatique. Ce n'est pas le plan militaire qui nous inquiète, c'est ce qu'on appelle communément « le front intérieur » qui nous angoisse. Ces jours-ci, Robert Lacoste en personne, après avoir dressé un tableau très satisfaisant de l'évolution de la situation militaire, n'a pas hésité publiquement à faire part de ses craintes d'un « Dien-Bien-Phu diplomatique » !... A cor et à cri, l'Algérie tout entière, privée de sa représentation légale à l'Assemblée nationale, supplie en vain le Parlement de faire taire ses querelles intestines pour la formation d'un Gouvernement de Salut Public qui, seul, peut sauver du désastre dix millions de Français. Je n'ignore pas, mon Général, qu'à plusieurs de vos amis qui s'étonnaient de votre silence, vous avez répondu fort à propos : « A quoi bon parler, si l'on ne peut pas agir ». Aujourd'hui, me tournant vers vous, je m'écrie : « Je vous en conjure, parlez, parlez vite, mon Général, vos paroles seront une action »...

Dans l'*Echo d'Alger* des 11 et 12 mai, Sérigny confirme cet appel dans son éditorial intitulé : « Il faut en sortir » et qu'il termine ainsi.

« Il est d'autant plus nécessaire que le général de Gaulle se fasse entendre, que certains politiciens, qui n'hésiteraient pas à « liquider » l'Algérie s'ils étaient au pouvoir, spéculent sur son silence pour se réclamer de sa pensée. L'heure n'est pas à évoquer des responsabilités lointaines ou des rancœurs personnelles nées au temps du Comité de la libération d'Alger, et dont moi-même ne suis pas exempt. Il s'agit d'« en sortir ». Il s'agit de sauver la patrie en danger. Devant cet impératif, plus rien ne doit compter. Je ne vois qu'une solution. Je la formule, prêt à en admettre une autre, si j'ai la certitude qu'elle peut être meilleure. »

Le même journal nous apprend que, dans le cadre des consultations de M. Pflimlin, l'indépendant André Mutter « a accepté le portefeuille de l'Algérie, après avoir demandé à M. Pflimlin des précisions sur son programme et lui avoir donné son accord ». Mais le groupe des Indépendants, à la suite d'une

[1] Jacques Massu, le Torrent et la Digue, Op-Cit, p. 27

الملحق رقم 45: الجنرال ماسو يرسل منشورًا من أجل توزيعه في فرنسا، بمناسبة أحداث 13 ماي 1958 وهو مُرفق برسالته[1]

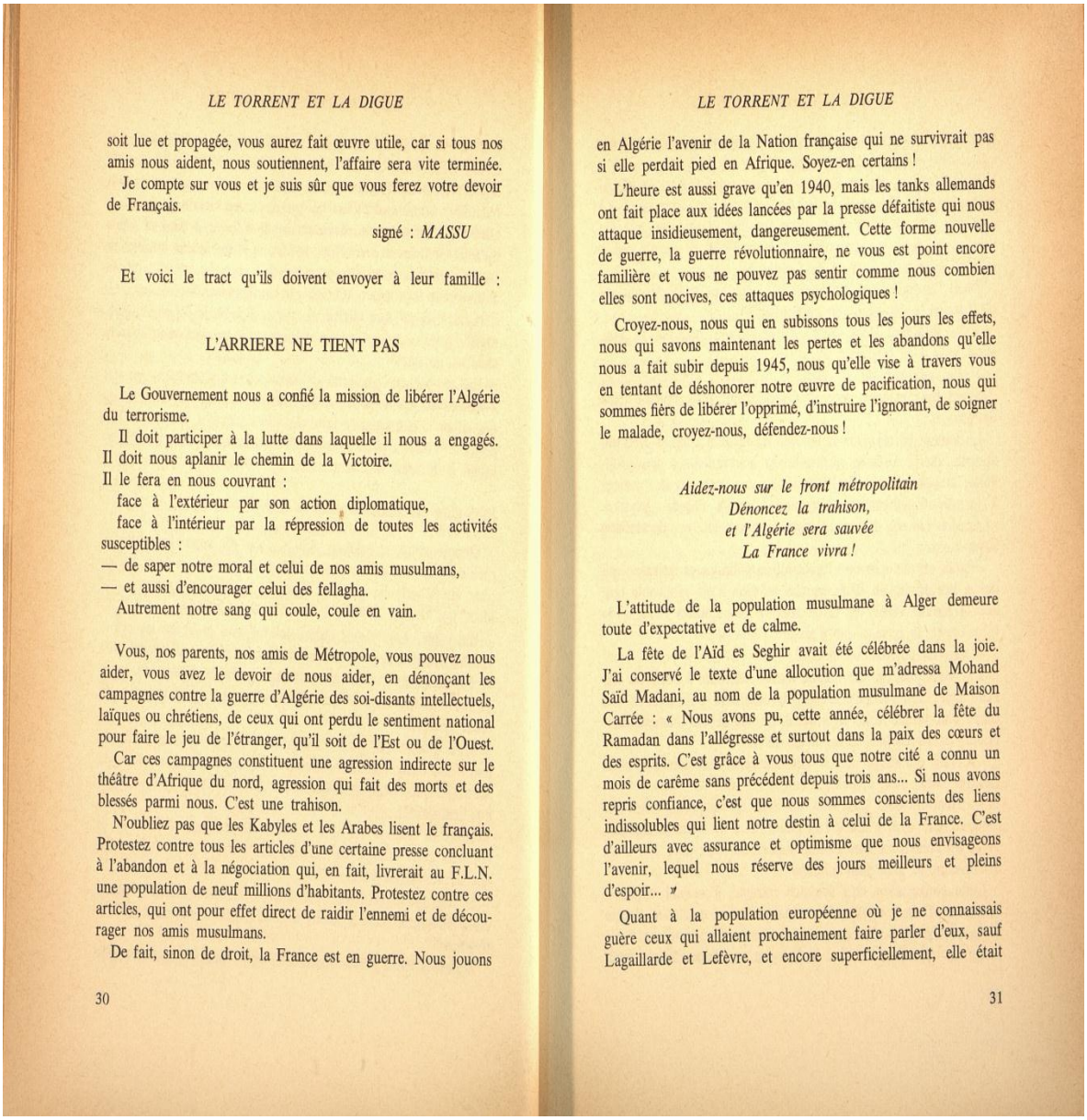

LE TORRENT ET LA DIGUE

soit lue et propagée, vous aurez fait œuvre utile, car si tous nos amis nous aident, nous soutiennent, l'affaire sera vite terminée.

Je compte sur vous et je suis sûr que vous ferez votre devoir de Français.

signé : *MASSU*

Et voici le tract qu'ils doivent envoyer à leur famille :

L'ARRIERE NE TIENT PAS

Le Gouvernement nous a confié la mission de libérer l'Algérie du terrorisme.

Il doit participer à la lutte dans laquelle il nous a engagés. Il doit nous aplanir le chemin de la Victoire.

Il le fera en nous couvrant :

face à l'extérieur par son action diplomatique,

face à l'intérieur par la répression de toutes les activités susceptibles :

— de saper notre moral et celui de nos amis musulmans,

— et aussi d'encourager celui des fellagha.

Autrement notre sang qui coule, coule en vain.

Vous, nos parents, nos amis de Métropole, vous pouvez nous aider, vous avez le devoir de nous aider, en dénonçant les campagnes contre la guerre d'Algérie des soi-disants intellectuels, laïques ou chrétiens, de ceux qui ont perdu le sentiment national pour faire le jeu de l'étranger, qu'il soit de l'Est ou de l'Ouest.

Car ces campagnes constituent une agression indirecte sur le théâtre d'Afrique du nord, agression qui fait des morts et des blessés parmi nous. C'est une trahison.

N'oubliez pas que les Kabyles et les Arabes lisent le français. Protestez contre tous les articles d'une certaine presse concluant à l'abandon et à la négociation qui, en fait, livrerait au F.L.N. une population de neuf millions d'habitants. Protestez contre ces articles, qui ont pour effet direct de raidir l'ennemi et de décourager nos amis musulmans.

De fait, sinon de droit, la France est en guerre. Nous jouons

en Algérie l'avenir de la Nation française qui ne survivrait pas si elle perdait pied en Afrique. Soyez-en certains !

L'heure est aussi grave qu'en 1940, mais les tanks allemands ont fait place aux idées lancées par la presse défaitiste qui nous attaque insidieusement, dangereusement. Cette forme nouvelle de guerre, la guerre révolutionnaire, ne vous est point encore familière et vous ne pouvez pas sentir comme nous combien elles sont nocives, ces attaques psychologiques !

Croyez-nous, nous qui en subissons tous les jours les effets, nous qui savons maintenant les pertes et les abandons qu'elle nous a fait subir depuis 1945, nous qu'elle vise à travers vous en tentant de déshonorer notre œuvre de pacification, nous qui sommes fiers de libérer l'opprimé, d'instruire l'ignorant, de soigner le malade, croyez-nous, défendez-nous !

Aidez-nous sur le front métropolitain
Dénoncez la trahison,
et l'Algérie sera sauvée
La France vivra !

L'attitude de la population musulmane à Alger demeure toute d'expectative et de calme.

La fête de l'Aïd es Seghir avait été célébrée dans la joie. J'ai conservé le texte d'une allocution que m'adressa Mohand Saïd Madani, au nom de la population musulmane de Maison Carrée : « Nous avons pu, cette année, célébrer la fête du Ramadan dans l'allégresse et surtout dans la paix des cœurs et des esprits. C'est grâce à vous tous que notre cité a connu un mois de carême sans précédent depuis trois ans... Si nous avons repris confiance, c'est que nous sommes conscients des liens indissolubles qui lient notre destin à celui de la France. C'est d'ailleurs avec assurance et optimisme que nous envisageons l'avenir, lequel nous réserve des jours meilleurs et pleins d'espoir... »

Quant à la population européenne où je ne connaissais guère ceux qui allaient prochainement faire parler d'eux, sauf Lagaillarde et Lefèvre, et encore superficiellement, elle était

[1] Jacques Massu, Le Torrent et La Digue, Op-Cit, p-p 30-31

الملحق رقم 46: مظاهرات 13 ماي 1958[1]

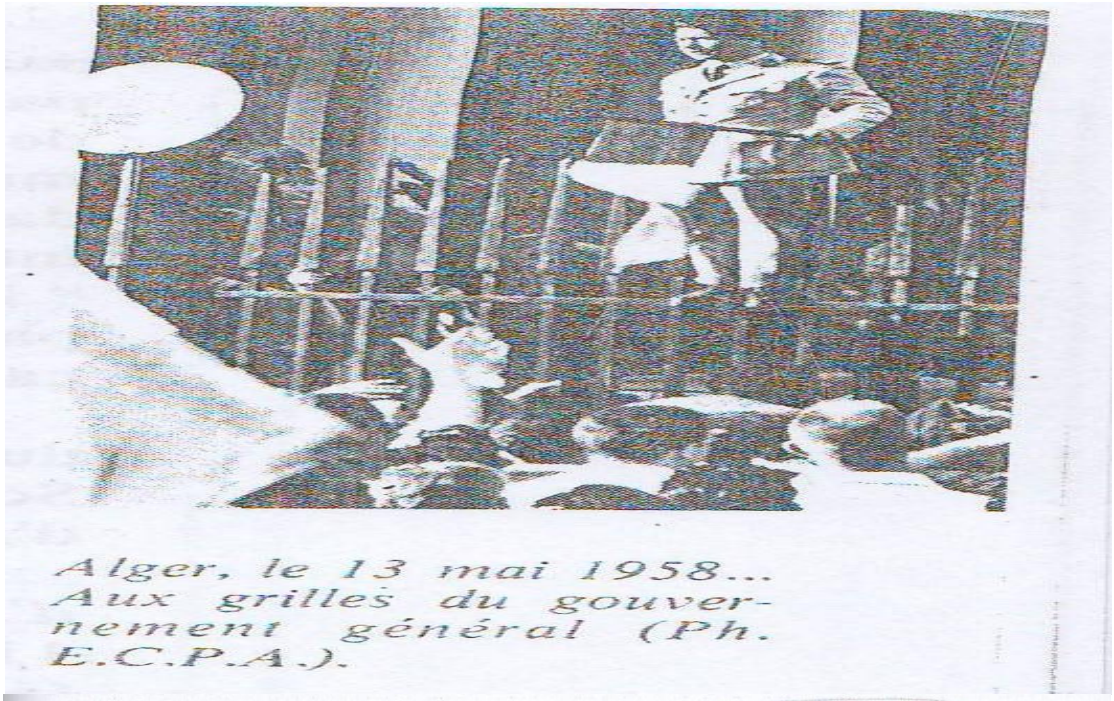

Alger, le 13 mai 1958... Aux grilles du gouvernement général (Ph. E.C.P.A.).

[1] Henri Alleg, La Guerre d'Algérie, Op-Cit, p,p 587, 589

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الأرشيفية:

أ- الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية:

- **Journal Officiel de la République Française** :
  - ✓ Décret n° 56-272 du 17 mars 1956, concernant l'organisation du commandement en Algérie, Journal Officiel de la République Française, N^0 67, Lundi 19 Mars 1956,
  - ✓ Décret n° 56-274 du 17 mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie, Journal Officiel de la République Française, N^0 67, Lundi 19 Mars 1956,
  - ✓ Loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le gouvernement à mettre en ouvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès sociale et de réforme administrative, en l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, Journal Officiel de la République Française, n° 65, Samedi 17 Mars 1956
  - ✓ RESPONSABILITÉS DANS L'ASSASSINAT DU PRÉSIDENT AMÉDÉE FROGER, Journal Officielle de la république Française, séance du Conseil de la République du 15 janvier 1957, N° 1, France, 1957,
  - ✓ RESPONSABILITÉS DANS L'ASSASSINAT DU PRÉSIDENT AMÉDÉE FROGER, Journal Officielle de la république Française, séance du 30 janvier 1957, N° 4, France, 1957,

- ب- أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

- **Archives du Comité International de la Croix Rouge**
  - ✓ CICR, Les disparus : Rapport intérimaire du CICR, Décembre 2006, Suisse,

ج- أرشيف مصلحة الاتصالات في شمال إفريقيا – رقم 6214/91

- **Archives Service de Liaisons Nord-Africaines - ANOM - Côte 91/ 4 I 62**:
  - ✓ « Fiches de renseignement » du Service des Liaisons Nord-Africaines: « Personnes arrêtées, demandes de recherche transmises au commandement militaire », ANOM,
  - ✓ 1ère fiche de recherche (SLNA), n° 815, datée du 27 juin 1957, ayant pour objet demande de renseignement sur Maurice Audin,
  - ✓ 1ère fiche de recherche (SLNA), n° 815, datée du 17 juillet 1957, ayant pour objet demande de renseignement sur Maurice Audin,

- د- أرشيف مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية

- **Archives de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales :**
  - ✓ Assignation à résidence de Maurice Audin, antidatée au jour connu de son arrestation par Paul Teitgen, afin d'attester de la responsabilité des militaires dans sa détention. Archives de l'EHESS, fonds P. Vidal-Naquet, PVN 34.
  - ✓ Témoignage d'Henri Alleg, Archives de l'EHESS, fonds P. Vidal-Naquet, PVN 34

ثانيًا: المصادر باللغة العربية:

1- الكتب:

- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت-باريس، 1982.
- أرنو جورج و فرجاس جاك: دفاعًا عن جميلة.. بطلة العرب في الجزائر، ط3، دار لعلم للملايين، بيروت، 1958.
- إفينو باتريك، بلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بالي بلحسن: المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962، ترجمة: صاري علي حكمت، منشورات ثالة، الجزائر، 2014.

- بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة: العفيف الأخضر، ط3، دار الأدب، بيروت، 1981.
- بن خدة بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
- (،): شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008.
- تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، دار القصبة، الجزائر، 2010.
- جلوج أوليفر، كامو ألبير، مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة: مؤمن محمود رمضان أحمد، مؤسسة هنداوي، 2022.
- الجنرال أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- حربي محمد: الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
- (،): الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983 .
- الحسيني عبد الحفيظ أمقران: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
- دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986.
- الديب فتحي ، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، ط. 2، القاهرة، 1990.
- ديغول شارل: مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1971.

- الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2008.
- سارتر جان بول: أسرى التونا، ترجمة: عكاوي رحاب، دار الحرف العربي، لبنان، 2010.
- (،): عارنا في الجزائر، ترجمة: عايدة سهيل إدريس، منشورات دار الآداب، بيروت، 1958.
- سعدي ياسف: ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حنفي، مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، دون عام نشر.
- شرقي إبراهيم: في قلب معركة "مدينة الجزائر"، إضراب ثمانية أيام وإعتقال العربي بن مهيدي، تقديم: زهير إحدادن، منشورات دحلب، الجزائر، 2014.
- ظريف زهرة: مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني ،منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة: محمد ساري، منشورات الشهاب، 2014.
- علاق هنري: مذكرات جزائرية، ترجمة: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- فافرود شارل أندري: الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
- كافي علي: مكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار لقصبة، الجزائر، 1999.
- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، ط2، ترجمة: أشرشور موسى، قبي زينب، دار الشهاب، الجزائر.
- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، ج3، ط2، دار المعرفة، الجزائر، 1988.
- (،): مذكرات حياة كفاح، ج3.، ط3، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- نيفا آن: لويزة إيغيل أحريز جزائرية، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.
- هامون هيرفي وروتمان باتريك: حملة الحقائب، المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر، ترجمة: حسين العودات ونور الدين سكوتي، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

2- الجرائد:

- **جريدة المجاهد:**

- الذكرى الأولى للإضراب الرهيب، العدد 27، ج1، الجزائر، 1958.
- تجاوب عميق بين الشعب وجيشه، العدد 9، الجزائر، 20 سبتمبر 1957.
- ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي، العدد 11، الجزائر، 1 نوفمبر 1957.

-جريدة المقاومة الجزائرية:

- "أجنبي يشاهد إضراب الجزائر"، ع20-21 فيفري 1957،الجزائر.
- "نجح الإضراب العظيم رغم القمع والإرهاب وتكسير الدكاكين وسجن المُضربين"، ع07، 16 فيفري 1957.
- " أهداف تحققت"، العدد 7، 16 فيفري 1957.

الإضراب العظيم، ط3، العدد 5، الجزائر، 1957.

- **جريدة الأهرام:** العدد 10، مصر، 1956.

ثالثاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أبو عيشة عبد الفتاح: موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002

- إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص 55
- بارو سليمان: حياة البطل الشهيد محمد العربي بن مهيدي، دار الهدى، الجزائر، 1990 .
- بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005.
- بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- برونش رافائيلا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار أمدوكال، الجزائر، 2010.
- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2009، ص-ص 57-58
- بلاح بشير وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر.
- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- بن سايح عبود: محمد العربي بن مهيدي رسالة خالدة للأجيال، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

- بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 265
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر(من البداية ولغاية 1962)، ط2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2005.
- بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة، الجزائر، 2012
- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
- بورنان سعيد: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، ج3، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2004.
- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- بومالي أحسن إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
- تينو سيلفي ، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، ترجمة: عمر لحسن، إديف، الجزائر، 2000.
- الجزائري مسعود: مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.س.
- جليسبي جوان: ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمان صديقي أبو طالب، الدار المصرية، مصر، د.س.
- جمعية أول نوفمبر: الشهيد مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الهدى، الجزائر، 1999.

- خالد نزار، يوميات حرب الجزائر 1954-1962، ترجمة: سعيد اللحام، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2004
- خالفة معمري: العربي بن مهيدي رمز الوطنية، ترجمة: أحمد خلاص، وزارة المجاهدين، منشورات ثالة، الجزائر، 2004م
- زبير رشيد: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- الزبيري محمد العربي: الثورة في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984.
- (،): تاريخ الجزائر المُعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكُتاب العرب، 1999.
- (،): قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الحكمة، الجزائر، د.س.
- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر.
- سيمون بيير هنري: ضدَّ التعذيب في الجزائر، ترجمة: بهيج شعبان، دار العلم للملايين، بيروت
- شريط أخضر: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 .
- شريط عبدالله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- صاري جيلالي: ثمانية أيام من معركة الجزائر(28 جانفي- 4 فيفري 1957)، ترجمة:خليل أوذاينية، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
- الصديق محمد الصالح، أيام خالدة في الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

- الصدّيق محمد الصالح ، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005
- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013.
- طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عباس محمد: اغتيال حلم...أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009.
- (،): ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار غرناطة، الجزائر، 2013.
- (،): رواد الوطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- (،): مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- (،): نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصّعب، ط. 2، الجزائر: دار الهدى، 2013،
- العقاد صلاح: الجزائر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية، 1963-1964.
- علوان محمد: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1985، ترجمة: علي تابليت، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، دار الهدى، الجزائر، 2010.
- عمورة عمار الجزائر بوابة التاريخ ، الجزائر عامة من ماقبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009

- عميرات سهيلة: عمر الصغير، أطفال لكنهم ثوار، ترجمة: مراد وزناجي، دار الهدى، الجزائر، 2012
- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المجلد 4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
- قندل جمال: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية (1954-1956)، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- المتحف الوطني للمجاهد: " الذكرى 41 لإضراب ثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957"، مطبوعة، الجزائر، 1998.
- المتحف الوطني للمجاهد: " الذكرى 55 لإضراب ثمانية أيام التاريخي 28 جانفي – 4 فيفري 1957"، مطبوعة، الجزائر، 2010.
- المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد محمد العربي بن مهيدي، الجزائر، 2002.
- المتحف الوطني للمجاهِد، مطبوعة حول الذكرى 41 لاضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1996، الجزائر، 1996.
- محمد الصالح الصدّيق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005.
- مخلوف رانية: دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية (1954-1958)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: المعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية، مصلحة البحوث والتوثيق، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1999.
- مزيان سعيدي: قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- معمري خالفة: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة ، الجزائر، 2008.
- مياسي إبراهيم: المقاومة الشعبية، دار المدني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- نجادي بوعلام: الجلادون 1830-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
- الهشماوي مصطفى: جذور نوفمبر1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.
- ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لا تُنسى، دار القصبة، الجزائر، 2009.
- يحياوي الطاهر، جميلة بوحيرد شهيدة لم تمت، أطفالنا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2- المقالات:

- " الفداء في العاصمة...استراتيجيته وأهدافه"، مجلة أول نوفمبر، ع64، الجزائر، 1984.
- "شخصيات لها تاريخ": مجلة أول نوفمبر، العددان 177-178، 2013.
- "إضراب ثمانية أيام التحدِّي الجماهيري"، مجلة الجيش، العدد 40030.

- برونش رفائيل، تينو سيلفي: سرِّية التعذيب أثناء حرب التحرير، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 14-15، الجزائر، 2001.
- بن خدة بن يوسف: الذكرى 30 لإضراب ثمانية أيام، قرار الإضراب، وقائعه، ونتائجه، مجلة أول نوفمبر، العدد 81، الجزائر، 1987.
- (،): قرار الإضراب ووقائعه ونتائجه، مجلة أول نوفمبر، العدد 81.
- بومالي أحسن: أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 16، دار الكرامة للنشر، الجزائر، 2007.
- (،): إضراب 28 جانفي 1957، مجلة الذاكرة، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- " تقرير ولاية الجزائر": الفداء في العاصمة...استراتيجيته وأهدافه، مجلة أول نوفمبر، العدد 64، الجزائر، 1984.
- جاكر لحسن: موقف الرأي العام من الحكم بالإعدام على المجاهدة جميلة بوحيرد 1957-1958، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 5، جامعة معسكر.
- داعي محمد: انقلاب 13 ماي وتبلور 1958 التطرف على الجمهورية الرابعة، مجلة متون، العدد الرابع، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2017.
- زبير رشيد: ظاهرة المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية الجزائرية(1957-1962)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 21، جانفي 2019.
- سعيود أحمد: تدويل القضية الجزائرية، جامعة الجزائر، مجلة المصادر، العدد 15، asjp- cerist.
- سقاي عبد المجيد وآخرون: الذكرى الثلاثون لإضراب الثمانية أيام 1957، مجلة أول نوفمبر، 1986، العدد 8.

- سليماني جازية: لويزة إيغيل أحريز..حكاية مجاهدة جزائرية، مجلة العربي الجديد، 17 جانفي 2015، www.alaraby.co.uk
- عامر رخيلة: خلفيات ونتائج إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957، مجلة أول نوفمبر، العددان 177-178، الجزائر، 2013.
- العياشي علي: من هجومات ليلة أول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، ع 57، الجزائر، .
- غيلاني السبتي: الإعدام خارج الإطار القانوني للأسرى، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17، 2012،
- قبايلي أمال: قانون حالة الطوارئ ، مجلة المصادر، العدد 17، الجزائر، 2008
- كرليل عبد القادر: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، جامعة الجزائر، مجلة أفكار وآفاق، العدد 08، 2016، aspj-cerist.dz.
- "مؤتمر وادي الصومام... دوافع انعقاده وأهميته وأهدافه"، مجلة الجيش، العدد77، الجزائر، 1970.
- مخلوف رانية: النشاط الفدائي في مدينة الجزائر 1954-1956، جامعة بوزريعة، الجزائر، من موقع ASJP.

3- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بن زروال جمعة: الحركات الجزائرية المُضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.
- بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسي إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

- حسيني عائشة: الثورة في المنطقة الأولى من الولاية الرابعة (1954-1958)، رسالة ماجيستير في تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)، جامعة الجزائر، 2002.
- زبير رشيد: جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2012-2013.
- (،): جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، خلال الفترة 1955-1961، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، 2002-2003.

- شتوان نظيرة: الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الرابعة نموذجًا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
- لرباس نبيلة: حرب المدن "الجزائر أنموذجًا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2013.
- (،): دور المنطقة المستقلة في معركة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2005.
- منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

4- **الجرائد:**

- **جريدة الشعب:**

- "المناضل إيفتون حمل حب الجزائر في قلبه"، 1 فيفري 2020، للمزيد أنظر: http//www.ech-chaab.com
- سهام.ب: الشهيد ذبيح الشريف واحد من الأبطال الذين صنعُوا مجد الجزائر، جريدة الشعب، 30 أوت 2014، ech-chaab.com

- **جريدة صوت:**
- منداس وهيبة: "الذكرى 53 للاضراب التاريخي 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، 8 أيام كشفت الوجه البشع للآلة العسكرية الفرنسية"، جريدة صوت، العدد 3634، الجزائر، 2010.
- مجيد.ذ: "ياسف سعدي يبرئ نفسه من خيانة علّي"، جريدة صوت الأحرار، العدد 5617، السنة السابعة عشر، الجزائر، 13 جويلية 2016

5-المواقع الالكترونية:

- "هذه حقيقة استشهاد علّي لابوانت": جريدة الجزائر(1)، يوم 18 ديسمبر 2019، على الساعة 13:30، للمزيد انظر: aljazair1.com
- "إسألوا سعدي من المسؤول عن تصفية فدائيي الجبهة؟"، الإعلامي والمؤرخ منتصر أوبترون، حاورته نصيرة سيد علي، 10 نوفمبر 2015، صدر في جريدة الحوار .
- "أبحاث عن 8000 مفقود جزائري عصف بهم القمع الفرنسي في القصبة"، نُشِرَ بجريدة الشروق نيوز في: 2017/2/28،استرجِع في: 2020/11/13، على الساعة: 23:59.

- المناضلة جاكلين قروج بطلة خالدة في ذاكرة الوطن ، www.echoroukonline.com ، جريدة الشروق، يوم: 21 جانفي 2015
- حدوم هشام: فرنسا تستخدم "قانون قديم" عذبت به الجزائريين ضد الجالية المسلمة، البلاد أون لاين، 2015/11/14.

- سعدي عثمان: المناضلة الفرنسية في صفوف الثورة الجزائرية جاكلين قروج مذكورة في الشعر العربي، صحيفة رأي اليوم: المصدر: www.raialyoum.com، الجزائر، 28-12-2016
- كيف انتهى علّي لابوانت، موقع الصوت الآخر، 7أكتوبر 2017، الساعة 5:24، للمزيد أنظر: assawt.com
- يونس بورنان: لويزة أحريز تبوح ل "العين الإخبارية" بأسرار سنين نضال الجزائريات، جريدة العين الإخبارية، 8-3-2021، https://al-ain.com/article/algerian-militant-louiza-ighil-interview

6- المعاجم:

- خطاب رشيد: أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، ترجمة: مصطفى ماضي، دار خطاب، الجزائر، 2012.
- شرفي عاشور: معلمة الجزائر(القاموس الموسوعي)، ترجمة: عبد الكريم أوزغلة وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

مرتاض عبد المالك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

7- المقابلات والشهادات المسجلة:

- حوار مع المؤرخة سيلفي تينو يوم 17 جانفي 2020، صباحا، عبر تقنية سكايب.
- شهادة مسجلة للمجاهد ياسف سعدي: إضراب ثمانية أيام والتحضير له، المتحف الوطني للمجاهد، 2010
- حوار على قناة Canal Algérie بُثَّت يوم 25 جويلية 2020، من تقديم أمير نباش.

- حوار على قناة Canal Algérie مع مجموعة من الباحثين والسينمائيين مثل جون أسيلمايير (Jean Asselmeyer) بُثَّ يوم 25 جويلية 2020، من تقديم أمير نباش.
- هيكل محمد حسنين، برنامج "مع هيكل" على قناة الجزيرة الفضائية، الحلقة: 113، أذيعت في 2008/3/20، تمَّ الاسترجاع في: 21.1.2020، على الساعَة: 15:15، المصدر: aljazeera.net/programs
- INA، حوارها مع الجنرال ماسو، 15 أكتوبر 1971.

8- الملتقيات والندوات:

- أعمال الملتقى الوطني الثالث، استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- الملتقى الجهوي الثالث لتاريخ الثورة، منطقة الجزائر المستقلة، منطقة الجزائر المستقلة 1956-1958، قصر الأمم، من 11 إلى 13 ديسمبر 1987.
- مصطفى عبد الستار: الندوة التاريخية للذكرى 59 لإضراب ثمانية أيام 28 جانفي- 4 فيفري 1957، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، من 28 جانفي- 4 فيفري 2016

9- الأفلام

- فيلم معركة الجزائر، المخرج جيلو بونتيكورفو، 27 سبتمبر 1966.

رابعا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

- ✓ Abada, Malek: Guerre de libération, Histoire de la révolution Algérienne, Editions Chihab, Alger, 2014
- ✓ Alleg, Henri, La guerre d'Algérie, T 2, Editions Temps actuels, Paris, 1981

- ✓ Aussaresse, Paul, The Battle of the Casbah : Counter Terrorism and Torture, Enigma Books, USA, 2002,
- ✓ (,), Pour la France : Services spéciaux : 1942-1954, Paris, Editions du Rocher, 2001,
- ✓ Balazuc, Jean, Le 1er régiment étranger de parachutistes pendant la guerre d'Algérie, Paris : l'Harmattan, 2021,
- ✓ Balazuc, Jean, Le 3e Régiment de Parachutistes d'Infanterie de Marine pendant guerre d'Algérie, Paris, l'Harmattan, 2021, p. 21
- ✓ Bard, René, Les trois filles, société des écrivains, Gallimard, Paris, 2014,
- ✓ Beigbeder, Yves, Judging War Crimes and Torture : French Justice and International Criminal Tribunals and Commissions (1940-2005), Martinus Nijhoff Publishers, Netherlands, 2006,
- ✓ Benamara, Kader et Keller, Fritz: Solidarité en action : soutien européen à la résistance Algérienne 1954-1962, Edition Barkat, Alger, 2013,
- ✓ Benkhedda, Benyoucef , Abane, Ben Mhidi: Leur apport à la Révolution Algérienne, Edition Dahlab, Alger, 2000,
- ✓ Besse, Magalie et Thénault, Sylvie, Réparer l'injustice: Maurice Audin, Institut Francophone pour la Justice et la Démocratie, France, 2019;
- ✓ Bocca, Geoffery, The Secret Army, UK, Prentice Hall, 1968,
- ✓ Branche, Raphaëlle: La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, Edition Gallimard, Italie, 2016,
- ✓ C. Bradford, James (ed.), International Encyclopedia of Military History, Routledge, Taylor & Francis, USA, 2006
- ✓ Camus, Albert, L'exigence morale: Hommage à Jacqueline Lévi-valensi, Agnès Spiquel (ed.) Denis Salas, Camus : critique de la torture, Le Manuscrit, France, 2006,
- ✓ Catherine Teitgen- Colly, Gilles Manceron, Pierre Mansat (dir), L'Harmattan, Paris, 2021
- ✓ Courrière, Yves, Le temps des léopards, La Fayard, Paris, 1974.
- ✓ (,), La guerre d'Algérie, Editions Casbah, Alger, 2005,

- ✓ Davis, Porter: Eyes to the South, French Anarchists in Algeria, AK Press, USA, 2011
- ✓ De-Jaeghere, Michel, Le livre blanc de l'armée française, Contretemps, France, 2001,
- ✓ Delbo, Charlotte, Les belles lettres, Paris, Minuit, 1961,
- ✓ Deniau, Jean Charles, La vérité sur la mort de Maurice Audin, Des Equateurs Eds, France, 2014
- ✓ Dore-Audibert, André, Des françaises d'Algérie dans la guerre de libération, Editions Karthala, Paris, 1995,
- ✓ Droz, Bernard et Evelyne Lever, Histoire de L'Algérie 1954-1962, édition Seuil, Paris, 1982, p 62 .
- ✓ Elgey, Georgette, Archives personnelles, histoire de la 5e République : la fin, Paris, Fayard, 2008, tome 3,
- ✓ Favrod, Charle–Henri: La Révolution algérienne, Plon, 1959
- ✓ Fullick, Roy, and Powell, Geoffry, Suez, Leo Cooper Ltd., UK, 2006
- ✓ Guerin, Daniel, Ci-gît le colonialisme : Algérie, Inde, Indochine, Madagascar, Maroc, Palestine, Polynésie, Tunisie, Mouton & Co., Paris, 1973,
- ✓ Harbi, Mohamed: Les archives de la Révolution Algérienne, jeune Afrique, France, 1981,
- ✓ Henry, Jean-Robert et Moussaoui, Abderrahmane (dir), L'église et les chrétiens dans l'Algérie indépendante: études et témoignages, Editions Karthala, Paris, 2020
- ✓ Mac Master, Neil, Burning the Veil: The Algerian War and the « Emancipation » of Muslim Women, 1954-1962, Manchester University Press, UK, 2009,
- ✓ Malye, François et Stora, Benjamin : François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Pluriel, France, 2012
- ✓ Mameri, Khalfa, Abane Ramdhane, héros de la guerre d'Alger, l'Harmattan, Paris, 1988,

- ✓ (,), Histoire de la Guerre D'Algérie jour après jour,2éme édition, Thala Editions, Alger, 2013,
- ✓ Massu, Jacques, La vraie bataille d'Alger, France, Plon, 1971,
- ✓ (,), Le torrent et la digue, Paris, Plon, 1972.
- ✓ Meynier, Gilbert, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Casbah, Alger, 2003,
- ✓ Moore, William, Free France's Lion : the Life of Philipe Leclerc, de Gaulle's greatest General, 2011, USA, Casemate,
- ✓ Moore, William, Paris '44 : The City of Light Redeemed, Casemate, USA, 2015
- ✓ Morgan, Ted, Ma bataille d'Alger, traduit de l'anglais par Alfred Montesquiou, Paris Talandier, 2005,
- ✓ Pellissier, Pierre, La Bataille d'Alger, Edition Talantikit, Algerie, 2014,
- ✓ Robin, Marie-Monique, Escadrons de la mort : l'école française, La découverte, Paris, 2008,
- ✓ Roy, Jules, J'accuse le Général Massu, Editions du Seuil, Paris, 1972,
- ✓ Saadi, Yacef, La bataille d'Alger, T 2, Publisud, France, 2002
- ✓ (,), La bataille d'Alger, T 3, Publisud, France, 2004
- ✓ (,), La Bataille d'Alger, Tome 1 , Publisud, France, 2002,
- ✓ Sari, Djilali, Huit jours de la Bataille D'Alger, Entreprise Nationale Du livre, Alger, 1987
- ✓ Spencer C, Tucker (ed.).: Encyclopaedia of insurgency and counterinsurgency, a new era of modern warfare, ABC CLIO, LLC, California, USA, 2013
- ✓ Stora, Benjamin, Histoire de la guerre d'Algérie, Paris, La découverte, 2004
- ✓ (,): Les mots de la guerre d'Algérie, PUM, France, 2005

- ✓ Stora Benjamin, Tramor Quemeneur 1954-1962, lettres, carnets et récits des Français et des Algériens dans la guerre, les Arénes, Paris, 2013.
- ✓
- ✓ Teguia, Mohamed, L'Algérie en guerre, Office des Publication Universitaires, Alger, 2007,
- ✓ Trodi, El Hachemi: L'Arbi Ben Mhidi L'homme des grandes rendes –vous, 2eme edition, ENAG, Algérie, 2009.
- ✓ Vidal-Naquet, Pierre, Affaire Audin, éditions de minuit, Paris, 1958
- ✓ Vidal-Naquet, Pierre, Crimes de l'Armée Française, Maspero, Paris, 1975

2- المقالات

- ✓ Contât, Michel, « La genèse sociale des Séquestrés d'Altona de Jean-Paul Sartre ». In: Genesis (Manuscrits-Recherche-Invention), numéro 26, 2005. Théâtre / Nathalie Léger, Almuth Grésillon.
- ✓ Douglas, Johnson, General Jacques Massu : French Soldier controversial for his use of torture in the Battle of Algiers, The Guardian, published on May 28th, 2002, UK, Retrieved on December 8th, 2021, at 5 :12
- ✓ Lema Luis, Torture en Algérie: Le rapport qui allait tout changer, Article publié dans "Le temps", le 19-08-2005, consulté, le temp.ch
- ✓ Raphael Branche, La commission de sauvegarde pendant la guerre d'Algérie: chronique d'un échec annoncé, *in* Vingtième Siècle, n° 61, janvier-mars 1999.
- ✓ Riceputi, Fabrice, «Paul Teitgen, et la torture pendant la guerre d'Algérie, une trahison républicaine», 20 & 21. Revue l'histoire, n° 142, avril – juin 2019, p. 3 -17.
- ✓ Thénault, Sylvie & Branche, Raphaëlle, Le secret sur la torture pendant la guerre d'Algérie. In: Matériaux pour l'histoire de notre temps, n 58, Avril- Juin, 2000,

- ✓ Yves Denéchère, Les enfants de Madame Massu : Œuvre sociale, politique et citoyenneté pendant et après la guerre d'Algérie (1957 - 1980) Revue de l'histoire moderne & contemporaine, n° 64/03, 125 – 150, 2017.

3- فصل من كتاب

- ✓ Riceputi, Fabrice, « Confronter les archives de l'état aux mémoires vives : le site de recherche de disparus », dans : Les Disparus de la guerre d'Algérie: suivi de, La Bataille des Archives 2018-2021,

4- مقالات إلكترونية

- ✓ A. S., Guerre d'Algérie : Maurice Audin, une reconnaissance après 60 ans d'attente, www.leparisien.fr, publié le 13 septembre 2018, consulté le 24 décembre 2021, à 9 :32
- ✓ Algérie presse service (APS), Emouvant obsèques de la moudjahida Annie Fiorio-Steiner à Alger, Publié le : 22 avril 2021, consulté sur www.aps.dz, le 16/09/2021
- ✓ Arbre généalogiques de Jacques Massu, Récupéré le 24/11/2020, à 8h56, source : gw.geneanet.org.
- ✓ Au procès de Paul Aussaresses: le général Schmitt a justifié l'usage de la torture en Algérie, Publié sur www.lemonde.fr, le : 28/11/2001, Récupéré le : 24/12/2021, à : 8h34
- ✓ CICR 2016: comment le CICR définit-il la torture? www.icrc.org, consulté le: 14.10.2022, à: 14:59
- ✓ Conbis, Hélène, L'enlèvement de Maurice Audin raconté par sa veuve : « S'il est raisonnable, vous le verrez vite … », www.franceculture.fr , publié le : 13.8.2018 et mis à jour le : 4.2.2019, consulté le 29.12.2021, à : 8 :15
- ✓ Emily Langer: Paul Aussaresses: General who fought in the Algerian war for independence and in retirement was tried for defending the use of torture, The Independent, Thursday, 12 Dec. 2013, (www.independent.co.uk/news/obituaries/paul-aussaresses

- ✓ Événement, Histoire, N° 466, Décembre 2019
- ✓ Filiu Mouhali, Carole, Mort d'Annie Fiorio-Steiner : le choix de l'Algérie, TV5 Monde, publié le 25/4/2021, consulté sur : www.information.tv5monde.com, consulté le : 23.12.2021,
- ✓ FOULON, Charles-Louis , « MASSU JACQUES - (1908-2002) », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 9 décembre 2021.
- ✓ Ghezlaui, Samir, Un site Internet dédié aux disparus de la Bataille d'Alger : Maurice Audin et les 1000 autres, El Watan, 21 septembre 2018, récupéré le 12/1/2022, à 15 :48, sur www.elwatan.com
- ✓ Klein, Jean-François, La "Pacification", un processus impérial, www.ehne.fr, récupéré le 19/1/2020, à : 7:08.
- ✓ L'arrivée d'un détachement de la 2e DB: Quelques détails sur son armement et son équipement, Le Journal de Saigon, n° 15, du mercredi 17 octobre 1945, p. 1, source : Gallica.bnf.fr, consulté le : 29 nov. 2021, à : 5 :48
- ✓ La Grève déclenchée par Le F.L.N, article publié sur www.lemonde.fr, N= 3743, les 3 et 4 Février 1957, consulté sur, le : 16 février 2022
- ✓ Le Général Paris de Bollardière recevra un commandement en Algérie, article publié sur www.lemonde.fr, le 26 septembre 1960, récupéré le 19/12/2020, à : 8 :27
- ✓ Le site 1000autres.org suscite de nombreux témoignages, publié le 23 septembre 2018, récupéré le 12.1.2022, à 16 :01, sur www.histoirecoloniale.net.
- ✓ Perrault, Gilles, Le destin oublié de Fernand Iveton, Le Monde diplomatique, Aout 1987,
- ✓ Planchais, Jean et Beaugé, Florence, Jacques Massu : le Général repenti, article publié le : 22/05/2008, récupéré le : 22/10/2020, à: 06à04, source : www.lemonde.fr
- ✓ Planchais, Jean, Le monde, , « Vérité sur Suéz 1956 » de Jacques Massu et Henri Le Mire, publié le 26 mai 1978, consulté le 2/12/2021 à 5 :6

- ✓ Riceputi, Fabrice, L'impossible recherche des personnes enlevées par l'armée française à Alger en 1957, consulté sur le site 1000autres.org, le : 15/11/2021,
- ✓ Sahoura, Liés, Par compromission avec les ultras de l'Algérie française du pouvoir colonial et d'une justice bâclée, Fernand Iveton a été lâchement assassiné, récupéré le : 15/01/2021, à : 19:36, http://www.alger-republicain.com, publié le : 10-02-2017
- ✓ Sportisse, William, Biographie de Fernand Iveton, récupéré le : 15/01/2021, à : 19 :26, http://www.alger-republicain.com, Alger, 24 aout 2019
- ✓ Un témoin capital de la torture et des disparitions, consulté sur : www.1000autres.org, le 10 décembre 2021,

5- الجرائد

L'Echo d'Alger :

- ✓ L'Echo d'Alger du 2 Novembre 1954, N° 15674,
- ✓ L'Echo d'Alger, N° 15675, 4 Novembre 1954,
- ✓ Echo d'Alger du 06 novembre 1954. 43eme année, N: 15679
- ✓ L'Echo d'Alger du 14/04/1956,
- ✓ L'Echo D'Alger du 30/01/1957, N: 16375,
- ✓ L'Echo D'Alger du 31/01/1957, N: 16376,
- ✓ L'Echo d'Alger, "Le général Massu dresse le bilan de l'activité de ses parachutistes dans le grand Alge: 488 arrestations en 24 jours", jeudi 14 févier 1957, N^0 16388.
- ✓ L'Echo d'Alger, "Bilan de L'opération paras déclenchée lundi: 217 suspects arrêtés ", jeudi 01 aout 1957, N^0 16531.
- ✓ L'Echo d'Alger, "12 nouveaux cadavres ont été retirés des décombres", jeudi 10 octobre 1957, N^0 16591.

Le Journal d'Alger

- ✓ Le journal d'Alger, N° 1929, 2 Novembre 1954,
- ✓ le journal d'Alger du 03 novembre 1954
- ✓ Le Journal D'Alger, 29/01/1957, N: 2337,
- ✓ Le Journal D'Alger, 01/02/1957, N: 2340,

Le Monde

- ✓ Le monde, N° 3049, 02 novembre 1954,

6- قواميس وموسوعات

- ✓ Oxford online dictionary, Retrieved on 21/1/2020, at : 16 :11, source : www.lexico.com/
- ✓ https://www.undiscoveredscotland.co.uk
- ✓ Larousse, https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bataille/8308
- ✓ Larousse, https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bataille/8308
- ✓ Le Rorert, Micro Poche, G.Canale & C.S..p.A, Turinn, Italie, 1997
- ✓ URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/jacques-massu/

7- تقارير

- ✓ CICR, Les disparus : Rapport intérimaire du CICR, Décembre 2006, Suisse,
- ✓ Pierre Béreille, Le rapport de Synthèse de la commission de sauvegarde des droits et des libertés individuels, Journal Le Monde, Article publié sur www.lemonde.fr, le : 14 décembre 1957, récupéré le : 25/1/2022, à 12:21.
- ✓ Communiqué d'Amnesty International, France/Algérie : les crimes contre l'humanité sont imprescriptibles, publié le 24 novembre 2000, Index n° 21/007/2000, source : www.amnesty.org

8- مواقع الكترونية

- ✓ 1000autres.org
- ✓ Gallica.bnf.fr
- ✓ gw.geneanet.org
- ✓ http:// www. L'EXPRESS. Fr /de Bollardiere": L'Express, novembre 2000- janvier 2001,
- ✓ http://hrlibrary.umn.edu
- ✓ http://journals.openedition.org
- ✓ https://www.whoswho.fr/decede/biographie-jacques-massu_3319

- ✓ URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/jacques-massu/
- ✓ www.amnesty.org
- ✓ www.henri-pouillot.fr
- ✓ www.hrw.org Human Rights Watch: Lettre envoyée au président Jacques Chirac demendant l'ouverture d'une enquéte sur les crimes de guerre, publié le 14 mai 2001, / legacy/ press/2001/05/ chirac2-ltr0515
- ✓ www.humanite.fr
- ✓ www.unterm.un.org

فهارس البحث

أ. فهرس الأعلام
والشخصيات

ب. فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام والشخصيات

إبراهيم شَرقي 36, 50, 177, 178, 179, 180, 181

أحسن غندريش _____ 52, 235

أحسن فرحات _____ 151

أحمد الأغواطي _____ 40

أحمد بسكر _____ 17, 19

أحمد بن بلة _____ 108, 109, 110

أحمد بوشعيب _____ 15

أحمد زبانة _____ 57, 62, 102

أحمد لخناش _____ 73

أحمد لغراب _____ 28

إدغار فور _____ 106

أكلي زيان _____ 50

ألار _____ 97, 131, 246, 262

الأمين دباغين _____ 31

الباش آغا آيت علي _____ 73

الجنرال ديغول _____ 91, 209, 251, 263

الزبير بوعجاج _____ 15, 16, 27

العربي بن مهيدي _ 15, 36, 40, 47, 49, 52, 95, 96, 103, 118, 128, 129, 130, 132, 149, 150, 177, 180, 217

أني ستينر _____ 228

أوساريس _ 47, 68, 76, 84, 104, 130, 131, 132, 135, 141, 142, 167, 169, 191, 195, 217, 218, 219, 225, 247

أوكِلت _____ 16

إيف كوريير _____ 104

إيمانويل ماكرون _____ 194

بابا علي _____ 17, 197

باداش بن حمادي _____ 210

باداش بن محمدي _____ 74

بازي صالح _____ 55, 64

باية حُسين _____ 151

برانش _____ 214

برزوان محي الدين _____ 17

برنار دروز _____ 104

بروتييه _____ 85, 169

بسكر علي _____ 17

بسوزان روزمبرت _____ 84

بشير بلاح _____ 95

بشير عزوز _____ 53

بلامين بوجمعة _____ 151

بلقاسم بوشافة _____ 52

بن قاسمية محمد _____ 17

بن يوسف بن خدة _ 31, 32, 42, 43, 44, 47, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 56, 58, 62, 65, 68, 69, 73, 76, 98, 102, 111, 112, 116, 117, 118, 119, 121, 122, 123, 124, 126, 130, 137, 138, 139, 142, 143, 149, 153, 169, 170, 171, 177, 211

بوبكر محمد _____ 17

بورجيس مونوري _____ 166, 204, 215

بوزرينة أرزقي _____27, 28
بوشافة بلقاسم _____28
بوشوشي مصطفى _____64
بوعلام بن عبد الرحمان _____52
بوعلام رحال _____ 151, 152
بوقرفة حسين _____17
بول ألان ليجي _____234
بول تيتجن 188, 199, 200, 201, 202, 205, 212, 213
بوليسييه _____82, 92
بيار لولييت _____205
بيجار 85, 111, 131, 157, 171, 239, 248
بيير بيتاي _____ 214, 215
بيير فيدال ناكي _____205
تاد مورغان _____92, 247
تينو 77, 92, 94, 123, 165, 166, 183
جاك شوفالي _____188
جاك فيرجاس _____188
جاكلين قروج _____71, 231
جان بول سارتر _____ 205, 206
جان بيرار _____ 167, 217
جمال عبد النّاصِر _____85, 86
جميلة بوعزة _____103
جو نوردمان _____72
جوزيت أودان _____ 175, 191, 194
جول روي _____ 60, 61, 208
جون لوك إينودي _____72
جوهر أكرور _____151
جيرمان تيون _____222
جيل مانسيرون _____ 216
جيلالي صاري _ 28, 31, 75, 116, 130, 134, 138
جيلبير مينييه _____ 49
حاج عثمان _____ 31
حدانو عثمان _____ 17
حسيبة بن بوعلي _ 156, 221, 222, 227, 240, 247
حسين آيت احمد _____ 109
حسين آيت أحمد _____ 108, 113
حمادي عبد الرحمان _____ 17
خالد بروالة _____189, 190, 212
خالفة معمري 39, 128, 136, 141, 145, 152
خروتشوف _____ 112
دانيال تيمسيت _____ 63
دانيال مين _____ 103
دحمان _____ 154, 237
دولابولارديير _____ 92
ذبيح الشريف __ 17, 29, 64, 156, 238, 239
ذبّيح الشريف _____ 17
رابح بيطاط _____27, 28, 223
راؤول صالان _____77, 165, 262
رشيد بن رحمون _____ 50
رشيد زبير _ 170, 172, 173, 184, 185, 188, 214, 236
رشيد كواش _____ 55, 64

روبير لاكوست _ 33, 86, 95, 97, 106, 107, 122, 127, 135, 136, 140, 153, 173, 186, 200, 201, 261
روجي ليونار _____ 22
رودولف _____ 252
رونييه كوتي _____ 71
ريسبوتي _____ 212, 213
ريموند بيشار _____ 69
زاهية خلف الله _____ 104
زفرايان _____ 188
زهرة ظريف __ 33, 35, 36, 46, 48, 59, 60, 66, 67, 68, 69, 70, 73, 75, 76, 78, 96, 104, 116, 121, 122, 123, 125, 126, 127, 130, 132, 133, 135, 139, 140, 142, 147, 150, 155, 156, 157, 209, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 234, 237, 238, 239, 241, 242, 243, 244, 245, 246
سامية لخضاري ____ 66, 67, 221, 224
سعد دحلب 31, 43, 44, 47, 118, 119, 133, 141, 149
سوكارنو أحمد _____ 113
سي المحفوظ بلوني _____ 50
شاربونييه _____ 175
شارل ليني _____ 71
شرشالي مصطفى _____ 198
شيكو عبد القادر _____ 17
صادق كيرمان _____ 50
طالب عبد الرحمان ___ 63, 64, 71, 231
عبان رمضان _ 29, 30, 31, 40, 42, 44, 49, 50, 57, 63, 118, 136, 145, 150
عبد الرحمان عرباجي _____ 52
عبد الرحمان نايت مرزوق _____ 50
عبد القادر فرّاج _____ 57
عبد القادر قروج _____ 71, 231
عبد الله عبد الرحمان _____ 17, 19, 27
عبد الله كشيدة _____ 63
عبو محمد _____ 17
عثمان بلوزداد _____ 16, 18
عثمان حاجي _____ 52
علي برازوان _____ 64
علي لابوانت 39, 40, 52, 74, 94, 151, 156, 209, 227, 238, 240, 244, 245, 246, 247, 248
عليلو _____ 236
عمار أوزقان _____ 40
عمر أوعمران _____ 47
عمر بن شريف _____ 52
عمر بوحميدي _____ 240
عمر ياسف _____ 240, 247
عيدون عمر _____ 17
عيسات ايدير _____ 178
عيسى بوراية _____ 17
غرازياني _____ 182, 225
غي مولي ___ 33, 35, 62, 72, 87, 99, 106, 198, 201, 203, 211, 212, 255, 256
فابريس ريسبوتي __ 190, 201, 213, 216

فاطمة بن براهم _____188
فتال مصطفى _____28
فرانسيس جونسون _____205
فرناند إيفتون _____ 71, 72, 232
فرنسوا ميتران_____22, 72
فروجي _____ 74, 75, 76, 210
فضيلة عطية _____104
فلورانس بوجي _____82, 218
فليملان _____ 261, 262, 263
فيليكس كلوزي _____71
قاسي عبد القادر_____16, 19
قاسي عبد الله _____17
كاوة عصمان_____17
كريم بلقاسم 29, 31, 40, 118, 150, 171
لعجالي عبد القادر _____64
لويزة إيغيل أحريز _____ 180, 181, 182
ليون إيتيان دوفال _____211
ماري مونيك روبن_____67
ماسو 14, 61, 64, 69, 72, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 88, 89, 90, 91, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 100, 104, 111, 116, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 140, 143, 147, 149, 151, 153, 154, 157, 158, 159, 160, 161, 163, 164, 165, 166, 167, 174, 179, 182, 183, 186, 191, 195, 197, 200, 202, 203, 204, 208, 209, 211, 216, 217, 218, 220, 225, 235, 238, 242, 244, 249, 250, 251, 252, 253, 259, 260, 261, 262, 264
ماكس لوجون _____89, 90, 165, 166
محساس _____ 29
محمد الخامس _____ 109
محمد بلامين _____ 151
محمّد بوضياف _____ 109
محمّد حسنين هيكل _____ 86
محمد حيروش _____ 53
محمد خيضر _____ 108, 109
محمَّد لبجاوي _____ 74
محمد مرزوقي _____ 16, 18
محمد ونوغي _____ 57, 73
محمد يزيد _____ 113
محند فرحات _____ 38
مختار وقاسي _____ 17, 19
مرابط أحمد _____ 17
مرسالي عبد الغني _____ 55
مصالي الحاج _____ 38
مصطفى الأشرف _____ 109
مليكة _____181, 250, 251, 252
مليكة رحال _____ 216
موريس أودان ___ 174, 188, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 208, 210, 215
موريس غارسون _____189, 212, 213
نابتي صادق _____ 17
هنري علاق ___ 26, 72, 76, 155, 157, 174, 175, 176, 193, 195, 210, 247

هنري مايو _____71
وجميلة بوحيرد ____ 66, 221, 222, 224
وذبيح الشريف _____28, 31
وريموند بيشار _____71
وسويداني بوجمعة _____15
وعمار القامة _____40
وعمر أوعمران _____ 29, 31, 40
وكواش رشيد _____63
ياسف سعدي_ 17, 27, 28, 29, 30, 31,
32, 40, 44, 48, 52, 55, 58, 61,
62, 63, 65, 66, 67, 74, 91, 93,
94, 95, 121, 125, 129, 130,
150, 153, 155, 156, 209, 223,
224, 225, 228, 235, 236, 240,
241, 243, 244, 245, 247, 248
يحيى بريكي _____71

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدّمة ..... أ – ل

الفصل الأول: مدينة الجزائر قبل مجيء الجنرال جاك ماسو 14-79

المبحث الأول: مدينة الجزائر قبل 20 أوت 1956م 14

المطلب الأول: اندلاع الثورة بمدينة الجزائر 14

1- التّحضير لاندلاع الثورة بمدينة الجزائر 14

2- عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 17

المطلب الثاني: ردود أفعال السلطات الاستعمارية على عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 21

1- على المستوى العسكري 21

2- على المستوى السياسي 22

3- على المستوى الإعلامي..... 23

المطلب الثالث: نشاط جبهة التّحرير الوطني بمدينة الجزائر بعد اندلاع الثورة ... 27

1- الأزْمَة الدّاخِلية لجبهة التحرير الوطني 30

2- العمل الفدائي والتوعية السياسية 37

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وتأسيس المنطقة المستقلة .. 41

المطلب الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قراراته 42

1- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 42

2- أهم قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 43

المطلب الثاني: تأسيس المنطقة المستقلة "Zone Autonome d'Alger" 46

1- التعريف بالمنطقة المستقلة 47

2- أهداف تأسيس المنطقة المستقلة للجزائر 48

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنطقة المستقلة 50

1- الجناح السياسي 50

2- الجناح العسكري 52

المبحث الثالث: تطور النشاط الفدائي في المنطقة المستقلة خلال عام 1956 .. 55

المطلب الأول: أسباب تكثيف العمل الفدائي بالمنطقة المستقلة 56

1- إعدام أحمد زبانة وعبد القادر فرّاج 57

2- تفجير شارع طيبة "Thèbes" (9-10 أوت 1956) 58

المطلب الثاني: دور شبكة القنابل 63

- تشكيل شبكة القنابل 63

المطلب الثالث: رَدّ جبهة التّحرير الوطني على تفجير شارع طيبة "Thèbes" .. 65

1- تفجيرات 30 سبتمبر 1956 65

2- انعكاسات تفجيرات 30 سبتمبر 1956 70

3- عملية اغتيال الباش آغا آيت علي في النّادي الفرنكو – إسلامي 73

4- عملية قتل أميدي فروجي 28 ديسمبر 1956 74

الفصل الثاني: وصول الجنرال جاك ماسو إلى الجزائر وبداية معركة الجزائر

..... 80 - 160

المبحث الأول: محطّات مِنَ العمل العسْكَرِي للجنرال ماسو قبل معركة الجزائر ... 81

المطلب الأول: لمحة عن بداية عمَلِه العَسْكري ,,..... 81

1- مولده ونشأته 81

2- بدايات عمله العسكري 82

المَطْلَب الثاني: تَشْكيل الفيلق العاشر للمظليين وحملة قناة السّويس 85

1- تشكيل الفيلق العاشر للمظليين (10e Division Parachutistes) 85

2- حملة قناة السويس 86
المبحث الثاني: دَوْرُ الجنرال ماسو في بداية معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام 28 جانفي- 04 فيفري 1957 91
المطلب الأول: لمحَة عن أصل تسمِية "مَعْرَكَة الجزائر" وإطارِها الزَّمني 91
1- أصل تسمية "معركة الجزائر" 91
2- تعريف مصطلح "معركة الجزائر" 93
المطلب الثاني: الظروف المُحِيطة بإضراب الثمانية أيام 96
1- على المُستوى العسكري 97
2- على المستوى السياسي 105
المطلب الثالث: أهداف إضراب الثمانية أيام وبداية التّحضير له 115
1- أهدافُه 116
2- التحضير له 118
3- الإعدام خارج الإطار القانوني 127
4- الدعاية الاستعمارية 135
المبحث الثالث: الجنرال ماسو وسير إضراب الثمانية أيام وردود فعل المُسْتَعمِر ونتائِجُه 136
المطلب الأول: سيرُ الإضراب 136
المطلب الثاني: ردود فعل المُسْتَعمِر على الإضراب 140
3- الاعتقالات 140
4- نقل العمال والموظفين إلى أماكن العمل 141
3- فتح المحلات التجارية ونهب سلعها 142
4- استخدام مكبرات الصوت 144
المطلب الثالث: نتائج الإضراب 145

2- النتائج الإيجابية 145
2- النتائج السلبية 148
المطلب الرابع: عودة نشاط جبهة التحرير الوطني بعد إضراب الثمانية أيام 150
1- تفجيرات 10 فيفري 1957 (تفجيرات الملاعب) 150
2- مجزرة زقاق فوبان (مجزرة الرويسو) 17 ماي 1957 154
3- قنابل المصابيح العمومية 03 جوان 1957 155
4- عملية ملهى لاكورنيش "La Corniche" 09 جوان 1957 156
الفصل الثالث: سير معركة الجزائر وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية 161-265
المبحث الأوَّل: مسألتا التعذيب والمفقودين أثناء معركة الجزائر 162
المطلب الأول: التعذيب في عهد الجنرال ماسو 162
1: تعريفُه في سياق معركة الجزائر 162
2: مراكز التعذيب في مدينة الجزائر 168
3: أجهزة التعذيب خلال معركة الجزائر 172
4: لمحة عن بعض حالات التّعذيب 175
المطلب الثاني: قضية المفقودين أثناء معركة الجزائر 184
1- تعريف مُصْطَلَح "المفقود" في سياق مَعْرَكة الجزائر 185
2: بعض حالات المفقودين خلال معركة الجزائر 190
المطلب الثالث: ردود الفعل حول ممارسة التّعذيب والإخفاء القسري 199
1: ردود الفعل الفرنسية 199
2: ردود الفعل الدّولية حول التعذيب وعمليات الإخفاء القسري 217
المبحث الثاني: المرأة والجنرال ماسو خلال معركة الجزائر 221

المطلب الأول: أمثِلة عن دور المرأة الجزائرية ذات الأصول المُسْلِمَة خلال معركة الجزائر..... 222

1: زُهرة ظريف 222

2: جميلة بوحيرد 224

3: حسيبة بن بوعلي 227

المطلب الثاني: أمثلة عن دور المرأة ذات الأصول الأوربية خلال معركة الجزائر..228

1: أني ستينر (Annie Steiner) 228

2: جاكلين قروج (Jacqueline Guerroudj) 232

المبحث الثالث: نتائج معركة الجزائر وانعكاساتها 233

المطلب الأول: النتائج السلبية 234

1: عملية "لابلويت" ودورها في تفكيك التنظيم الثوري للمنطقة المستقلة 234

2: حَمْلَة الاعتقالات والاغتيالات 236

3: استشهاد علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي ومحمود بوحميدي وعمر الصغير ... 246

المطلب الثاني: الاهتمام بالأطفال والشباب كأداة من أدوات التّهْدِئَة 250

3- جمعية تكوين الشباب (A.F.J) 250

4- تبني الأطفال الجزائريين 252

المطلب الثالث: النتائج الإيجابية لمعركة الجزائر 255

1- تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 255

2- الأزمة الاقتصادية في فرنسا 257

3 – أزمة 13 ماي 1958 وسقوط الجمهورية الرابعة 259

خاتمة 266

ملاحق 274

قائمة المصادر والمراجع 326
فهرس الأعلام والشخصيات 354
فهرس الموضوعات 359
ملخص البحث 367

ملخص البحث

ملخص البحث:

العنوان: دور الجنرال جاك إميل ماسو في معركة الجزائر وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية (1956-1958)

سجّلت مدينة الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954-1962) الكثيرَ مِنَ الأحداث التاريخية، ولعلَّ أبرَزَها تلك التي حدثت خلال الفترة ما بين 1956 و1958، مع التركيز على الأحداث التي وقعت خلال الفترة المعروفة بتسمية "معركة الجزائر". تبدأ محاوِر البحث الأساسية من انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي اعتُبِر منعرجا في تاريخ الثورة التحريرية، والذي تمَّ بموجب قراراته إنشاء المنطقة المستقلة، هذه الأخيرة التي عرفت العديد من التطورات على كل الأصعدة، خاصة السياسية والعسكرية، فقد شهِدت تنظيم المنطقة من خلال إنشاء خلايا فدائية والقيام بإضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 04 فيفري 1957. هذا من الجانب الجزائري أمّا من الجانب الفرنسي فقد تمَّ استقدام الجنرال ماسو، هذا الأخير مع وُصولِه إلى الجزائر طبَّق كل الأساليب لإحكام قبضته على مدينة الجزائر، لعلَّ من أهمها التعذيب والإخفاء القسري للمناضلين الجزائريين، والمُتَعاطِفين مع الثورة الجزائرية، لكن جبهة التحرير الوطني وبفضل مناضِليها تمكنوا من التصدي له ولأساليبه، وتمكنوا من التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام العالمي، وقهر جبروت القوات الفرنسية من خلال السقوط المتوالي للحكومات الفرنسية.

Abstract

Title: **Role of General Massu during the Battle of Algiers and its Influence on the Algerian War (1956-1958)**

The city of Algiers witnessed many historical events during the Algerian Independence Revolution (1954-1962), mainly those that occurred between 1956 and 1958, with a focus on the period of what is widely known as the “the Battle of Algiers”. The Soummam Congress, held on August 20, 1956, was a turning point in the history of Algerian Revolution. One of its main outcomes was the establishment of the Autonomous Region. The latter witnessed many developments on various levels, particularly the establishment of fighter cells

and the organization of the eight-day strike from January 28 to February 4. On the other hand, General Massu arrived in Algiers in order to impose forced punishment through torture, enforced disappearances, both against the Algerians and against those who sympathized with them. However, the Liberation Front, thanks to its fighters, confronted it and promoted the Algerian cause to world public opinion.